



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR>



32101 020468631

Ibn al-Shihnah, Ibrāhīm ibn
Mahammad

Lisān al-hukam

تكتب لمكان المحكم في معرفة الاحكام تأليف
الشيخ الامام أبي الوليد ابراهيم بن أبي العباس محمد
ابن أبي الفضل محمد بن أبي الوليد محمد
ابن أبي الفضل محمد بن محمد بن
الشحنة الحنفى رحمه الله
تعالى عنه وكرمه
آمين



في كشف الظنون لسان المحكم في معرفة الاحكام لابن الوليد ابراهيم بن
محمد المعروف بابن الشحنة الحلبي توفى سنة ٨٨٢ أوله الحمد لله العادل
في حكمه الخ ألفه في قضاء حلب ورتبه على ثلاثين فصلا كما في
المعاملات والا قضيه وأراد نظمها فلم يوفق له ولم يتم الاصل بل وقف في
الفصل الحادى والعشر بن في الكراهية ثم ان بعض الافاضل من
العلماء كتب تكملته الى تمام الثلاثين وهو برهان الدين ابراهيم
بن الخافى العديوى أوله الحمد لله المتصف بالكمال الخ اه

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله) العادل في حكمه الفاضل بين عباده بعلمه (أحمده) على ما حكم
وقضى واشكره على ما أبرم وأمضى (وأشهد) أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له الذي من توكل عليه كفاه (وأشهد) أن محمدا عبده ورسوله
الذي اختاره على جميع خلقه وأصطفاه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
الرفقاء النقاء صلاة ينال بها قائلها في الدنيا والآخرة جميع ما يقتناه
(وبعد) فلما ابتليت بالقضا وجرى المحكم وهضى أحييت أن أجمع
مختصرا في الأحكام منتخبا من كتب ساداتنا العلماء الأعلام ذا كرامته
ما يكثر وقوعه بين الأنام على وجه الاتقان والأحكام ليكون عوناً للحكام
على فصل القضايا والأحكام (ورتبته) على ثلاثين فصلاً (الفصل) الأول
في آداب القضا وما يتعلق به (الفصل) الثاني في أنواع الدعاوى والبيانات
(الفصل) الثالث في الشهادات (الفصل) الرابع في الوكالة والكفالة والحوالة
(الفصل) الخامس في الصلح (الفصل) السادس في الأقرار (الفصل)
السابع في الوديعة (الفصل) الثامن في العارية (الفصل) التاسع في أنواع
الصمانات (الفصل) العاشر في الوقف (الفصل) الحادي عشر في الغصب
والشفعة والقمعة (الفصل) الثاني عشر في الإكراه والمحرم (الفصل)
الثالث عشر في النكاح (الفصل) الرابع عشر في الطلاق (الفصل) الخامس



32101 020468631

(٢)

عشر في العتاق (الفصل) السادس عشر في الايمان (الفصل) السابع عشر
 في البيوع (الفصل) الثامن عشر في الاجارات (الفصل) التاسع عشر في الهبة
 (الفصل) العشرون في الرهن (الفصل) الحادي والعشرون في الكراهة
 (الفصل) الثاني والعشرون في الصيد والذبايح ولاضحية (الفصل) الثالث
 والعشرون في الجنائيات والديات والحدود (الفصل) الرابع والعشرون
 في الشرب والمزاجة والمساواة (الفصل) الخامس والعشرون في الحيطان
 وما يتعلق بها (الفصل) السادس والعشرون في السير (الفصل) السابع
 والعشرون فيما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون وما يكون كفرا من
 المسلم وما لا يكون (الفصل) الثامن والعشرون في الوصايا (الفصل) التاسع
 والعشرون في الغنائم (الفصل) الثلاثون في مسائل شتى وهو المحتتام وقد
 شرعت فيه مستعينا بما لمجي الذي لا ينجم وهو الموفق بمنه وكرمه للاتمام
 (الفصل الاول) في آداب القضاء وما يتعلق به (أقول) وبالله التوفيق
 القضاء في اللغة عبارة عن اللزوم ولهذا سمي القاضي قاضيا لانه يلزم الناس
 وفي الشرع يراد بالقضاء فصل الخصومات وقطع المنازعات (و) يجوز
 تقاض القضاء من السلطان العادل والحاكم اما العادل فلا ان النبي صلى الله
 عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن قاضيا وولي عثمان بن أسيد على مكة أميرا
 وأما الحاكم فلا ان الصحابة رضوا الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية بعد
 ان أظهر الخلاف مع علي رضي الله عنه وكان الحق مع علي (و) انما يجوز
 التقليد لمن السلطان الحاكم اذا كان يمكنه من القضاء بحق واما اذا كان
 لا يمكنه فلا (و) انما يتقلد القضاء من يكون عدلا في نفسه عالما بالكتاب
 والسنة والاجتهاد (و) شرطه ان يكون عالما بالكتاب والسنة ما يتعلق
 به الاحكام لا المواظ وقيل اذا كان صوابه أكثر من خطائه حل له
 الاجتهاد وكون القاضي مجتهدا ليس بشرط ويتنفي بما سمع أو بفتوى
 غيره (و) أجمع الفقهاء ان المفتي يجب ان يكون من أهل الاجتهاد (و) قال
 الامام أبو حنيفة رحمه الله لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا
 (وفي) الملتقط اذا كان صوابه أكثر من خطائه حل له الاقتاء وان لم يكن
 مجتهدا لا يحصل له الفتوى الا بطريق الحكاية فيمكن ما يحفظه من أقوال

2-24-65 1985

الفقهاء (و) المقتضى بالخيار ان شاء أفتى يقول الامام رحمه الله أو يقول صاحبيه رحمه الله تعالى وعن ابن المبارك رحمه الله تعالى يأخذ بقول الامام لا غير وان كان معه أحد صاحبيه أخذ بقوله لا محالة كذا ذكره البرازي في جامعه (ثم) اختلفوا في الدخول في القضاء منهم من قال يجوز الدخول فيه مختاراً ومنهم من قال لا يجوز الدخول فيه الا مكرها الا ترى ان الامام الاعظم رحمه الله تعالى دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى حتى أنه ضرب في كل مرة ثلاثين سوطا ومحمد رحمه الله تعالى امتنع فقيده وجلس فاضطره فتقلد (وقال) صلى الله عليه وسلم من جعل على القضاء فكأنما ذبح بغير سكين انما شبه بهذا لان السكين تجعل في الظاهر والباطن اما القتل بغير سكين فهو القتل بطريق الخنق والغم وانه يؤثر في الباطن دون الظاهر والقضاء كذلك لا يؤثر في الظاهر لان ظاهره جاء وحشمة لكنه يؤثر في الباطن فانه سبب الهلاك فشبّه به لهذا كذا في الملهقات (وقال) عايته السلام من طالب الولاية وكل اليها ومن لم يطالبها فان الله تعالى يرسل اليه ملكين فيسأله دانه (وقال) عايته السلام القضاء ثلاثة قاض - بيان في النار وقاض في الجنة الحديث (ومعنى) ذلك كله التحذير عن طلب القضاء والدخول فيه الا انه قد دخر في القضاء قوم صالحون واجتنبه قوم صالحون هذا كله اذا كان في البلدة قوم يصلحون للقضاء اما اذا لم يكن من يصلح للقضاء فانه يدخل واذا كان في البلدة قوم يصلحون فاذا امتنع واحد منهم لا يأثم واذا لم يكن وامتنع يأثم ولو كان في البلدة قوم يصلحون فامتنعوا جميعا وكان السلطان لا يسمع الخصومات بنفسه فليأثمون لانه تضاييع لاحكام الله تعالى (وفي) التنبية وعندنا انما في رخصة الله اذا كان القاضي فقيرا أو قصده استعمال الاحكام محرمة يجوز له ان يطلب القضاء (قال) أبو حنيفة رحمه الله لا يترك القاضي على القضاء الا سنة واحدة لانه متى اشتغل بذلك نهى العلم فيقع الخلل في المحكم فيجوز للسلطان أن يعزل القاضي برية وبغير رية وبقول السلطان للقاضي ما عزلتك لفسادك ولكن اغشى عليك ان تنسى العلم فادرس العلم ثم عد اليها حتى تقادك ثانيا (و) لا يسلم على القاضي في مجلس قضائه لانه انما جلس لفصل الخصومات لا لرد السلام واما الامناء

الذين هم

الذين هم في مجله هل يسلم عليهم الصحيح انه ان سلموا على الناس يسلم عليهم
 (و) يكره للقاضي ان يفتي في مجلس القضاء وفي غيره اختلاف المشايخ قيل
 يكره لان المحصوم يدخلون عليه بالجميل الباطلة وهذا يشمل المجلس وغيره
 وقيل يفتي في العبادات ولا يفتي في المعاملات كذا في المحيط (وفي) المحققات
 واذا اختص الى القاضي اخوة او بنوا عماس ينبغي له ان يدافعهم قايلا
 ولا يجهل بالقضاء بينهم لعلوم يصطلحون لان القضاء وان وقع بحق فربما يقع
 سببا للعداوة بينهم كذا ذكرنا وهذا لا يختص بالا قارب بل ينبغي ان يفعل
 ذلك أيضا اذا وقعت الخصومة بين الاجانب لان من القضاء يورث الضغينة
 فيجتري عنه ما أمكن انتهى (قال) جلال الدين أبو المحامد حامد بن محمد رحمه
 الله تعالى في كتاب السجلات يجوز للقاضي أخذ الاجرة على كتبه السجلات
 والمحاضر وغيرهما من الوثائق بمقدار أجره المثل وذلك لان القاضي انما يجب
 عليه القضاء وایصال الحق الى مستحقه فحسب اتمام الكتابة فزيادة عمل يعمله
 للفتوى له وعلى هذا قالوا لا بأس للفتي ان يأخذ شيئا على كتابة جواب الفتوى
 وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة باليدان ومع هذا
 السكف عن ذلك أولى احترازاً من القيل والقال وصيانة لسان الوجهه عن
 الابتذال (مسئلة) لا يصير الرجل أهلاً للفتوى ما لم يكن صوابه أكثر من
 خطائه وذلك لان صوابه متى كثر غلب والمغلوب في مقابلة الطالب ساقط كذا
 في المنتقعات (وذكر) في البستان قال الفقيه كان بعضهم يكره الفتوى
 لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أجر وكم على الناس أجر وكم
 على الفتوى (و) لا ينبغي ان يكون المفتي جباراً فظاً غليظاً بل يكون متواضعاً
 (مسئلة) اجر المثل في أخذ الاجرة على كتابة المحاضر والسجلات والوثائق في
 كل ألف درهم خمسة دراهم الى العشرة والصحيح انه يرجع في الاجرة الى
 مقدار طول الكتابة وقصرها وصعوبتها وسهولتها وأما أخذ القاضي الاجرة
 على الانكحة التي يباشرها مثل نكاح الصغار والارامل الا في الاولى لمن
 لا يحل له أخذ شيء على ذلك كذا في كتاب السجلات (وفي) الغنية وينبغي
 ان ينصب انسانا حتى يقعد الناس بين يدي القاضي ويقدمهم ويقعد الشهود
 ويقدمهم ويرجو من أسماء الادب ويسمى صاحب المجلس والمجلاوز أيضا

(المجلدان) بالاسم
 احمد المجلاوز وهم الاعوان له

وأنه يأخذ من المذعي شيئا لأنه يعمل له بأفعاد الله ودعي الترتيب وغيرها
 لكن لا يأخذ أكثر من درهمين (و) للوكلاء أن يأخذوا ممن يعملون له من
 المذعين والمذعي عليهم ولا يكن لا يأخذوا لكل مجلس أكثر من درهمين
 والرجالة يأخذون أجورهم ممن يعملون له وهم المذعنون لكنهم يأخذون
 في المضر نصف درهم إلى درهم وإذا خرجوا إلى الرساتيق لا يأخذون لكل
 فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعه هكذا وضعه العلماء الاتقياء
 الكبار وهي أجور أمثالهم (و) أجرة الكاتب على من يكتب له الكتاب
 وأجرة القواب على القاضي (و) إذا بعث أمثال التعديل فاجعل على المذعي
 كالمهينة (قال من) مؤنة الرجالة على المذعي في الابتداء فإذا امتنع فعلى
 المذعي عليه وكان هذا استعسان مال اليه للزجر فان القياس أن يكون
 على المذعي في الحالين (المزكي) يأخذ الأجر من المذعي (و) كذا المبعوث
 للتعديل (قضى) في ولايته ثم أشهد على قضائه في غيره ولا يصبغ الاثم إذا
 انتهى كلام الغنية (روى) أن داود عليه السلام لما أمر بفصل القضاء نزلت
 السلسلة من السماء فإذا تقدم اليه الخصمان فالحق منهم ما تنزل السلسلة له
 والمبطل منهم ما تنقلص عنه السلسلة فرفعت وكان سبب ذلك أنه احتال
 بغض الناس وذلك أن رجلا أودع عند رجل ذنانير ثم بجدا المودع الذنانير
 وكان شيخا معه العصا فاختصمها إلى داود عليه السلام فاحتال المودع وقرر
 العصا وجعل الذنانير فيها فإلى اختصمها قام المذعي فقال المذعي عليه
 للمذعي خذ عصاى حتى أقال السلسلة فأخذها فكان يحق في الإنكار فخير
 داود عليه السلام فأخبره جبريل عليه السلام بذلك فقطع داود العصا فأمر الله
 سبحانه وتعالى أن يقضى بينة المذعي وبين المذعي عليه (وذكر) في الواقعات
 أن القاضي إذا ارتد والعياد بالله أوفى ثم صلح فهو على حاله إلا أن ما قضى
 به في حال الارتداد والفسق باطل وينقص الفسق لا ينزعزل (و) لو حكم بالرشوة
 كان قضاؤه باطلا (وفي فصول العمادى) القاضي إذا أخذ الرشوة ثم بعث إلى
 شافعى المذهب أو إلى رجل آخر ليسمع المحضومة بين اثنين ويحكم بينهما
 لا ينفذ قضاءه الثاني ولا حكمه لأن القاضي الأول عمل في هذا نفسه حين أخذ
 الرشوة والشافعى إذا قلد القضاء يضرير قاضيا وما قضى به ينفذ قضاؤه إلا أن

(الرجالة) بالتشديد
 جمع رجال خلاف الغريس
 (وقوله قال من) روي في الدين الترمذي

لقاض آخر ان يبطله اذا كان من رأيه خلاف ذلك ومتى ابطله ليس لقاض
 آخر ان ينفذه وهذا قول علمائنا (قاضي) كرخ وقاضي سرخس التقي
 فقال أحدهما لا يحسن فلانا أقر فلان بكذا لا يجوز لآخر ان يقضى ما لم
 يبعث اليه الرقعة يريد به كتاب القاضي الى القاضي (و) اذا علم بحق الانسان
 قبل تقليده القضاء فانه لا يقضى به عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما وأما
 اذا علم بعد تقليده القضاء في المصر الذي هو قاض فيه او في مجلس القضاء فانه
 يقضى في حقوق العباد ولا يقضى فيما هو خالص حق الله تعالى الا في السكران
 اذا وجد به أمارات السكر فانه يعزله لان ذلك تعزير ليس بمحدث وأما
 اذا علم في غير مجلس القضاء فهو على الخلاف الذي ذكرته في الوجه الاول
 (وحي) عن أبي بكر الاحمسي ان القاضي ينزل بالفق والامير لا ينزل
 لان معنى القضاء على العدل والامارة على القهر والغلبة
 انتهى (رجل) جاء الى القاضي وقال ان لي على فلان حقا فاذا كان المطلوب
 خارج المصر وكان بحيث لو ابتكر من اهله أمكنه ان يحضر
 مجلس المحاكمة ويبيت في منزله فانه يعديه استحضانا فانه عليه الصلوة والسلام
 أعدى ذلك لاعراي في قضية أي جهل وقام عليه السلام بنفسه (وفي)
 القياس لا يعديه حتى يقيم بينة بالحق في جوفته وهذه البينة ليست للحكم بل
 لكشف الحال فاذا حضر أعاد البينة وقيل بخلاف انه يحق في الدعوى كذا في
 المحيط (وفي الروضة) يجوز للقاضي قبول صلة والى بلده واخوانه اذا لم يكن
 ذلك لاجل القضاء (رجل) جاء بخمسة الى القاضي فقال أحضر عبد الله ودي
 بذلك فخذ كفيلا منه فانه لا يفعل ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله
 (وفي) أدب القاضي للخصاف لا يئى القاضي في السوق وحده ويقضد أعوانا
 دين يديه ولا ينبغي للقاضي ان يبيع ويشترى في غير مجلس القضاء ما دام
 قاضيا بل يولى غيره عز ينق به (وبروي) عن محمد رحمه الله انه يبيع
 ويشترى في غير مجلس القضاء (ولو) قامت على الخصم بينة واختفى فانه
 لا يقضى عليه كذا في واقعات عمر (وفي) البرازي ولم يجوزوا للمجتم على بيته
 وبيع في ذلك بعض أصحابنا وفعل ذلك وقت قضائه وصورته قال الخصم انه
 توارى وطلب المجتوم بعث أميتين معهما أعوانه ونسأه فيقوم الاعوان بين

(قوله يعديه أي يضرمه)

جانب السبكة والسطح وتدخل النساء حرمة ثم أعوان القاضي فيفتشون
 الغرف وتحت السرير وعامة أصحابنا لم يجزوا المجهوم اهـ (ولو) قضى القاضي
 يقول مرجع عنه جاز قضاؤه وكذا لو قضى يقول يخالف قول علمائنا وهو
 من أهل الرأي والاجتهاد (ولو) قضى بشاهد ويمين ثم رفع إلى حاكمكم لا يراه
 جازله إبطاله فان رفع قبل إبطاله إلى حاكم يرى جوازه فنقذه ليس كما حكم
 آخر لا يراه جائزا إبطاله وعلى هذا الاعتبار جميع الأحكام المختلفة (وان)
 حكم بخلاف مذهبه ولم يعلم به جاز في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد
 لا يجوز أن كان هذا غلطاً منه (وفي) شرح أدب القاضي للخصاف قاض
 قضى بإبطال حق رجل في دار وذلك أنه أقام سنين لا يطلب حقه فأبطل
 القاضي حقه من أجل ذلك ثم رفع إلى قاض آخر فإنه يطلب قضاء القاضي
 بذلك ويجعل الرجل على حقه في الدار لأن بعض العلماء وإن قال من له
 دعوى في دار في يد رجل فلم يطالب ثلاث سنين وهو في المصر فقد بطل
 حقه لكن هذا القول قول مجتهول مهجور يخالف لقول جمهور من
 العلماء والفقهاء فـ كان خلافاً لا فاقاً والقضاء في موضع الخلاف لا ينفذ
 فإذا رفع إلى قاض آخر كان له أن يبطله (و) الفرق بين الخلاف والاختلاف
 أن الاختلاف ما كان طريقتهما واحداً والمقصود مختلف والخلاف ما كان
 طريقتهما مختلفاً (وقعت) لرجل مسألة ثم حكم الحاكم بغیر ما أفتوا به فانه
 يترك فتوى الفقهاء إلى ما يراه الحاكم إذا كانت المسألة خلافة لأن الفتوى
 لا تنفذ والمحكم ينفذ كذا في كماله التكملة (وذکر) في المحيط إذا زنى
 رجل بأمراته ولم يدخل بها ف رأى القاضي أن لا يهرت معها عليه فأقرها
 معه وقضى بذلك نفذ قضاؤه لانه قضاء في محل مجتهد فيه ثم نفذ هذا القضاء
 في حق المحكوم عليه متفق عليه وفي حق المقضى له ان كان عالماً بذلك
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله ان كان المحكوم
 له يعتقد الحرمة وقضى القاضي بالحمل لا يترك رأى نفسه بإباحة القاضي
 كذا في أممادي (نوع) فيما يكون حكماً من القاضي وما لا يكون
 إذا قال القاضي ثبت عندى أن هذا على هذا كذا هل يكون ذلك حكماً
 منه قال بعضهم يكون حكماً (وكان) شمس الأئمة محمود الأوزجندى يقول

لا بد أن يقول حكمت أو قضيت أو أنفذت عليك القضاء وهكذا ذكر النامافى
 رحمه الله تعالى في واقعاته وأصحح أن قوله حكمت أو قضيت ليس بشرط وأن
 قوله ثبت عندى كذا يكفي وكذا إذا قال ظهر عندى أو صبح عندى أو علمت
 فهذا كله حكم وكذا قوله أشهد عاينه يكون حكما منه (قال) شمس الأئمة
 الحلواني قول القاضى ثبت عندى يكون حكما وبه نأخذ لكن الأولى أن يبين
 أن النبوت باليمين أو بالأقرار لأن حكم القاضى باليمين يخالف الحكم بالأقرار
 (وفى) العدة إذا قال القاضى للذمى عليه لا أرى لك حقافى هذا المذمى
 لا يكون هذا حكما منه وكذا الوفاى بعد الشهادة ومطلب الحكم سلم الحدود إلى
 المذمى لا يكون هذا حكما منه وقيل أنه يكون حكما منه لأن أمره الزام وحكم (إذا
 كان) فى الممر قاضيان كل واحد منهما فى محلة على حدة فوَقعت خصومة بين
 و جابن أحدهما فى محلة والاخر فى محلة أخرى والمذمى يريد أن يجامعه إلى
 قاضى محلته والاخر يابأه قال أبو يوسف رحمه الله العبرة للمذمى وقال محمد لابل
 العبرة للمذمى عليه وعليه الفتوى (وكذا) لو كان أحدهما من أهل العسكر
 والاخر من أهل البلد فان أراد العسكرى أن يجامعه إلى قاضى العسكر فهو
 على هذا ولا ولاية لقاضى العسكر على غير المحمذى ومن كان مخترفا فى سوق
 العسكر فهو جندى أيضا (وفى) جامع الفتاوى وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى قضاة أمير المؤمنين إذا خرجوا مع أمير المؤمنين لم أن يحكموا فى أى بلدة
 نزل فيها الخليفة لأنهم ليسوا قضاة أرض أئمتهم قضاة الخليفة وإن خرجوا
 بدون الخليفة ليس لهم القضاء (وذكر) العلامة الشيخ قاسم بن قطلوبغا
 النجاشى فى مؤلفه ما نصه اعلم أنه قد اختلف العمل فى التنفيذ فتنفيذهم
 الآن هو أن ينهد شهود الحكم عند قاض آخر بما نسب إلى الحاكم فى أسبأله
 وهذا يسمى فى الحقيقة اثباتا وليس فيه حكم ولا ما يساعده على الحكم فلا أثر
 له فى القضاء المختلف فيه كالأقضاء على الغائب ونحوه مخلوثة عن الدعوى من
 الخصم على الخصم والمحكم ولم يذ قال فى كتاب الأحكام تنفذات الأحكام
 الصادرة عن المحكم فيما تقدم المحكم فيه من غير المنفذ بأن يقول ثبت عندى
 أنه ثبت عند فلان محكم من المحكم كذا وكذا وهذا ليس حكما من المنفذ
 البتة (وكذلك) إذا قال ثبت عندى أن فلانا حكم بكذا وهذا ليس حكما من

ويكتب الى القاضي سهرقند ليسم الى المتولى ايه (وفي الاول المحي) ويقبل كتاب
القاضي الى القاضي في كل حق لا يسقط بشبهة لان كتابه كالمخطاب في
محاسن قضائه بخلاف رسالة القاضي الى القاضي في المحقوق فانها لا تقبل لان
الرسول ينقل خطاب الموصول والنقل يقتصر على هذا الموضوع والمرسل في هذا
الموضع ليس بفاضل وقول القاضي في غير موضع قضائه كقول واحد من
الرعية (وفي المنبع) واذا مات الكاتب أو عزل أو خرج عن أهلية
القضاء بأن ابتدأ أو عجز أو فسق هل يعمل القاضي المكتوب اليه
بكتابه بنظر ان كان ذلك عرض للكاتب قبل الوصول الى المكتوب اليه
أو بعد الوصول وقبل القراءة لم يقض به الثاني عندهما (وقال) أبو يوسف في
الا مالى يقضى به (ولو) وصل اليه ثم عرضت له هذه الاشياء يقضى به بالا جماع
(وكذا) لو مات المكتوب اليه أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ثم وصل الى
القاضي الذي ولي مكانه لم يعمل به لانه لم يكتب اليه الا اذا كتب الى فلان
قاضي بلد كذا او الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه يجوز ان يقضى
به من قام مقام المكتوب اليه لان الكاتب اذا عرف الاول صحت كتابة
القاضي اليه (ولو) كتب ابتداء من فلان قاضي بلد كذا الى كل من يصل
اليه من قضاة المسلمين لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
(وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز تسهيل الامر على الناس

(نوع في العزل)

تعلق عزل القاضي بالشرط جائز (وقال) ظاهر الدين المرغيناني ونحن لانفتي
بهصة تعليق العزل بالشرط (اربعة) خصال اذا حلت بالقاضي صار معزولا
ذهاب البصر وذهاب السمع وذهاب العقل والردة (واذا) عزل السلطان
القاضي لا يعزل ما لم يصل الخبر اليه كالموكيل حتى لو قضى بقضايا قبل وصول
الخبر اليه تنفذ (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يعزل وان علم بعزله
ما لم يقاتل غيره مكانه ويقدم صيانة المحقوق الناس واعتبر بما امام الجماعة اذا
عزل (وهذا) اذا حصل العزل مطلقا أما اذا حصل معلقا بشرط
وصول الكتاب اليه لا يعزل ما لم يصل اليه الكتاب علم بالعزل قبل
وصول الكتاب اليه او لم يعلم ورواية أبي يوسف تنافي هنا ايضا (موت)

قوله الكاتب اي القاضي الذي يكتب الى قاض آخر له

السلطان لا يوجب عزل القاضي حتى لو مات الخليفة وله امر او قضاء فهم
على حالهم وليس هذا كالوكالة (وكذا) موت القاضي لا يوجب عزل النائب
(ولو) عزل السلطان القاضي ينعزل نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث
لا ينعزل نائبه هكذا قيل وينبغي أن لا ينعزل النائب بعزل القاضي لانه
نائب السلطان أو نائب العامة لا ترى انه لا ينعزل بموت القاضي وعليه كثير
من مشايخنا (واذا) عزل السلطان نائب القاضي لا ينعزل القاضي
(القاضي) اذا قل عزلت نفسي أو اخرجت نفسي عن القضاء ومع السلطان
ينعزل كافي الوكيل اما بدون سماع السلطان فلا (وقيل) لا ينعزل
القاضي بعزله نفسه أصلا لانه نائب عن العامة وحق العامة متعلق
بقضائه فلا يملك عزل نفسه كذا في الفصول (وفي) جامع الفتاوى كان
الفقيه أبو جعفر يقول كان الفقيه أبو بكر الهمداني كاف بقول تولية المحاكم
القضاة في ديارنا غير صحيح لان المولى لا يواجههم بالتقليد (وفي) شرح الوفاة
وصح قضاء المرأة في غير حدود وقود اعتبارا بشهادتها (قات) الجبهة الجامعة
بينهما كون كل واحد منهما تنفيذ القول على الغير (السلطان) اذا حكم
بين اثنين لا ينفذ وقيل ينفذ وعليه الفتوى (بإع) المديون وأم الولد ثم
ارتفعوا الى القاضي فأجاز بيعهم ثم ارتفعوا الى قاض آخر يعضى القضاء الا في
أم الولد لانه روى ان عليا رضي الله عنه رجع عنه
(نوع في الحبس)

يحبس بدائق وفي كل دين ما خلا دين الوالدين أو الاجداد أو المجندات ولولده
ويحبس المسلم بدين الذمي والمستأمن وعكسه (واذا) حبس الكفيل بحبس
المكفول عنه معه واذا ألزم يلزمه لو كانت الكفالة بأمره والا لا يأخذ
المالك قبل الاداء (دلت) المسئلة على جواب الواقعة وهو ان المكفول له
يتمكن من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا (واذا)
خاف فراره قيده ولا يخرج لجمعة ولا عيد ولا جنازة ولا عمادة مرض ويحبس
في موضع وحش ولا يفرش له فراش ولا وطاء ولا يدخل عليه من يستأنس به
(وفي) الاقضية ولا يمنع من دخول الجيران عليه وأهلها لاحتياجه الى
الشورى في القضاء ولا يمكنون من المكث عنده طويلا (وعن) محمد انه يخرج

في موت والده وولده لا في غيرهما اذ لم يكن من يقوم عليهما والا لا (وذكر)
 القاضي ان التكفيل يخرج بمنزلة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي
 غيرهم لا وعليه الفتوى (وقال) أبو بكر الاسكافي اذا جئنا لا يخرج (ولو)
 مرض في الحبس واضناه ولم يجد من يقوم عليه أخرجه كذا عن محمد رحمه الله
 تعالى (وهذا) اذا غلب عليه الهلاك (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه
 لا يخرج والهلاك في الحبس وغيره سواء والفتوى على رواية محمد وانما يطلقه
 اذا أطلقه بكفيل وان لم يجد كفيل لا يطلقه (حضرة) المحقق بعد التكفيل
 للاطلاق ليس بشرط (ولا) يخرج الى الحمام (وعن) الامام رحمه الله تعالى
 انه يمنع عن الوطء بخلاف الاكل لانه ضروري والظهار عدم المنع لكن
 تدخل عليه زوجته او أمته حتى يطأها في موضع خال قال ويمنع من السكب
 في الاصح وان خلف ان يفر من الحبس حقول الى مهن الاوص (واذا)
 حبس المحبوس في السجن متعتنا لا يوفي المسال قال الامام الارسايدى
 يطئن عليه الباب ويترك له ثقبه يلقى له من الماء والخبز (وقال) القاضي
 الراى فيه الى القاضي (و) يترك له دست من الثياب ويبيع الباقي
 وان كانت له ثياب حسنة باعها القاضي واشترى له الكفاية
 وصرف الفضل الى الدين (ويباع) ما لا يحتاج اليه في الحال حتى اللبد
 في الصيف والنطع في الشتاء (ولو) كان له كنانون من جديد يباع
 ويشترى له من الطين (وعن) شريح رحمه الله تعالى انه يباع العمامة (ولو)
 افلس المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضي المبيع للثمن (وعند)
 الامام رحمه الله تعالى لا يبيع العقار والعروض (وقال) عصام لا يبيع
 العقار اجماعا والخلاف في المنقول (وقيل) يبيع العقار عندهما وهو
 الاصح (وفي) شرح القنطوري في المال الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار
 ولا العروض وان ظفر بالدنانير وله عليه دراهم ففيه روايتان (وفي) شرح
 الطحاوى انه لا يأخذ (وفي) الصغرى انه يأخذ (قال) المديون ابيع عرضي
 واوفي ديني اجماله القاضي ثلاثة ايام ولا يجبهه ولو كان له عقار يجبهه
 ليبيعه ويقضى الدين ولو كان بقرن قليل (واذا) وجد المديون من يقرضه
 ليقضى به دينه فلم يفعل فهو ظالم وان اراد النائن اطلاقه بلا حضور القاضي

له ذاك (فان) كان أمر المدينون ظاهرا عند الناس فالقاضي يقبل بيعة
 الاعسار ويحمله قبل المدة التي نذكرها (وان) كان أمره مشكلا هل تقبل
 البيعة قبل الخمس فيمروا ببيان إختار الامام الفضل في القبول وطاعة المشايخ
 عدم القبول (واختلفت) الروايات في ذلك المدة التي يسأل القاضي عنها بعد
 الخمس فقدرها الفضل في كتاب الكفالة بشهرين أو ثلاثة وفي رواية الحسن
 بأربعة (وفي رواية) الطحاوي بنصف الحول (والصحيح) تفويضه الى رأي
 القاضي لانه لا يخبر والتسارع الى قضاء الدين وأحوال الناس في ذلك
 متفاوتة (ولا) يشترط في بيعة الاعسار حضرة المدي (فان) يبرهن المطلوب
 على الاعسار والطالب على اليسار فبينة الطالب أولى كبينة الابرامع بيينة
 الاقرار انتهى (ولا) يشترط بيان ما به يثبت اليسار (وذكر)
 القاضي يسأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فان أخبر بالاعسار أخذ
 منه كفلا وخلاه ان كان صاحب الدين غائبا (ولو) كان ايت على رجل
 دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من المحبس قبل الاستيثاق بكفيل
 للصغار (وقال) الخصاص رجه الله تعالى ينبت الا فلاس يقول اللهم ودهو
 فقير لا تعلم له مالا ولا عرضا ولا ما يخرج به عن الفقر (وعن) الصغار يشهدون
 انه مفلس مع عدم لانعلم له مالا سوى كسوته واختبرناه سرا وعلنا فان لم يخبر
 أحد عن حاله لكن ادعى المدينون الاعسار والداث اليسار قال في التجريد
 لا يصدق في كل دين له بدل كفن أو قرض أو حصل بعقد والتزام كصداق
 أو كفالة (وفي) جامع الصدر رجه الله لا يصدق في المهر المجهول ويصدق في
 المؤجل وعليه الفتوى (وفي) الاصل لا يصدق في للصداق بلا فصل بين
 مؤجله ومجهله (وفي) الاقضية وكذا لا يصدق في نفقات الاقارب والزوجات
 وأرش الجنائيات (رب) الدين لانه ادعى ان له مالا بعد ما برهن على الافلاس
 يخاف عند الامام رجه الله (قال) الامام المحلواني لو طلب المحبوس عين
 الطالب أنه لا يعرف انه مدم بصلغه فان نكل أطلقه وان حلف أبدا حسمه
 (ويجوز) المحبوس في المسجد لغير الصلاة اللازمة الغريم (وقال) القاضي
 المذهب عندنا انه لا يلزمه في المسجد لانه بنى لذكر الله تعالى وبه يقضى (قال)
 هشام سألت محمد ارجه الله عن اخي ج من السجين عن تغليس قال يلزمه لانه

لأعلم لنا بما له لعله أخفى ما له ففقر حجه الملائمة ذكر الملائمة وأراد به المحبس
 بدليل التفاريع قال قلت له فان كانت الملائمة أضرب بالعيال لكونه ممن
 يشكسب بالسعي في الطرقات قال أمر رب الدين أن يوكل غلاما له ليعمل
 معه ولا أضعه عن طلب ما يقوته وعباله يومه وإن شاء تركه أيا ما تم لازمه
 على قدر ذلك قال قلت له إن كلن عاملا يعمل بيده قال إن كان عملا يقدر أن
 يعمل به حيث يلزمه لازمه وإن كان عملا لا يقدر معه على الطلب خرج وطلب
 وإن كان في ملازمته ذهاب قوته وعباله أكلفه أن يقيم كفيلا بنفسه ثم فضلى
 سبيله (إذا قال) اللدعي في بيته وطلب عين خصمه لا يستخلفه القاضي لأنه
 يريد أن يقيم عليه البيعة بعد الخلاف ويقضيه بذلك وقد أمرنا بالستر وقلنا
 له إن يحلفه (قال) الامام الحلواني رحمه الله تعالى إن شاء القاضي مال إلى
 قوله وإن شاء مال إلى قوله كما قالوا في التوكيل بالأرضي الخصم يأخذ بأبي
 القولين شام (نقه) المحبوس الدين والدائن غائب إن شاء القاضي أخذ الدين
 ووضعه عند عدل وأطلقه وإن شاء أطلقه بكفيل ثقة بنفسه وبالمال (وفي)
 النوازل وكذلك لو برهن المحبوس على الإفلاس ورب الدين غائب
 (واسم من) بعض المتأخرين إن قبض المرأة إذا حبس الزوج (وكان) قاضي
 عنده بمحبها معه ضيامة لها من الفجور (قال) المقضي عليه للقاضي
 أخذت الرشوة من غريمي وقضيت على غزيره (ومن) أخذ من السلطان مالا
 حراما حقق المحصومة في الآخرة لصاحب الحق مع السلطان ومع القاضى إن
 لم يحاطه السلطان وبعد الخلل عند الامام زجه الله تعالى يكون مع السلطان
 لا غير (إذا) أراد أن يذهب مع خصمه إلى السلطان لا إلى القاضي يجوز
 له ذلك شرعا ولا يبقى به لئلا يكتنه أن يحجز عن الاستيفاء عند القاضي ذهب
 إلى السلطان (القاضي) إذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهرت رواية
 بخلافه فالمحصومة للدهى عليه يوم القيامة مع القاضي والمدعي أمام المدعي
 فلا تهم بأخذ المال وأمام القاضي فلا تهم بالاجتهاد لأن أحد ليس
 من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض أذكى من خوارزم قاس المقتضى على القاضي
 فأوردت عليه أن القاضي صاحب مباشر الحكم والمقتضى سبب للحكم فكيف
 يؤخذ السبب مع المباشر فاقطع وكان له أن يقول القاضي في زماننا ملجأ إلى

الحكم بعد الفتوى لانه لو ترك يلام لانه غير عالم حتى يقضى به عليه كذا في
البرازي

هـ (الفصل الثاني في انواع الدعاوى والبيئات) هـ المدعى من لا يجبر على
المقصودة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على المقصودة أى على الجواب
(وقال) محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه والمنكر وانما اقتصر عليه لانه
اذا عرف المدعى عليه عرف المدعى (ولو) كانت الدعوى غير صحيحة فادعى
المدعى عليه الدفع هل يسمع وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى
اختلاف المشايخ فيه (وفي) كتاب الرجوع من الشهادات ما يدل على ان المدعى
للدفع يطالب بتصحيح الدعوى كذا في المنبع (وفي) المحيط القاضي بخير ان
شاء سأل المدعى عليه جوابه وان شاء نظر اليه واذا سأل وجب عليه الجواب
واذا وجب عليه الجواب فلا يتلو اما ان يقر أو ينكر أو يسكت فان أقر قضى
القاضي على المدعى عليه بموجب اقراره لظهور صدق دعواه بالاقرار وان
أنكر سأل القاضي من المدعى البينة المظاهرة للصدق دعواه فقال لك بينة
لقوله عليه الصلاة والسلام حين اختصم الحضرمي والكندى بين يديه للمدعى
الك بينة فقال لا فقال لك بينه (فان) أحضرها قضى عليه بالبينة فاذا أتى
المدعى بشاهد فقد ترجح جانب جهة الصدق به لكن عارضه شهادة الاصل
فان الذمم خلقت في الاصل بزيه وعن المحقوق عريه فلا بد من شاهد آخر
ليكون شغلها بجملة قويه اهـ (وفي) المنبع قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا
قال المدعى ليس لي بينة على هذا الحق ثم أقام البينة على ذلك لم تقبل لانه
أكذب بينته (وفي) البدائع وان قال المدعى لا بينة لي ثم جاء بالبينة هل
تقبل (روى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انها تقبل وروى عن محمد رحمه
الله تعالى انها لا تقبل (وفي) الفتاوى الظهيرية واذا قال المدعى عليه عند
سؤال القاضي اياه عن الدفع لا دفع لي ثم جاء بالدفع فقد قيل يجب ان تكون
المسئلة على الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى بناء على هذه
المسئلة ولا يلاحظ من أبي يوسف رواية في هاتين المسئلتين (وكذلك) لو قال
المدعى كل بينة آتتني بها فهم شهودي وروى كذلك لو قال كل شهادة يشهد لي بها
فلان وفلان على فلان بهذا الحق فلاحق لي فيها ثم ادعى بعد ذلك شهادتهما

عليه وجاء به ما يشهد ان عليه فهو على هذا الخلاف ودفع الدعوى كما هو
الصحيح فكذا دفع الدفع وكذلك دفع الدفع فصاعدا هو المختار (وفي
الروا الجمي) رجل ادعى على رجل شيئا من الدنانير والدرهم والعروض
والضباع وأذكر المدعى عليه كاه وأراد تعاقبه فالتقاضي بجميع الكل وبخافه
بمننا واحدا (وفي المنبع) هذا اذا حلف فان نكل عن اليمين ولم يحلف يقضى
التقاضي بالنكول في أول مرة وهو المذهب حتى لو قضى بالنكول مرة فقد
قضا وفي الصحيح الا ان المصنف قال ينبغي ان يقضى ان يقول له اني أعرض
عليك اليمين ثلاث مرات فان خافت والاقضيت عليك (وفي الكافي) وفي
التقدير بالثلاث في عرض اليمين لازم في المروى عن أبي يوسف ومحمد وبه قال
أحمد ولكن الجمهور على ان العرض ثلاثا بطريق الاحتياط وبه قال مالك
والشافعي (وذكر) في المحيط ولو قال المدعى عليه بعد ما نكل عن اليمين
ثلاث مرات انا أحلف بخافه قبل القضاء بالنكول وبعد القضاء لا يخافه
(وعند) الشافعي رحمه الله تعالى لا يقضى بالنكول ولكن ترد اليمين على المدعى
وهو مذهب مالك وأحمد رحمه الله تعالى (وفي) المحيط ويجوز رد اليمين
على المدعى على وجه الصلح (وذكر) في الجامع الصغير أن الصلح عن اليمين
جائز حتى لا يكون له ان يستعمله على ذلك أبدا فلما جاز الصلح جاز أيضا رد اليمين
الى المدعى على وجه الصلح (وفي الذخيرة) رجل له على آخر ألف درهم مؤجلة
فطلب رب الدين من المدينون كفيلًا فالتقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل
(وفي) ظاهر الرواية عن أحمد بن حنبل رحمه الله ان له ان يطالبه باعطاء الكفيل
وان كان الدين مؤجلا (ولو) طلب المشتري من البائع كفيلًا لدرك لوطه ربه
ذلك في الدين المؤجل أولي (وفي المنتقى) قال رب الدين مدين في يدي السفر
له التـكفيل وان كان الدين مؤجلا (وفي النزاهة) قالت زوجي يريد أن
يغيب نفسه بالنفقة كفيلًا لا يهييها إلحاً كم الى ذلك لانهم تجب بعد عليه
واسم من الامام الثاني رحمه الله تعالى أخذ الكفيل رفقاً بها وعليه
الفتوى ويجعل كانه كفيل لها عليه (وفي المحيط) لو أفتى بقول الامام
الثاني رحمه الله تعالى في سائر المدينين بأخذ الكفيل كان حسننا رفقاً
بالناس (عين) في يد رجل ادعى آخر ان املكه اشتراها من فلان الغائب

(قوله ان)
المدعى

ومسئته ذواليد على ذلك فالقاضي لا يأمر ذاليد بالسلم الى المدعي حتى
لا يكون قضاء على الغائب بالنسبة باقراره كذا في العمادى (وفيه) ايضا
اذا ادعى على رجل انه كفل عن فلان بما يذوب له عليه فأقر المدعي عليه
بالكفالة وأنكر الحق فأقام المدعي البيعة انه ذاب له على فلان كذا فانه
يقضى له بها في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر
الغائب وأنكر لا ياتفت الى انكاره (قال) رجل لامرأة رجل غائب ان
زوجك وكلني ان أحملك اليه فقالت انه قد طلقني فلانا وأقامت البيعة على
ذلك يقضى بقصر يد الوكيل عنها ولا يقضى بالطلاق على الغائب حتى لو حضر
الغائب وأنكر الطلاق فتحتاج المرأة الى اقامة البيعة (قال) لامرأة ان طلق
فلان امرأته فأنت طالق ثم ان امرأة الخالف ادعت ان فلانا طلق امرأته
وفلان غائب وزوج المدعية حاضر وأقامت البيعة لا تقبل ولا يحكم بوقوع
الطلاق عليه لان بيعتها على طلاق فلان الغائب لا تصح لان في ذلك ابتداء
القضاء على الغائب وقد أفق بعض المتأخرين بقبول هذه البيعة وبوقوع
الطلاق الا ان الاول أصح (الانسان) اذا أقام بيعة على شرط حقه باثبات
فعل على الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البيعة
ويانصب المحاضر خصما عن الغائب وان كان فيه ابطال حق الغائب من
طلاق أو عتاق أو بيع أو ما أشبه ذلك (أفتى) بعض المتأخرين انه يقبل
ويقضى على المحاضر والغائب جميعا وبه أخذ شمس الأئمة الاوز جندى
(لو) طالب رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل للمدين اذاه والمدين
غائب فأقام الكفيل بيعة على اداء الدين تقبل ويانصب الكفيل خصما عن
المدين لان لا يمكنه دفع رب المال الا بهذا فينصب خصما عنه (وفي المحيط)
وسائر الفتاوى اذا ادعى انسان على آخر والقاضي يعلم انه مضطرب لا شيء عليه
لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز ايضا وتفسير المحضر ان ينصب القاضي وكيفا
عن الغائب له مع الخصومة عليه (وكذلك) لو أحضر رجل غيره عند القاضي
ليسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم ان المحضر ليس بخصم فانه لا يسمع
الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن خصم اختفى في بيته ولم يحضر
بجانب الحكم بعدما بعث القاضي اماناه الى داره ونودي على باب داره (وذكر)

في شهادته الجامع ر جل غاب فجاء ر جل فادعى على ر جل ذكر أنه غريم
 الغائب وان الغائب وكاه بطلب كل حق له على غريمه بالكوفة وبالمحسومة
 فيه والمدعى عليه يذكر وكالاته فأقام المدعى بيته على وكالاته وقضى القاضى
 عليه بالوكالة (قال) صاحب الفصول هذه المسئلة دليل على جواز المحكم
 على المضر (وفي) ادب القاضى ان المحكم على المضر يجوز (وقيل) ينبغي
 ان تكون هذه المسئلة على ر وايتين (واذا قضى) على وكيل الغائب أو على
 وصى الميت يقضى على الغائب وعلى الميت ولا يقضى على الوكيل والوصي
 ويكتب في السجل انه قضى على الغائب وعلى الميت بمضرة وكيله وبمضرة
 وصيه لان هذا في الاصل قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان
 عن أصحابنا (وكان) ظهير الدين المرعشي يفتى في القضاء على الغائب بعدم
 النفاذ (وفي الواقعات) اذا قضى بالسنة وغاب المقضى عليه وله مال عند الناس
 لا يدفع الى المقضى له حتى يضر الغائب (وكذا) ذكر في اجتناس
 الناطقى وزاد الا في نفقة المرأة والاولاد الصغار والوالدين (ولو) ان رجلا جاء
 الى القاضى وقال ان هذه الدابة ودبعة عندي وقد غاب المالك ولم يترك
 النفقة فرني بالاتفاق عليهم الا رجوع بالنفقة عليه او قال التفتت هذه الدابة
 او رددت هذا الا أتى من مسيرة سفر والمالك غائب فطالب منه ان يقضى
 بالنفقة حتى يرجع على المالك فان القاضى يسأل منه البينة فان أقامها قضى
 بالبينة على الغائب فاذا حضر يرجع عليه (وفي العمادى) واذا قال الغريم
 للطالب ان لم أقضك مالك اليوم فامرأته كسدا فتواري الطالب وخشى
 المطلوب ان لا يظهر اليوم فيبحث هو في يمينه فأخبر القاضى القصة فذهب عن
 الغائب وكيله وأمر الوكيل بقبض المال من المطلوب حتى يرفع به المال
 وحكم به حاكم آخر فان أبابوسف قال لا يجوز كذا ذكره في آخر الا قضية
 وهذا قولهم وان خص قول أبى يوسف بالذكر (وذكر) الناطقى ان القاضى
 ينصب وكيله عن الغائب ويقبض ماله ولا يبحث المطلوب (قال) الناطقى
 وعليه الفتوى (وذكر) رشيد الدين في فتاويه ادعى عني اني يدبر رجل وأراد
 احضاره لمجلس القاضى فأنكر المدعى عليه ان يكون في يده فجاء المدعى
 بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ

سنة هل تسمع وهل يجبر المدعي عليه على احضاره بهذه البينة ام لا كانت
واقعة الفتوى ينبغي ان تقبل لانه أثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت
خواجه من يده وقد وقع الشك في زوال تلك اليد فتثبت اليد ما لم يوجد
الزيل (قال) تسمع الائمة المحلواني ومن المذنبات ما لا يمكن احضاره عند
القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان يبله
حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان كان لا يتنبأ له المحذور وكان مأذونا
بالاستخلاف يبعث خلفه الى ذلك الموضع وهو نظير ما اذا كان القاضي
يخاف في داره ووقع الدعوى في جبل لا يسمعه باب داره فانه يخرج الى باب
داره أو يامر نائبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود بمحضرتهم (وفي القسري)
اذا كان المدعي به شيئا يعتذر بقله كالرجل فالحكم فيه بالخيار ان شاء حضر
وان شاء بعث أمينا (قال) فخر الاسلام على الزدوي واذا كانت القيمة مختلفة
فينبغي للقاضي ان يكاف المدعي ببيان القيمة فان كلفه ولم يدين يسمع دعواه
(وفي المبسوط) رجل ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يلدن له مانع من
دعوى شريفة ثم ادعى بعد ذلك لا يسمع دعواه لان تركه مع التمكن دليل
على عدم الحق ظاهرا (وذكر) في المحيط رجل له على آخر فلولس واطعام
فاستترى ما عليه بدراهم اودنانير وتفرقا قبل تقدا الثمن كان العقد باطلا
(قال) الهادي وهذا فصل يجب حفظه والناس عنه غافلون فان العادة فيما
بين الناس ان من كان له على آخر خبطة او شعيرا وما أشبه ذلك فضا حيا
ياخذ من هي عليه عند غلامه ليعر خطا بالذهب أو الفضة ثم ذلك ويسمونه
فيما يدينهم ثم تقويم الخبطة فانه فاسد لكونه ما افترقا عن دين يدين (وفي
الذخيرة) رجل ادعى دارا أو عقارا آخر أو منقولا في يد رجل ملكا مطلقا أو أقام
بينة على الملك المطلق يتقاضى بينة الخارج عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى
(وهذا) اذا لم يذكرا تاريجا وأما اذا ذكراه ان كانا سواء فكذا ذلك يتقاضى
للمخرج وان كان تاريخ أحدهما أسبق يقضى لأسبقهما تاريخا
(ولو) ادعى سارا وقال في دعواه هذا الحمار غاب عني منذ شهر فقال المدعي
عليه اني أقيم البينة ان هذا الحمار ملكي وفي يدي منذ سنة او أشبه ذلك
يتقاضى للمدعي ولا يلتفت الى بينة المدعي عليه لان ما ذكره المدعي من التاريخ

ناربح غيبة الحمار عن يده لا تاريخ ملائكة فكان دعواه في الملك طامقا
 خالي عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ الان التاريخ حالة الانفراد
 لا يعتبر عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وكان دعوى صاحب اليد دعوى
 مطلق الملك كدعوى الخارج فيمضي بيينة الخارج اه (وفي العمادى)
 الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من واحد واقام بيينة ولم يؤثر خايقضى
 لذى اليد فان ارتخ الخارج لا يعمل به لان التاريخ في حقه خبر واقبض في
 حق ذى اليد معاين وانه دليل على سبق عقده والمعاينة أقوى من الخبر لا
 اذا ارتخا وتاريخ الخارج اسبق فيمضي الخارج (وفي) ثم راجع أدب
 القاضى للحسام الشهيدي وان ادعى ان اياه مات وهو وارثه ولا وارث له غيره
 وادعى دارا في يد رجل انها كانت لايه مات وتركه اميرائه والذي في
 يده الدار ينكر ذلك فاقام المدعى بيينة ان الدار كانت لايه مات وتركه
 اميرائه وانهم لا يعلمون لايه وارثا غيره فان الحماكم يحكم له بالدار لانه
 أثبت سبب الملك لانه بالحنة فيمضي له به (قال) ولوان وجلا مات وله ورثة
 فضرروا احد منهم وادعى وفاة أبيه وادعى دارا في يد رجل انها كانت لايه
 مات وتركه اميرائه ولسائر ورثة ابيه وهم فلان وفلان والذي في يده
 الدار يجده هذا كله فاقام الابن شاهدين على وفاة ابيه وعقده ورثته وان
 هذه الدار لايه مات وتركه اميرائه لم يضر منهم وارث غيره فان القاضى
 يقبل ذلك ويحكم بالدار لايه ويدفع الى هذا الذى اقام البيينة حصته منها
 لان الواحد من الورثة ينصب خصما فيما يثبت اليه وعلى الميت واما
 حصص الباقيين فانها تترك في يده فكما حضر واحد منهم اخذ حصته منها
 ولا تكلف اعادة البيينة على انها كانت لايه وهذا قول أي حنيفة رحمه الله
 تعالى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع الى المدعى حصته
 منها ويتزاع الباقي من يد المدعى عليه ويجعل على يد رجل عدل حتى يحضر
 من بقى من الورثة واجمعوا على ان المدعى عليه لو كان مقررا يدفع الى الوارث
 الحاضر نصيبه والباقي يترك في يده يد (اذا) حضر رجل وادعى دارا في
 يد رجل ان لايه مات وتركه اميرائه واقام على ذلك بيينة ولم يشهد وادعى
 عدد الورثة ولم يعرفهم ولا يكن قالوا انكره اميرائه الورثة فانه لا تقبل هذه

الشهادة ولا يدفع اليه شيء حتى يقيم بينة على عدد الورثة لانهم لم يشهدوا
على عدد الورثة لا يصير نصيب هذا الواحد معلوما والقضاء بغير المعلوم
مستعذر (وهنا) ثلاث فصول الاول هذا (والثاني) لو شهد الشهود انه ابنته
ووارثته ولا تعلم له وارثا غيره فان القاضي يقضي بجميع التركة له من غير تلوم
(الثالث) اذا شهدوا انه ابن فلان مالك هذه الدار ولم يشهدوا على عدد الورثة
ولم يقولوا في شهادتهم لا نعرف له وارثا غيره فان القاضي يتلوم في ذلك زمانا على
قدوم ما يرى فان حضر وارث غيره قسم الدار بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه
وهل يأخذ منه كفلا بما دفع اليه قال أبو حنيفة لا يأخذ منه كفلا (وقال)
أبو يوسف ومحمد يأخذ منه كفلا به ثم قال انما يدفع الى الوارث الذي حضر
جميع المال بعد التلوم اذا كان هذا الوارث ممن لا يجب بغيره كالأب
والابن اما اذا كان ممن يجب بغيره كالمجد والاخ والام فانه لا يدفع اليه المال
وأما اذا كان ممن لا يجب بغيره ولا يمكن بحجة نصيبه كالزوج والزوجة
فانه يدفع اليه أقل النصيبين (وقال) محمد وأبو النضر النصيبين النصف للزوج
والرابع للمرأة (وقال) أبو يوسف أقل النصيبين وقول أبي حنيفة رحمه الله
نعالى مضطرب في بعضها مثل قول محمد فيها اذا كان الميت امرأة والمدعي
زوجا وفي بعضها مثل قول أبي يوسف (ثم اذا) ثبت عند أبي يوسف انه يدفع له
أقل النصيبين فقد اختلف الروايات عنه في ذلك اما اذا كان الميت زوجا
والمدعي امرأة ففيه روايتان في ظاهر الرواية عنه يدفع اليها ربع الثمن
لانه قد يكون للزوج أربع نسوة فيكون نصيبها ربع الثمن (وفي رواية)
أخرى عن أبي يوسف انه يعطى لها ربع الميراث كما ذكر عن محمد واما اذا كان
الميت امرأة والمدعي زوجا ففيه روايتان أيضا في ظاهر الرواية عنه يدفع
اليها ربع التمس

(المساومة)

وما يشبهها كالإبداع والاستعارة والاستعارة والاستعارة والاستعارة
اليد وما منع من الدعوى لنفس المساوم ولغيره (طلب) فكاح الأمة مانع
من دعوى ثملها وطلب فكاح الحرة مانع من دعوى فكاحها (وفي)
القنية (بخ) أحضر ابن الميت فدعى ان أباك أخذني كذا دينارا وأشار

الى الابن

الاشارة في دعوى الدين البخاري والاشارة في دعوى العاقبة البخاري

الى الابن ولم يذكركم اثم الاب ونسبته به أو شهد الشهود بخوماذ كرا يصح
 وشترط ذكر اسمه ونسبه (وفيها أيضا تقع) قال المدعى عليه للمدعى لا أعرفك
 فلما ثبت الحق بالبيعة ادعى الايصال لا يسمع (ولو) ادعى اقرار المدعى الوصول
 أو الايصال تسمع

(نوع في كيفية اليمين والاستحلاف)

ويحلف المدعى عليه بالله تعالى (لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحلفوا بآبائكم
 ولا بالوطاغيت فمن كان منكم جالفا فليحلف بالله أولا - نذر (وفي البسوط)
 المحرم والمملوك والرجل والمرأة والغارق والصالح والكافر والمسلم في
 اليمين سواء وتغلف اليمين بذكر أوصاف الله تعالى بأن يقول له القاضي قل
 والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب
 المسدوك المهلك الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما فلان هذا عليك
 ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه (والاختيار)
 في صفة التغلف الى القاضي بزيده ما شاء من أسماء الله تعالى وصفاته
 قريب من ما سأعول لكن يختار في ما عدا الواد العاطفة لئلا يتكرر عليه اليمين
 اذا استحق يمين واحدة حتى لو قال والله والرحمن والرحيم تصير أيماننا (ثم)
 اختلاف المشايخ فيه فمنهم من يقول القاضي بالخيار ان شاء غلف وان شاء لم
 يغلف في كل مدعى به وعلى كل مدعى عليه ومنهم من يقول يعتبر حال
 المدعى عليه ان عرف بالصلاح اكتفى بذكر اسم الله تعالى وان عرف بغير
 ذلك الوصف غلف في اليمين ومنهم من يقول يعتبر حال المدعى به ان كان مالا
 عظيم يا يغلف في اليمين وان كان حقيرا اكتفى بذكر اسم الله تعالى ولا يحلف
 بالطلاق ولا بالعناق لان اليمين بهم أعين بغير الله تعالى واليمين بغير الله تعالى
 لا يجوز وقيل في زماننا اذا ألح الخصم سأل القاضي ان يحلف بالطلاق
 والعناق لقلة مبالاة الناس باليمين بالله تعالى وكثرة الامتناع عن الحلف
 بالطلاق والعناق كذا في الهداية وغيرها (وفي الخلاصة) ولو حلفه القاضي
 بالطلاق فنكل وقضى بالمسال لا ينفذ قضاؤه (ولا) تغلف اليمين بزمان
 ولا مكان عندنا (ويحلف) اليه ودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى
 والإنجيل على عيسى والمجوسى بالله الذي خلق

النار (وعن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يحلف أحد الا بالله خالصا ولا
يحلف الوثني الا بالله (فان قيل) ما الفرق بين يمين المجوسي والوثني حيث يجوز
تغليظ اليمين في حق المجوسي بذكر النار ولم يحذف في حق الوثني بذكر الصنم
وقوله بالله العظيم الذي خلق الصنم (قلت) انا امرنا باهانة الصنم والوثن لانهم
اتخذوهما الهام فامرنا باهانتهم بخلاف النار لانهم لم يتخذوها الهام فامرنا
بأهانتها فاقبل كذا في المنبع (وسئل) الشيخ عبد الواحد الشيباني رحمه الله
تعالى عن المرأة اذا كانت تعلم بالنكاح ولا تجد بينة تقيمها الا ببات النكاح
والزوج ينكر ماذا يصنع القاضي حتى لا تبقى هذه المرأة معلقة أبدا الدهر قال
يستحلفه القاضي ويقول ان كانت هذه المرأة لك فهي طالق حتى يقع
الطلاق باليمين ان كانت امرأة له اخلص منه وتحل للزواج (وفي المنبع)
هل يحلف على الحاصل او على السبب فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
يحلف على الحاصل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف على السبب وقال
نقل الاسلام يفرض الى رأي القاضي (وذكر) في التنازل انه يحلف الصبي
المأذون ويقضى بنكوله (وعن) محمد رحمه الله تعالى انه لو حلف وهو صبي
ثم أدرك لا يمين عليه وانه دليل على أن يمينه معتبرة (وذكر) في اقرار
الدعوى والبيئات ان الصبي التاجر والعبد التاجر يستحلف ويقضى عليه
بالنكول (ويجوز) الاقتداء عن اليمين بالدرهم وكذا يجوز الصلح عن اليمين
على الدرهم حتى لا يكون للدعي ان يحلف المدعي عليه بعد ذلك لان الاقتداء
عن اليمين صلح على الانكار وبعد الصلح عن الانكار لا تجمع دعوى المدعي
فيما وقع الصلح عنه (ادعى) على آخر ما لا فائدة له وأراد المدعي استحقاقه
فقال المدعي عليه ان المدعي قبل حلفي على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا
وانكر المدعي ذلك فاقام المدعي عليه بيئته على ذلك قبل وان لم يكن له بيئته
وأراد حلف المدعي له ذلك لانه يدعي أيفاء حقه في اليمين (ولو) ادعى
المدعي عليه انه أبرأني عن هذه الدعوى وقال للقاضي حلفه انه لم يكن
أبرأني عن هذا لا يحلفه القاضي لان المدعي بالدعوى استحق الجواب على
المدعي عليه والجواب اما بالاقرار أو بالانكار وقوله أبرأني عن هذه
الدعوى ليس باقرار ولا انكار فلا يكون مستوعبا من المدعي عليه ويقال له

أجب نعمه لم أدع عليه ما شئت (وهذا) بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذه
الالاف فإنه يخلف لأن دعوى البراءة عن المال أقرار بوجوب المال والاقرار
جواب ودعوى الأبراء مسقط فيترتب عليه الاستحلاف (ومن) المشايخ
من قال الصحيح أنه يخلف المدعى على هذه الدعوى وهي دعوى البراءة
عن الدعوى كما يخلف المدعى على دعوى التحليف واليه مال شمس الأئمة
المحسواني وعليه أكثر قضاة زماننا (وفي الغنية) ادعى المديون
الإيمان فأذكر المدعى ولا يئنه فطالب بعينه فقال المدعى اجعل
حق في الختم ثم استخافني فله ذلك في زماننا (إذا) أقر الواهب
أن الموهوب له قبض الموهوب في المجلس أو بعده بأمره ثم قال بعد
ذلك أنه لم يقبض وكنت أقررت به كاذبا وسأل القاضي أن يخلف
الموهوب له بالله لقد قبضه عن هذه الهبة التي يدعى بها فعندهم لا يحلفه
لأن التحليف إنما يترتب على دعوى صحيحة والدعوى لم تقع ما هنا لمكان
التناقض (وعلى) قول أبي يوسف يحلفه بالله لقد قبضته بحكم الهبة التي
تدعيها (وعلى) هذا الخلاف إذا اشترى شيئا وأقر المشتري بقبض
المشتري ثم ادعى أنه لم يقبضه وطلب من القاضي أن يخلف البائع بالله
لقد سلمته إلى المشتري بحكم هذا الشراء الذي يدعيه (وعلى) هذا الخلاف
إذا اشترى شيئا وأقر البائع بقبض الثمن ثم ادعى أنه لم يقبضه وأراد
تحليف المشتري (ورب) الدين إذا أقر بقبض الدين وأشهد عليه ثم أنكر
القبض يخلف المديون (والمقر) على نفسه بدين لرجل ثم أنكر الدين وقال
لائني له على وإنما أقررت له بذلك كاذبا وطلب من المقر له الكل على
هذا الخلاف أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول المعتاد فيمابين الناس
أن البائع يقر بقبض الثمن والمشتري بقبض المشتري للشهاد وإن لم يكن
قبض ثم أنه حقيقة (وكذلك) المعتاد فيمابين الناس أن المشتري يكتسب
أولا خط الاقرار ويشهد عليه قبل قبض المال فلو كان التناقض
مانعا من صحة الدعوى والاستحلاف لطلت حقوق الناس (قال) أبو يوسف
رحمه الله تعالى أربعة أشياء يستخلف القاضي الخصم فيها قبل أن يطلب

المدعى ذلك (أحدهما) الشفيع إذا طلب من القاضي أن يقضى له بالشفعة
يخلفه بالله لعداها بت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك
وهو قول ابن أبي ليلى (وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
لا يستخلفه القاضي (الثاني) البكر إذا بلغت واختارت الفرقة وطابت
التفريق من القاضي يستخلفها بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت وان لم
يدعه الزوج (والثالث) المشتري إذا أراد الرذبالعيب يخلفه القاضي
أنه لم يرض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأيتها (والرابع) المرأة إذا
سألت من القاضي أن يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يخلفها بالله
ما أعطاك نفقتك حين خرج (ويجب) أن تكون مسئلة النفقة في قولهم
جميعاً (ادعى) الشفعة بالمجوار فقال القاضي للادعى عليه ماذا تقول فيما ادعى
فقال هذه الدار لابني هذا الطفل صح إقراره لابنه لان الدار في يده واليد
دليل الملك فكان إقراره على نفسه فيصح (فان) قال الشفيع للقاضي
حائفه بالله ما أنا شفيعها فإنه لا يخلفه لان إقراره بالشفعة على ابنه
لا يصح فلا يفيد الاستخلاف وهذا من جملة الحيل والمخارج في الخصومات
(وان) أراد الشفيع أن يقيم البينة على الشراء كان الأب خصماً وتسمع
البينة عليه لان الأب قائم مقام الابن ولو كان الابن كبيراً كان خصماً
فكذا هذا (وفي المحيط) التهمة القائمة على عتق العبد لا تقبل بدون
الدعوى عند أبي حنيفة خلافاً لما وتقبل البينة على عتق الامة وطلاق
المرأة حسبته من غير الدعوى ولا يخلف على عتق العبد حسبته بدون الدعوى
بالاتفاق وهل يخلف على عتق الامة وطلاق المرأة بدون الدعوى أشار
محمد في آخر كتاب التجرى انه يخلف وهكذا ذكر في شرح القدوري
(وذكر) شمس الانثة السرخسي انه لا يخلف فتأمل عند الفتوى (وذكر)
في الخلاصة عبيد في يدر جل أقام البينة انه حر وقال ذو اليسد انه عبيد
فلان أو دعنيه أو أجرنيه فيبينة ذي اليسد أولى بخلافه اذا أقام العبيد
البينة على مولاه انه حر الاصل وأقام مولاه البينة انه عبده فيبينة العبيد
أولى لان المولى يصلح خصماً لابنات بينة العبيد بحرية أما هاهنا فالمدعى

ليس بمخصم لكن بحال بين العبد وبين ذي اليد (ولو) قال العبد أعتقني
 فلان وذو اليد لم يقم له بينة على الايداع والاجارة لا بحال بينه وبين العبد
 لانه أقرب بالرق ثم ادعى العتق (ولو) أن رجلا قدم بادة ومعه رجل
 ونساء وبيد ان يخدمونه وهم في يده وادعى انهم ارقاؤه وادعوا انهم احرار
 كانوا احرارا ما لم يقرتوا له بالملك بكلام أو بيدع أو تقوم له بينة وان كانوا
 من أهل الهند أو السند أو الترك أو الروم (وفي الجامع) الصغير غلام
 هو في يد رجل قال أنا حر وقال الذي في يده هو عبدان كان لا يعبر عن نفسه
 فالقول قول ذي اليد وهو كالتساع وان كان بالغاً وصغيراً يعبر عن نفسه
 فالقول قول الغلام ولو أقام البينة هذا على الرق وهذا على الحرية
 فبينة الغلام أولى ويجوز أن يكون القول قوله والبينة بينته كالمودع
 اذا قال رددت الوديعة كان القول قوله ولو أقام البينة فالبينة بينته (وفي
 الولوالجي) ولو باع رجل رجلاً وقبضه المشتري وهو ساكت فهو اقرار
 بأنه عبده لانه انقاد لتصرف يختص به المالك تصرفاً واجباً حتماً في المحل
 وهو ملك الرقبة واليد والالتقياد لعل هذا التصرف يكون اقراراً بالرق
 والملك (ولو) عرض عبد أو أمة على رجل وهو ساكت أو هي ساكنة
 ولم يبتع ثم قال نحن حران صدق عليه اهـ (وفي أدب القاضي) رجل
 قال لا تخبرني فلانا لميت أو مريض أو ماله وانكر الوصي
 فلا يمين عليه (وكذا) لو قال ان فلانا وكلك بطابقه وولي على موكل
 مال وانكر الوكيل الوكالة لا يمين عليه (واذا) ادعى المشتري ايفاء
 الثمن والبائع ينكر يحلف البائع (وكذا) المستقرض اذا ادعى
 ايفاء القرض وانكر المقرض يحلف المقرض (ولو) ادعى المضارب
 أو الشريك دفع المسال وانكر رب المسال أو الشريك القبض يحلف
 المضارب أو الشريك الذي كان المسال في يده لان المسال في أيديهما
 أمانة والقول قول الامين مع اليمين (واذا) ادعى المشتري ايفاء الثمن
 وانكر البائع فالقاضي انما يحلفه اذا طلب المشتري عينه ولو حلفه القاضي
 من غير طابع ثم أراد المشتري تحليفه ثانياً له ذلك (ثم) اذا حلف البائع

انه لم يستوف الثمن وقال المشتري أنا أجيء بالبيضة على الايفاء فالقاضي
لا يصير المشتري على اداء المال بل يمهله ثلاثة أيام بشرط أن يدعى حضور
الشهود وأما اذا قال شهودي غيب يقضى عليه بالمال ولا يمهله كذا
في المأدى (وفي الغنية) أقام المدعي البيضة فقال المدعي عليه ان لي
دفعاً شرعياً للقاضي أن يقضى عليه اذا قامت البيضة العادلة ولا يلتفت الى
مثل هذه المقالة (وقال) أبو حامد رحمه الله تعالى يكلفه أن يأتي بالدفع
فإن أبداً كان له أن يقضى ويبقى له حق الدفع (أقام) المدعي البيضة وطالب
القاضي من المدعي عليه دفعا فجهز عنه يقضى القاضي يعني لا يؤثر (قال)
أبو حامد رحمه الله تعالى يقضى والقاضي ظالم في تأخير الحكم (وقال)
الكرائسي تأخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم (أق) يدفع صحيح وقضى القاضي
ببطلان دعوى المدعي ثم أعاد الدعوى عند فاض آخر لا يحتاج المدعي
عليه الى إعادة الدفع عنده ولا ينقض الحكم اذا ثبت ذلك بالبيضة اه
كلام الغنية (المدينون) اذا حلف ان لا دين عليه ثم أقام المدعي بيضة على
الدين فعند مجده لا يظهر كذبه في الحلف لان البيضة حجة من حيث الظاهر
فلا يظهر كذبه في يمينه (وعند) أبي يوسف يظهر كذبه في يمينه (ولا يمين
في الحد ودسواه كان حسداً هو خالص حق الله تعالى فهو حصة الزنا وشرب
الخمر وحسد السرقة أو كان داثراً بين حق الله تعالى وحق العبد فهو حصة
القذف حتى ان من ادعى على آخر انه قذفه وأنكر القاذف لا يمين عليه
فيه (وأما) في السرقة فان السارق يستعلم لاجل المال اذا أراد المالك
أخذ المال دون القطع ويقال له حية ثم تدح ذكر السرقة اذن وادع تناول
مالك فيكون لك عليه اليمين (وفي) القصاص في النفس والاطراف
يستحلف الا أن في الطرف يقضى بالقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما يقضى بالمال وفي النفس لا يقضى بالنكول عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولكن يحبس حتى يقر أو يحلف وعندهما يقضى بالدية
(ادعى) على آخر انه قال له يا منافق أو يا كافراً أو يا زنديق أو ادعى انه
ضربه أو لطمه أو ما أشبه ذلك من الامور التي توجب التعزير وأراد

تخليفه فالتعاقبي بحلفه لان التميز برهض حق العبد ولهذا ملك العبد
 اسقاطه بالعفو والصغر لا يمنع وجوبه كذا في الامدادى (وفي فتاوى)
 قاضى خان لو وجب عين على الاخرس فانه يحلف وصورة تخليفه أن يقول
 له القاضى عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا فأومأ برأسه
 بنعم يصبر خالفا ولا يقول له بالله ان كان كذا وكذا لانه لو أشار برأسه
 بنعم في هذا الوجه يصير مقرا بالله ولا يكون خالفا (رجل) ادعى انه
 وكسل الغائب بقبض الدين أو العيين ان برهن على الوكالة والمسال قبلت
 وان أقر بالوكالة وإن ذكر المسال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المسال
 لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس ببيعة في حق الطالب
 وان أقر بالمسال وأنكر الوكالة لا يستخلف على الوكالة لان التخليف
 يترتب على دعوى ببيعة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة (وذكر) الخصاف
 انه يحلف على الوكالة والاقل أصح (وفي المنتقى) المطلوب اذا كان
 مريضا أو امرأة يبعث من يستقلعهما (وقال) الامام رحمه الله تعالى
 لا يبعث (من) عليه الدين المؤجل قدمه الدائن الى القاضى قبل الحمل
 وحلفه ماله قبل ذلك اليوم شي وجهله القاضى ان كان المحالف لا ينوى اتياف
 حقه لا بأس به ولو يكن ليس للقاضى أن يقبله منه بل يحلفه بالله ماله قبل
 شي (قال) الفقيه فيه دليل على أن قوله ليس قبله اليوم شي اقرار
 ولا يلتفت الى قول بعض المحكم انه اقرار بالدين المؤجل فيجب عليه
 المسال (وذكر) الناطقى ان من عليه دين مؤجل لو أقر به
 وادعى الاجل لا يصدق القاضى فيلته أن يقول للقاضى سله احواله أم
 مؤجلة ان ادعى احواله يحلف بالله ما عليه هذه الالف التي يدعيها وان حلف
 بغير هذا الطريق حث (وفي المحيط) لأرأه اثبات المهر المؤجل وان لم يكن
 لها ولاية المطالبة وكذا الدين المؤجل (رجل) أخذ دراهمه ممن هو
 عليه ونقدها الناقد ثم وجد بعضها زوفا لاضمان على الناقد وترد الى
 الدافع ويسترد غيرها وان أنكر الدافع أن يكون ذامد فوعه بالقول قول
 القابض لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا لم يقر بامتياز حقه أو انما

الخراج المخرج من غلة الأرض اه (وقوله من غلة الأرض اه) هو بائع المحبوب بتمامه ملاح اهل الشام اه

فان كان اقرار لا يرجع ان انكر الدافع ان يكون ذاهو (وفي القينة)
رجل طلب دينه من المدين فاعطاه ألف من من الخنطة ولم يعهده
ولم يقل انهما من جهة الدين فهو يبيع بالدين وان كانت قيمتهما أقل
من الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون بيعا بقدر قيمته من الدين
والا فلا يبيع بينهما (وفي العمادى) ولو كان رجل على أخو دنانير فقال
أنا أعطيتك بهادراهم فساوم بالدرهم ولم يقع بيع ثم فارقه عن قبض
ولم يستأنف بيعا فهذا جائز البيعة ونحوه عن محمد بن جهم الله تعالى (قال)
وقد وقعت واقعة الفتوى في زماننا قلت وصورتها بالفارسية لكن
عربها بعض الفضلاء المجمع على خيرها ودينه وهى رب الدين اذا توافق مع
المدين على ان يعطيه من الذرة بمقدار ماله عنده من الدراهم وقد كان ذلك
القدر فى ملكه والذرة فى ذلك الوقت كل مائة من بدینار الا ان رب الدين
لم يقبض الذرة فى ذلك المجلس ثم بعد ايام جاء وقبض ذلك القدر من الغلة
وقد تغير السعر اربعة قد البيع بينهما فاعلى قياس ما ذكر فى مدائنا
الذخيرة يأتى ان ينقذ البيع بينهما بالاقرار السابق والله سبحانه وتعالى
أعلم (وفي فتاوى) الدينارى رجل له عند رجل خنطة دينها لرب الدين
وأخذ منه قماشا من الختام بحساب الخنطة وذلك اليوم سعر الخنطة كل
مائة من بدینار ثم اساطسه كان السعر يوم الحساب كل خمسين من بدینار
فان حصل بينهما مواضعة بأن عين القماش الختام بمقدار من الخنطة يعتبر
ذلك التعيين وان لم يحصل بينهما مواضعة يعتبر وقت الحساب لا وقت
المخرج واعتبر بعض المشايخ وقت المخرج مستدلا بأنه لو استخرج رجل
من سمان حبوا أو أعطاه أغلب ثمنها يعتبر وقت المخرج قال الدينارى
والمعتبر عندنا وقت الحساب (ادعى) المدين ان الدائن كتب
على قرطاس بخطه ان الدين الذى لى على فلان بن فلان أبراهه عنه صح
وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنونة كالتطويق به وان لم يكن
كذلك لا يصح الابراء ولا دعوى الابراء ولا فرق بين ان تكون الكتابة
بطلب الدائن أو بغير طلبه (ولو) قال تركت الدين الذى لى عليه

لا يكون

لا يكون ابراء فيجعل على ترك الطلب في الحال (وذكر) في خزانة
الاكمل على الاعلى فتاوى صاعد رجل كتب على نفسه بمال معلوم
وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطلب المال
من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته
وقد جرت العادة بين الناس بمثل هذه (وفي جامع) الفتاوى ولو قال تركت
حق من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لأن الارث
جبري لا يصح تركه (قال) المدعى للمدعى عليه بعد الخصومة وهبت
وتركت لا يكون ابراء ما يقل منك بخلاف ما اذا قال المدعى عليه ابرأني
عالمك على أو هب لي فقال وهبت أو تركت أو ابرأت لمخرج وجهه مخرج
الجواب (قال) من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى
هو على دعواه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى هو على دعواه في العين القائمة
لا في الدين (ابراء) عن الدعاوى ثم ادعى عليه بالوكالة أو الوصاية
عن غيره صح (وفي العمادي) رجل ادعى على آخر مالا فأناكر فقال
المدعى انه كتب لي بذلك خطأ فأناكر المدعى عليه أن يكون خطه فأمره
القاضي أن يكتب على بياض فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة
على انهما بخط كاتب واحد لا يقضى عليه بالمسأل المدعى به لأن هذا لا يكون
أعلى حلا عما قال هذا خطي وأنا كتيبه ولكن ليس على هذا المسأل
فهناك القول قوله ولا شيء عليه ثم قال السيد الامام ناصر الدين وذكر
محمد رحمه الله تعالى في كتاب الطلاق ولو كتب الطلاق على الرسم
في مثله ثم قال لم أنوبه الطلاق لا يصديق فكذا الاقرار (وفي فتاوى)
الولائي رجل ادعى على رجل دارا أو عبدا ثم قال المدعى للمدعى عليه
ابراءك عن هذه الدار أو عن خصومتى في هذه الدار أو في دعواي
في هذه الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك تسع ولو أقام البيينة
تقبل بخلاف ما اذا قال برئت لا تقبل بيئته بعد ذلك وكذلك اذا قال
أنا بريء من هذا العبد أو خرجت عنه فليس له أن يدعى بعد ذلك لأن قوله
ابراءك عن خصومتى في هذه الدار خطاب للواحد فله أن يخاصم غيره في ذلك

بجلاف قوله برئت لانه اضاف البراءة الى نفسه مطلقا فيكون هو بريئا
 (نوع في الاختلاف) ❖

(اذا) اختلف المشتريان في قدر الثمن او المبيع بأن ادعى المشتري ثمننا
 وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري
 أكثر منه فلا يخلو اما أن يكون لاحدهما مائة أو لهما مائة أو لا مائة لهما
 ولا لاحدهما (فان) كان لاحدهما مائة فمضى لمن قامت بينته لانه
 توردهوا بالحجة (وان) اقام المينة فالمينة المبنية للزيادة أولى لان
 البينات شرعت للزبائن (وان) لم يكن لهما ولا لاحدهما مائة قيل
 للمشتري اما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافضل المبيع وقيل
 للبائع اما أن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافضل المبيع لان
 الغرض قطع الخصومة وقد أمكن ذلك برضى احدهما بما يتبعه الآخر
 فان لم يرضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبدأ
 بيمين المشتري في الصحيح ثم اذا حلف احدهما يستخلف الآخر فان ذلك
 احدهما ثبتت دعوى الآخر لان النكول بذل أو اقرار ثم اذا تعالفا
 هل ينفع البيع بنفس التحالف أو ينفع القاضي فقد اختلفوا فيه قال
 بعضهم ينفع البيع بنفس التحالف وقال بعضهم لا ينفع الا ينفع
 القاضي هذا لانهم اوطأ احدهما وهو الصحيح هذا الكلام فيما
 اذا اختلفا في المبيع وحده أو في الثمن وحده واما اذا اختلفا في المبيع
 والثمن جميعا بأن قال البائع بعث هذا العبد بألف درهم وقال المشتري
 بل اشتريت هذين العبدين بألف درهم فان لم يكن لهما ولا لاحدهما
 مينة تعالفا وتفاضا المبيع على ما بيناه وان كان لاحدهما مينة فن قامت
 بينته أولى لما بيناه وان اقام كل واحد منهما مينة على ما يتبعه فبينته البائع
 أولى في الثمن لانها أكثر اثباتا وبينته المشتري أولى في المبيع لانها أكثر
 اثباتا (وان) اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن
 كان القول للمكرم مع مينة (وفي) الميسوط فرق بين هذا وبين الاجل
 في السلم فان هناك القول قول من يدعى الاجل من قبل أن هناك الاجل

من شرط صحة العقل على ما يجي في بابها كذا ذكر في المنبيع (إذا اختلف)
 المتبايعان في قدر الثمن بعد قبض المبيع وهلاكه لا تعالف فيه عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بل القول فيه للمشتري مع ميمنه وقال
 محمد والشافعي رحمه الله تعالى تعالفان ويفسخ البيع على قيمة المالك وعلى
 هذا الخلاف إذا خرج المبيع عن ملكه أو تغير وصار بحال لا يقدر على
 رده بالعيب (إذا) اشترى عشرين صفقة واحدة وقبضها ثم مات أحدهما
 واختلفا في مقدار الثمن فقال المشتري اشترىتهما بألف درهم وقال البائع
 اشترىتهما بألفي درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يتعالفان إلا أن
 يرضى البائع أن يترك حصة المالك فيه ثم يتعالفان وإذا لم يرض البائع
 بترك حصة المالك لا يتعالفان ويكون القول قول المشتري مع ميمنه (وقال)
 أبو يوسف رحمه الله تعالى يتعالفان في الحي ويضمم العقد في الحي والقول
 للمشتري في حصة المالك من الثمن مع ميمنه (وقال) محمد رحمه الله تعالى
 يتعالفان عليهما ويرد الحي وقيمة المالك (وفي المنبيع) إذا وقع الاختلاف
 في متاع البيت فلا يجلو أمان يكون الاختلاف بين الزوجين في حال حياتهما
 وأما أن يكون بين ورثتهما بعد وفاتهما وأما أن يكون في حال حياة أحدهما
 وموت الآخر فإن كان الاختلاف في حال حياتهما فأما أن يكون في حال
 قيام النكاح وأما أن يكون بعد زواله بالطلاق فإن كان في حال قيام
 النكاح فابطل للرجل كإمامة والقلنسوة والسلاح وغير ذلك فالقول
 فيه قول الزوج مع ميمنه لأن الظاهر شاهده وما يصلح للنساء كالنجار
 والمخففة والمغزل ونحوها فالقول فيه للمرأة مع الميمن لأن الظاهر شاهدها
 (قال) الإمام القزويني رحمه الله تعالى وما يصلح للنساء فالقول فيه للمرأة مع
 الميمن إلا إذا كان الرجل صائغا وله أساور وخواتم النساء وحلي ونحوها
 وأما أن ذلك في مثل هذه الأشياء للمرأة وكذلك إذا كانت المرأة
 تبديع ثياب الرجال كالعمامة والقوس والدرع والمنطقة انتهى وما يصلح
 لها كالأنثى والذهب والفضة والمنزل والعقار والمواشي وغيرها
 فالقول فيه قول الزوج وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال
 أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الزوج في غير المشكل كما قالوا وأما في

المشاكل فالقول قول المرأة الى قدر رجهما في الباقي القول قول الزوج وقال زفر رجهما الله تعالى المشكل بينهما نصفان وفي قول آخره وقول مالك والشافعي رجهما الله تعالى المتاع كله بينهما نصفان وقال ابن أبي ليلى القول قول الزوج في الكل ولما ثياب بدنها وقال الحسن البصري رجهما الله تعالى ان كان البيت بيت المرأة فالمتاع كله لها الا ما على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت بيت الزوج فالمتاع له لان يد صاحب البيت على ما في البيت أقوى وأظهر من يد غيره وهذا كله اذا اختلفا في حال قيام النكاح (واما) اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا أو باثنا فالقول قول الزوج لانها صارت أجنبية بالطلاق فزال ثبوت يدها هذا اذا اختلف الزوجان قبل الطلاق أو بعده (اما) اذا ماتا فاختلاف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وعند أبي يوسف رجهما الله تعالى القول قول ورثة المرأة الى قدر رجهما في الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصارا كالورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتهما (وان) مات أحدهما فاختلاف المحي منهما ورثة الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول قول الزوج عند أبي حنيفة ومحمد لانها لو كانت حية لكان القول قول الزوج فبعد موتها أولى (وعند) أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر رجهما في الباقي القول قول ورثة الزوج لانها لو كانت حية لكان القول قول الزوج فبعد موتها أولى (وان) كان الميت هو الزوج فالقول قولها عند أبي حنيفة رجهما الله تعالى في المشكل وعند أبي يوسف في قدر رجهما في الباقي القول قولها عند محمد رجهما الله تعالى القول قول ورثة الزوج (وهذا) كله اذا كان الزوجان حيين أو موكنين أو مكاتبين (اما) اذا كان أحدهما حيا والآخر موكنا أو مكاتبا فاختلاف في حياتهما فعند أبي حنيفة رجهما الله تعالى القول قول الحر وعندهما ان كان الممولى محجورا فكذا وان كان الممولى مأذونا أو مكاتبا فالحجاب فيه وفيما اذا كانا حيين سواء وقد تقدم جواب الحرين بتفاصيلهما (وفي المحيط) رجل زوج بنته فجهرها بجهازها تبت البنت وزعم أبوها ان الجهاز المدفوع اليها كان ماله وأنه لم يملكه منها وانما اعاره لها ولم يهبه

له افا لقل قول الزوج وعلى الاب البيعة لان الظاهر شاهد للزوج ولان
الانسان اذا جهز بنته يدفع اليها بطريق التخليك ظاهرا وصار كمن دفع
ثوبا الى قصار ليقتصره ولم يذكرا اجرا على الاجارة بشهادة الظاهر فكذا
هـ (والبيعة) الصحيحة ان تتم عند التسليم الى المرأة انه انما سلم اليها
هذه الاعيان بطريق العارية او يكتب نسخة ويشهد الاب على اقراره ان
جميع ما في هذه النسخة منك عارية بيدي لكن هذا القضا لا للاحتياط
لجوازانه اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة الصخر فهذا الاقرار لا يصير
للاب فيما بينه وبين الله تعالى فلا احتياط ان يشتري منها ما في هذه النسخة
بمن معلوم ثم انت تسريته عن الثمن انتهى (وفي العمادي) ان كان
لرجل على انسان دينان من جنس واحد فآذي المدينون شيئا من المال
فالقول قول الدافع اندفع باي جهة فيسقط ذلك الدين عن ذمته ولو كانا
من جنسين بان كان أحدهما من الذهب والاخر من الفضة أو أحدهما
من المنقطة والاخر من الشعر فأدى الفضة وقال أديت عوضا عن
الذهب لا يكون موصفا عن الذهب لان المعوضة لا تتم الا بالطرفين
(للال) باع شيئا ثم ان المشتري دفع عشرة دراهم الى اللال وقال دفعت من
الثن وقال اللال دفعت لثمنى فالقول قول الدافع مع يمينه لانه المالك
(رجل) عليه ألف درهم من كفالة وألف درهم من ثمن مبيع فجاء
بالف وقال أودى هذه من الكفالة وقال الطالب لا آخذها الا من جميع
ما لي عليك له ذلك وحصل القبض عن المالكين ويرجع بمباقي على المكفول
عنه وان قبض ولم يقل شيئا فلا مطلوب ان يجعله من اى المالكين شاء (خياط)
يخيط ثوبا في دار انسان اختلفا في الثوب فالقول قول صاحب الدار لان الثوب
وان كان في يد الخياط ضرورة فهو في يد صاحب الدار معنى (جمال) خرج من
دار رجل وعلى طابقه متاع فان كان الجمال يعرف يبيع ذلك وجهه فهو له
وكان الظاهر شاهد له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار لان الظاهر
شاهد له (وكذلك) جمال عليه كارة وهو في دار برزاز واختلفا في تلك الكارة
فان كانت الدار مما يحمل فيها فالقول قول الجمال وان كانت مما لا يحمل فيها
فالقول قول صاحب الدار (رجلان) اصطادا طائرا في دار رجل واختلفا

الخراج والخراج (وقوله من ثمان) هو باع الجوز بثمان ملاح أم الشام اه

فان كان أقر لا يرجع ان أنكر الدافع أن يكون ذاهو (وفي القينة)
رجل طلب دينه من المديون فأعطاه ألف من من الخنطة ولم يبعها منه
ولم يقل انها من جهة الدين فهو يبيع بالدين وان كانت قيمتها أقل
من الدين فان كان السعر يذمها معلوما يكون يباع بقدر قيمته من الدين
والأفلا يبيع بينهما (وفي العمادى) ولو كان رجل على آخر دنانير فقال
أنا أعطيتك بهادراهم فساوم بالدراهم ولم يقع بيع ثم فارقه عن قبض
ولم يستأنف يباع فهذا جائز البيعة ونحوه عن محمد رحمه الله تعالى (قال)
وقد وقعت واقعة الفتوى في زماننا رقت (وصورتها بالفارسية لكن
عربها بعض الغضلاء المجمع على خير ودينه وهى رب الدين اذا توافق مع
المديون على ان يعطيه من الذرة بمقدار ما له عنده من الدراهم وقد كان ذلك
القدر في ملكه والذرة في ذلك الوقت كل مائة من بد ينسار الا أن رب الدين
لم يقبض الذرة في ذلك المجلس ثم بعد أيام جاء وقبض ذلك القدر من الغلة
وقد تغير السعر أضعافا كثيرة فباعها على قياس ما ذكر في مديانات
الذخيرة يأنى أن ينعقد البيع بينهما بالاقرار السابق والله سبحانه وتعالى
أعلم (وفي فتاوى) الدينارى رجل له عند رجل خنطة دينها بدينار
وأخذ منه قماسا من الخمام بحساب الخنطة وذلك اليوم سعر الخنطة كل
مائة من بد ينار ثم اساطسه كان السعر يوم الحساب كل خمسين منادينا
فان حصل بينهما مواضعة بأن عين القماس الخمام بمقدار من الخنطة يعتبر
ذلك التعيين وان لم يحصل بينهما مواضعة يعتبر وقت الحساب لا وقت
المخرج واعتبر بعض المشايخ وقت المخرج مستدلا بأنه لو استخرج رجل
من سمان حبوبيا وأعطاه أغلب ثمنها يعتبر وقت المخرج قال الدينارى
والمعتبر عندنا وقت الحساب (أدعى) المديون ان الدائن كتب
على قرطاس بخطه ان الدين الذى لى على فلان بن فلان أبراته عنه صح
وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنونة كالمطوق به وان لم يكن
كذلك لا يصح الأبراء ولا دعوى الأبراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة
بطلب الدائن أو بغير طلبه (ولو) قال تركت الدين الذى لى عليه

لا يكون

لا يكون ابراء ويحمل على ترك الطلب في الحال (وذكر) في خزائنه
الاكمل على الاعلى فتاوى صاعد رجل كتب على نفسه بمال معلوم
وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غيره يطالب المال
من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته
وقد جرت العادة بين الناس بمثل هذه (وفي جامع) الفتاوى ولو قال تركت
حق من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لأن الارث
جبري لا يصح تركه (قال) المدعى للمدعى عليه بعد الخصومة وهبت
وتركت لا يكون ابراء ما يقل منك بخلاف ما اذا قال المدعى عليه ابرأني
عالمك على أو هب لي فقال وهبت أو تركت أو أبرأت لم يخرج وجه مخرج
الجواب (قال) من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى
هو على دعواه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى هو على دعواه في العين القائمة
لا في الدين (أبرأ) عن الدعاوى ثم ادعى عليه بالوكالة أو الوصاية
عن غيره صح (وفي العمادي) رجل ادعى على آخر مالا فأناكر فقال
المدعى انه كتب لي بذلك خطأ فأناكر المدعى عليه أن يكون خطه فأمره
القاضي أن يكتب على يماض فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة ودالة
على انهما بخط كاتب واحد لا يقضى عليه بالمسأل المدعى به لأن هذا لا يكون
أعلى حلا ما لو قال هذا خطي وأنا كتيبه ولكن ليس على هذا المسأل
فهناك القول قوله ولا شيء عليه ثم قال السيد الامام ناصر الدين وذكر
محمد رحمه الله تعالى في كتاب الطلاق ولو كتب الطلاق على الرسم
في مثله ثم قال لم أنوبه الطلاق لا يصديق فكذا الاقرار (وفي فتاوى)
الولائي رجل ادعى على رجل دارا أو عبدا ثم قال المدعى للمدعى عليه
أبرأتك عن هذه الدار أو عن خصومتى في هذه الدار أو في دعواي
في هذه الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك تبع ولو أقام البينة
تقبل بخلاف ما اذا قال برئت لا تقبل بينته بعد ذلك وكذلك اذا قال
أنا بريء من هذا العبد أو خرجت عنه فليس له أن يدعى بعد ذلك لأن قوله
أبرأتك عن خصومتى في هذه الدار خطاب للواحد قوله أن يحاكم غيره في ذلك

بخلاف قوله برئت لانه أضاف البراءة الى نفسه مطلقا فيكون هو بريئا
 (نوع في الاختلاف) ❦

(إذا) اختلف المشتريان في قدر الثمن أو المبيع بأن ادعى المشتري ثمننا
 وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري
 أكثر منه فلا يخلو إما أن يكون لأحدهما يئنة أو لهما يئنة أو لا يئنة لهما
 ولا لأحدهما (فإن) كان لأحدهما يئنة فضى لمن قامت يئنته لانه
 فهو ردهوا بالجملة (وإن) أقام اليئنة فاليئنة المنتهية للزيادة أولى لان
 اليئنة شرعت للإثبات (وإن) لم يكن لهما ولا لأحدهما يئنة قيل
 للمشتري إما أن ترضى بالثمن الذي أدعاه البائع والافضنا المبيع وقيل
 للبائع إما أن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافضنا المبيع لان
 الغرض قطع الخصومة وقد أمكن ذلك برضى أحدهما بما يتبعه الآخر
 فإن لم يرضى استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويسدأ
 بين المشتري في الصحيح ثم إذا اختلف أحدهما يستخلف الآخر فإن نكل
 أحدهما أثبتت دعوى الآخر لان النكول بئذ أو اقرار ثم إذا اختلفا
 هل يفسخ البيع بنفس الخالف أو يفسخ القاضي فقد اختلفوا فيه قال
 بعضهم يفسخ البيع بنفس الخالف وقال بعضهم لا يفسخ الا بقض
 القاضي عند طلبة أحدهما أو طلبة الآخر وهو الصحيح وهذا الكلام فيما
 إذا اختلفا في المبيع وحده أو في الثمن وحده وإما إذا اختلفا في المبيع
 والثمن جميعا بأن قال البائع بعث هذا العبد بألف درهم وقال المشتري
 بل اشتريت هذين العبدين بألف درهم فإن لم يكن لهما ولا لأحدهما
 يئنة فخالفا وتفا سحنا المبيع على ما يئناه وإن كان لأحدهما يئنة فمن قامت
 يئنته أولى بما يئناه وإن أقام كل واحد منهما يئنته على ما يتبعه فيئنة البائع
 أولى في الثمن لانها أكثر اثباتا ويئنة المشتري أولى في المبيع لانها أكثر
 اثباتا (وإن) اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن
 كان القول للمسكر مع يئنه (وفي) المبسوط فرق بين هذا وبين الاجل
 في السلم فإن هناك القول قول من يدعى الاجل من قبل أن هناك الاجل

من شرط صحة العقل على ما يجي في بابها كذا ذكر في المنبيع (إذا اختلف)
 المتبايعان في قدر الثمن بعد قبض المبيع وهلاكه لا تحالف فيه عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بل القول فيه للمشتري مع ميمنه وقال
 محمد والشافعي رحمه الله تعالى يحالفان ويفسخ البيع على قيمة المالك وعلى
 هذا الخلاف إذا أخرج المبيع عن ملكه أو تغير وصار بحال لا يقدر على
 رده بالعيب (إذا) اشترى عبيدين صفقة واحدة وقبضهما ثم مات أحدهما
 واختلفا في مقدار الثمن فقال المشتري اشتريتهما بألف درهم وقال البائع
 اشتريتهما بألفي درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يحالفان إلا أن
 يرضى البائع أن يترك حصة المالك فيهما ثم يحالفان وإذا لم يرض البائع
 بترك حصة المالك لا يحالفان ويكون القول قول المشتري مع ميمنه (وقال)
 أبو يوسف رحمه الله تعالى يحالفان في الحي ويفسخ العقد في الحي والقول
 للمشتري في حصة المالك من الثمن مع ميمنه (وقال) محمد رحمه الله تعالى
 يحالفان عليهما أو يرد الحي وقيمة المالك (وفي المنبيع) إذا وقع الاختلاف
 في متاع البيت فلا يجلو أمان يكون الاختلاف بين الزوجين في حال حياتهما
 وأمان يكون بين ورثتهما بعد وفاتهما وأمان يكون في حال حياة أحدهما
 وموت الآخر فإن كان الاختلاف في حال حياتهما فأمان يكون في حال
 قيام النكاح وأمان يكون بعد زواله بالطلاق فإن كان في حال قيام
 النكاح فباصطح للرجل كالأعمامة والقلنسوة والسلاح وغير ذلك فالقول
 فيه قول الزوج مع ميمنه لأن الظاهر شاهده وما يصلح للنساء كالخمار
 والحففة والغزل ونحوها فالقول فيه للمرأة مع الميمن لأن الظاهر شاهدهما
 (قال) الإمام القمي رحمه الله تعالى وما يصلح للنساء فالقول فيه للمرأة مع
 الميمن إلا إذا كان الرجل صائغا وله أساور وخواتم النساء وحلى وخمائل
 وأمثال ذلك فيتمثل لا يكون مثل هذه الأشياء للمرأة وكذلك إذا كانت المرأة
 تبديع ثياب الرجال كالعمامة والقوس والدرع والمنطقة انتهى وما يصلح
 لهما كالآنية والذهب والفضة والمنزل والعقار والمواشي وغيرها
 فالقول فيه قول الزوج وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال
 أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الزوج في غير المشكل كما قالوا وأمان

المشكل فالقول قول المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول
 الزوج وقال زفر روجه الله تعالى المشكل بينهما منصفان وفي قول
 آخر وهو قول مالك والشافعي روجه الله تعالى المتاع كله بينهما منصفان
 وقال ابن أبي ليلى القول قول الزوج في الكل ولما ثياب بدنها وقال
 الحسن البصري روجه الله تعالى ان مكان البيت بيت المرأة فالمتاع
 كله لها الا ما على الزوج من ثياب بدنها وان كان البيت بيت الزوج فالمتاع
 له لان يد صاحب البيت على ما في البيت أقوى وأظهر من يد غيره وهذا
 كله اذا اختلفا في حال قيام النكاح (واما) اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا أو
 باثنا فالقول قول الزوج لانها صارت اجنبية بالطلاق فزالث بدنها هذا اذا
 اختلف الزوجان قبل الطلاق أو بعده (اما) اذا ماتا فاختلف ورثتهما فالقول
 قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد روجهما الله تعالى وعند أبي
 يوسف روجه الله تعالى القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي
 القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصارا كالورثتين
 اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على
 هذا الخلاف فكذلك بعد موتهما (وان) مات أحدهما فاختلف المحي
 منهما ورثة الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول قول الزوج عند أبي
 حنيفة ومحمد لانها كانت حية لكان القول قول الزوج فبعد موتها أولى
 (وعند) أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها كما هو أصـ له
 (وان) كان الميت هو الزوج فالقول قولها عند أبي حنيفة روجه الله تعالى
 في المشكل وعند أبي يوسف في قدر جهاز مثلها وعند محمد روجه الله تعالى
 القول قول ورثة الزوج (وهذا) كله اذا كان الزوجان حيين أو مـ لو كـ
 أو مكاتبين (اما) اذا كان أحدهما حيا والآخر مـ لو كـ أو مكاتب فاختلفا في
 حياتهما فعند أبي حنيفة روجه الله تعالى القول قول المحر وعندهما ان كان
 المـ مـ لو كـ محجورا فكذلك وان كان المـ مـ لو كـ مـ أو مكاتب فاجواب
 فيه وفيما اذا كانا حيين سواء وقد تقدم جواب المحرين بتفصيلهما (وفي
 المحيط) رجل زوج بنته فجهرها بجهازها ثياب البنت وزعم أبوها ان
 الجهاز المدفوع اليها كان ماله وأنه لم يملكه منها وانما عاره لها ولم يهبه

له فاقول قول الزوج وعلى الاب البيعة لان الظاهر شاهد للزوج ولان
الانسان اذا جهز بنته يدفع اليها بطريق التملك ظاهرا وصار كمن دفع
نوبا الى قصار ليقتصره ولم يذكرا جرا على الاجارة بشهادة الظاهر فكذا
هـ (والبيعة) الصحيحة ان تتم عند التسليم الى المرأة انه انما سلم اليها
هذه الاعيان بطريق العارية او يكتب نسخة ويشهد الاب على اقرارها ان
جميع ما في هذه النسخة منك عارية بيدي لكن هذا القضا لا للاحتياط
مجاوزانه اشترى لمبا من هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا الاقرار لا يصير
للاب فيما بينه وبين الله تعالى فالا احتياط ان يشتري منها ما في هذه النسخة
بمن معلوم ثم البنت تسريته عن النكاح انتهى (وفي العمادي) ان كان
رجل على انسان ديناً من جنس واحد فأدى المديون شيأ من المال
فالقول قول المدافع انه دفع بأى جهة فيسقط ذلك الدين عن ذمته ولو كانا
من جنسين بأن كان أحدهما من الذهب والآخر من الفضة أو أحدهما
من المنطقة والآخر من الشعر فأدى الفضة وقال أدت عوضاً عن
الذهب لا يكون عوضاً عن الذهب لان المعوضة لا تتم الا بالاطرفين
(دلال) باع شيئاً من المشتري دفع عشرة دراهم الى الدلال وقال دفعت من
النكاح وقال الدلال دفعت دلتى فالقول قول المدافع مع يمينه لانه المالك
(رجل) عليه ألف درهم من كفالة وألف درهم من نكاح مبيع فجاء
بالف وقال أودى هذه من الكفالة وقال الطالب لا أخذه الا من جميع
ما لي عليك له ذلك وحصل القبض عن المسالين ويرجع بمابقى على المكفول
عنه وان قبض ولم يقل شيئاً فلا مطلوب ان يجعله من اى المالين شاء (خياط)
يخبط ثوباً في دار انسان يختلف في الثوب فالقول قول صاحب الدار لان الثوب
وان كان في يد الخياط ضرورة فهو في يد صاحب الدار معنى (جمال) خرج من
دار رجل وعلى طائفة متاع فان كان الجمال يعرف يبيع ذلك وجهه فهو له
وكان الظاهر شاهد له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار لان الظاهر
شاهد له (وكذلك) جمال عليه كارة وهو في دار برار واختلفا في ذلك الكارة
فان كانت الدار مما يجمع فيها فالقول قول الجمال وان كانت مما لا يجمع فيها
فالقول قول صاحب الدار (رجلان) اصطلحا اطارا في دار رجل واختلفا

فيه فان اتفقا على أصل الاباحة ولم يستول عليه قط فهو ولاصائب سواء اصطاده
من الهواء ومن الشجر او من الحائض لانه لا يخذل صاحب الدار اذا الصيد
لا يعتبر بكونه مأخوذا على حائطه او شجره وقد قال عليه الصلاة والسلام
الصيد لمن اخذه وان اختلفا فقال صاحب الدار اصطدته قبلك او ورثته
وانكر الصائدين فانه ينظر ان اخذه من الهواء فهو له لانه لا يخذل الا يذلل احد
على الهواء وان اخذه من جداره او من شجره فهو لصاحب الدار لان المجدار
والشجر في يده (وكذلك) اذا اختلفا في اخذه من الهواء او من المجدار فالقول
قول صاحب الدار لان الاصل ان ما في دار الانسان يكون في يده هكذا
روى عن أبي يوسف مسألة الصيد على هذه التفاصيل والله أعلم

(الفصل الثالث في الشهادات)

يفترض على الشاهد اداء الشهادة عند الحماكم اذا طلب منه المدعي الاداء
ولا يسعه كتمانها (لقوله) تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم
قلبه وهو صريح في ذلك (وفي المحيط) رجل طلب منه ان يكتب
شهادته او يشهد على عمده هل له ان يمتنع ينظر ان كان الطالب يجحد
غيره فلا شاهد هذا ان يمتنع والا فلا يسعه ذلك (وفي) نوادر هشام عن محمد
رجل له مشهود كثيرة فدعا بعضهم ليقيم الشهادة وهو يجحد غيره ممن تقبل
شهادته ولكنه هذا الشاهد ممن تقبل شهادته أسرع لا يسعه الامتناع عن
الاداء لما قلنا (وفي المجتبى) في تفسير الفضلي ونحمل الشهادة فرض على
الكفاية والالضاءت المحقوق وبطلت الموائيق وعلى هذا الكاتب اذا
نذب لذلك الا انه يجوز للكاتب اخذ الاجرة دون الشاهد (وفي النصاب)
الشهاد في المباينة والمدابنة فرض على العباد لانه يتلاف المسائل لولاه الا اذا
كان قلة لاوتافها لا يخاف عليه نحو درهم لمقارته (وذكر) في الذخيرة سئل
نصر عن الشاهد اذا دعي الى اداء الشهادة وهو في الرستماق
ان كان بحال لو حضر الى مجلس الحكم وشهد بدينه الرجوع الى
أهله في يومه يجب عليه الحضور لانه لا ضرر عليه في الحضور وان كان
لا يمكنه الرجوع الى أهله في يومه لا يجب عليه الحضور (وان) كان الشاهد
شيئا كبيرا لا يقدر على المشي بالاقدام وليس عنده ما يركبه يكان المشهود

له بدابة بر كها ويحضر معه مجلس الحكم فلا بأس به قال وهذا من اكرام
الشهود (وعن) أبي سليمان الجرجاني رحمه الله تعالى رجل أخرجه شهودا
الى ضبعة قد اشتراها واسمها جرد وبالم فركبوا وذهبوا ولم تقبل شهادتهم
وفيه نظر لان العادة جرت ان من أخرج شاهدا الى الرستاق يعطيه دابة
خصوصا اذا لم يكن للشاهد دابة (وفي) شرح شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان
في حقوق العباد اذا طلب المتدعي الشهادة عليه فثأخر من غير عذر ظاهر
ثم ادعى لا تقبل شهادته وكذلك اذا طلب أحرار على الادعاء لا تقبل كذا في المنبع
(وفي البرازي) شهد على امرأة لا يعرفها فأنها لا تجوز حتى تشهد جماعة فانها
فلانة (وعند) أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز اذا شهد عدلان انها فلانة ولا
يشترط رؤية وجهها واشروطها في الجامع الصغير حتى تشهد على معلوم لان
الشهادة على الجهول باطلة (وقال) الامام خواهر زاده رحمه الله على انه
لا يشترط رؤية شخصه أيضا وغيره على انه يشترط رؤية شخصها (وفي
المنتقى) تجعل الشهادة على امرأة ثم ماتت فشهد عنده عدلان على انها فلانة
له ان يشهدا بها (وذكر) الخصاص رحمه الله تعالى رجل في بيت وحده دخل
عليه رجل ورأاه ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسالك غيره فسمع
اقراره من الباب بلارؤية وجهه حل له ان يشهد بما أقر (وفي العيون) رجل
أخفى قومه الرجل ثم سأله عن شيء فأقر وهم يتعمدون كلامه ويروونه وهو
لا يراه هم جازت شهادتهم وان لم يروه وسمعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة (ولا
تجوز) الشهادة بالسمع الا في أربع مواطن النسب والنكاح والقضاء
والأبوت (وفي الوقف الصحيح) انها تقبل بالتسامع على أصله لا على شرائطه (ولو)
شهد الشهود على الوقف من غير دعوى تقبل لان الوقف حكمه التمسك
بالغلة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى لا يشترط الدعوى كذا في
المنبع (وفي الصغير) الشهادة فيما يقبل بالتسامع على طريقين بالشهرة
الحقيقية وهو ان يسمع من قوم لا يتوهم اتفاقهم على الكذب ولا يشترط فيه
المعدلة ولفظ الشهادة والحكمية وهو ان يشهد عنده رجلان او رجل
وامرأتان عدلان بلفظ الشهادة (ولا) تجوز الشهادة بالشهرة في الولاء عند أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تجوز ولا تجوز

في العتق والطلاق اجماعا (قال) المحلواني رحمه الله تعالى هذا قولهما وعند
 أبي يوسف رحمه الله انه يجوز كافي الولا (وفي المنتقى) الاصح انه يشهد في المهر
 بالتسامع (رأى) خطه ولم يتذكر الواقعة أو رأى كتابة الشهادة ولم يتذكر المال
 لا يسعه ان يشهد وعند محمد رحمه الله تعالى يسعه ان يشهد وذكر الخصاص
 رحمه الله تعالى ان الشرط عند الامام رحمه الله تعالى ان يتذكر كراهية الحادثة
 والتاريخ ومباح المال وصفته حتى لو لم يتذكر شيئا من اوتيقن انه خطه وخاصته
 لا يشهد وان شهد فهو شاهد زور (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه ان
 قطع أنه خطه يشهد بشرط ان يكون مستودعا لم تتناوله الايدي ولم يكن في
 يد صاحب الصك من الوقت الذي كتب فيه اسمه والا يشهد (واذا) شهد
 عند القاضي يقبله لكن يسأله عنه انه يشهد عن علم او عن الخط فان شهد
 عن علم قبله وان شهد عن الخط لا (قال) المحلواني رحمه الله تعالى بقى بقول
 محمد رحمه الله تعالى (اذا) عرف خطه والخط في حوزته ونسي الشهادة عندها
 له ان يشهد (قال) الفقيه وبه تأخذ وينبغي للشاهد اذا شهد وكتب ان يعلمه
 حتى يكون بحالة يعرفه بعده ولا يمكن تغييره (رجل) كتب كتاب وصيته
 وقال لقوم اشهدوا على بما في الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا حتى يقرأه
 عليهم او يرونه يكتب وهم يقرءون ما فيه وكذا الوصية المختومة وهي ان
 المريض اذا كتب كتاب وصيته وختمه وقال للشهود هذه وصيتي وختمتي
 فاشهدوا على بما في هذا الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا بما فيه حتى
 يعلموا ما في الكتاب بان قرءوها او قرئت عليهم وكذا لو شهدوا على صك
 ولم يقرؤه ولم يعلموا ما فيه (وفي) فتاوى قاضي خان ولو كتب رسالة عند أميين
 لا يقرءون ولا يكتبان وامسك الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما
 وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الخلاصة (رجل) كتب
 صك وصيته وقال لقوم اشهدوا على بما فيه ولم يقرأ عليهم قال علماءنا
 رحمه الله تعالى لا تجوز الشهادة عليه وقبل تجوز الاول اصح (وفي المنبج)
 واجمعوا في الصك ان الاشهاد لا يصح الا باعلام الكاتب ما في الكتاب فاحفظ
 هذه المسئلة فان الناس اعتادوا خلاف ذلك فانهم يشهدون بما في الصك من
 غير قراءة المحرور وغير ذلك (القاضي) اذا شهد جماعة على السجل ولم يعلموا

ما فيه ولم يخبرهم القاضي بذلك لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (سمع) اقرار رجل بحق وسبعة ان يشهد عليه وان لم يعان السبب وان لم يقل له اشهد على تيمنا اقررت (توسط) بين رجلين فقل الله لا تشهد عليهما تسمع منافق مع اقرارهما او اقرار احدهما الرجل بشئ او قال احدهما لا لا تخبرني لك على كذابه ان يشهد كما سمع (وفي المحط) شهد على امرأة سمعها ونسبها وكانت طاهرة فقال القاضي اتعرفانها فلا لا تقبل شهادتهما ولو قالان نعم لئلا نأخذ على المرأة بفلانة بنت فلان الفلانية ولا لكن لا ندري انها هي ام لا صحت الشهادة وكلف المتدعي ان يأتي بأشهرين يشهدان انها فلانة بنت فلان له (وفي الهادي) ولو جاء المتدعي بشاهدين فشهد أحدهما وفسر الشهادة على وجهها ثم قال الا نقرأ شهد بمثل شهادة صاحبي تقبل (قلت) وفيه تفصيل وهو ان كان الشاهد فصيحا يمكنه بيان الشهادة على وجهه الا يقبل منه الاجال وان كان انجما غير فصيح يقبل منه الاجال اذا كان بحال لولا حشمة مجلس القضاء يمكنه ان يعبر الشهادة بلسانه اما اذا كان بحال لا يمكنه ان يعبر بلسانه أصلا فلا تقبل أيضا (وقال) الشيخ الامام شمس الاقمة ابو بكر محمد بن أبي سهل رحمه الله المختار ان يجعل الجواب على التفصيل ان أحس القاضي بخيانة من الشهود بشهادة الزور يكاف كل شاهد ان يفسر شهادته وان لم يحس بشئ من الخيانة لا يكاف ويحكم في ذلك برأيه (وذكر) الشيخ طهير الدين المرعيني في شرطه انه اذا جرى بين اثنين بيع او اجارة او عقد آخر أو شهدا على ذلك جماعة هل يشترط كتابة معرفة الشهود المتبايعين بوجههما وأسمائهما وانسابهما كان هلال وأبو زيد لا يكتبان ذلك وغيرهما من أصحابنا يكتبون اخذ بالاختياط (وقال) طهير الدين رحمه الله تعالى وعندى ان المتبايعين اذا كانا معزوفين عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة معرفة الشهود المتبايعين وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لانه يحتاج الى اداء الشهادة عليه وعند غيبته او موته يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه فلا بد من معرفتهم اسمه ونسبه ولا يجوز الاقتصار على اخبار المتبايعين باسمهما

وتسبب ما فسمى ان يسميا وينسب العاقدان باسم غيرهما ونسبه يريدان
ان يترقا على الشهود حتى يخرج المبيع من يدهما لئلا يفتروا على قولهما
نفذت زويرهما وبطل أملاك الناس وهذا فصل كثير من الناس عنه
خافلون فانهم يسمعون لفظ الشراء والمبيع والافرار والتقابض من رجلين
لا يعرفونهما ثم اذا شهدوا من بعد موت صاحب المبيع يشهدون على
ذلك الاسم والنسب ولم يكن لهم علم بذلك فيجب ان يحترز عن مثل ذلك غاية
الاحتراز صيانة لنفسه عن المجازفة ولا موال الناس عن الضياع (قال)
وطريق علم الشهود بالنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور تواطؤهم
على الكذب عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما شهادة رجلين كاف
في سائر الحقوق (قال) وإذا الحق المحرج في احضار الجماعة التي شرط أبو
حنيفة رحمه الله تعالى فيدين في ان يشهد عدلان على شهادتهما عدولا آخرين
على النسب حتى اذا احتاجوا الى اداء الشهادة شهدوا على شهادتهما على
النسب وعلى ما في الكتاب بما شهدوا عليه

(نوع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل)

لا تقبل شهادة ستة عشر العبد المذنب المذنب ام الولد المجلود في
الغذف الشريك في شركته المفروض الذي يجبر لنفسه نفعاً بشهادته التي
تقوم على النفي شهادة التهاثر شهادة أهل الكفر على المسلمين شهادة المولى
لماذونه ومكاتبه شهادة الاعمي والمجنني المشكل لا تقبل شهادته مع رجل
او امرأة ولو كان مع رجل وامرأة تقبل ومتى ردت لعلة ثم زالت لا تقبل الا في
اربعة مواضع عسر ردت شهادته ثم عتق وكافر اسلم واعمي أبصر وصبي
ودت شهادته ثم بلغ فاعادوا الاداء تقبل (وفي) خلاصة الفوازل لا يثبت
لا تقبل شهادة معلم الصبيان لان عقله ناقص لكونه بالنهار مع الغلمان وبالليل
مع الفسوان ويوم الجمعة في الظاحون (وعن) علقمة انه قال عقل ثمانين معلماً
كعقل امرأة واحدة (والصحيح) انه ان كان عدلاً تقبل شهادته وحديث علقمة
وأبي الليث في علم بعينه (وفي المشيع) لا تقبل شهادة الآباء والامهات والاجداد
والجدات للولد وللوالدان سفلاً ولا شهادة الاولاد والاولاد لآباء
والامهات والاجداد والمجدات (شهادة) الرجل لولد الابنة لا تقبل لانه

قوله فيمن ان يشهد
بما رواه
ابن ثابت
قوله عليه
عدلان
ومعه
عدول
اه

لوقضى له لا يجوز وكذلك لا تقبل شهادة الرجل على قضاء أبيه بأن يشهد
 أن أباه قضي فلان على فلان بكذا وتجوز شهادته على شهادة أبيه رواه
 الحسن عن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله (وروى) أيضا
 عن أبي حنيفة أنه لا تجوز شهادة الابن على قضاء أبيه وإن كان الأب قاضيا يوم
 الشهادة (وعن) محمد أنه تجوز شهادة الابن على قضاء أبيه مطلقا (ولا)
 تجوز شهادة أحد الزوجين للأخر ولا شهادة لأجير لمن استأجره والمراد به
 الاجير الخاص الذي يعد ضررا استأذه ضررا لنفسه ونفقه نفعا لنفسه وهو
 معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقانع بأهل البيت (وفي المغرب)
 قيل أراد به من يكره مع القوم كالخادم والتابع والاجر ونحوه ولأنه بمنزلة
 الأئمة يطلب معاناه انتهى (وفي) شرح منظومة ابن وهبان شهادة العدو
 على عدوه هل تقبل ولا تقبل والصحيح أنها تقبل سواء كانت العداوة دينية
 أو دنيوية فإنها لا تمنع في العدالة (وقيل) العداوة الدنيوية تؤثر في العدالة
 وتمنع فيها فلا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة دنيوية
 (ومثال) العداوة الدنيوية أن يشهد المقتدوف على القاذف والمقطوع عليه
 الطريق على القاطع والمقتول وليه على القاتل والمجروح على الجراح والزوج
 يشهد على امرأته بالزنا فإن هؤلاء تقبل شهادتهم في قول أكثر أهل العلم
 كربيعة والثوري وإسحاق ومالك والشافعي وأحمد وهو المصريح به في
 غالب كتب أصحابنا والمشهور على السنة فقهاؤنا (ومثال) العداوة الدينية
 المنع يشهد على الكافر والمحق من أهل السنة يشهد على المبتدع فإن شهادة
 هؤلاء غير مردودة ولا فادحة في العدالة (وذكر) صاحب المغني من الحنابلة
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن العداوة لا تمنع الشهادة مطلقا (وذكر)
 صاحب القنية من أصحابنا في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل
 ما يؤيد ذلك

(تأنيه)

قد يتوهم بعض المتفهمة والشهود أن كل من خام شخص في حق
 أو ادعى عليه حقانه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك
 بل العداوة تثبت بنحو ما ذكرت (نعم) لو خام الشخص آخر في حق لا تقبل

شهادته عليه في ذلك الحق كالأوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه
والوصي لا تقبل شهادته فيما هو وصي فيه والشريك لا تقبل شهادته فيما
هو شريك فيه ونحو ذلك لانه اذا تخاصم اثنان في حق لا تقبل شهادة
أحدهما على الآخر ما يدينهما من المخاصمة • (فرع) •
اذا قلنا انه لا يجوز شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية هل
الحكم في القاضى كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضى على من بينه وبينه عداوة
دنيوية لم أقف على هذا الفرع في كتب أصحابنا وينبغي ان يكون الجواب
فيه على التفصيل ان كان قضاؤه عليه بعلمه فينبغي ان لا يقبل وان كان شهادة
العدول ويجوز من الناس في مجلس الحكم بطلب ختم شرعى ودعواه
فينبغي ان يجوز (ورأيت) في الرافعي من كتب الشافعية عن القاضى
الناوردي أنه يجوز قضاء العدو على عدوه بخلاف شهادة العدو على عدوه
وقرق بينهما بما بأن قال لان أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية
ما نقلته من شرح المنظومة (وفي الوقاية) ولا تقبل شهادة محقق يفعل الردي •
ونافحة ومغنية ومد من الشرع على الله ومن يلعب بالطيور أو الطيور
أو يغنى للناس أو يرتكب ما يحتهبه أو يدخل الحمام بلا إزار أو يأكل الربا
أو يقامر بالترد أو الشطرنج أو تفوته الصلاة بهما أو يبول على الطريق أو
يأكل فيه أو يفهرس السلف (وفي الذخيرة) ولم يرد بالنافحة التي
تنوح في مصيبتها وانما أراد التي تنوح في مصيبة غيرها اتخذت ذلك مكسبة
(وفي البسائر) وأما من يضرب شيئا من المصلاهي فانه ينظر ان لم يكن
مستبشعا كالقصب والدف ونحوهما الا يأس به ولا تسقط عدالته وان كان
مستبشعا كالعود ونحوه سقطت عدالته لانه لا يحل بوجه من الوجوه (قوله)
ومد من الشرع المراد به الا دمان في النية يعني يشرب ومن نية ان يشرب
بعد ذلك اذا وجد (وأما) الا لعب بالطيور فانه ينظر الى العورات في السطح
وغیره وذافق هذا اذا كان يطيرها اما اذا كان يمسك الحمام في بيته
ويستأنس بها ولا يطيرها فهو عدل لان اقتناء الحمام في البيوت مباح
الأنرى ان الناس يتخذون بروج الحمام ولم يمنع من ذلك أحد (وبهذا) تبين
انه اذا اتخذ الحمام لحمل الكتب كافي الديار المصرية والشامية لا يكون

حراما لوقوع الحاجة اليها (وأما) من ارتكب كبيرة فانه ترد شهادته (وقد)
 اختلف العلماء في ما بينة الكبيرة والصغيرة (قال) بعضهم ما فيه حد في
 كتاب الله تعالى فهو كبيرة وما لا حد فيه فهو صغيرة قيل وهذا ليس بشديد
 فان شرب الخمر أو كل الزنا من الكبائر ولا حد فيهما في كتاب الله تعالى
 (وقال) بعضهم ما أوجب الحد فهو كبيرة وما لا حد فيه فهو صغيرة وهذا
 أيضا يطل بأكل الربا وغيره لانه لا حد فيه مع انها كبيرة (وقال) بعضهم
 ما كان حراما لعينه فهو كبيرة (وقيل) هي السبع التي ذكرها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف سبع من الكبائر لا كفارة فيهن
 الاشرار بالله والفرار من الزحف وعقوق الوالدین وقتل النفس بغير
 حق وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر (وهذا) قول أهل الحجاز وأهل الحديث
 (وزاد) بعضهم على هذه السبع أكل الربا أو كل مال اليتيم بغير حق
 (وأصح) ما يقال فيه ما هو المنقول عن شمس الأئمة المحلوفين رجه الله تعالى
 انه قال ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة اسم الله تعالى والدين فهو
 حرام من جملة الكبائر يوجب سقوط العدالة (وفي) المحيط وحكي أبو بكر
 الرازي عن أبي الحسن الكرخي رجهما الله تعالى ان من مشى في السوق
 بسراويل وليس عليه غيره لا تقبل شهادته لانه تارك للرؤية (وكذلك)
 لا تقبل شهادته من يأكل في السوق بين يدي الناس (وكذا) من يمدر جلبيه
 عند الناس أو يكشف راسه في موضع لا عادة فيه ومن يمن ساعة ويفيق
 ساعة فشهادته في حاله الصحو تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الانماء والافناء لا يمنع
 قبول الشهادة وقد ربه بعض مشايخنا يوم أو يومين حتى لو جن يوما أو يومين
 ثم أفاق فشهادته جائزة في حال الصحو انتهى (وفي الفقيه) لا تقبل شهادة رب
 الدين لمديونه اذا كان مفلسا (وقال) شمس الأئمة المحلوفين والد صاحب
 المحيط تقبل شهادة رب الدين لمديونه وان كان مفلسا (وفي) شرح الجامع
 للعائني رب الدين اذا شهد لمديونه بعدم موته بحال لا تقبل شهادته لتعلق حقه
 بالتركة وكذا الموصي له بالف مرسلة أو بشئ يعينه لا تقبل لانه يرد اذ به
 بحمل وصيته أو سلامة عينه (وقال) شمس الأئمة الا وزجني رجه الله
 تعالى رجل شهد قبل ان يستشهد سمع شهادته بعد ذلك (ولا) تقبل

(قوله وبهت المؤمن) من باب منع اقتراب غلبه اهـ

شهادة للعواني الذي يأخذ بغير حق لانه يكون ظالما فيكون فسقا (ولو)
شهد الساكنان بأجر أو بغير أجر لزب الدواجا زعند أبي خنيفة رحمه الله تعالى
وقالا لا تجوز (فان) شهد المرتهمان للسدي على الرهن تقبل ولو
شهد الرهنتان لا تقبل حتى يفتك الرهن (عن) ابن عباس رضي الله عنهما
قال لا تقبل شهادة الاقلف ولا تقبل صلته ولا تؤكل ذبيحته (وتقبل) شهادة
الزوج لصهره وشهادة الصديق لصديقه (ولا) تقبل شهادة من يبيع
الاكفان اذا ترصد لذلك لانه حينئذ يمتني الموت والطاعون (وكذلك)
لا تقبل شهادة الخناس والدلال لانهم ايكسبان ولا يباليان (شهد)
أحدهما انه طلقها بالعربية والاخر بالفارسية لا تقبل بخلاف الاقرار
(وفي الخلاصة) ولا تقبل شهادة الخطاينة لانهم يشهدون لبعضهم بعضا
بالزور ويقولون ان عليا هو الاله الاكبر وجعفر الصادق هو الاله
الصغير تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا لا اله الا الله وحده لا شريك له
(وفي المحيط) شهد الشهود بحق لرجل ثم خلفوا لا تقبل شهادتهم للنعمة (ولو)
باع عيننا ثم شهد بها للسدي لا تقبل (وتقبل) شهادة الاخ لاخيه وهم لان
الاملاك والمنافع بينهما متباينة كذا في الهداية (ولا) تقبل شهادة
الاشراف بالعراق لتعصبهم (وقال) بعض العلماء لا تجوز شهادة القروى
وتجوز شهادة أهل الامصار (وفي الهادي) ولو شهد انه وقف على فقراء
بغيرانه وهما من جيرانه الفقرا مجازت شهادتهما لان الجوار ليس بأمر لازم
وكذا لو شهد انه وقف على فقراء مسجده وهما من فقراء مسجده مجازت
شهادتهما (وكذا) لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم لكن
المشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب ففهموا فقالوا في شهادة أهل المدرسة
ان كانوا يأخذون الرطائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا
لا يأخذون تقبل (وقيل) في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لان كون
الغنية في المدرسة ليس بالازم بل ينتقل (رجل) قال لا تخوا كتب شهادتي
في هذا الصك فكتب المأمور شهد بذلك لا يكون ذلك اقرا من الاثر بان
هذا ملك البائع (وذكر) في أدب القاضي للخصاف أسباب الجرح كثيرة
(منها) ركوب بحر الهند لانه مخاطر بنفسه ودينه وماله (ومنها) التجارة في

(الخناس) بالجمجمة بالغزقي دة

قرى فارس فانهم يطعمونهم الربا وهم يعلمون (قال) محمد زوجه امة تعالى
 القاضي يقبل شهادة ابنه (ولو) شهدا ان اباهما اقضى للدمي على المدعي
 عليه لا تقبل (ولا) تقبل شهادة الاخرس لجهز عن الاداء (وتقبل) شهادة
 المحصي اذا كان عدلا (وأما) ولد الزنا فاختلف العلماء في قبول شهادته (قال)
 بعضهم لا تقبل مطلقا (وقال) بعضهم تقبل في كل شيء الا في الزنا وهو قول مالك
 (وقال) بعضهم تقبل مطلقا اذا كان عدلا وبه أخذ همام وارساءهم الله تعالى
 (شهادة) الرئيس والمجاهي في السكة الذي يأخذ الدراهم والصراف الذي
 يجمع عنده الدراهم ويأخذها طوعا لا تقبل (شهادة) أهل الذمة بعضهم
 على بعض مقبولة سواء اتفقت مللهم كالهمودي مع اليهودي والنصراني مع
 النصراني والمجوسي مع المجوسي أو اختلفت الا ان يكونا من أهل دارين
 مختلفتين بان يشهد رومي على هندي أو هندي على رومي (وتقبل) شهادة
 الذمي على المستامن ولا تقبل شهادة المستامن على الذمي لان الذمي أعلى حالا
 منه لكونه من أهل دارنا حتى لا يمكن من الرجوع الى دار الحرب بخلاف
 المستامن (وتقبل) شهادة المستامنين بعضهم على بعض اذا كانوا من أهل دار
 واحدة فان كانوا من أهل دارين كالرومي والتركي لا تقبل لان الولاية
 فيما بينهم تختلف باختلاف المنعته ولذا لا يبري بينهما التوارث بخلاف
 دار الاسلام فان دارا احكامها تختلف المنعة لا تختل دار وهذا بخلاف
 أهل الذمة فانهم صاروا من أهل دارنا فتقبل شهادة بعضهم على بعض وان
 كانوا من منعات مختلفة كذبا في المنبع (وفي) البرازي ويكتفي بشهادة
 امرأة واحدة حرة مسلمة عاقلة بالغة فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة والعيب
 الذي لا ينظر اليه الرجال ولا يشترط لفظ الشهادة عند مشايخ العراق وعند
 مشايخنا يشترط وعليه اعتماد القسود روي وعليه الفتوى والمثبت احفظ
 والاصح انه تقبل شهادة رجل واحد فيه أيضا ويحمل على وقوع النظر لا عن
 قصد أو عن قصد لتعمل الشهادة كما في الزنا وعلى استهلال الصبي في حق
 الارث لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما تقبل شهادة حرة
 مسلمة وعلى حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العبد را
 أو الرقاء على هذا الخلاف أيضا (جاءت) المنكوحه بولد وقالت لبعلمها الولد

منك فانكر ولا دنته لا يقبل قولها بلا شهادة القابلة وبشهادتها يثبت النسب
والثنتان أحوط وإن كان يصدر عنها مجرد قولها يثبت النسب (شهد)
الابن على أيم - ما بطلاق أمه - ما ان يحدث الطلاق تقبل شهادتهما وإن
ادعت الطلاق لا تقبل (وفيه) اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوى
فيه وجود الدعوى وعدمها فلوا عدمت الدعوى تقبل فكذا اذا وجدت
(قلنا) نعم هو حق تعالى كما ذكرنا لكن يسلم لها بضاعتها حتى تلك الاعتراض
فتعتبر الدعوى اذا وجدت ولا تعتبر الفائدة اذا عدمت الدعوى اهـ (وفي)
العتابي الوكيل بقبض الدين نحو زهادته بالدين
(نوع في الاختلاف في الشهادة)

الشهادة اذا وافقت الدعوى كانت مقبولة وإن خالفنا لم تقبل
(وفي) البدائع الشروط التي ترجع الى نفس الشهادة أنواع (منها)
لفظ الشهادة فلا تقبل بغيرها من الالفاظ كلفظة الاخبار والاعلام
وبغيرها (ومنها) موافقتها للدعوى فالشهادة المنفردة عن الدعوى
فما يشترط فيه الدعوى غير مقبولة ويبان ذلك في مسائل (اذا) ادعى
ملك كاسب ثم أقام البيعة على ملكه طلق لا تقبل وبمثله لو ادعى ملكا مطلقا
ثم أقام البيعة على الملك بسبب تقبل ووجه الفرق بينهما ظاهر فتأمل (وفي)
المنبيع الموافقة كما تشترط بين الشهادة والدعوى فكذلك تشترط بين شهادة
الشاهدين فيما يشترط فيه العدد حتى لو وقع الاختلاف بين شهادتهما
لم تقبل شهادتهما وهذا لان اختلافهما الاختلاف بين الدعوى والشهادة
(وفي الكافي) ولو ادعى الغريم الأيفاء فشهد أحد الشاهدين على اقرار
الطالب بالاستيفاء والاخر انه أبراه أو حله أو وهبه أو تصدق عليه به لم
تقبل لاختلافهما لفظا ومعنى الا اذا قال شاهد البراءة انه اقر انه برئ اليه
بالايفاء (ولو) ادعى البراءة فشهد أحدهما انه أبراه والاخر انه وهبه أو
تصدق به عليه تقبل لانهما يستعملان في البراءة (ولو) ادعى الهبة فشهد
أحدهما بالهبة والاخر بالبراءة تقبل ولو شهد الآخر بالصدقة لا تقبل لان
الصدقة اخراج المال الى الله سبحانه وتعالى والهبة الى العبد (واذا) اختلف
الشاهدان في الزمان أو المكان في المبيع والشراء والطلاق والعناق والوكالة

والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والحوالة والقذف
تقبل (وإذا) اختلفا في المجزية والغصب والقتل والنكاح لا تقبل (وفي)
الذخيرة لو شهد أحدهما بالقتل والاخر بالاقرار بالقتل لا تقبل لان القتل
فعل والاقرار قول والفعل غير القول فاختلف المشهود به (وكذا) لو شهدا
بالقتل واختلفا في الزمان أو في المكان لان الفعل الثاني غير الفعل الاول
(وكذا) اذا اختلفا في الالة التي كان بها القتل لا تقبل (ولو) شهدا
بالقول واختلفا في الزمان أو في المكان لا يقدر في الشهادة (ولو) شهدا
بالفعل واختلفا في الزمان أو في المكان لا تقبل (ولو) شهدا بالفعل والقول
واختلفا في الزمان أو في المكان بأن شهدا بالرهن والغصب واختلفا في
الزمان أو في المكان جازت الشهادة (وفي القنية) أمة أقامت بينة ان
مولاها يهرها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة بينة انه كان مغلوط
العقل فبينت الامة أولى (وكذا) اذا خالع امرأته ثم أقام الزوج بينة انه كان
مجنونا وقت الخلع وأقامت بينة انه كان عاقل حينئذ أو كان مجنونا وقت
المخضومة فأقام وليه بينة انه كان مجنونا والمرأة على انه كان عاقل
فبينت المرأة أولى في الفضلين (بإع) ضبعة ولده فأقام المشتري
بينتة انه باعها في صغره بفن المثل والابن أقام بينتة انه باعها في حال بلوغه
فبينتة المشتري أولى (وقال) برهان الدين صاحب المحيط بينة الابن أولى
(ولو) أقام البائع بينة اني بعته في حال صغري وأقام المشتري بينة انك
يعتيا بعد البلوغ فبينتة المشتري أولى لانه يثبت العارض (ادعى) الزوج
بمد وفاتها انها كانت ابرأته من الصداق حال محنتها وأقام بينة وأقامت
الورثة بينة انها ابرأته في مرض موتها فبينتة العصمة أولى وقيل بينة الورثة
أولى (وفي ثقة) للصغري والمحيط لو أقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقر في
العصمة وقال الورثة في مرضه فالتقول قول الورثة والابنة بينة المقر له وان لم
يقم بينة وأراد استخلاصهم له ذلك (ادعى) على رجل انه أكرهني بالخوف
بجسس الوالي والضرب على ان يستأجر منه حائونا وأقام بينة وأقام المدعى
عليه بينة انه كان طائعا فبينتة الطواعية أولى ولو قضى القاضي ببينة الاكراه
ينفذ قضاؤه ان عرف الخلاف وقضى بناء على الفتوى (أقام) المشتري بينة

انه باعه منه هذا الشيء ببيع صحيح وأقام البائع بيعة انه باعه مكره فبيعة
الصحة أولى وقال أبو حامد رحمه الله تعالى بيعة الاكره أولى (وفي المحيط)
ادعى أحدهما البيع أو اصلح عن طوع وادعى الآخر عن كره فبيعة مدعى
الكره أولى وكذا لو ادعى الاقرار عن طوع والآخر عن كره فبيعة مدعى
الكره أولى اهـ

(الشهادة) على الشهادة جائزة في الاقارب والمحقوق وأقضية
القضاة وكتبهم وكل شيء الا في الحدود والقصاص (وذكر) الناطق في واقعاته
ان الشهادة على الشهادة في الوقف لا تجوز والصحيح انها تجوز لما فيه من احياء
المحقوق ولا تجوز على شهادة رجل أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
واتما كغنية الاشهاد من الاصل ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع
أشهد ان زيد على عمرو وكذا فاشهد أنت على شهادتي بذلك أو يقول أشهد على
شهادتي اني أشهد ان فلان بن فلان أقرت عندي بكذا أو يقول أشهد اني
سمعت فلانا يقول فلان بكذا فاشهد أنت على شهادتي (وانما) شرط الاشهاد
حتى لا يصح تحميل الفرع بنفس السماع بدون الاشهاد (وفي المحيط) والتحمل
لا يصح الا بالامر ولهذا لو نهى الاصول الفروع عن الشهادة بعد الامر عمل
بالنهي (وفي التتمة) اذا حكى الرجل شهادة نفسه عند غيره في حادثة لرجل على
رجل وقال لذلك الغير أشهد أو قال فاشهد ولم يقل على شهادتي لم تجز (وقال)
أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز لان معناه فاشهد على شهادتي (ولا) تقبل
شهادة شهود الفرع الا ان يموت شهود الاصل أو يمرضوا مرضا لا يستطيعون
حضور مجلس القاضي أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام ولياليها فصاعدا (وعن)
أبي يوسف انه لم يجعل الفرع شرطاً ولا كنه قال ان كان غائباً عن المصطفى
مستأفاً لو غدا الى القاضي لاداء الشهادة لم يستطع ان يبيت بأهله صح
الاشهاد لان احياء المحقوق واجب ما امكن (وذكر) القاضي امام الدين
على السعدي وشمس الأئمة السرخسي ان عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى ينبغي ان يجوز الاشهاد من غير عذر وعند أبي حنيفة رحمه الله
لا يجوز بناء على ان التوكيد من غير رضى الخصم لا يجوز عنده الا بعذر
السفر أو المرض وعندهما يجوز الا ان هذا غير ظاهر فلا يفتي به (وفي آخر)
شهادات المنتفى قال محمد رحمه الله تعالى أقبل الشهادة على الشهادة والمشهود

على شهادته

على شهادته في المصر من غير مرض به ولا غلة (إذا) شهد الرجلان عند القاضي على شهادة رجل وصحها الشهادة فإن كان القاضي يعرف الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وإن عرف الاصول بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع وإن عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول بالعدالة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي يسأل الفروع عن الاصول ولا يقضى قبل السؤال فإن عدلوا أصولهم تثبت عدالة الاصول بشهادتهم في ظاهر الرواية وهو الصحيح وعند محمد رحمه الله تعالى لا تثبت عدالة الاصول بتعديل الفروع والتممة لأن في تعديلهم منفعة لهم حيث ينفذ قولهم بعدالة الاصول (إذا) انكر الاصول شهادتهم لم تقبل شهادة الفروع لأن التخييل شرط صحة شهادة الفروع وقد فات هذا الشرط للتعارض بين الخبرين فيفوت المشرط وهو صحة الشهادة انتهى

(نوع في الرجوع عن الشهادة)

لا يصح الرجوع الا في مجلس القاضي حتى لو رجع عند غير القاضي لا يصح (ولو) ادعى المشهود عليه رجوعهما وأراد عيّن - ما لا يحل أن (وكذا) لا تقبل بينته على الرجوع لأنه ادعى رجوعاً باطلاً (وفي التهمة) ولو ادعى الرجوع عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع وبالضمان لا يصح لأن الرجوع عند القاضي انما يصح إذا اتصل به القضاء انا إذا ادعى الرجوع عند القاضي والقضاء بذلك صح وتقبل الدينة على ذلك (ولو) شهد عند قاض ورجع عند قاض آخر يصح ويجب الضمان عليه لكن إذا قضى القاضي عليه ومن المشايخ من استبعد توقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع أو بالضمان (وإذا) أقر الشاهدان عند القاضي انهما رجعا في غير مجلس القاضي يصح ويحعل الاقرار بمنزلة الانشاء وإذا رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل المحكم بها سقطت شهادتهما عن الالتزام على القاضي بالمحكم لظهور التناقض بين كلامهما فإن رجعا بعد المحكم لم يرفع وضماناً ما ألتفاه بشهادتهما وإن رجع أحدهما ضمن نصفاً والعبرة للباقي لا للراجع (دقيقة في ايجاب الضمان على الشاهدین)

الشاهدان متى ما ذكر اشياء ولازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمناً ومتى ما ذكر ا

شما لا يحتاج اليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يصحمان شيئا حتى ان مولى
الموالة اذامات فادعى رجل ميراثه بسبب الولاء فشهده شاهدان ان هذا
الرجل مولى هذا الذى أسلم والاه وعاقده وانه وارثه ولا يعلم له وارثا غيره
فقضى له القاضى بميراثه فاستهاكه وهو معسر ثم ان رجلا آخر أقام البيعة انه
كان نفع ولأه الا ولأه والى هذا الثانى وانه توفى وهذا الثانى مولاه ووارثه
لا وارث له غيره فالقاضى يقضى بالميراث للثانى ويكون الثانى بالخيار ان
شاء ضمن الشاهدين الاولين وان شاء ضمن المشهود له الاول لانه ظهر كذب
الشاهدين الاولين فبما للحكم به تعالى (وبيان) ذلك فى مسألة الولاء ان قوله ما
هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا يمتنع له القضاء له بالميراث فانهم اذا شهدوا
بأصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه فالقاضى لا يقضى له بالميراث وانما أخذ الاول
الميراث بقول الشاهدين الاولين انه مولاه ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما
فضمننا بخلاف مسألة الشهادة فى النكاح فانهم اذا شهدوا انه مات وهى امراته
لا يصحمان لان قولهم امات وهى امراته زيادة غير محتاج اليها فانهم لو قالوا كانت
امراته فان القاضى يقضى لها بالميراث فصار وجود هذه الزيادة والعدم بمنزلة
واحدة فلو انعدمت هذه الزيادة لكان لا يجب عليهم ما شئ لانهم ما شهدوا بنكاح
كان ولم يظهر كذبهما فى ذلك (ولو) فهذا ان لقولان على هذا الرجل ألف درهم
فقضى القاضى بشهادتهما وأمر المذعى عليه بدفع المال وهو ألف الى المذعى
ثم أقام المذعى عليه البيعة على البراءة فان الشاهدين يضمنان والمذعى
عليه بالخيار فى ضمن المذعى او الشاهدين لانهما حقا عليه ايجاب المال
فى الحال فاذا أقام البيعة على البراءة فقد ظهر كذبهما فصارا خائنين فغرموا
بخلاف الفصل الاول لانه ثمة لم يحققا المال فى الحال وانما أخبرا عن شئ
ماض فلم يظهر كذبهما واوضح محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة بمسئلة
الطلاق فان المذعى عليه اذا أنكر المال وحلف ثم شهدا على اقراره بذلك لم
يجن لماله انه لم يحققا عليه الايجاب ولو حققا فى الحال حنث فانضح الفرق
كذا فى العمدى

(الفصل الرابع فى الوكالة والكفالة والموالة)

شرط صحة الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف لان الوكيل يستفيد

ولاية التصرف من الموكل ويقدر عليه من قبله ومن لا يقدر على شيء
 كيف يقدر غيره عليه (وفي الذخيرة) هذا شرط على قول أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 فلا يشترط أن يكون الموكل قادراً على التصرف بل الوكيل
 يتصرف بأهامة نفسه ولهذا جاز عنده توكيل المسلم الذي يشرأ الخمر
 والخمر يزو توكيل المحرم الحلال ببيع الصيد وقيل المراد بمالكية الموكل
 للتصرف وقدرته عليه بالنظر إلى أصل التصرف وإن امتنع بعارض ويبع
 الخمر يجوز للمسلم في الأصل وإنما امتنع لعارض النهي (وفي المتن) الوكالة
 على أربعة أوجه (أحدها) وكالة رجل لرجل آخر (والثاني) وكالة رجلين
 لرجل واحد (والثالث) وكالة رجل لرجلين (والرابع) وكالة رجلين لرجلين
 أو أكثر وكلها جائزة (ويجوز) أن يوكل كل أحد الأئمة أصناف العبد
 المحجور والصبي المحجور والمعتوه الذي لا يعقل (رجل) قال لا آخر أنت
 وكيلى في كل شيء يصبروكية لافي البياعات والمواضعات والهبات والعتاق لأن
 اللفظ عام (وروى) عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكره وكيلى لافي
 المواضعات دون الهبات والعتاق كسدا ذكره في واقعات الناطقي (وفي)
 أدب القاضي للخصاف ولو قال فلان وكيلى في كل شيء فهذا توكيل في المحفظ
 لا غير استصفاً والقياص أن لا يصبروكيلاً (ولو) قال فلان وكيلى في كل شيء
 جائز أمره فهذا توكيل في المحفظ والبيع والأمر والهبة والصدقة والتقاضى
 لديونه وحقوقه وغير ذلك لأنه فوض التصرف إليه عاتفاً صار به منزلة
 مالو قال ما صنعت من شيء فهو جائز فم لك جميع أنواع التصرفات
 ولو طلق أمر أنه يجوز (قال) الصدر الشهيد رحمه الله تعالى به يفتى حتى يتبين
 خلافه (وذكر) الفقيه أبو الليث في النوازل أن من قال لا آخر وكلتك في
 جميع أموري فقال الوكيل طلفت أمرأتك أو وقت أرضك لا يجوز لانه
 يراد به هذه اللفظة التصرف على سبيل المبادلة وهو اختيار الفقيه أبي الليث
 وما ذكرناه قبل هو اختيار الصدر الشهيد انتهى (وفي المنيع) لا خلاف أن
 التوكيل بالخصوصية في إثبات الدين والعين جائز وإنما الخلاف في أنه هل
 يشترط لهcente رضى الخصم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح التوكيل إلا

قوله كيف يقدر غيره عليه وكسر ثابته من أفندر وغيره مفعوله اه

برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا أو غائبا مسيرة ثلاثة أيام أو تدلون
 المرأة الموكله مخدرة لم تخالط الرجال بكرا كانت أو ثيبا (قال) فخر الاسلام
 البزدوى المخدرة هي التي لا يراها أحد غير المحرم من الرجال أما التي جليت
 على المنصة فيراها الاجانب لا تكون مخدرة (وقال) أبو بكر الرازي يلزم
 التوكيل بغير رضى الخصم لانها لو حضرت لا تنطق بحقه الغلبة الحياء عليها
 فيلزم توكيلها وعليه الفتوى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
 يصح التوكيل بغير رضى الخصم وبه قال الشافعي رحمه الله تعالى (والصحيح)
 ان المخلاف في لزوم لافي الصحة فعنده الوكالة من غير رضى الخصم صحيحة
 غير لازمة حتى ترد أو كالة ترد الخصم ولا يلزمه المحضور ولا الجواب بخصوصية
 التوكيل وعندنا صحيحة لازمة ولا ترد بده ولا يلزمه المحضور والجواب
 بخصوصية التوكيل وبقوله ما أخذ أبو القاسم الصغار وبعض
 المتأخرين اختار أن القاضى اذا علم من خصمه التبعث من إباء التوكيل
 يقبل التوكيل وانء لم من الموكل القصد الى اضرار صاحبه بالتحميل من
 الوكيل لا يقبل التوكيل الا برضى صاحبه واليه مال الامام المرحوم
 والأوزجندى رحمه الله (وفي البزازی) وكل أحد الخصم من وكلاء
 المحكمة وكيلا فقال لا تخولس الى مال استأجر به من وكلاء المحكمة
 من يقاومه وانا عاجز عن جوابه فلا أرضى بالوكيل بل يتكلم بنفسه
 فالأرى فيه الى المحاكم (وأصله) ان التوكيل بالارضى خصمه من الصحيح
 المقيم طالبا كان أو مطلوبا وضيعة أو شريفا اذا لم يكن الموكل حاضرا في مجلس
 المحكم لا يصح عند الامام رحمه الله تعالى أى لا يجبر خصمه على قبول الوكالة
 وعندهما والشافعي رحمه الله تعالى يصح أى يجبر على قبوله لما روي (وفي)
 أدب القاضى لا خلاف في صحته بالارضى خصمه لكن لا يمتنع حتى الخصم
 في مطالبته بالحضور مجلس المحكم والجواب لنفسه الارضى الخصم أو مرض
 الموكل أو مخدرة أو كونه محبوسا من الاعذار ويلزمه توكيله (فعلى) هذا لو
 كان الشاهد محبوسا له أن يشهد على شهادته (وقال) البزازی ان كان في
 سجن القاضى لا يكون عذرا لانه يجز جه حتى يشهد ثم يعيده (وعلى) هذا
 يمكن ان يقال في الدعوى أيضا كذلك بأن يجيب عن الدعوى ثم يعاد

اه (وفي الولوالجي) رجل من الاشراف وقعت له خصومة مع رجل هو دونه
 فأراد أن يوكل وكيلاً ولا يحضر بنفسه هذه المسئلة اختلف العلماء فيها
 قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى نحن نرى أن تقبل الوكالة والشر يف
 وغير الشر يف فيه سواء (وفي المنبع) قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله
 تعالى التوكيل بالخصومة توكيل بالاقرار في مجلس المحكم حتى لو أقر على
 موكله في غير مجلس المحكم لا يصح اقراره (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى
 آخر التوكيل بالخصومة توكيل بالاقرار مطلقاً في مجلس المحكم وفي غير
 مجلس المحكم فإن الموكل أقام الوكيل مقام نفسه مطلقاً فيقتضى أن ذلك
 ما كان الموكل مالكا والموكل مالكا لاقراره بنفسه في مجلس القاضى وفي غير
 مجلس القاضى فكذلك الوكيل (ولأبي) حنيفة ومحمد رحمهما الله أن جواب
 الخصومة محتص بمجلس المحكم حتى لا يفتق على المطلوب الجواب الا في مجلس
 المحكم والتوكيل بجواب الخصم يتقيد في مجلس المحكم ضرورة فصار تقدير
 المسئلة وكالة لتجيب خصمى في مجلس المحكم ولو قال هكذا لا يصح اقراره
 الوكيل عليه في غير مجلس المحكم (أقر) بالدين وأنكر الوكالة فطلب زاعم
 الوكالة تحليفه على عدم علمه بكونه وكيلاً فالامام رحمه الله قال لا يحلفه وقال
 صاحبها بخلافه (وذكر) في العمادى عمادى الا على الذخيرة في فصل اثبات الوكالة
 ان في تحليف الوكيل لا ادعى عليه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى قال
 بعضهم هذا جواب الكل الا ان المخصاف خص قول أبي يوسف ومحمد بالذكر
 لأنه لم يحفظ قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن قوله بخلاف قولهما والى
 هذا مال شمس الأئمة المحلوفى رحمه الله تعالى (ومن) ادعى انه وكيل
 الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر بالتسليم اليه لأنه أقر على نفسه فإن
 حضر الغائب وصدقه فذلك والادفع الغريم الدين اليه ثانياً ورجع به على
 الوكيل ان كان باقياً بيده لان غرضه من الدفع برأه ذمته منه ولم يحصل وان
 ضاع من يده لم يرجع عليه لان يتصدىقه اعترف انه محق بالقبض الا ان
 يكون ضمنه عند الدفع لان الأخوذ ثانياً مضمون عليه في زعمهما وهذه كفالة
 أضيفت الى حالة القبض فتصح بمنزلة الكفالة بما ذاب لا على فلان (ولو)
 كان الغريم لم يصدق على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه فان رجع صاحب

لما لى الغريم رجوع الغريم على الوكيل وان ضاع من يده لانه لم يصدق
 فى الوكالة وانما دفع اليه على رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاء رجوع عليه وكذا
 لو دفع اليه على تكذيبه اياه فى الوكالة وهذا ظاهر فى الوجهه كلها (وليس)
 له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب لان المؤدى صار حقا للغائب (وفى)
 فتاوى رشيد الدين رجل قال لمدبونه ادفع ما لفلان عليك الى لا قبض لعله
 يحير فدفعت ذكر فى الزيادات ليس له ان يسترده منه لانه تعلق به حق رب الدين
 لان القابض قبض لا جلد لعله يحير (وذكر) فى المنتقى ان له ان يسترده منه
 (وكذلك) المديون اذا دفع قدر الدين الى رجل ليدفع الى رب دينه ثم اراد
 ان يسترده منه له ذلك (وروى) ابن سهاقة عن محمد بن الوكيل بقبض العين
 اذا صدقه صاحب اليد يجبر بالتسليم اليه كالدائن (وذكر) فى وكالة غريب
 الرواية رجل فى يده متاع فقال هذا لفلان وهذا وكيل بالقبض يجبر على
 الدفع فى العين والدين عند ابي يوسف رحمه الله تعالى (وفى شرح) الطحاوى
 ولو ادعى الوكالة بقبض الوديعة وصدقه لا يجبر على التسليم ولو كذبه
 او سكت لا يجبر ايضا ولو سلم لا يتمكن من استرداده فان حضر
 المالك وكذبه فى الوكالة فى وجه واحد لا يرجع المدفع على الوكيل
 وهو ما اذا صدقه ولم يشترط عليه الصمان وفى سائر الوجوه يرجع عليه
 بعينه ان كان قائما وبقيمته ان كان هالكا (ومن) ادعى انه وصى فلان
 الميت وطلب الدين وصدقه الغريم فانه لا يؤثر بالتبليغ اليه بخلاف
 الوكيل فان للفاضى ولاية نصب الوصى ولا يملك نصب الوكيل (ولو)
 وكفى جلالة وجهه من فلان يوم الجمعة فزوجها منه يوم الخميس لا يجوز
 لان التفويض تناول زمانا مخصوصا (وفى الصغرى) لو قال بيع عبدى اليوم
 او طلق امرأتى اليوم ففعل ذلك فى غد جاز ويكفون وكذا فى اليوم وما بعده
 ولا يكون وكذا لا قبل ذلك (رجل) وكل رجلا بقبض دين على رجل
 فقبضه فهو وديعة عند الوكيل ان سافر به لم يضمن وان استودعه غيره
 ضمن وان خلفه فى أهله لم يضمن فان وضعه عند امرأته او خادمه او بعض
 عياله لم يضمن (والوكيل) بالبيع اذا سافر بما أمر ببيعه يضمن (وفى)
 مختلفات القاضى ابي عامر العامرى ولو وكله بقبض وديعته فقال الذى

كنت في يده قد دفعتهما الى الموكل او الى وكيله فالقول قوله وهو مصدق
 في برائة نفسه (ولو) وكاه بقبض وديعة او غارية فسات الموكل فقد خرج
 الوكيل من الوكالة (فان) قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياته ودفعتهما
 الى الموكل لم يصدق على ذلك الا بينة (رجل) وكل رجل بقبض كل حق له
 على الناس وعندهم ومعهم وتحت أيديهم وبقبض ما يحدث له من المقاسمة
 بين شركائه وبحبس من يرى حبسه وبالخيانة عنه اذا رأى ذلك وكتب له
 بذلك كتابا وكتب له في آخره انه يحاصم ويخاصم ثم ان قوما يدعون قبل الموكل
 مالا والموكل غائب فأقر الوكيل عنه عند القاضي انه وكيله وأنكر المال
 فأحضر الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يحبسوا الوكيل لان
 الحبس جزاء الظلم ولم يظهر اذ ليس في هذه الشهادة أمر بإدائه المال ولا ضمان
 الوكيل عن موكله فاذا لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل
 بأمر الموكل ولا بالضمان عن موكله لا يكون الوكيل ظالما بامتناعه عن اداء
 المال فلا يحبس فهذه المسئلة تدل على ان المأمور بقضاء الدين من مال الآخر
 يجبر على قضاء الدين (اذا) شهد واعلى وكالة رجل في شيء والوكيل
 يجهل الوكالة فان كان وكيل الطالب والمطلوب يدعى الوكالة والوكيل
 يجهل قبل هذه الشهادة وهل يجبر على الخصومة مع الطالب ان شهد
 الشهود أن المطلوب وكاه بالخصومة مع الطالب وقبل الوكالة
 وان لم يشهد واعلى القبول لا يجبر (وكاه) بطلب كل حق
 له وبالخصومة والقبض ليس له ان يطلب شفعة لان الشفعة شراء والوكيل
 بالخصومة لا يملك الشراء وله ان يقبض شفعة نضى لو كاه بها (وفي البرازي)
 رجل قال لا آخر وكلت بطلب كل حق لي قبل فلان يقصد بما عليه يوم
 التوكيل ولا يدخل الحادث بعد التوكيل (وفي) التوكيل بطلب كل حق
 له على الناس او بكل حق له بخوارزم يدخل القائم بالحادث (وذكر) شيخ
 الاسلام انه اذا وكاه بقبض كل حق له على فلان يدخل القائم بالحادث
 فيتم امل عند الفتوى (وفي المنتقى) وكاه بقبض كل دين له يدخل الحادث
 أيضا (وعن) محمد رحمه الله تعالى وكاه بطلب كل عقاره بخوارزم فقدّم
 الذي في يده العقار بخوارزم الى بخارا له ذلك (وفي) الدين اذا وكاه بطلب

كل دين له على من يحوارزم فقدم خوارزمي الى بخارا وادعاه لايصح (ولو) قال
 في كل دين لي في بخارا فقدم المستقرض منه في خوارزم الى بخارا تصح
 دعواه (وكله) بطلب كل حق له وبالمخصوصة والقبض فغصب منه انسان
 شيئا بعد الوكالة له طلبه (وعن) الامام رحمه الله تعالى لو قال لا تخرائت وكيلي
 في قبض مالي على الناس لا يقع على الحادث (ولو) وكله بكل حق له وبالمخصوصة
 في كل حق له ولم يعين الخاص به والمخاصم فيه جازاه (اذا) وقعت المنازعة
 بين الوكيل بالاستقراض وبين موكله فالقول قول الموكل لان الوكيل يريد
 أن يقر بما قبضه من القرض وليس للوكيل بالمخصوصة أن يهب ولا يصالح
 لانهما ليسا من المصلحة في شيء فلم يدخلا تحت التوكيل (وفي الولوالجي) ولو
 أن رجلا قال لرجل أقرضت فلانا ألف درهم وقد وكلتك بقبضها منه وقبضت
 وقال المستقرض قد دفعتم الى الوكيل وأنكر الوكيل فالقول قول الموكل
 (وعن) أبي يوسف القول قول الوكيل لانه أقرأه أمين والقول قول الامين ولا
 يستخلف الوكيل نائبه بالله ما يعلم ان رب الدين قد استوفى الدين لان النيابة
 لا تجرى في الايمان بخلاف الوارث حيث يخلف على العلم لان الحق ثبت
 للوارث فكان الخلف بطريق الاصل دون النيابة (وفي المنبيع) الوكيل
 بالبيع مطلقا يملك البيع بما قل من الاثمان أو كثر عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وهذا اذا لم يكن الثمن مسمى اما اذا كان الثمن مسمى بأن قال ببيع هذا
 لعبسدر بألف فباعه بألف الادرهم لا يجوز (وقالا) لا يجوز أن يبيعه الا
 بنقصان يتغابن الناس في مثله وهو راية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى (ويملك) البيع بالعرض ايضا كما يملك البيع بالاثمان كالدرهم
 والدنانير وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) لا يملك الا البيع
 بالاثمان (الوكيل) بايجار الارض وكيل بايجارها بأي عرض كان سواء أجزاها
 بكيل أو وزني بعينه أو بغير عينه أو بالعرض قليلا كان أو كثيرا عملا بإطلاق
 الوكالة عنده كالوكيل بالبيع (وغدهما) لا يجوز الا بالدرهم أو بالدنانير
 أو ببعض ما يخرج من الارض يعني به المزارعة جملا لا طلاقا على المتعارف

وعندهما

وعندهما تجوز المزاغة (وعنده) لا تجوز لانهما فاسدة (الوكيل) بالبيع
المطلق يملك البيع بالنسيئة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (وفي
البرازي) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الوكيل انما يملك البيع
بالنسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة اما اذا كانت للحاجة كالمرأة تعطى غزلتها
لا يبيع لم يملك نسيئة وبه يفتي والوكيل بالبيع ان يبيع بالنسيئة ويأخذ
وهنا وكفيل (أما) الاقالة والمحط والبراء والتجوز بدون حقه يجوز
عندهما ويضمن خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى والوكيل بالشراء يملك
الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع والسلم فاذا باع ثم اقال لزم الثمن وكذا الالب
والوصى والمتولي كالأب (وفي التهمة) والمحقق ثم على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى يجوز البيع بالنسيئة طالبت المدة أو قصرت وعند صاحبيه
لا يجوز الا بأجل متعارف في تلك السلعة (ولو) وكاه بالبيع نسيئة فباعه
بالتقديز (اذا) قال الموكل بيع هذا العبد في السوق فباعه في داره لم ينفذ
البيع عند زفر لانه مخالف وعند الأئمة الثلاثة ينفذ لان هذا التقييد غير
مفيد فيلغو فيقي الامر بمطلق البيع وقد وجد فينفذ
(نوع في العزل)

الموكل اذا عزل وكيله وهو حاضر انعزل وكذا لو كان غائبا فكتب اليه
كتاب العزل فباعه الكتاب وعلم ما فيه انعزل حتى لو عزله الموكل ولم يعلم
الوكيل بعزله فهو على وكالته وتصرفه جائز في جميع الاحكام حتى يبلغه
العزل (الوكيل) لو عزل نفسه بدون علم الموكل لا يبيع خلافا للشافعي رحمه
الله تعالى (وفي الذخيرة) وتبطل الوكالة بموت الموكل وحنونه مطبقا
وارتداده ومحاقبه دار الحرب (وقد) اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى في حد الجنون المطبق فقال أبو يوسف حده شهر لانه يسقط به
الصوم وعنه أكثر من يوم وليلة لانه يسقط به الصلوات الخمس (وعند) محمد
حده حول كامل وهو الصحيح لان استقراره حولا مع اختلاف فصوله آية
استحكامه لانه يسقط به جميع العبادات كالصلاة والصوم والزكاة اما ما دون
الحول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون في معنى الموت (ولو) وكاه بقبض
الدين ثم لن رب الدين وبيه من الغريم والوكيل لم يعلم بذلك فقبض منه

وهالك في يده فلا ضمان عليه وللدافع ان يأخذ - ذبه الموكل (ولو) مات العبد
 المأمور ببيعه أو الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع وقبض الثمن وهالك في يده
 ضمن ولم يرجع به على الأمر ولا في تركه ان كان هو الملت قال صاحب
 الفصول والفرق في الايضاح فليتنظر ثمة (وفي الولو المحي) تعليق الوكالة
 بالشروط محو زفانه نص في الزادات في باب المخلع (امراة) قالت لا وجه اذا
 جاء غدا فطلقني بالف درهم جاز ولو نهت الزوج عن ذلك قبل مجيء الغد جاز
 فيها حتى لو طلق الزوج بعد ذلك وقع بغير جعل لانه عمل بنهيها في ابطاله ولاية
 الزام المسال عليهم الا في المحر عن الطلاق فدل أنه صحيح تعليق التوكيل بالشروط
 انتهى

* (نوع في الكفالة) *

الكفالة في الشريعة ضم الذمة الى الذمة في المطالبة دون الدين وقيل ضم
 الذمة الى الذمة في الدين فيصير الدين الواحد في حكم دينين أو تصير الذمتان
 في حكم ذمة واحدة لان الكفيل مطالب كالاصيل والمطالبة بإيفاء الدين
 بالدين محال لان المطالبة فرع الدين فلا يتصور الفرع بدون الاصل فلزم
 من توجه المطالبة الى الكفيل ثبوت الدين في ذمته فلزم تعدد الدين ضرورة
 ولهذا لو وهب الدين من الكفيل يصح ولهذا يرجع الكفيل على الاصيل
 فلو لم يكن الدين ثابتا على ذمة الكفيل لم يصح هيبته لان هبة الدين من غير
 من عليه الدين لا تصح (ولا) تصح الكفالة الا من يملك التبرع لان الكفالة
 عقد تبرع فتصح من يملك التبرع ولا تصح من لا يملكه فلا تنعقد كفالة المجنون
 والصبي ولا تجوز كفالة المكاتب عن الاجنبي لانه لا مكاتب عبدا ما بقى
 عليه درهم على لسان صاحب الشرع الشريف صلوات الله تعالى وسلامه
 عليه وسواء أذن له المولى أو لم يأذن لان اذن المولى لم يصح في حقه وصح في
 حق القن حتى يطلب به بعد العتق (ولو) كفل المكاتب أو المأذون عن
 المولى جاز لانهما يملكان التبرع عليه كذا في المنيع (وفي الولو المحي) رجل
 قال لا تخبر أنا ضامن بعرفة فلان فليس هذا بكفالة (وروى) عن ابي
 يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الاصل انه قال هذا على معاملة الناس
 (ولو) قال الكفيل قد ضمنت به أو قال هو على أو لمي فقد لزمته الكفالة

لان

لان هذه الالفاظ عبارة عن الكفالة (ولو) قال كتبته لك عندى أو
 قال اثبتته لك عندى فهذا ليس بضمهان بخلاف ما اذا قال كتبته لك على -
 أو اثبتته لك على - لان كلمة عندى لا تنبئ عن الالتزام بخلاف كلمة على - قد كرر
 الالتزام (وفى المنهاج) للتعقيب وتجاوز الكفالة بأن يقول انا كفيل
 بمالك عليه أو ضامن أو زعيم أو قبيل أو مالك عليه فهو على - أو عندى أو
 قبيل فهذا كله ضممان صحيح (وتجاوز) تعليق الكفالة بشرط بأن يقول
 ما يابى من فلانا فعلى - أو ما يذوب لك على فلان فهو على - انتهى (ولو) قال أنا به
 زعيم أو قبيل أو ضمن لزمته الكفالة لما قلنا لان الزعيم والكفيل سواء (قال)
 عليه الصلوة والسلام الزعيم غارم وكذا القبيل والضمن (ولو) قال انا
 ضامن لك حتى أدلك لا يكون كفيلا كما لو قال انا ضامن بمعرفة (قبيل)
 مكتوب على باب بلد الزوم الكفالة أو لهاملا مة أو وسطها اندامة وآخرها
 غرامة ومن لم يصدق فليجرب ليعرف البلاء من السلامة (ثم) هى تصح
 فى الاعيان المضمونة وبالنفوس عندنا فان كفيل بنفسه الى شهر ثم دفع اليه
 قبل شهر برئ (وفى) شرح الشافى يجب تسليمه بعد الشهر كما لو باع بعتن
 مؤجل (كفل) ثلاثة أيام لا يبرأ بمضيهما والثلاثة لتأخير المطالبة قاله أبو
 جعفر (وعن) أبى يوسف رجه الله تعالى كفل الى عشرة أيام فهو عليه أندا
 حتى يبرأ (وقال) يحد رجه الله تعالى كفل بنفسه الى شهر على أنه برئ اذا
 مضى الشهر فهو لا يضمن شيئا (قال) الفقيه أبو الليث الفتوى على انه لا يصير
 كفيلا (وفى) الواقعات الفتوى على انه يصير كفيلا (واذا) مات الكفيل
 بالدين المؤجل حل الدين فى ماله ثم واره الزوج على الاصيل الى أجله
 (وكذلك) لو مات الاصيل الى أجله (وكذلك) لو مات الاصيل والكفيل حتى
 يحل الدين فى تركة الاصيل ويكون على الكفيل الى أجله (وان) مات
 رب الدين بقى الدين عليهم الى أجله (رجل) كفل بنفسه رجل وهو محبوس
 فلم يتقدرا ن يأتى به الكفيل لا يطالب الكفيل به لانه كفل مالا يتقدر على
 تسليمه فلا يصح (ولو) كفله وهو طاق ثم حبس الكفيل يطالب الكفيل
 به حتى يأتى به لانه طالع كفل به كان قادرا على اتيانه (ولو) كفل
 بنفسه أو مالا والطالب غائب لا يجوز عند أبى حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى

الا ان المر يض اذا قال لو ارثته اخ من عني دين فلان وهو غائب فانه يجوز
 (وقال) أبو يوسف رحمه الله يجوز ذلك كله لان الكفالة تصرف على نفسه
 خاصة فيتم به كالأبراء (رجل) كفيل عن رجل على انه ان لم يسلمه اليه يوم
 كذا فالمال عليه صحيح هذا الشرط فان توارى المكفول لم يرفع الكفيل الامر
 الى القاضي لينصب وكيله عن الطالب ويسلمه اليه فيبرأ (وكذلك) فحين
 باع شيئا على ان المشتري بالخيار فترى البائع فان المشتري يرفع الامر الى
 المحاكم فينصب عنه وكيله فيسلمه اليه (قال) الفقيه أبو الليث هذا القول
 بخلاف قول أصحابنا في الروايات الظاهرة وانما هو في بعض الروايات عن
 أبي يوسف رحمه الله ولو فعل القاضي هكذا اذا علم ان الخصم متعنت بذلك
 فهو حسن (ولو) كفيل بفسد رجل بنفس رجل لرجل على انه ان لم يوف به الى كذا
 ولم يوف به فعليه المال الذي له عليه جاز (ولو) قال ان لم أوفك به غدا
 فعلى ألف درهم ولم يقل التي لك عليه والطالب يدعي ألف درهم وقال
 الكفيل ليس للطالب عليه ألف درهم وهذا كان اقرارا مني بألف درهم
 معلقا بالشرط ولم يكن كفالة بالمال وقال الطالب لي عليه ألف درهم وهو
 الا ان علق الكفالة بذلك المال لعدم الموافقة لزمه المال في قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء (وان)
 ادعى رجل على رجل مالا فقال له المطلوب ان لم آتك غدا فهو على لم يلزمه
 ذلك وان لم يأت به لان تعليق الاقرار بالشرط باطل (ولو) قال ذلك كفيله
 لزم الكفيل ما ثبت عليه بيينة أو اقرار منه لان هذا تعليق الكفالة
 بالشرط وتعليق الكفالة بشرط عدم الموافقة اذا اتحد الطالب والمطلوب
 جائز (ولو) قال ان لم أوفك غدا فأتدعي به عليه فهو على لم يلزم المطلوب
 الا بيينة أو اقرار المطلوب لان اقرار الكفيل في حق المطلوب ليس بحجة
 ويلزم الكفيل ما ادعى عليه ان لم يأت به لان التكفيل لما علق الكفالة
 الثابتة بعدم الموافقة كان هذا اقرارا منه وليس له ككفيل ان يطالب
 المستدين قبل الاداء وان كانت الكفالة بالامر ومع ذلك لو اذاه الكفيل
 له ان يسترد ما لم يثوده المكفول عنه الى الدائن (ولو) وهب رب الدين
 الدين لاحد مما فهذا وأداء المال سواء (وكذا) لو مات الطالب فورقة

أحدهما (إبراه) الاصيل يبرئ الكفيل لآعكسه (لو) أنزعن الاصيل
فهو تأخير عن الكفيل لآعكسه (وان) أبرأ الاصيل ورد الإبراء صحيح رده في
حق نفسه مو يطالب به وهل يصح في حق الكفيل اختلافوا فيه كذا في
البرازي (وفي الولوالجي) صح الرذن الاصيل في حق نفسه وفي حق الكفيل
جميعا حتى تعود الكفالة انتهى (والكفالة) الى المحصا جائزة وتناول
اول المحصا (ولو) قال الى ان تطر المجة أو تهب الريح لا يجوز (كفل)
عن انسان بمال عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلا وان كان على
الاصيل حالا (وان) مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع ورثة
الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته (وعن) أبي يوسف رحمه
الله تعالى فيمن قال انا كفالت به عتلى انى متى طولت به أو كلما طولت به
فلى أجل شهر صحت الكفالة وله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم
الشهر من المطالبة لزم التسليم ولا يكون للطالبة الثانية تأجيل (رجل) قال
لغيره اذا جاء عند فأتى برى من هذا المال لا يبرأ وان كان أصل المال
عليه من كفالة يبرأ (وكذا) اذا قال ان قدم فلان فأتى برى منها
(وكذا) لو شرط الكفالة على هذا فهو جائز (رجل) له على آخر ألف درهم
وبها كفيل عنه فصالح الكفيل الطالب على مائة على ان يبرأ الاصيل
من الألف والكفالة بأمره وجع الكفيل على الاصيل بالمائة لا بالألف
(ولو) صالح على مائة على ان يبرأ الكفيل الباقي يرجع بالألف (الطالب)
اذا أبرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل (وذكر) في العمادى من له
دين على آخره ككفيل فأتى برى للطالب من الغريم عقارا يبيع جائزا
وتقاصا الثمن أو وقعت المقاصة باعتبار الجانسة هل يبرأ الكفيل
(اجاب) صاحب الهداية انه يبرأ قيل له ولو تقصا فقال لا تعود الكفالة
(وفي الولوالجي) رجل كفل بنفس رجل ولم يقدر على تسليمه فقال له الطالب
ادفع الى ما الى المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فان أراد ان يؤديه على
وجهه يكون له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك ان يدفع الدين الى
الطالب ويطلب الطالب بما له على المطلوب اليه ويؤكاه بقبضه فيكون له حق

المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه
الحيلة يكون متطوعا ولو أدى بشرط ان لا يرجع عليه لا يجوز (وفي
البرازي) رجلان في سفينة معهما متاع وثقلت السفينة فقال
احدهما لصاحبه اني متاعك على ان يكون متاعى بيني وبينك انصافا
قال محمد رحمه الله تعالى هذا فاسد وضع المال المتاع نصف قيمة متاعه
(رجل) قضى دين غيره بغير امره جاز فلوانه قضى بوجه من الوجوه يعود الى
ملك قاضى الدين لانه متطوع ولو قضى بامر يعود الى ملك من عليه الدين
وعليه للقاضي مثله (وفي القنية) رجل طلب دينه من المسديون فاعطاه
مقدارا معينان من المحنطة ولم يبعها منه ولم يقل انها من جهة الدين فهو يبيع
بالذي يراه ان كانت قيمتها اقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوما
يكون يباع بقدر قيمته من الدين والا فلا يبيع بينهما اهـ (كفالة) المريض
يصح من الثلث ولا تجوز بما لا يمكن استيفاءه نحو المحسود والقصاص (واذا)
كفل عن المشتري بالنم من جاز وان كفل بالمبيع عن البائع لا يصح (وذكر)
في شرح أدب القضاء للحسام الشهيد وان ادعى الطالب على المطلوب حدثا في
قذف او دما فيه قصاص او جراحة فيها قصاص فقال لى بينة حاضرة وطلب
كفيل من المطلوب فانه يجبر المطلوب على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام حتى
يحضر شهود عند أبي يوسف وهو قول محمد وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يجبر له كن ان أعطى كفيل لاجاز (واجمعوا) ان في الحدود والمحالصة لله تعالى
كحد الزنا وشرب الخمر والسكر من النبيذ اذا قدمه الى القاضي فقال الذى
قدمه لى بينة حاضرة وطلب منه كفيل لا يجبر على اعطاء الكفيل (وان) ادعى
سرقة لا يجبر على اعطاء الكفيل فى حق القطع لانه خالص حق الله تعالى
لكن يجبر على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام بالمال المسروق اذا ادعى المسروق
منه قبله المال الذى سرقه (وكل) شئ يجب فيه التعزير مثل الحر يقذف
العبد او الحر يشتم الحر ثقيفه يجب فيها التعزير فيقول الطالب لى بينة
حاضرة فخذنى منه كفيل فانه يجبر على اعطاء الكفيل ثلاثة ايام لان التعزير
حق العبد بسقط بعفوه ويستخلف فيه حتى انه يثبت بشهادة النساء مع الرجال

فيجبر المطلوب على اعطاء الكفيل فيه كالأموال (الكفالة) بالعهدة
 باطلة وبالإخلاص أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) تصح بالإخلاص
 وبالدرك تجوز بالاتفاق (درجل) قال لمن يلزم غريمه خله فانا أو أهلك
 إذا بدالك لم يكن كفيلا بالنفس ولو قال خله على أن أو أهلك ففي القياس
 كذلك وفي الاستحسان يكون كفيلا بالنفس (وعن) محمد رحمه الله تعالى
 قال لا طالب فمضت لك ماعلى فلان إنما أقضيه منه وادفعه إليك ليس
 هذا بكفالة ومعناه أن يتقاضاه ويدفعه إليه إذا قضيه منه على هذا
 معاني كلام الناس (إن لم) يواف به غدا فعليه ماعليه فمات المكفول
 عنه لزمه للمال ماضى الغدوان مات المكفيل قبل الاجل إن سلمه ورثته
 قبيل الاجل أو المكفول سلم نفسه عن جهة المكفيل قبل مضى الاجل
 برى (وقال) الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إنما يصح تسليمه عن
 المكفيل إذا كانت الكفالة بامر المكفول له والا فلا (كفل) بنفسه على
 أنه متى طالبه سلمه إليه فإن لم يسلمه فعليه ماعليه ومات المطلوب وطالبه
 بالتسليم وعجز لا يلزمه المال لأن المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح
 فإذا لم تصح المطالبة لم يتحقق الجبر الموجب للزوم المال فلا يجب إليه أشير
 في البرازي (كفل) بنفسه على أن المكفول عنه إذا غاب فالمال عليه فغاب
 المكفول عنه ثم رجع وسلم إلى الدائن لا يبرأ لأن المال بحلول المشر وط
 لزم فلا يبرأ إلا بالإلزام والأبراء (وكذا) إذا قال المكفيل إذا غاب عنك ولم
 أو أفك به فانا ضامن المال الذي عليه (أما) إذا قال إن غاب فلم أو أفك به
 فانا ضامن بماعليه فإن هذا على أن يولي به بعد الغيبة (وعن) محمد رحمه الله
 تعالى قال إن لم يدفع لك مديونك مالك أو لم تقضيه فهو على ثم إن الطالب
 تقاضى المطلوب فقال المديون لا أدفعه أو لا أقضيه وجب على المكفيل
 الساعة (وعنه) أيضا أن لم يعطك المديون دينك فانا ضامن إنما يتحقق الشرط
 إذا تقاضاه ولم يعطه (وكذا) إذا مات المطلوب بلا أداء (وفي) الافتاوى أن
 تقاضيت ولم يعطك فانا ضامن ومات قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان
 (ولو) قال بعد التقاضى أنا أعطيك فإن أعطاء مكانه أو ذهب به إلى السوق
 أو منزله وأعطاه جاز فإن طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم المكفيل (أقر)

بالكفالة بالنفس أو ثبت بالسنة عند المحاكم قال الخصاص لا يحبس
 فيها أول مرة (وفي) ظاهر الرواية كذلك في الإقرار أتما في السنة يحبس
 ولو كان أول مرة (غاب) المكفول أن علم مكانه أوله نرجة مفهومة في كل
 حين إلى مكان أمهل المحاكم المكفيل إلى أن يذهب إليه ويأتي به إذا أراد
 المكفيل الذهاب وإن أبي حبسه حتى يجي به وإن لم يعلم مكانه واتقفا
 عليه لا يحبس ويجعل ذلك كونه (وفي الخزانة) يجبره المحاكم على تسليم
 المكفول به إلى الطالب ويعطى المكفيل ولا يجبره على إعطاء
 المكفيل (فان) قال لا علم لي بمكان المكفول به إن صدقه
 المكفول له سقطت المطالبة ولا يحبس حتى يظهر بعينه ولا يلحقه (كفل)
 على أنه بالخيار إلى عشرة أيام أو أكثر صرح ذكره البرازي (وفي القنية)
 المكفيل بأمر الأصيل لذي المال إلى الدائن بعدما أدى الأصيل ولم يعلم به
 لا يرجع على الأصيل (إذا) غاب المكفول عنه فللدائن أن يلزم المكفيل
 حتى يحضره وأجيلة في دفعه إن يدعي المكفيل عليه أن خصمه غاب
 غيبة لا يدري مكانه فبين في موضعه فإن أقام بينة على ذلك تدفع عنه
 الخصومة (وفي المنبع) لو قال أنا ضامن لك على أن أدلك عليه أو أوقف
 عليه لا يكون ذلك كفالة (وفي المنتقى) يكون كفلا وعلى هذا معاملة
 الناس (وفيه) أيضا إذا مات الرجل وعاليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل
 عنه رجل لا غرماء لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وسواء كان
 ذلك الرجل الذي تكفل للغرماء ابنه أو أجنبي لم تصح عنده وقال أبو يوسف
 ومحمد رحمه الله تعالى تصح ويلزمه جميع ما تكفل به وهو مذهب
 الشافعي رحمه الله تعالى (ولو) تبرع به إنسان يصح بالاجماع (وكذلك)
 لو كان به كفيل يبق كذلك بالاجماع اهـ
 * (نوع في التسليم) *

قوله قبل من الثقبول في الموضعين

(سلمه) إلى الطالب يرى قبل الطالب أولا كمن وضع الدين بين يديه يبرأ
 قبل أولا (شرط) الموافقة في المبدأ فوافاه في السوق أو في مجلس المحاكم
 فدفعه في السوق يبرأ عند الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك بن أنس
 وأحمد بن حنبل (قال) السرخسي كان هذا في ذلك الزمان أما في زماننا وشرط

المجلس وتسلم في السوق لا يبرأ الغلبة الفساد فلا يعان على الاحضار الى باب
الحاكم واليه ذهب الامام زفر رجه الله وعليه الفتوى (وفي التجريد)
شروط تسليمه في مجلس الحكم ان سلمه في المصر في مكان يقدر على المحاكمة به يرى
وان كان في برية لا يبرأ (وان) شرط ان يسلمه في مصر كذا فسلمه في مصر
آخر يرى عند أبي حنيفة رجه الله تعالى (وعند) محمد رجه الله تعالى لا يبرأ
(ولو) سلمه في السواد أو في موضع لا فاضى فيه ثمة لا يبرأ في قوله (م) (شرط)
تسليمه عند الامير فسلمه عند القاضي أو عزل ذلك الامير فسلمه عند امير قام
مكانه جاز (ولو) سلمه اليه رسول الكفيل أو وكيله أو الكفيل نفسه
عن كفالة المطلوب جاز (ضمن) نفس رجل وجلس في المهن فسلم
لا يبرأ (ولو) ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ (ولو) أطلق ثم حبس
ثانيا فدفعه اليه فيه ان كان الحبس الثاني من أمور التجارة ونحوها صحيح
الدفع وان كان من أمور السلطان ونحوها لا (حبس) الطالب المطلوب ثم
طالب الكفيل به فدفعه وهو في حبسه قال محمد رجه الله تعالى يبرأ (ولو)
قال المطلوب دفعت اليك نفسي عن كفالة فلان وهو في حبسه جازو يرى
(الكفالة) بالنفس تورث بان مات المكفول له (وان) سلم المكفول عنه
نفسه ولم يقل عن كفالة فلان لا يبرأ الكفيل (وعن) محمد رجه الله تعالى
حبس المكفول بالنفس بدين عامه ثم ان الطالب خاصم الكفيل في طلبه
فانخرجه القاضي لاجله من الحبس فقال الكفيل دفعته اليك لكفالتى
ورسول القاضي معه وهو ممتنع عنه برسول القاضي لا يبرأ (ولو) قال قدام
القاضي وهو محتاصم دفعته اليك يبرأ (ولو) كان المطلوب محبوسا عند غير
القاضي الذي يتخاصمها عنده يجبر الكفيل على تخليصه واحضاره الجملة
من البرازى

• (نوع في بيان أحكام الحوالة) •

صحة الحوالة تعتمد على قبول المحتال له والمحتال عليه (ولا) تصح الحوالة في
غنية المحتال له في قول أبي حنيفة ومحمد رجه الله تعالى كفاي الكفالة
الا ان يقبل رجل الحوالة عن الغائب (ولا) يشترط حضرة المحتال عليه لصحة
الحوالة حتى لو أحاله على رجل غائب ثم علم الغائب بها فقبل صححت الحوالة

(وكذا) لا يشترط حضرة المحيل حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك عطي
فلان ألف درهم فاحتل به ساعلي - فرضي الطالب بذلك وأجاز صحت المحوالة
وليس له الرجوع بعد ذلك (ولو) قال رجل للمدين إن لفلان بن فلان عليك
ألف درهم فأحل به ساعلي - فقال المدين أنا حلت ثم بلغ الطالب فاجاز لايجوز في
قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (واختلف) المشايخ في أن المحوالة
نقل الدين من ذمة إلى ذمة أو نقل المطالبة فعند البعض نقل الدين وعند
البعض نقل المطالبة والاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى نقل الدين وعند محمد رحمه الله تعالى نقل
المطالبة (ونمرة) الخلاف ظاهر فيما إذا أبرأ المحتال للمحيل عن دين
المحوالة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح لانه انتقل الدين عنه إلى
المحتال عليه وعند محمد رحمه الله تعالى يصح (وفي) التجريد إذا أحاله وقبل
المحوالة يرى المحيل عند الأئمة الثلاثة (وكل) دين جازت الكفالة به فالمحوالة
به جائزة كسدا في الخلاصة (قال) الطالب مات المحتال عليه ولا تركه وقال
المحيل مات عن تركه فالقول للطالب مع حلفه (المحيل) والمحتال يمكن أن
القبض وبالنقض يبرأ المحتال عليه (قال) المحيل مات المحتال عليه بعد أدائه
الدين اليك فقال المحتال لا بل قبله وتوحي حتى في الرجوع به عليك فالقول
للمحتال لئلا يمسكه بالأصل ولو قضى المحتال عليه الحال له المال بأمر المحيل
رجع على المحيل فإن قال المحيل كان لي عليك لم يصدق ولم يكن قبول المحوالة
أقرارا لنفسه بشئ لأن الأداء حصل بأمره وإنما ثبت حق الرجوع فلو بطل
انما يبطل بكون الدين عليه والمحوالة قد تكون على غير المدين كما تكون على
المدين فلا يبطل حق الرجوع بالشك (فلو) قال المحيل للمحتال كنت
وكيلي في قبض الدين من المحتال عليه وقال المحتال أنا حلتني عليه بدين لي
عليك فالقول قول المحيل مع يمينه إلا أن يقول المحيل اضمن هذا المال حتى
انتهى كسدا في الولو المجي (وفي) شرح الوفاية وذكره السفينة وهي أن يدفع
إلى تاجر ما لا يطارىق الاقراض ليس دفعه إلى صديق له في بادئ الأمر لسقوط
خطر الطريق (وانما) سمي الاقراض المذكور بهذا الاسم تشبيها له

قوله ونوى بن زبي أي هلك اه

يوضع المهرام في السفاج في الاشياء المحرقة كما تجعل العصا محترقة ويحبا
فيها المال وانما يشبه به لان كلا منهما احتمال لحدوث خطر الطريق أو لان
اصلها ان الانسان اذا اراد السفر واهتدوا اراد ان يرساله الى صديقه فوضعه
في سفينة فجمع ذلك خاف خطر الطريق فأقرض ما في السفينة انسانا آخر
فلما تلقى السفينة على اقرض ما في السفينة ثم شاع في الاقرض لسقوط خطر
الطريق انتهى كلام صدر الشريعة (وفي المنبع) ويكره قرض يستفاد به
امن الطريق صورته رجل دفع الى تاجر عشرة دراهم قرض ليدفعها الى
صديقه ليستفيد به سقوط خطر الطريق وهو معنى قوله وتكره السفاج
وهي جمع سفينة بضم السين وفتح التاء وانما يذكره ذلك لقوله صلى الله عليه
وسلم كل قرض جر نفعا فهو ربا وانما قال ويكره قرض الخ لانه انما دفعه
على سبيل القرض اليه فجر نفعا وهو امن الطريق فانه حرام والله اعلم
(الفصل الخامس في الصلح)

الصلح على ثلاثة أضرب صلح مع اقرار و صلح مع انكار و صلح مع سكوت
وهو ان يقر المدعى عليه ولا يذكر بل يسكت (ووجه) الانحصار
ان المدعى عليه عند دعوى المدعى اما ان يجيب لدعواه أو لا يجيب فانه
اجاب فلا يخلو اما ان يسكت فكون الجواب بالاقرار أو بالانكار فهو
الضرب الاول والثاني فان لم يجب أصلا فهو السكوت وكل ذلك جائز
عندنا (وقال) الشافعي رحمه الله لا يجوز الصلح مع الانكار والسكوت
(وصلح) الفضولي جائز بان يقول الفضولي أقر المدعى عليه سرا عندى
بذلك على حق في دعواك فصالحني على كذا وضمنه صح (وطريق) الضمان
ان يقول الفضولي صالح من دعواك على كذا على اني ضامن أو على مالي أو
صالحني من دعواك على فلان على كذا و اضاف العقد الى نفسه أو ماله صح
وطولب الفضولي بالبدل ثم يرجع على المصالح عليه ان كان الصلح بامره
كذا ذكره في السبازي (وفي اللوامحي) ولا يجوز صلح الدين بالدين الا
ان يكون من جنسه وهو ان يكون عليه عشرة دراهم الى شهر فصالحه على
خسة الى شهرين فيجوز (أما) الاول فلا لأن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن الكال بالكال (وأما) الثاني فلا لأن ذلك ليس بصلح لان المصالح

عليه من حقه الذي كان قبل الصلح لكنه تبرع بشيء من بعض
وبالزيادة في الاجل (ولو) صالح من دينه على عبد يجوز ولم يبعه مباحة
لان معنى الصلح على التجوز بدون الحق فصار بالصلح كأنه أبرأه من بعض
الدين واشترى العبد بالباقي (ولو) كان له على رجل ألف درهم فصالحه
منها على خمسة درهم جاز وان فارقه قبل ان يعطيه اياه لان هذا الصلح
أبرأه عن النصف ومطالب لا يفاء النصف لان الصلح يجوز بدون الحق والتجوز
بدون الحق أبرأه البعض واستيفاء البعض وذلك جائز (ولو) صالحه من دينه
على بعضه طاجلا أو آجلا كان جائزا لانه تبرع باسقاط البعض واسقاط
المطلوبة عما بقي في يده (ولو) صالحه بجنس آخر آجلا لا يجوز لانه مصارفة
الدرهم بالدنانير آجلا فلا يجوز (رجل) له على رجل ألف درهم دين
فأنكر المطلوب ذلك فصالحه الطالب على مائة درهم فقال له صالحتك على
مائة درهم من الالف التي عليك وأبرأتك عن البقية أو لم يقل فذلك جائز
ويبرأ المطلوب في الظاهر ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى لانه مضطر في
هذا الصلح معنى والرضى شرط جواز الصلح (وفي القسنة) ادعى عليه
مالا فانكره وحلف ثم ادعاه المدعى عند قاض آخر فانكره فصالح يصح
(وفي) الاسرار انه لا يصح (وكذا) في نكحت الشيرازي وقيل يصح (وروي)
محمد رحمه الله تعالى عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى انه يصح (قال) ورأيت
بخط علاء الأئمة الجسامي ادعى على آخر حق التعزير أو أحد القذف وأنكر
الآخر وتوجهت عليه الممن فافتدى عنه بمال قال المحلوان في فيه اختلاف
المشايخ قيل يحل اخذ ذلك وقيل لا يحل (ولو) ادعى حق للشرب والمسئلة
بماله فالاصح انه يجوز اخذ المال ويجوز الافتداء (رجل) له على آخر ألف
درهم الى سنة فصالحه على ان يعطى بها كفيلا ويؤخرها الى سنة أخرى يجوز
(وكذا) لو كان بها كفيل فاعطاه كفيلا آخر وأبرأ الكفيل الاول وأخرها
سنة يجوز (ولو) صالحه على ان يعطى له نصف المال على ان يؤخر عنه ما بقي
الى سنة أخرى مثل حلوه ثم استحق لم يرجع عليه حتى يحل الاجل (وكذا) لو
وجدها زبوا أو سوقة (وان) صالحه على عبد فوجد فيه عيبا فرده ان عاد
اليه بالتمتع يعود الاجل وان عاد بالاقالة فالسأل حال (وكذا) لو كان بالمال

قوله سنة في النكاح والتمتع

كفيل أورهن في يد المـرتهن فالمرن والكفيل على حاله (ولو) جعل
دينه حالا فهو حال وليس بصلح لان الاجل حق المطالب وقد أبطله
(وكذا) لو قال أبطلت الاجل أوتركته أو جعلته حالا (أما) لو قال برأت
من الاجل بالضم لم يبتطل أما اذا قال أبرأتك أو برأت بالمفتح بطل الاجل
(ولو) قال لا حاجة لي في الاجل لا يبطل الاجل (وفي الخلاصة) رجل
أدعى على آخر ألف درهم ثم فأنكر ثم صالحه على ان يبيعه بها عبدا جاز
وهذا اقرار منه بالدين بخلاف قوله صالحته على هذا العبد
فانه لا يكون اقرارا منه بالدين (وفي الاصل) اذا كان لرجل على آخر ألف درهم
فقال له أبرأتك عن خمسمائة أو حطت عنك خمسمائة على ان تعطيني
الباقى ولم يوقت وقتا فأعطاه الباقي في هذا اليوم او لم يعطه برى
عن خمسمائة (وفي) الجامع الصغير جعل المسئلة على ثلاثة أوجه ان قال
أداني غدا خمسمائة على انك برى من الباقي او على انك ان لم تعطني خمسمائة
فألف عليك على خالها فالامر كما قال ولو قال أداني خمسمائة غدا على
انك برى من الفضل فان أعطاه برى مطلقا وان لم يعطه فعند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى لا يبرأ وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ
(ولو) قال أبرأتك عن خمسمائة على ان تعطيني غدا خمسمائة
حصل الا برأه مطلقا داه الخمسمائة غدا أولم يؤد (ولو) قال ان
أديت الى خمسمائة فأنت برى او متى أديت الى وان أديت او اذا أديت
لا يبرأ لان تعليق البراءة بالشرط باطل (صحيح) من دعوى الدين على دراهم
واقترقا قبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان كان عن اقرار فاقترقا عن
يدين برزعهما وان كان عن انكار ففي زعم المدعى كذلك وفي زعم المدعى عليه
بذل للنال لا لسقاط اليمين وقبض البذل ينعقد لا لسقاط لا يشترط كفاي
المخلع والعق على مال (وان) وقع عن دراهم في الذمة على دنائرا وعكسه
فيشترط قبض البذل في المجلس لانه صرف (وان) وقع عن دنائير في الذمة
على دنائير أقل لا يشترط قبضه فيه لانه اسقاط بعض الحق وأخذ الباقي
(ويجوز) الاعتياض عن الاجل بين المكاتب والمولى حتى لو قال لمولاه زدني
في الاجل حتى أزبدك في البذل او قال احطط عني من بدل الكتابة كذا حتى

أترك حق في الاجل وأجعل لك البدل صح (ولا يجوز الا متياض عن الاجل
 بين المحرين (ولا يجوز بيع الدرهم بالدرهمين بين المولى والمكاتب (الصلح)
 عن الشفعة باطل وتبطل الشفعة به ولقيم الوقف ان يصالح سارق القطن
 من أرض الوقف ان كان مقر أولن كان انما يعمله لاجل عفاقة هتك الستر
 ونحو ذلك لم يجز (وفي العمادي) ادعى على رجل محدودا انه وقف على
 كذا فان كرفصاحه للمدعى عليه على مال لا يصح الصلح لان الصلح بمنزلة
 البيع وليس للمتولى ولا بة البيع والاستبدال (ولو) دفع المتولى شيئا إلى
 المدعى عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز ان لم يكن له بينة على اثبات
 الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لانه ليس بمضم والغضولي
 لو فعل ذلك يجوز لان الموقوف عليه فعل ذلك يأخذ الدار اما الغضولي لو فعل
 ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف يدفع المال ولا يأخذ الدار (ولو)
 اشترى دارا فتحدها بمسجد اثم ادعى رجل فيها دعوى فصاحه الذي بنى
 المسجد أو رجل من بني أطهرهم للمجد فهو جائز (الكفيل) بالنفس اذا
 صالح على مال لا سقما الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة فيه
 ر وايتان (ولو) كان كفلا بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الكفالة
 بالنفس بري (رجل) ادعى دارا فصاحه على يدتها اوعلى قطعة منها لم
 يجز لا عند الاثكار ولا عند الاقرار لان ما قبض عين حقه وهو على دعواه
 في الباقي (والوجه) فيه احدا مرين اما ان يزيد درهما في بدل الصلح فيصير
 ذلك عوضا عن حقه فيعاقب في اولى الحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي
 (وان) صاحبه على دار اخرى او على شيء آخر لا تقبل دعواه بعد ذلك (ولو)
 كانت دعواه في الدين فصاحه على بعض الدين او على غيره بطلت دعواه
 بخلاف العين (صالح) عن دين على عين ثم هلك قبل التسليم فانه يعود
 الدين (ولو) صاحبه من الدين على شيء ثم أقام البينة بالدين لم يكن له دفع
 الصلح (وصى) ادعى على رجل ألفا لليم ولا بينة له فصالح بجمعة معانة عن
 الالف عن الانكار ثم وجد بينة حادثة فله ان يقيمها على الالف وكذا اذا وجد
 المصبي بينة بعد البلوغ كذا في القنية (وفي البرازي) رجل ادعى دينه او
 مينا على آخر وتصالحا على بدل وكتب وثيقة الصلح وذكر فيها انها لماعة عن

هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى على هذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ثم جاء المدعى يدعى عليه بعد الصلح دعوى أخرى بان كان المدعى منه الامرة ادعت دارا وجرى الحال كذا كذا ثم جاءت تطالب من المدعى عليه دين المهر ولا تسمع لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقا ولا مانع من ان يدعى واحدا ويصالح عنه وعن جميع الدعاوى (واختار) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان الصلح بعد الانكار عن دعوى فاشد لا يصح لان المدعى في زعمه يأخذه بدلا عما ادعاه فلا بد من صحة الدعوى (وفي نظم الفقه اخذ سارقا في دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال فدفع له السارق مالا على ان يكف عنه يبطل ويرد المذلول الى السارق لان الحق ليس له (ولو) كان الصلح مع صاحب السرقة يرى من الخصومة بأخذ المال (رجل) اتهم بسرقة وحبس فصالح ثم زعم ان الصلح كان خوفا على نفسه ان كان في حبس اولى تصح الدعوى لان الغالب على انه حبس ظمنا وان كان في حبس القاضي لا تصح لان الغالب على انه حبس بحق (الصلح) الفاسد كالمبيع الفاسد لا يمكن كل منهما ان الفسخ (ادعى) عليه الفسخ فانكر واعطاه نصفها ولم يقل شيئا ثم اراد المدعى يعني الدافع استرداده له ذلك وان كان مكان النقد عرض لا يملك الاسترداد (فالمحاصل) ان كل ما كان للمدعى فيه حق الاخذ لا يمكن من استرداد المدعى ما لم يذكر لفظ الصلح وتبادل عليه القرينة لان في زعم المدعى انه اخذ حقه فكيف يكون صلحا وما لا يمكن للمدعى من اخذه كلعرض يكون صلحا بالتعاطي (رجل) ادعى على آخر الفخاف ان كرفصو مح على شيء ثم برهن المدعى عليه على الايقاف لوالا براه لا يقبل (وان) ادعى عليه الفخاف ادعى القضاء والابراء وصورح ثم برهن على أحدهما تقبل ويرد بدل الصلح لان الصلح فداء اليمين واليمين في الاولى كانت على المدعى عليه ففداه بالمسالي وفي الثانية على المدعى فلا يتصور ان يكون الفداء عنها فاذا برهن على القضاء والابراء ويرد بدله (رجلان) بينهما اخذ وعطاء وتبرع وقرض وشركة تصادف على ذلك ولم يعرفا المقدار فصالحا على مائة الى اجل جاز لان لفظ الصلح دليل على ان الحق اكثر وقد تبرع بالتأجيل فيما بقي من له على آخر دراهم لا يعرفان

مقدارها صالح على مائة (رجلان) لهما على رجل دين فأراد أحدهما أن يأخذ نصيبه على وجه لا يكون للشريك فيها نصيب فالحيلة في ذلك أن يبيع من المطلوب كغرام زبيب بمائة درهم ويسلمه إليه ثم يبرئه عن نصيبه من الدين ويطلبه بفن الزبيب فينفذ لا يكون له نصيب فيه نصيب لانه لا شركة في هذا الدين وان مبني الصلح على التجوز يذون الحق فصار كأن لمصالح ابرأ من بعض نصيبه واستوفى البعض (ولا يجوز تعليق الصلح بالشرط ولا اضافته الى وقت بان قال اذا جاء غدا فقد صا لمحتك على كذا او صا لمحتك غدا على كذا لان تعليق التملك بالشرط و اضافتها الى الوقت باطل ولان الصلح في الاعيان ملحق بالبيع فكما لا يجوز تعليق البيع بالشرط ولا اضافته الى الوقت فكذلك الصلح (وجوز) الصلح عن دعوى ذكاح (وهو) على وجهين (أحدهما) ان يدعى رجل على امرأة ذكاحا وهي تجحد فصا لمحتة على مال حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع لان الصلح يجب اعتباره بأقرب العقود اليه احتياالا لاحتته وأخذ المال على ترك البضع خلع فصا ر بذل المال منها في حق المدعى في معنى الخلع بناء على زعمه والخلع باقظ البراءة صحيح وفي حقها المدفع الشغب والمخصوصة وتخليص النفس عن الرطه الحرام (وفي) الهداية قالوا لا يحل له أخذ المال فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان مبطلا في دعواه (وقال) صاحب المتبع هذا ليس يختص بهذا المقام بل هو عام في جميع أنواع الصلح بدليل ما ذكر في كتاب الاقراران من أقرت لغيره بمال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره فانه لا يحل له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلمه بطيب نفسه فيكون تملكه على طريق الهبة (والثاني) ان تدعى امرأة ذكاحا على رجل فصا لمحتها على مال لا يجوز لانه رشوة محضه من غير خصوصه ويلزم هارتها كذا في المنبع (وفي) الولو الجي الخليفة اذا جعل غيره ولي عهد بعد موته ثم مات يجب على الناس ان يعملوا به ويصير اللفاف خليفة كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فانه فوض الامر في حياته الى عمر رضي الله تعالى عنه (وكذا) لما وصى ان يوصى الى غيره بعد موته انتهى

(الفصل السادس في الاقرار) • الاقرار هو اخبار بحق لا يخبر عليه
 وحكمه مظهر القرينة لا اثباته ابتداء فيصح الاقرار بالخبر لا حتى يؤمر
 بالتسليم اليه (ولا) يصح الاقرار بالطلاق والعناق مكرها ولو كان انشاء
 يصح مع الاكره لان طلاق المذكرة واعترافه واقعان عندنا (واستدل)
 بعض على كونه اخبارا بمسائل (منها) اذا اقر بنصف داره مشاعا صح ولو
 كان تملكيا لم يصح (ومنها) اذا اقرت بالزوجة صح ولو كان تملكيا لم يصح
 الا بحضرة من الشهود (ومنها) اذا اقر المريض بدين مستغرق جميع ماله صح
 ولو كان تملكيا لم يصح (ومنها) اذا اقر العبد المأذون لرجل بعين في يده صح ولو
 كان تملكيا لم يصح (واستدل) بعض على كونه تملكيا بمسائل (منها) اذا اقر
 لرجل فسر داقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا الصح (ومنها) اذا اقر
 المريض لو ارثه بدين لم يصح ولو كان اخبارا الصح (ومنها) ان الملك الثابت
 بسبب الاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة حتى لا يملك المقر له مطالبتها
 ولو كان اخبارا لم كانت مضمونة عليه (وفي) الذخيرة والمحيط ادعى عينا في
 يد انسان انها له ثم ان صاحب اليد اقر له به يصح هذه الدعوى عند البعض
 وعند عامة المشايخ لا يصح لان نفس الاقرار لا يصلح سببا للاستحقاق
 فان الاقرار كاذبا لا يثبت الاستحقاق للمقر له وعند من يقول يصح لو نكل
 فالفتوى على انه لا يخلف على الاقرار وانما يخلف على المال (قال) صاحب
 الفصول قلت على قول من يقول من المشايخ انه تملك في الحال ينبغي ان
 تصح دعوى المال بسبب الاقرار وعلى قول من يقول انه اخبار لا تصح
 (واجمعوا) على انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقر به صاحب اليد
 يصح هذه الدعوى لانه لم يجعل الاقرار سببا الوجوب (الجملة) من شرح
 الوقاية لابن فرشته (وفي المنبع) ولا يصح اقرار المسمى الا اذا كان مأذونا
 بالتجارة فان اقراره جائز بدين لرجل او دية او عارية او مضاربة او غصب
 لانه التحق بسبب الاذن بالبالغ للدلالة الاذن على عقله ولا يصح اقراره بالمهر
 والجنانية والكفالة لانها غير داخلية تحت الاذن اذا التجارة مبادلة المال
 بالمال والنكاح مبادلة ما ليس بمال والكفالة تبرع من وجه فلم تكن
 تجارة مطلقا وكذلك المجنون لا يصح اقراره وكذلك العبد المجهور ولا يصح

اقراره بالمال وان كان يصح بالحدود والقصاص لان ذنبه ضعفت برقه
 فانضمت اليه امالية الرقبة والكسب وهي ملك المولى فلا يصح اقراره عليه
 بخلاف العبد المأذون فان اقراره بالديون وبما في يده صحيح لان المولى رضى
 باسقاط حقه بالتسليم عليه (والناثم) والمغنى عليه كالمجنون (واقرار)
 السكران جائز ما لم يفتقروا كمالها الا بالحدود والمخالصة والردة وتنفساثر
 للتصرفات من السكران كما تنفذ من الصالح وسيجى تمناه في فصل
 الطلاق ان شاء الله تعالى (وكما) يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالجهول بخلاف
 الجهالة في المقر له فانه يمنع صحة الاقرار بخلاف (وفي) الذخيرة جهالة
 المقر له انما تمنع صحة الاقرار اذا كانت متفاحشة بان قال هذا العبد
 لواحد من الناس اما ان لم تكن متفاحشة لا تمنع بان قال هذا العبد لاحد
 هذين الرجلين (وقال) شمس الاثمة السرخسى رحمه الله تعالى الجهالة
 تمنع ايضا في هذه الصورة لانه اقر للجهول وانه لا يفيد لان فائدته الجبر
 على اليان وههنا لا يصير على البيان (والاصح) انه يصح لانه يفيد وفائدته
 وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول ثابت لانهما لو اتفقا على اخذه
 فلهما حق الاخذ (فالمحصل) ان الاقرار للجهول لا يصح اذا كانت الجهالة
 متفاحشة واذا لم تكن متفاحشة يجوز والاقرار بجهول يصح مطلقا
 معلوما كان أو مجهولا (واقما) الابرأ عن الحقوق المجهولة يصح بعوض
 وبدونه (وفي المنبع) الابرأ عن الاعيان لا يصح ثم قال وفي السدائع لو ابرأه
 عن ضمان العين وهي قائمة في يده صح الابرأ وسقط عنه الضمان عند
 أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يصح لان الابرأ اسقاط واستقطاع الاعيان
 لا يعقل فالتحقق بالعدم وبقيت العين مضمونة كما كانت واذا ملكك ضمن
 (رجل) في يده دارا طها آخر فقال اشتريتها منك القياس ان يؤثر
 بالدفع الى المذمى الى ان يبرهن على الشراء منه وفي الاستحسان يهمل ثلاثة
 ايام بعد التكفيل عليه فان برهن والاسلم الى المذمى (وعلى)
 القياس والاستحسان اذا ادعى للمدين الايفاء وجده المذمى فلا يبد
 من برهان المذمى عليه (وكان) الامام طهير الدين يفتى فيها بالقياس
 (اقر) انه اقتضى من فلان ألفا كانت له عليه فقال فلان لم يكن لك

على شيء يضمن المقر بعد ما يحلف المقر له على أنه لم يكن له عليه شيء
(قوله) عند دعوى المال عليه ما قبضت منك بغير حق لا يكون
اقراراً (ولو) قال دفعته الى أخيك بأمرك اقرار بالقبض فلا يبرأ
بلائبات الامر بالايداع والاتصال (ولو) قال بأمر سبب دفعته الى قائلها
يكون اقراراً وفيه نظر (قدمه) قبل حلول الاجل الى المحاكم وطالبه به فله
ان يحلف ما على اليوم شيء وهذا الحلف لا يكون اقراراً بالمال المدعى به
ويسعه ان يحلف بهذا الوجه ان لم يقصد به ذهاب حقه (قال) الفقيه ما
لا يلتفت الى قول من جعله اقراراً بوجوب المال المؤجل (وكذلك)
الكلام اذا حلف الزوج عند انكاره دعوى زوجته الصداق فان المهور في
زماننا مؤجل بالعادة (قلت) وهذا دليل على ان الزوجة ليس لها مطالبة
زوجها بالمهر المؤخر بعد قبضها المجهل ودخوله بها الا بعد افرار عتوت
أو طلاق لان المؤخر مؤجل عرفاً لا مراً والله سبحانه وتعالى اعلم ولا بد من
نقل صريح يعتمد عليه في ذلك فيما اياه الطالب لا تجزم بشيء في هذه المسئلة
الا بعد النقل الصريح والتأمل الصحيح (ادعى) عليه ما لا فقال قبضته لكنه
ملكى يؤثر بالرد اليه وينبغي ان يكون على القياس والاستحسان الذي
ذكرناه (رجل) قال لا تراقص الالف التي لي عليك أو غلة عبدى فقال
نعم أو قال غدا اعطيكها أو اقدم قبضها أو زنها لعل وجه الضرورة أو قال
خذها أو ارسل غدا من يقبضها أو يتزنها أو لا زنها اليهم ولا تأخذها
منى اليوم او حتى يدخل على مالي أو يقدم على غلامي أو قال لم تحمل أو قال
صالحني عنها أو قال لا اقضيكها أو لا اعطيكها أو قال أحل غرامك على أو
بعضهم أو من شئت منهم أو يمتثل بها على أو قضها فلان عنى أو ابرأ تميم أو
أحلتها أو وهبتها أو تصدقت بها على أو قال مالك على الامانة أو سوى
مائة أو غير مائة أو قال اشهد وان له على ألف درهم فانه اقرار في ذلك كله
(ولو) ادعى عليه ألفاً فقال لا اعطيكها أو قال ما فلان على شيء فلا تجزئه ان
له على ألفاً لا يكون اقراراً (ولو لم) يبدأ بالنفي لكن قال لا تجزئه فلا تافان له
على ألف درهم أو لا تعلمه يكون اقراراً (ومن) أمها بنان قال الصحيح
انه في الاخبار لا يسكن اقراراً (ولو) قال لا تشهد وان لفلان على ألفاً

لا يكون اقرارا (وذكر) محمد رحمه الله تعالى ان قوله لا تخبره اقرار ولا تشهد لا يكون اقرارا (وفي البرازي) أشار الى ان قوله لا تخبره لا يكون اقرارا وقوله اخبره يكون اقرارا (قال) الكرخي الصحيح هذا والله أعلم وما ذكر ان قوله لا تخبره اقرار خطأ (قال) مشايخ بخاراه والصاب (وقال) في القنية وهو الصحيح (رجل) قال وجدت في كتابي ان لفلان على ألف درهم أو بخطي أو كتبت بيدي أن له على ألفا فهذا كله باطل (واذا) قال البائع وجدت بخطي أن لفلان على كذا لزمه ذلك (قال السرخسي) رحمه الله تعالى وكذا خط الصراف والمصار (فعلى) هذا وقال للأصمعي اكتب خطا على لفلان بألف درهم أو اكتب خطا يبيع هذه الدار بألف درهم من فلان أو اكتب لأمر أني منك المطلق كان اقرارا بالمال والبيع والمطلق وحل للكتاب ان يشهد بما سمع سواء كتب أولا (قال) لا تخبرني عليك ألف فقال الآخر ولي عليك مثلها أو قال ملقت امرأتك فقال وأنت طلقت امرأتك أو قال اعتقت عبدك فقال وأنت اعتقت عبدك لا يلدون اقرارا في ظاهر الرواية (وروى) ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انه اقرارا به يبقى (ولو) جعلت زوجها في حل يبرأ عن المهر كما لو أبرأ غيره من الدين إلا إذا كان هناك ما يخصه (رجل) قال أبرأت جميع غرماي لا يصح إلا إذا نص على قوم مخصوصين (قال) الفقيه وعندي انه يصح (الاقرار) والابراء لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد (لو) قال لفلان على ألف قرض أو عندى ألف وديعة إلا اني لم أقبض لا يصح (ولو) قال أقرضتني أو أودعتني أو أعطيتني لم أقبضه ان وصل صدق استقرضنا والا لا (غصبت) منه هذا العبد أمس ان شاء الله تعالى لا يلزم (على) ألف ان شاء فلان فشاء فلان لا يلزم (جميع) ما في يدي أو يعرف بي أو ينسب الى لفلان يكون اقرارا (ولو) قال جميع مالي أو ما أملكه لفلان فهو هبة لا يملك بلا تسليم وقبول انتهى كلام البرازي (وفي القنية) استأجر منه دارا فاه و اقرار له بالملك (ولو) أقرانه كان يدفع غلة هذه الدار الى فلان لم يكن اقرارا بالدار له (ولو) قال المدعي عليه لا أقر ولا أنكر فله ولى صورة لا إنكار وقيل اقرار لقوله لا أنكر (وعند) أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجبس ولا يحلف لانه لم

يظهر منه الانكار (وعندهما) هو منكر حيث قال لا اقر (قال) لا تخزي
 عليك كذا فادفعه الى فقال استمراء نعم احسنت فهو اقرار ويؤخذ به
 (ادعى) عليه ما لا معلوما فقال مستمراء بالامر اترك أتفكر اليوم فهو اقرار
 بالمذمى (إذا) مات المديون قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال اصبر
 حتى يحل الاجل فهو اقرار (قول) الناس في العادة جميع ما في يدي حق
 وملك لفلان فهو في عرفنا محمول على وجه الكرامة وانه حسن (ادعى)
 على امرأة نكاحا فانكرت التزويج ثم طالبت به بالمهر فهو اقرار به
 (وقال) معبد الائمة التركاني الاقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح
 والاقرار بالولد من المحررة اقرار بالنكاح (طالب) وب الدين الكفيل بالمسال
 فقال له لم لا تطالب الاصل فقال لا شغل لي معه لا يكون اقرارا بالبراءة لانه
 محتمل (وذكر) في الولواتحى رجل اقر لامرأته في مرضه بمهر الف درهم وقد
 تروجه ا على ذلك ثم اقامت الورثة البيضة بعد الموت على ان المرأة وهبت
 مهرها لزوجها في حياة الزوج هبة صحيحة لا تقبل هذه الشهادة والمهر
 لازم باقراره لانه لما اقر في مرضه وتلك الحالة تدرك ما سبق فهذا
 دليل على ان الاقرار لازم فيه واخذ بذلك (رجل) بمرض يوما ويصح يوما
 و بمرض يومين ويصح يوما اقر لابنه بدين في ذلك المرض فان صح بعد ذلك
 جاز ما صنع لان ذلك ليس بمرض الموت فان فعل ذلك في مرض ثم لم يصح بعد
 ذلك وصار صاحب فراش حتى اتصل بالموت فاقراره غير جائز لان هذا اقرار
 المريض في مرض موته لبعض ورثته فيكون باطلا لانه كان التهمة ولقوله
 صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارثه (رجل قال) لفلان على ألف درهم في
 على لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى (وكذلك) فيما
 علمت لم يلزمه شيء عندهما (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه ذلك
 (وفي البزاري) قال له على دراهم أو دريهمات فثلاثة (لو) قال
 دراهم كثيرة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عشرة وعلى قوله ما اثنا
 درهم (ودناير كثيرة) عنده عشرة وعندهما عشرون (قال) مال عظيم
 عنده ما نصاب الزكاة (ما ثمان) ولم يذكر ما عنده قيل يتنظر الى حال
 المقر فرب رجل يستعظم المائتين ورب آخر لا يستعظم العشرة الاف (قال)

كذا ديناراً قال ان كذا تم عمل في العدد وأقل العدد اثنان (على) مال
 قدرهم (على) مال لا قليل ولا كثير مائتان (على) دراهم مضاعفة مضاعفة
 أو مضاعفة مضاعفة مائة عشرة عندهما (على) دراهم مضاعفة ستة (أكثر
 الدراهم) عشرة عندهما مائتان عندهما (شي) من الدراهم أو من الدراهم
 ثلاثة (أموال عظام) ستمائة (ما بين) عشرة إلى درهم أو ما بين درهم إلى
 عشرة مائة عنده (وما) بين عشرة إلى عشرين تسعة عشر عنده وعندهما
 عشرة في الأول وعشرون في الثاني (ما بين) درهم إلى درهم درهم عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى (رجل) قال ما في يدي من قليل وكثير
 من عبيد وغيره أو ما في حافتي لفلان صح لانه عام لا مجهول (وان) تنازط في
 شيء أنه كان وقت الاقرار في يده أو حانوته فقال المقر لا بل حدث بعده فاقول
 للمقر (رجل) قال هذا البيت وما أغلق عليه بابي لا رأي وفيه متاع فلها
 البيت والمتاع (بخلاف) ما لو كان مكان الاقرار يبيع فان المتاع لا يدخل
 فيه لانه يصير كأنه باع البيت بمقوقه (وفي المتن) لي عليك ألف فقال
 أخر عني دعواك شهر أو أخر الذي ادعيت به لا يكون اقراراً وكذا قال أخر
 دعواك حتى يقدم مالي فأعطيكمها (ولو) قال بلى فأعطيكمها يكون اقراراً
 عند محمد رحمه الله تعالى (لي) عليك مائتان فقال قضيت مائة بعد مائة
 فلاحق لك على لا يكون اقراراً (وكذا) لو قال قضيت خمسين لا يكون اقراراً
 (لي) عليك ألف فقال حسبك بالك أو قضيتك أو أحلتك بها أو وهبتها أو
 ابرأتني أو أحللتني قال الناطق كله اقرار (رجل) قال لا آخر أقرضتك
 ألفاً فقال ما استقرضت من أحد سواك لا يكون اقراراً ولو قال
 استقرضت منك يكون اقراراً (وذكر) السرخسي ان قوله ما استقرضت
 من أحد سواك اقراراً إذا كان مجيباً له لان معناه استقرضت منك لا من
 غيرك ولو مرخ بقوله استقرضت منك لا يكون اقراراً قال هذا من
 عجيب المسائل فان اقراره بفعل الغير أعني قوله أقرضتني اقراره بفعل نفسه
 أعني قوله استقرضت منك ابتداء لا يكون اقراراً (وفي) بعض الفتاوى
 استقرضت منك فلم تقرضني صح اذا وصل والا لا (وذكر) شيخ الاسلام ان
 تعليق الاقرار بالشرط باطل (وقوله) اذا جاء رأس الشهر أو اذا جاء

الاضحى

الاضحي او اذا اقطر الناس او اذا امت ليس بتعليق بل تأجيل الى هذه
 الاوقات لصلوحه للتأجيل فان الدين بالموت يحل ولا يصدق في دعوى
 التأجيل بخلاف قوله اذا قدم فلان الا اذا ادعى كفاله معلقة بقدم فلان
 (الاشارة) تقوم مقام العبارة وان قدر على الكتابة (كتب) كتابا فيه اقرار
 بنزدي الشهود فهذا على اقسام (الاول) ان يكتب ولا يقول شيئا فانه
 لا يكون اقرارا فلا تحمل الشهادة بانه اقرار (قال) القاضي النسفي رحمه
 الله تعالى ان كتب مصدرا مرسوما وعلم الشاهد حله الشهادة على اقراره
 كما لو اقر كذلك وان لم يقل اشهد على به فعلى هذا اذا كتب للغائب على
 وجه الرسالة اتماعه دفع على لك كذا يكون اقرارا لان الكتابة من
 الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون متكافا وعامة المشايخ على خلافه لان
 الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرس يشترط ان يكون معنونا
 مصدرا وان لم يكن الى الغائب (الثاني) كتب وقرأ عند الشهود ولم
 يشهدوا وان لم يقل اشهدوا على (الثالث) ان يقرأ عليه عندهم
 غيره فيقول الكتاب هذا اشهدوا على به (الرابع) ان يكتب عندهم
 ويقول اشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا ولا فلا (قال)
 اعطى آلاف السني على ذلك فقال اصبر اوسوف تأخذها لا يكون
 اقرارا (قال) مال نفيس او كريم او خطير لا رواية فيه وكان
 الجرجاني رحمه الله تعالى يقول مائتان (ألف دراهم) ثلاثة آلاف
 (ألف كثيرة) عشرة آلاف (شياه كثيرة) أربعون (ابل كثيرة)
 خمسة وعشرون (قال) له اعطيتك مقدار كذا فقال بأي سبب
 اعطيتني يكون اقرارا بالدفع اليه لانه صريح بالدفع اليه وسأله عن السبب
 (قال) لي عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقله على وجه الاستهزاء
 ويعرف ذلك بالنعمة (اذا) اقرانه قبض منه كذا قال شيخ الاسلام لا يلزمه
 ما لم يقل قبضه وبغير حق قبضا بوجوب الرد والاشبه انه يلزم الرد لان القبض
 المطلق سبب بوجوب الرد والضمن كالاخذ فانه نص في الاصل انه اذا قال
 اخذت منك ألفا ودعيت وقال المقر له بل غصبا فالقول للمقر له والمقرضان
 مع ان المقرض على الاخذ رديعة فهذا أولى (طاب) الصلح والابرا عن

الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا
(اذعى) الاقرار في الصغر وانكره المقر له فالقول للمقر لا يستناده الى حالة
معهودة منافية للضمان (اخذته) منك عارية وقال لابل يبيعا فالقول
للاخذ لا ينكاره البيع (وكذا) لو قال اخذت الدراهم منك وديعة وقال
لابل قرضا وكذا التوب لو قال اخذته منك عارية وقال بل اخذته يبيعا
فلا يكون اقرار وهذا اذا لم يلبسه فان كان لبسه وهلك ضمن (صب) دهننا
لاسان عند الشهود فاذعى مالكم ضمانه فقال كان نجسا لوقوع فآرة فيه
فالقول للصاب لا تنكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لاعلى عدم
النجاسة (وفي المنبع) اذا قال المقر في اقراره له على او قبلى ألف درهم
فقد أقر بالمدين (ولو) قال عندي أو معي أو في بيتي أو في صندوقي أو في كيسي
فهو اقرار بالامانة في يده لان هذه المواضع انما تكون محلا للعين لا للمدين
اذ محله الذمة (رجل) أقر لا خير بالف درهم مؤجلة الى شهر وقال المقر
له بل هي حالة فالقول قول المقر له عندنا (وقال) الشاقبي وأحد رجهما
الله تعالى لزمه مؤجلا (اذا) أقر بمائة على نفسه لرجل وأشهد شاهدين
ثم أقر في موضع آخر لذلك الرجل بمائة أو أقل أو أكثر وأشهد شاهدين
فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى همام لان اذا ادعى الطالب المالكين
وعندهما مال واحد الا اذا تفاوتا فليزمه الاكثر (ومحل) الخلاف في
الاقرار المجرد عن السبب وعن الصك اذ في المقيد بالسبب التحديان قال في
الكرتين فمن هذه التجارية المال واحد متحد على كل حال وفي المقيد بالسبب
المختيف بان قال فمن هذه التجارية في الكرة الاولى ومن هذا العبد في
الكرة الاخرى المال مختلف على كل حال (وكذا) اذا كان الاقرار مطلقا
عن السبب لم يكن مع الصك فان كان به صك واحد فالمال واحد سواء كان
الاقرار والاشهاد في موطن واحد أو موطنين وان كان مكانه فلان في
الوجهين (وكذا) اذا أقر بمائة مطلقا وكتب في صك ثم أقر وكتب في صك
فهما مالان (اذا) قال لفلان على ألف درهم بل ألف درهم يلزمه ألفا
درهم عند علمائنا الثلاثة وقال زفر يلزمه ثلاثة آلاف لانه أقر بالف ثم
رجع وأقر بالعين فصح الاقرار ولم يصح الرجوع كافي قوله أنت طالق

واحدة تابل ثنتين (رجل) قال غصبا من فلان الف درهم ثم قال وكذا
عشرة أنفس والمقر له يدعي انه هو الغاصب منه الالف وحده لم يزمه الالف
كاملا وقال زفر لا يلزمه الا عشر الالف (وعلى) هذا الخلاف ما لو قال
أقرضنا أو أودعنا أو أعارنا (رجل) ادعى على الميت ديننا لا يز يدعى
تركته وله ابناء فصدقه احدهما وكذبه الآخر فعندنا يؤخذ جميع الدين
عما في يد المصدق ان كان وافي بالدين وقال الشافعي رحمه الله تعالى على
المصدق نصف الدين لانه أبعد عن الضرر (ولنا) انه أقر بالدين وهو
مقدم على الميراث فلم يقض جميع الدين لا تصير التركة فارغة عن الدين
فلا يكون له منها شيء بالاث (وفي المحققين) قال المحلواني قال مشايخنا
رحمهم الله تعالى فيمار وين في ظاهر رواية أصحابنا يحتاج الى زيادة شيء
لم يشترط في الكتب وهو ان يقضى عليه القاضى باقراره وبمجرد الاقرار
لا يجزى الدين في نهديه ثم قال صاحب المحققين تحفظ هذه الزيادة انتهى
(نوع في الاستثناء وما في معناه) الاستثناء في الاصل نوعان أحدهما ان يكون
المستثنى من جنس المستثنى منه والثاني ان يكون من خلاف جنسه (فلا قول)
على ثلاثة أوجه استثناء القليل من الكثير واستثناء الكثير من القليل
واستثناء الكل من الكل اما استثناء القليل من الكثير فانه جائز بالخلاف
لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت فاذا قال لفلان على عشرة الامثلة
يلزمه سبعة كانه قال لفلان على سبعة لان السبعة اسم من أحدهما سبعة
والآخر عشرة الامثلة (وفي الذخيرة) محال على المشتق قال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى لو قال لفلان على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد وخمسون درهما
(وكذا) في نظائره فحسب قوله الاشياء لان استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا
فأوجبنا النصف وزيادة درهم فقد استثنى الاقل (وعن) أبي يوسف رحمه الله
تعالى لو قال على عشرة الا بعضا فعليه أكثر من النصف (ولو) قال لفلان
على ألف درهم الامائة أو خمسين قال أبو سليمان عليه تسعمائة وخمسون
لانه ذكر كلمة الشك في الاستثناء فثبت أقلهما فكذا في هذا (وفي رواية)
أبي حفص يلزمه تسعمائة لان الشك في الاستثناء يوجب الشك في الاقرار
فكانه قال على تسعمائة أو تسعمائة وخمسون فثبت الاقل قالوا والاول

أصح لان الشك حصل في الاستثناء ظاهرا (واما) استثناء الكثير من القليل
 بان قال لفلان على تسعة الا عشرة فحادث في ظاهر الرواية ويلزمه درهم
 الا هاروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يصح وعليه العشرة وهو
 مذهب الفراء لان العرب لم تتكلم به والصحيح ظاهر الرواية (واما)
 استثناء الكل من الكل فباطل بان يقول لفلان على عشرة الا عشرة
 أنت طالق ثلثا الا ثلثا فيلزم عشرة ويقع ثلاث لانه لا يمكن فيه معنى
 الاستثناء لانه تكلم بالباقي بعد الثمانية لم يبق شيء بعد الاستثناء
 لم يمكن جعله متكاملا بما بقي فلم يصح في كلامه الاول باقيا على حاله كما كان
 (وفي) الفتاوى الظهيرية لو قال لفلان على ألف درهم استغفر الله المائة
 درهم كان الاستثناء باطلا (ولو) قال لفلان على مائة درهم يا فلان الا
 عشرة كان الاستثناء جائزا (اذا) قال لزيد على عشرة الا تسعة الاثمانية
 الا سبعة الا ستة الا خمسة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا يلزمه خمسة
 فلاصل فيما ان يصرف كل استثناء الى ما يليه لكونه أقرب المذكور اليه
 فيه دأمن الاستثناء الاخير فاستثنى الباقي مما يليه ثم ينظر الى الثاني هكذا
 الى الاستثناء الاول ثم ينظر الباقي من الاستثناء الاول فيستثنى ذلك من الجملة
 المفروضة فباقي منها فهو القيد المقر به (فالمحصل) ان الاستثناءات اذا
 تعددت لا تخلو من ان تكون متعاطفة ولا تكون متعاطفة فان كانت
 متعاطفة يعود الكل الى الجملة المذكورة في صدر الكلام وان لم تكن
 متعاطفة فان استغرق الاستثناء الثاني الاول فيعود الكل الى الجملة
 المذكورة في صدر الكلام ايضا وان لم يستغرق فيعود الى ما يليه
 وهو سلم جرا (وفيه) طريق آخر وهو ان يؤخذ المثبت في اليمين والمنفي في
 اليسار ثم بعد الجمع وفراغ الاقرار يسقط المنفيات من المثبتات فباقي
 يكون مقرابه كفي مثالك لفلان على عشرة الا تسعة الاثمانية الى آخره
 فالمثبتات عشرة وثمانية وستة وأربعة واثنان فالجمع ثلاثون والمنفيات
 تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد فالجمع خمسة وعشرون فاذا اسقطت
 المنفيات من المثبتات بقي خمسة وهو الجواب (قال) صاحب المنيع ثم
 اني تعيرت في ضطأ عراب هذه المستثنيات هل تكون كلها واجبة النصب أو
 ما وجب نصبه هو المنفيات لا المثبتات فعرضت ذلك على هول الفأفة فخير وا

وما جبر أحد منهم على الر واية غير أن شيخنا قاضي القضاة تقي الدين
السبكي الشافعي رحمه الله قد روى أن والده رحمه الله تعالى كان يلقبه هذه
المسئلة بمعضة منصوبا وبأعضها غير منصوب اهـ (رجل) قال لفلان
على ألف درهم إن شاء الله تعالى بطل إقراره لأنه علقه بشرط وانما يصح
التعليق في الانشآت لا الاخبارات والاقرار اخبار فالايجتهل التعليق
بالشرط (ولو) قال أشهد وأعلى أن لفلان على ألف درهم إن مات فهي
عليه عايش أو مات لان هذا ليس باستثناء ولا مخاطرة فان موته كائن لا محالة
(ثم) اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في أن التعليق بمشبهة الله
تعالى ابطال أو تعليق فقال أبو يوسف رحمه الله تعليق وقال محمد رحمه الله
تعالى ابطال (فعلى) هذا قوله إن شاء الله تعالى إن كان ابطالا لاقراره فقد
بطل ولا يجب شيء وإن كان تعليقا فالأقرار لايجتهمل التعليق لما بينا ولأنه
شرط لا يوقف عليه وأثر الشرط في اعدام المحكم قبل وجوده وهذا لا يعلم
وجوده فيكون اعدامه من الاصل بخلاف قوله لفلان على مائة درهم إذا
مات أو إذا جاء رأس الشهر أو الفطر لأنه أجل بيان المسئلة فيملون تأجيلا
لا تعليق الا ترى انه لو كذبه في التأجيل يصير المال حالا

• (نوع في الأقرار في المرض) •

(مصحح) أقرب دين ثم مرض فاقرب دين يقسم دين الصحة على دين المرض
عندنا حتى لو مات من ذلك المرض يقضى دين غريم الصحة أولا فان فضل
شيء يقضى به دين غريم المرض (وعند) الشافعي رحمه الله تعالى
تقسم تركته على دين الصحة والمرض بالنسبة (وفي البدائع) اقرار
المرضى في الاصل نوعان اقراره بالدين لغيره واققراره باستيفاء الدين
من غيره (أما) اقراره بالدين فعلى وجهين لاجنبى وقديمتاه أو لو ارث
بالعين أو بالدين فلا يصح إلا بصدق الباقيين عندنا وعند الشافعي
رحمه الله تعالى يصح في أحد قوليه (وأما) اقراره باستيفاء دين الصحة
أو دين المرض فان أقرب باستيفاء دين وجب له في حال الصحة يصح
ويصدق في اقراره حتى يبرأ الغريم عن الدين أى دين كان وإن أقرب
المرض باستيفاء دين وجب له في حال المرض فان وجب له بدلاهما

مال لم يصح اقراره ولا يصدق في حق غرماء الصحة ويجعل ذلك تبرعاً منه
 بالدين لانه لم يمسر فقد تعلق حق الغرماء بالبدل وكذا لو اتلف رجل
 على المريض شيئاً في مرضه فأقر المريض بقبض القيمة منه لم يصدق على
 ذلك اذا كان عليه دين الصحة لما ذكرنا وان وجب له بدلا عما ليس بمال
 يصح اقراره لان بالمرض لا يتعلق حق غرماء الصحة بالبدل لانه لا يهتمل
 التعليق لانه ليس بمال فلا يتعلق بالبدل (وأما) اقرار المريض بالابراء
 بأن اقراره كان ابراً فلا نأمن الدين الذي كان عليه في صحته لا يجوز
 لانه أقرب قبض الدين وانه لا يملك انشاء الابراء للحال فذلك الاقرار به
 بخلاف الاقرار باستيفاء الدين لانه أقرب قبض الدين وانه يملك انشاء
 القبض فيملك الاخبار عنه بالقبض انتهى كلام السدائع (مريض)
 أقر بمال لاجنبية ثم تزوجها بعد الاقرار لم يبطل الاقرار عندنا (وقال)
 زفر رحمه الله تعالى يبطل لانه طرأ على الاقرار ما يبطله (مريض)
 مرض مرض الموت أقر بألف درهم بعينها انها القطة عنده ولا مال له غيرها
 فلا يجزوا ما أن تصدقه الورثة أو تكذبه فان صدقته الورثة تصدقوا بها
 اتفاقاً وان كذبه فهو محمول الخلاف فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
 ينصدقوا بثلاثها بعد موته والباقي ميراث لهم وقال محمد رحمه الله تعالى
 اذا كذبوه في ذلك كانت كلها ميراثنا لهم (وفي) حيل الخصاص امرأة قالت
 في المرض لم يكن لي على زوجي مهر أو قال في المرض لم يكن لي على فلان
 شيء يبرأ عندنا خلافاً للشافعي (وفي النخبة) قولها في المرض لا مهر لي
 عليه أو لا شيء لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قيل لا يصح وقيل يصح
 والصحيح أنه لا يصح (وفي القنية) لو قال المجروح لم يجرحني فلان ثم مات
 ليس لو رثته المجروح أن يدعوا على الجراح بهذا السبب قال برهان
 الدين صاحب المحيط وهذه المسئلة على التفصيل ان كان المجروح معروفاً
 عند القاضي أو الناس لم يقبل اقرار المريض (مريض) قال في حال
 مرضه ليس لي في الدنيا شيء ثم مات فلبعض الورثة أن يحلفوا بوجه المتوفى
 وابتنه على أنهم ما لا يعلمان شيئاً من تركه المتوفى انتهى

* (الفصل السابع في الوديعة) *

الوديعة أمانة تركت للحفظ فلا يضمنها المودع ان هلكت بل لا تعد منه
فحفظها بنفسه وبين في عياله كزوجته ووالده ووالدته وعبدته وأمته
وأجبره الخاص الذي استأجره مشاهرة أو مسانمة وكسوته وطعامه على
المستأجر (ويجوز) للمودع أن يسافر بالوديعة قربت المسافة أو بعدت
وان كانت الوديعة بماله حمل ومؤنة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
حتى لو هلك لم تضمن عنده (وفي الجملالية) يجوز له السفر بالوديعة
وان كان له حمل ومؤنة عنده الا في موضع واحد وهو أن تكون الوديعة
طعاما كثيرا فإنه يضمن اذا سافر به نحو أزان تستغرقه المؤنة فيكون
في معنى الاتلاف (وقالا) ليس له ذلك اذا كان له حمل ومؤنة غير أن عند
محمد رحمه الله تعالى هذا اذا بعدت المسافة أما اذا قربت فله ذلك وقال
الشافعي رحمه الله تعالى ليس له أن يسافر بها مطلقا والخلاف فيما
اذا كان الطريق آمنا بأن لا يقصده أحد غالبا ولو قصده بكنه دفعه
بنفسه وبرفقة السفر ولم ينه المودع عن المسافرة بها وأما اذا لم يكن
الطريق آمنا أو كان الطريق آمنا لكن نهى عن السفر بها فبالسفر
يضمن بالاخلاف (وفي البرازي) وله أن يحفظها كما يحفظ مال نفسه
في داره وحانوته (وفي النوازل) قال لا تضعها في حانوتك فوضعها
فضاعت ان كان الحانوت أحرم زمن الدار أو لم يجده كانا آخر لا يضمن والا
ضمن ولو كانت مما يمسك في البيوت فقال لا تدفعها الى زوجته فكذلك دفع
لا يضمن وقيل لو نهاه عن الدفع لبعض عياله فدفع ان لم يجد بدامنه
لا يضمن والا فمن وضع كيس الوديعة في صندوقه وله فيه كيس
فانشق واختلط لا يضمن واشتركا والملاك والبقاء على قدم المالك ولو
خاطبها أجنبي أو بعض من في عياله لا يضمن المودع ويضمن الخياط
صغيرا كل أو كبيرا ولا يضمن أبوه لاجله دفن مال الوديعة في أرض ان علمه
بعلامة لا يضمن والا ضمن وفي المفازة يضمن بكل حال وفي السكر لو
كان حصينته باب مغلق لا يضمن وان وضعه بالدفن في موضع لا يدخل

قوله المسافرة مقصد ركاز السفر

أحد فيه بلا استئذان لا يضمن (توجه) نحوه السراق فدفعها في الجبانة
 خوفا وفرم جاء ولم يجدها ان أمكنه أن يجعل علامة ولم يجعل ضمن والافان
 جاء على فور الامكان لا يضمن والا ضمن (جعل) دراهم الوديعة في الخف
 الايمن فضاعت يضمن وان كانت في الايسر فضاعت لا يضمن لانها ان كانت
 في الايمن كانت على شرف السقوط عند الركوب وقيل يضمن فيه ما
 (ربط) دراهم الوديعة بطرف الكم أو العمامة وضاعت لا يضمن وان
 وضعها في داخل الكم يتأكل عند الفتوى (وفي العمادى) لو شد
 دراهم الوديعة في منديل ثم وضعها في كفه فسقطت لا ضمان عليه وكذا
 اذا جعلها في جيبه وحضر في مجلس الفتى فسرقت منه لا يضمن وعن
 بعض الائمة لو وضع دراهم الوديعة في كفه وهما مكت يضمن ولو وضعها في
 كيسه أو شدتها على التكة فضاعت يثبت غنى أن لا يضمن (المودع) اذا
 مات فقال ورثته قد رد الوديعة مورثنا في حياته لم يقبل قولهم وان ضمان
 واجب في مال الميت لانه مات مجبها لقال أقام الو رثة البينة على اقرار
 الميت انه قال في حياته رددت الوديعة تقبل لان الثابت بالبينة كالثابت
 معاينة (الدابة) الوديعة اذا أصابها شيء فأمر المودع انسا أن يعالجها
 فعطبت من ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن أيهما شاء فان ضمن
 المستودع لم يرجع هو على الذي طأجها لانه يبين انه عاج دابته بأمره وان
 ضمن لذي طأجها هل يرجع على المستودع ان علم انها دابة المستودع
 منه أو لم يعلم لكن لم يعلم انها غيره يرجع لان الامر قد صح في الوجه الاول
 فانتقل الفعل اليه وفي الوجه الثاني كذلك لان دليل الملك على
 المنقول فصح الامر أيضا (القاضي) اذا قبض أموال اليتامى ومات ولم يبين
 ان وضعها في بيته ولا يدري لمن المال ضمن لانه هو المودع وقدمات
 مجبها وان دفع الى قوم ولا يدري لمن دفع له لا يضمن لان المودع غيره وهو لم
 يثبت مجبها (المودع) اذا قال رب الوديعة قد رددت بعض الوديعة ومات
 قال قول قول رب الوديعة فيما أخذت مع يمينه لان الوديعة صارت ديننا ظاهرا

الابتدور وارد الى رب الوديعة وان كان الاخذ رب الوديعة فيكون القول قوله في مقة ارا المأخوذ ولو أن قاضيا اودع مالا لقيم أو تاجر فيجعد ذلك المودع أو مات وتوى ذلك المال لم يكن على القاضى في ذلك شئ لان القاضى أمين فيما صنع والامير لا ضمان عليه كذا في الولوالجي (رجل) له على آخر دين فأرسل الدائن الى مديونه رجلا ليقبضه فقال المديون دفعت الدين الى الرسول وصدقه الرسول وقال دفعته الى الدائن وأنكره الدائن فالقول قول الرسول مع يمينه (دفع) الى دلال ثوب بالبيع فقار ضاع الثوب منى ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال لا أدري فى أى حانوت وضعته يضمن انتهى وسيجيئ تمام مسائل هذا الفصل فى فصل أنواع الضمانات ان شاء الله تعالى

« (الفصل الثامن فى العارية) »

العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طابعها عار وعيب وهى أمانة كالوديعة الا ان العارية أمانة فيها تمليك المنفعة ولهذا اتفقوا بلقط الغليك بأن يقول ملكتك منفعة دارى هذه شهرا أو جعلت لك سكنى دارى هذه شهرا ولا عبر أن يفهم العقد فى كل ساعة لكونها عقد اجازة غير لازم (وفى البدائع) للعارية شرائط (منها) القبض من المستعير ما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه (ومنها) العقل فلا تصح الاعارة من المجنون والصبي الذى لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط عندنا خلافا للشافعى رحمه الله تعالى حتى تصح عندنا اعارة الصبي المأذون وكذا الحريرة فليست بشرط فيما كها العبد المأذون لانها من توابع التجارة فيما تملك التجارة (ولا) تضمن بلاتعدان هلكة سواء هلكت باستعماله أولا وبه قال مالك رحمه الله تعالى وعند الشافعى رحمه الله تعالى ان هلكة من الاستعمال المعتاد لم يضمن وان هلكة لا فى حال الاستعمال يضمن (وفى المحيط) ولو شرط الضمان فى العارية قبل لاتصح العارية (وذكر) ابن رستم فى نوادره رجل قال لا أعرفنى ثوبك فان ضاع فأنا ضامن لا يضمن والشرط لغو (وكذا) لو وهب ففقد

المرتهن آخذه رهنا على أنه ان ضاع ضاع بغير شيء جازا الرهن والشرط باطل
 وان ضاع ضاع بالمسال (ويجوز) للمستعير أن يعير ما استعاره عندنا اذا
 كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل وقال الشافعي رحمه الله تعالى
 ليس له أن يعير (وفي النزاهة) العارية لا تؤاجر ولا ترهن وهل تودع
 قال مشايخ العراق نعم لانها دون الاعارة وبه أخذ الفقيه واختاره
 المصدر وقيل لا لانه لو أرسلها على يد أجنبي ضمن والوديعة لا تودع ولا تعار
 ولا تؤاجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن (والمستأجر) يعار ويودع
 ويؤاجر وبرهن وليس للمرتهن أن يتصرف بشيء يبطل الرهن (برهن)
 المستعير على ردها والمعير على هلاكها عنده بالتعدي فيئنة المعير أولى
 (استعار) دابة من انسان فأعارةها فنام المستعير في المفازة ومقودها في يده
 فقطع السارق المقود وذهب بها لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر
 به وذهب بها يضمن قال المصدر هذا اذا نام مضطجعا وان نام
 جالسا لا يضمن في الوجهين (ربط) الحمار الاستعار الى شجرة فوقع الحبل
 في عنقه وانخفق لا يضمن لان الربط معتاد لا التخليصة بالحبل (ولو)
 استعار دابة وسلك بها في غير طريق الجادة وهلك يضمن اه كلام
 النزاهة وسند ~~ك~~ تمامه عقيب الفصل الذي يليه ان شاء الله تعالى
 (الفصل التاسع في أنواع الضمانات الواجبة وكيفيتها وفي تضمين الامين)
 (ذكر) في الصغرى اذا أمر انسانا بأخذ مال الغير فالضمان على
 الاخذ لان الأمر لم يصح أمره وفي كل موضع لا يصح الأمر لا يجب الضمان
 على الأمر (والسلطان) لو أمر رجلا بأخذ مال الغير هل يجب
 الضمان على الأمر ذكر في أول دعوى الوحيز رجل ادعى على
 رجل انه أمر فلانا فأخذ منه كذا من المال فان كان المدعى عليه
 الامر سلطانا فالدعوى عليه مسموعة وان كان غير سلطان فلا لان
 أمر السلطان اكراه على ما يجبي في فصل الاكراه ان شاء الله تعالى
 (رجل) أمر عبد غيره بالابق او قال له اقتل نفسك ففعل تجب قيمة العبد ولو
 قال اتلف مال مولانا فأتلف لا يضمن الأمر (من) استعمل عبد الغير كان

بمنزلة قبضه حتى لو ملك من ذلك العمل يضمن (وكذا) لو أودع رجلا
صدا فقبضه المودع في حاجته صار غاسبا (عبد) بين اثنين استخذه
أحدهما في غيبة صاحبه فان في خدمته لا يضمن وفي الدابة يضمن
(وفي) نوادره شام أنه يضمن في العبد أيضا (وذكر) في بعض
أصول الفقه أن التصرف في الجارية المشتركة لا يوجب الضمان
كلاستخدام وان كان لا يعمل له ووطؤها (إذا) قال لعبد الغير ارتقى
الشجرة وانثر ثمرة المشمش لئلا كله أنت فسقط لاضمان على الأمر (ولو)
قال لئلا كله أنت وأنا أفنى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله تعالى
أنه ينبغي أن يضمن قيمته كله لانه استعمل كله في منفعة (غلام) جل كوز
ماء لينقل الى بيت مولاه باذنه فدفع اليه رجل آخر كوزه ليحمل له ماء من
المحوض بغير إذن مولاه فهلك العبد في الطريق قال صاحب المحيط مرة
يضمن نصف قيمته ثم قال في المرة الاخرى يضمن كل قيمة العبد لان
فعله صار ناسخا للفعل المولى (غلام) جاء الى فصاد وقال افسدني
فقصده فصاد معتادا فخان من ذلك السبب قال يضمن قيمة العبد عاقلة
الفصاد (وكذلك) الصبي يجب ديتة على عاقلة الفصاد (رجل)
كان يكسر حطبا لجاه غلام انسان وقال اعطني القدوم حتى اكسر انا فأبى
أن يعطيه فأخ عليه في ذلك وأخذ منه القدوم وكسر بعض الحطب ثم قال
أنت يا آخر حتى اكسره فأبى فأبى السلام بحطب وكسره فضرب بعض
المكسور من الحطب على عينه وذهبت عينه لا يكون على صاحب
الحطب شيء لانه لم يأمر الغلام بكسر الحطب ولم يستعمله في شيء وانما فعله
العبد باذنه تيار نفسه فلا يكون الرجل ضامنا لشيء (وفي التجريد) اذا
استخدم عبد رجل بغير اذنه أو دابة ساقها أو حمل عليها شيئا أو ركبها بغير
اذنه فهو ضامن ان عطبت في تلك الخدمة أو في غيرها (وفي الذخيرة)
ركب دابة غيره فتلقت ضمن ساقها أو لم تسقها في ظاهر الرواية (وفي)
رواية الحسن يضمن اذا ساقها (وفي النوازل) غصب عبد ثم رده وقد
عورت عينه عند يضمن الارش ثم باعه مولاه فأنجل البياض في يد المشتري

رجع الغاصب بما دفع من أرض العين على البائع (وفي فتاوى)
 الفضلي لو غصب من صبي شيئا ثم رده عليه ان كان الصبي من أهل الحفظ
 صحيح والافلا (ولو) غصب من عبد مجبور شيئا ثم رده عليه يرى من ضمانه
 (وفي) فوائد الفقيه أبي جعفر من وضع سكيناً في يد صبي فقتل بها نفسه
 لا يضمن ولو عثر بها حتى مات يضمن (صبي) قائم على سطح أو حائط
 صاح فيه ورجل فقزع الصبي فوقع ومات يقرم الصالح دينه وثلاث على
 عاقلته وكذلك لو كان على الطريق فمرت به دابة فصاح فيها رجل
 فوطئته الدابة فمات يضمن الصالح دينه وهي على عاقلته (ولو) يمت
 لهما ما صغيرا يبرأ ذن أهله إلى حاجته فارتقى فوق بيت مع الصبيان فوقع
 ومات يضمن (وفي التوازل) قال أبو بكر رحمه الله تعالى لورثي
 صبي سبهما فأصاب امرأتهما فماتت على والدها ونما يجب في ماله وان لم يكن
 له مال فنظرة إلى ميسرة (قال) ونما يجب في ماله لانه لا يرى للجسم
 عاقلة وهو يقول العاقلة للعر بملأهم يتفاحرون (وفي العيون) ولو
 أدخل صبيا أو مغني عليه أو ناعما في داره فسقط البيت قال محمد رحمه الله
 تعالى يضمن في الصبي والمغني عليه ولا يضمن في النائم (سكران)
 ذاهب العقل وقع ثوبه في الطريق فأخذ الثوب ورجل ليغسله فهلك
 في يده لم يضمن (ولو) كان الثوب تحت رأسه والمسئلة بهالما يضمن
 (ولو) كانت الدراهم في كفه ورفعها والمسئلة بهالما يضمن أيضا
 (وذكر) في الحد قولوا أخرج رجل خاتم رجل من أصبعه وهو نائم ثم أعاده
 في أصبعه في ذلك النوم يرى وفي نوم آخر لا يبرأ يعني إذا استيقظ ثم نام
 (وفي التجنيس) لو أخرج الخاتم من أصبع النائم ثم أعاده في هذا النوم
 يبرأ لانه وجب الرد إلى هذا النائم وقدره وان استيقظ ثم نام فأعاده
 لا يبرأ (غصب) شيئا من الصالح ثم رده عليه وهو سكران يبرأ وهو
 كالصالح بخلاف ما لو أخذ منه وهو يقظان ثم رده عليه وهو نائم فإنه
 لا يبرأ (إذا) تعلق برجل وخاصمه فسقط من المتعلق به شيء يضمن
 المتعلق (ومن) هدم بيت نفسه فانهدم من ذلك منزل جار يضمن

لانه غير متدفيه (وفي العيون) لوضرب رجل لا فقط المضروب منسيا
 عليه وسقط منه شيء وتوى قال محمد رحمه الله تعالى يضمن المضارب المال
 الذي مع المضروب لانه هو المالك وكذا يضمن ثيابه التي عليه لو تلفت
 ويأت في فصل النصب ما يبالغ فيه اذا لم ينظر ثمة (وفي فتاوى)
 رشيد الدين رجل فر من الظالم فأخذه منه ان حتى أدركه الظالم فأخذه
 ونجسه أو طالب ظالم رجل لا يقبض منه حياجه فمد له رجل عليه فأخذه منه
 ما لا في قياس قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاخذ له والرد له عليه
 لانه تسبب لاخذ ظالمه والفتوى على قوله أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه
 لا يضمن (وكذا) لو تخاعم رجلان فضرب أحدهما الآخر فذهب
 المثلوم الى الوالي فشمع لا يضمن المثلوم لانه طالب الغوث (وفي) فوائد
 ظهير الدين المرغيناني ولو قال لغيره اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلطه
 وأخذه المصوص لا يضمن (ولو) قال ان كان غنونا وأخذنا مالك فأنا
 ضامن وبقي المسئلة بمخالضه وصار الاصل ان الغسر وراعيه يرجع
 على الغار اذا حصل الغرور في ضمن عقد المعاوضة او ضمن الغار تصفة
 السلامة للغرور نصها (ولو) قال الطحان لصاحب الخطة اجعل
 الخطة في الدلو فجعلها في الدلو فذهبت من قبض كان به الى الماء والطحان
 كاف طاحنا يضمن لانه صار غار في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى
 لان ثمة ما ضمن السلامة بهم العقد وهما العقد يقتضي السلامة
 فيصير مغرورا فيضمن (وفي) فتاوى ظهير الدين سأل هشام محمد
 رحمه الله تعالى فممن فبح باب فقص حتى خرج منه الطائر أو فبح الزرق
 واليمن جامد فغدا بخرج منه اليمن قال يضمن (ولو) رجل قبيح
 عيب فابق العبد لا يضمن لان العبد له مزية فان كان العبد ذاهب العقل
 يضمن (وقال) أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن في هذا كله (ولو)
 شق زق دهن سائل حتى سأل يضمن (وكذا) لو قطع عسل القنديل
 يضمن (وفي) هفت لغات المشايخ قال أبو حنيفة وأبو يوسف وعمرهما الله تعالى
 اذا فبح باب فقص لو اصطبل حتى طار الطائر أو خرج الحمام أو حصل قيد

عند فحرب فانه لا يضمن وقفوا أو لم يوقفوا (وقال) محمد رحمه الله تعالى
 يضمن وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان وقف ساعة ثم ذهب لا يضمن وان
 ذهب من ساعته يضمن (ولو) فتح باب دار فسرق آخر منها متاعا لا يضمن
 الفاتح سواء سرق عقيب الفتح أو بعده (وكذا) اذا دخل رباط دابة
 فسرقة انسان أو فتح باب قفص فأخذ الطائر انسان آخر لا ضمان على
 الذي حل وفتح (والمودع) اذا فتح باب القفص أو حل قيد العبد أو فتح
 باب الاصطبل حتى ذهب يضمن بالاتفاق لانه التزم المحفظ ألا ترى انه اذا
 دل الغاصب أو السارق على الوديعة ضمن وغيره لا يضمن (ولو) نفر
 رجل طيرا انسان لا يضمن ولو عد تنغيره يضمن ولو دنا منه وقصد تنغيره يضمن
 ولو دنا منه ولم يقصد تنغيره لا يضمن (وفي فتاوى) السمرقندي ولو نقب حائط
 انسان بغير اذنه ثم غاب الناقب فدخل انسان من ذلك النقب وسرق شيئا
 لا ضمان على الناقب لانه متسبب والسارق مباشر (وكان) أبو نصر الدبوسي
 رحمه الله تعالى يقول يضمن الناقب لكن الفتوى بعدم الضمان (اذا) قمت
 الرجل رجلا أو ألقيته في البحر وتركه حتى مات فان غرق من ساعته يضمن
 دينه وان سبج ساعة ثم غرق لم يكن عليه شيء (وفي) شرح الطحاوي
 ولو ألقي حية أو عقربا على فابرة الطريق فلدغ رجلا لا ضمان على الذي
 ألقي الا اذا تم قول من ذلك الموضع الى موضع آخر فحينئذ ترتفع جنايته (ولو)
 دخل رجل دار قوم فعقره كلهم فلا ضمان عليهم لانه لم يوجد الاغراء
 والاشلاء منهم (وفي التجنيس) رجل له كلب يعقور كل ما مر عليه مارا
 يعضه بعض انسانا هل يجب عليه الضمان ان تقدموا الى صاحب
 الكلب وعرفوه بذلك قبل العض يضمن وان لم يتقدموا اليه قبل العض
 لا يضمن بمنزلة الحائط المائل (قال) قاضي خان رحمه الله تعالى وينبغي
 أن لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه اشلاء (ولو) أغرى كلبا حتى عقر
 رجلا لا ضمان على المغري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما اذا أرسل
 طائرا فأصاب في فوره ذلك لا يضمن بالاجماع (رجل) أخذ هرة وألقاها
 الى حمامة انسان أو دجاجة فأكلت المرة الحمامة قال ان أخذتها المرة

قوله أشل مثل أغرى بما عطف بقية برأه

برميء هو القائه اليها يضمن وان أخذتها بعد الرمي والاقاء لا يضمن
 قبل له ولو أشل على كلبه على انسان وأغراه عليه فعقره أيضه من المشلى
 قال نعم لانه بالاغراء اكله صار آفة لعقره كانه ضربه بحد سيفه (وفي) شرح
 الطحاوي من ارسل بهيمة فأصاب في فورها شيئاً ضمن (وكذلك)
 اذا ارسلها ولم يكن لها قائد ولا سائق ولا زاجر فأصاب شيئاً في ذلك
 الطريق فانه يضمن (ولو) عطفت عن ذلك الطريق وكان لها طريق
 آخر فأصاب شيئاً فانه لا يضمن (ولو) عطفت ولم يكن لها طريق
 غيره فذلك مضمون على المرسل (وفي الملتقط) ولا يجب الضمان
 على صاحب الماشية اذا ائلفت شيئاً لئلا أو نهار اذا لم يكن لها سائق أو
 قائد (وفي العدة) ولو أوقف الدابة في سوق الدواب لا ضمان على
 صاحبها ان اتلفت شيئاً (وان) أوقفها على باب السلطان يضمن
 ما أصابت (وكذا) لو أوقفها على باب المسجد الاعظم أو مسجد آخر الا اذا
 جعل الامام للمسلمين موضعاً يوقفون دوابهم فيه فلا يضمن (وفي الغيرون
 غنم دخلت بستاناً فأفسدت وصاحبها معها يسوقها ضمن ما أفسدته
 واذا لم يسقها الا ضمان عليه وكذا الثور والحمار (ومن) وجد في
 زرعه أو كرمه دابة وقد أفسدت الزرع فليس بها فلهكت يضمن وان
 أخرجهما المختارانه ان أخرجهما وساقهما فلهكت يضمن وان أخرجهما
 ولم يسقهما لا يضمن وكذا لو أخرج دابة الغير من زرع الغير (وفي التجنيس)
 ولو ساقها الى مكان يأمن منها على زرعها لا يضمن كلفه أخرجهما عن زرع
 قال أبو نصر وقال أكثر مشايخنا انه يضمن وعليه الفتوى (رجل)
 بعث بقرته الى بقرار على بدرجل فجاءه رجل الى البقرار بها وقال ان
 فلانا بعث بقرته هذه اليك فقال البقرار اذهب بها الى مالِكها فاني
 لا أقبلها فذهب بها فلهكت فالبقرار ضامن لانه اذا جاء بها الى البقرار
 فقد انتهى الامر فيصير البقرار أميناً وليس للودع أن يودع (ولو) نخس
 دابة انسان فألقت الراكب فمات ان كان ياذن الراكب لا يضمن
 الناحس وان كان بغير اذنه يضمن كمال الدية وان ضربت الناحس

فما قدمه هندر (وان) أصابت رجلا آخر بالذنب أو بالرجل
أو كيهما أصابته ان فضها باذن الرب فالصمان عليهما والافعليه
(وفي) خلاصة المفتي ونما يجر به الفقيه اذا مثل عن أخذ حمار
غيره بغير اذنه واستعمله ورده الى الموضع الذي أخذه منه وكان معه بحش
فأكله الذئب هل يضمن وانما استعمل الاثنان خاصة (جوابه)
ان لم يتعرض للحبش بشئ الا أنه ساق الام فانساق الحبش معها ذاهبا
وجائيا لم يضمن وان كان حين ساق الاثنان ساق الحبش معها أيضا ضمن
(وفي فتاوى) ظهر الدين رحمه الله تعالى لو وضع ثوبا في دار رجل
فرماه صاحب الدار فأفسده ضمن (ولو) أدخل دابته في دار غيره
فأخرجها صاحب الدار ان تلفت لا يضمن لان الدابة في الدار تضرها فسله
ان يدفع الضرر بالانخراج وأما الثوب في الدار فلا يضرها فكان ان راجعه
اتلاف (ولو) وجد دابة في مربي فأخرجها فهلك يضمن (وفي) الجامع
الصغير غضب مربيها وشذ فيه دابته فأخرجها مالك المربي وما يصحكت
صار ضامنا (وفي فتاوى) أبي الحسن الرستغني غضب
عجلا فاستهاكه وييس ابن أمه يضمن الغاصب قيمة البهمل
ونقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام فعلا لم يكن التسبب (وفي
فتاوى) ظهر الدين ولو أرسل دابته في مربي فحاجها أو فرأى فإرسل اليه
دابته فعوضت الثانية الاولى ان عضتها على الغور ضمن والافلا وان كان
ذلك في مربي لا عدهم الا ضمان على صاحب المربي (وذكر) في العيون
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استمكك رجل حمار غيره أو بعله يقطع
يده أو يذبحه ان شاء صاحبه ضمه وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يضمن شيئا
وعليه الفتوى (ولو) ضرب رجل الدابة حتى صارت عرجاء فهو
كالقطع (ومن) ذبح شاة غيره في الكهنا بخيار ان شاء ضمنه قيمتها
وسلمها اليه وان شاء أخذها وضمنه النقصان وكذا الحزور وكذا اذا
قطع يديها (وفي المدابة) ولو كانت الدابة غير مأكولة للحم فقطع
الغاصب طرفها فلما لا يضمنه جميع قيمتها لو حود الاستهلاك من كل

قوله الرستغني يضمن الراد القادير ما ساق كذا في غير موضع من فتاوى

وجه بخلاف قطع طرف العبد المملوك حيث يأخذ مع ارش المقطوع
 لان الأدمى يبقى منتفعا به بعد قطع الطرف (ولو) ذبح حمار غيره
 فليس له أن يضمه النقصان ولكنه يضمه جميع القيمة عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله له أن يضمه ويضمن النقصان
 وان شاء ضم منه كل القيمة ولا يضم المذبوح (ذبح) شاة انسان بحيث
 لا يرجى حياتها الا يضم استحقاقا الاجنبي والراعى في ذلك سواء (وفي)
 الفرس والبغل يفتى بالضمن في الاجنبي والراعى (والبقار) ولو ذبح
 البقرة أو الحمار أو كلب لا يرجى حياتها الا يضم واذا ذبح شاة يرجى حياتها
 يضم قيمتها يوم الذبح (رجل) مرة بشاة الغير وقد اشرفت على الهلاك
 فذبحها يكون ضامنا (وذكر) في النوازل انه لا يضم استحقاقا لانه
 مأذون فيه دلالة (وفي المحيط) ولو ذبح شاة وعلقها لاجل السخ فسلخها
 انسان ضمن لان الناس يتفاوتون في السخ دون الذبح (ولو) التي كشور
 الرومان أو البطنج على قارعة الطريق فزلفت به اداة انسان فتلقت يضم
 لانه غير مأذون في هذا الفعل ومن فعل فعلا هو غير مأذون فيه فاقول
 منه يكون مضموفا عليه (مر) رجل في طريق المسلمين فتعلق ثوبه
 بقفل حانوت رجل فخرق قال أبو القاسم الصفاق رحمه الله تعالى ان كان
 القفل في ملكه لا يضم وان كان في غيره ملكه يضم (وهنا) زيادة
 لا بد منها وهي انه اذا تعلق ثوبه بذلك فخرق ثوبه فخرق بجرة لا يضم
 صاحب القفل لانه اذا جرت الثوب فهو الذي خرقة (رجل) جاس على
 ثوب انسان وهو لا يعلم حتى قام صاحبه فانشق ثوبه من جلوسه ضمن
 النقصان (ولو) عض رجل يدا آخر فأخرج يده من فم العاص فكمه
 انسان العاص وسقط من لحم يدا العضوض فبى وجرح يده لا يجب موجب
 السن لانه مضطرب في نزاع اليه ويجب على العاص ارش اليد لانه جاس
 (وفي) فوائد مبدرا لاسلام طاهر بن محمد رحمه الله تعالى الحائض اذا
 هل لانسان ثوبا فأراد ما لمكة أخذ منه فأبى الحائض أن يذفعه حتى يأخذ
 الاجرة فقد صاحب الثوب الثوب فخرق من ماله ما يجب لا يضم الحائض

شيئا وان تحرق من مده ما ضمن المائة نصف قيمة النقصان (ولو) أخذ
 يد رجل فتد ذلك الرجل يده فشلت ان أخذ يده لاجل التهمة لا يجب
 الضمان وان أخذ لاجل العض يجب دية البدن على الاخذ لانه مضطر
 في مده (رجل) تشبث بثوب آخر فحذبه المتشبث من يده صاحبه حتى
 تحرق يضمن جميع القيمة فان حذبه صاحبه من يده المتشبث ضمن المتشبث
 نصف القيمة (وفي اللبسوط) غصب ثوبا نمانا ولبسه ثم جاء صاحب
 الثوب فتد ثوبه والغاصب لا يعلم انه صاحب الثوب فتحرق الثوب لاضمان
 على الغاصب لانه تحرق من مده (ولو) قال صاحب الثوب ردت على
 ثوبي فنعته فمدهم الا لم يمتد له من شدته فتحرق الثوب لاضمان على
 الغاصب ايضا ولو مده كما عتد الناس عادة فتحرق منه ضمن الغاصب
 نصف القيمة لانه من جنايتهما لان امساكه ومنعه ثوب غيره جنائية
 (وفي) فتاوى النسي رحمه الله تعالى سئل عن اوقد ناراً في ملك غيره
 فتعدت الى كدس حنطة او شئ آخر من الاموال فاحرقته هل يضمن
 قال لا ولو احرقت شيئا في المكان الذي اوقد فيه ضمن (قلت) و فرق
 اصح ابا رحمه الله تعالى بين الماء والنار قالوا لو اوقد النار في ارض نفسه
 فتعدت الى ارض غيره فاحرق شيئا لا يضمن ولو اسال الماء الى ارض نفسه
 فسال الى ارض غيره واتلف شيئا ضمن لان من طبع النار الخمود
 والتعدي انما يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضاف الى فعل الموقد فلم يضمن
 ومن طبع الماء السيلان فالأ تلف يضاف الى فعله (وسئل) صاحب
 المحيط عن مزارع اوقد ناراً في الارض المملوكة في يوم ريح فاحترق
 الحشيش وموت النوا الى الاكداس فاحترقت هل يضمن الموقد (اجاب)
 رحمه الله تعالى ان كانت الريح وقت الايقاد يحاذيها من مملها بمنزل
 تلك النار الى تلك الاكداس يضمن والله تعالى اعلم (وفي) فتاوى
 ظهير الدين رجل اوقد في تنوره ناراً والقي فيه من الحطب ما لا يحتمله التنور
 فاحترق بيته وتعدت الى دار جاره فاحرقها يضمن صاحب التنور (ولو)
 مربي نار في ملكه او في ملك غيره فوقعت شرارة منها على ثوب انسان
 فاحترق قال محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يضمن وهكذا ذكر في النواذر

الكندس كحل

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (وقال) بعض العلماء ان من مر بالنظر
في موضع له حق المرور فيه فوقعت منه شرارة في ملك انسان أو ألقته
الريح لا يضمن فان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع فالمجواب على
التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا
أظهر وعليه الفتوى (حداد) ضرب حديدة على حديدة أخرى حمأة
فطار شرارة من ضرب به فوقعت على ثوب انسان فاحترق ثوبه ضمن
الحداد (وذكر) الناطق رحمه الله تعالى اذا جلس الحداد في مكانه
واتخذ في خانوته كوراً يعمل به والمخات الى جانب طريق العامة
فأخرج حديدة من كوره ووضربها بمطرقة فتطاير شرارها فقتلت رجلاً
أو قتلت عين انسان أو أحرقت شيئاً أو قتلت دابة كان ضمن ما تلف بذلك
من المال على الحداد ودية القتل والعين تكون على عاقلته ولو لم يدق
الحداد ولو كان احتملت الريح به من النار من كوره أو الحديدة المصممة
فأخرجتها الى طريق العامة فقتلت انساناً أو أحرقت ثوب انسان أو قتلت
دابة كان هدراً (وفي فتاوى) رشيد الدين رحمه الله تعالى ولو رش
الماء في الطريق فسقطت به دابة أو انسان ذكر في الكتاب انه يضمن
مطلقاً (قلت) وهذا الجواب في الدابة يجري على إطلاقه أما في الأدمى
فانه اذا رش كل الطريق بحيث لا يجسد طريقاً يمر فيه فانه يضمن الرأس
والأفلا (ومما) يؤيد ما قلناه ما ذكره أبو الحسن الرستغفي في فوائده
انه لو لم يتعد في الرش ورش كما يرش الناس عادة لدفع القبار لا ضمان
عليه لان ذلك ليس بجناية وان تعدى بالرش ضمن (وفي المحيط) من
حفر بئراً وسد رأسها ففتح آخر رأسها فانه ينظر ان كان الأول كبسها
بالتراب أو الطين بما يكبس به مثله من أجزاء الأرض ثم حفرها الثاني
فالضمان على الثاني وان كان الأول كبسها بما لا يكبس به البئر عادة
كما الدقيق والمنحطه وضوهما فالضمان على الأول (وفي فتاوى)
ظهير الدين من حفر بئراً فغطى رأسها فرفع آخر الفماء فقتل بهائناً
ضمن الأول (ومن) حفر في أرض غيره بئراً ضمن النقصان (وقال)

بعض العلماء يؤمر بالسكس ولا يفرض من النقصان (ولو) منهم جلداء
 غيره لا يجبر على ثنائه والمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص
 للضامن وان شاء اخذ النقص وقيمة النقصان (وفي فتاوى) قاضي خان
 من حفر بئرا في فناء مسجد أو مسجدا حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية
 ولا يقضى بالنقصان (وكذا) من حفر بئرا في فناء قوم يؤمر بالتسوية
 (الغاصب) اذا حفر بئرا في الدار المغصوبة ورضيه المالك فأراد
 الغاصب طمها ليس له ذلك عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى له ذلك
 سواء يتنفع بها أو لا يتنفع بها (وفي) بعض الفتاوى رجل نزع مائة بئر انسان
 حتى صارت بأية ثلاثي عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء (ولو)
 صب ماء انسان من انجب يقال له املا لانه ملكه والماء من ذوات
 الامثال (وفي فتاوى) ظهير الدين قطع اشجار كرم انسان يضمن
 القيمة لانه أتلف غير المثل وطريق معرفة ذلك انية قوم السكرم مع
 الاشجار النابتة ويقوم مقايض الاشجار ففضل ما بينهما فقيمة
 الاشجار وبعد ذلك صاحب السكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار
 المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك الاشجار ودفع
 من تلك القيمة قيمة الاشجار المقطوعة ويضمنه الباقي (وذكر)
 للفقهاء بالثلاث رحمه الله تعالى مسألة قطع الاشجار هكذا ثم قال وان كانت
 قيمة الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه (وفي فتاوى)
 قاضي خان رجل أتلف على رجل احد مصراحي باب أو احد زوجي خف
 أو مكعب كان للمالك أن يسلم اليه المضراحي الآخر أو الزوج الآخر
 ويضمنه قيمتهما (وفي الايضاح) المصوب اذا كان قائما في يد الغاصب
 فالمصوب منه يأخذ مثليا كمن المصوب أو غير مثلي في الوجه كلها
 الا اذا كانت قيمته في بلدة المحصومة أقل من قيمته في بلدة الغصب فينقذ
 يثبت للمصوب منه خياران ثلاثة ان شاء انتظر وان شاء رضى به وان
 شاء اخذ قيمة المصوب في بلدة الغصب يوم المحصومة (وفي) التلوي
 الجواب على التفصيل ان تساوت القيمة في البلدة بين بطله برد المثل وان

صك انت القيمة في بلدة المحصورة أكثر فله المك خيارات ثلاثة لن شاء
 رضى بالمثل وان شاء اطالبه بقيمتها في بلدة الغصب يوم المحصورة وان شاء
 انتظر وان كانت قيمة في بلدة الغصب أقل فالغاصب بالخيار ان شاء
 اعطاه المثل وان شاء اعطاه القيمة في بلدة الغصب أو في مكان الغصب يوم
 المحصورة الا اذا رضى المالك بالتأخير فيكون له ذلك (فصل) هذا يلحق
 أن يذكر في دعوى غصب المكيل والموزون سوى اللدراهم والدنانير
 ممكن الغصب حتى يعلم انه هل له ولاية المطالبة أو لا وهو كذا ذكر في الذخيرة
 (ولو) ادعى انه غصب منه كذا قفيز غنطة وبين الشرائط لا بد وأن
 يذكر مكان الغصب (وذكر) في عدة المفتين إذا ادعى الوديعة
 لا بد من ذكر موضع الايداع انه في أي مصر سواء أكل له حمل وموثنة أو لم
 يكن (وذكر) في موضع آخر انه إذا لم يكن له حمل وموثنة لا يستعزم
 بيان موضع الغصب (وذكر) في العدة من غصب منتقلا فعليه مثله
 أن كان مثلياً وان كان من ذوات القيم فعليه قيمة يوم الغصب (وفي فتاوى)
 ظهير الدين غصب شاة فمضت في يده ثم ذبحها فذهن قيمته يوم الغصب
 لا يوم الذبح (غاصب) الغاصب اذا رد على الغاصب الا قليلاً عن
 الضمان (ولو) ملك المصوب في يد غاصب الغاصب فله القيمة
 الى الغاصب الاول يبرأ ايضاً حتى لا يكون للمالك به أن يضمن للانسان
 اقرار القيمة مقام العين وهذا اذا كان قد من الاول معروفاً بقضائه الغاصب
 أو بغير قضائه وانما يصير معروفاً باقامة اليه أو بتصدق المسالك فأما
 اذا أقر الغاصب بذلك فإنه لا يصدر في حق المالك ويصدق في حق نفسه
 والمالك بالخيار في تضمين أمه ما شاء (وذكر) وشيد الدين رحمه الله
 تعالى في فتاويه لو باع غاصب الغاصب وأخذ الثمن لا يكون للغاصب
 الاول أن يأخذ الثمن منه لأنه ليس بمالك وليس بنائب عنه ولا يكون
 له اجازة البيع (ولغصوب) منه الخيار في تضمين الغاصب أو غاصب
 الغاصب (رجل) غصب عبد لغصبه منه آخر ثلث عنده فالولى
 بالخيار ان شاء ضمن الاول ويتبع الاول الآخر وان شاء أبرأ الاول

واتبع الثاني بالقيمة ولا شيء له على الاول (وفي التوازل) رجل هثم
ابريق فضة لانسان ثم جاء آخر وهشمه هثم ازا في نقصانه يرى الاول
من الضمان وضمن الثاني مثله (وفي المحيط) المالك اذا اجر المصوب
من الغاصب يبرأ من الضمان بنفس العقد كمالو باعاه منه (ولو) اطاره
منه لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستعمال يكون مضموئا على الغاصب (اذا)
قال المالك للغاصب اودعتك المصوب ثم هلك في يده يضمنه لانه
لم يوجد الا برأ عن الضمان نصا والامر بالمحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان
ضمنان الغصب كما اذا خالف المودع يضمن وان كان العقد قائما
وتوكيل المالك للغاصب يبيع المصوب لا يرثه من ضمانه وان باعه
مالم يسلمه (وكذلك) لو باع المالك المصوب لا يخرج عن ضمان
للمغاصب مالم يسلمه الى المشتري (وفي) التخييس اذا وضع المصوب
بين يدي المالك يبرأ وان لم يوجد منه حقيقة القبض (وكذا) المودع
بخلاف ما اذا استهلك المصوب أو الوديعة ثم جاء بالقيمة ووضعها بين يدي
المالك فانه لا يبرأ مالم يوجد حقيقة القبض (وفي التوازل) جارية جاءت
الى نخاس بغير اذن مولاها طالبة للبيع ثم ذهبت ولا يدري ابن ذهبت
وقال النخاس ردتها عليك فاقول قوله ولا ضمان عليه لان الجارية
هي التي اتت اليه فكانت امانة عنده (وتفسير) ذلك ان النخاس
لم يأخذ الجارية حتى يصير غاصبا ومعنى الرذآن يأمرها بالذهاب الى المنزل
(نوع في ضمان أحد الشرى يكن بسبب العين المشترية)

(ذكر) القاضي ظهير الدين رحمه الله تعالى في فتاويه ولو استعمل
عبد امشتر كايته وبين غيره بغير اذن شريكه يصير غاصبا نصيبه
(وفي) اجناس النسا في رحمه الله تعالى في استعمال العبد المشترك
بغير اذن شريكه روايتان في رواية هشام عن محمد يصير غاصبا وفي
رواية ابن رستم عنه لا يصير غاصبا وفي الدابة المشتركة
يصير غاصبا على الروايتين (وفي العمادي) قال سئل جدي
رحمه الله تعالى عن الموائم المشتركة بين اثنين وغاب أحد الشرى يكن

قد دفع الشريك المحاضر نصيبه ونصيب الآخر الى الراعي فها كنت
هل يضمن نصيب صاحبه (أجاب) بأنه يضمن لانه مودع يمكنه أن
يحفظها بيد أخيرة فلا يصير مودعا غيره (رجلان) بينهم ما دار غاب
أحدهما فللمحاضر أن يسكن الدار كلها وكذا الخادم بخلاف
الدابة (وفي الذخيرة) بيت أو حانوت بين شريكين سكنه أحدهما
لا تجب عليه الاجرة وان كان معدلا لا يستغلل لانه سكن بتأويل الملك (وفي
القنية) رجل له سفينة فاشترى مع أربعة على أن يعملوا في سفينته
وآلاتها والخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فائدة
والمحصل لصاحب السفينة وعليه أجر مثلهم لهم (وعن) عين الائمة
الكرايبي رجل أقرض لصاحبه مائة درهم ودفعها اليه ثم أخرج مائة
أخرى وخطا المائتين وقال للمستقرض خذها ما وانجز به ما على الشركة
فهذا محتمل لانهم لم يبينوا الربح فليس بشركة (وفي) أجناس الناطقي
والروضة قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القرم من واحد
وورق التوت منه أيضا والعمل من آخر على أن القز ينقسم نصفين
أو اقل أو أكثر لم يجز وكذلك كان العمل منسما (وإنما) يجوز
أن لو كان البيض منهم والعمل عليهم ما وان لم يعمل صاحب الأوراق
لا يضره (زرع) أرضا مشتركة بينهم وبين غيره هل للشريك أن
يطالبه بالبيع أو بالملك بمصة نفسه من الأرض كما هو عرف ذلك الموضع
(أجيب) بأنه لا يملك ذلك ولا يمكن يغيره نقصان نصيبه من الأرض ان
دخل فيها النقصان (المسكيل) أو الموزون اذا كان بين حاضر وغائب
أو بين صبي وبالغ فأخذ المحاضر أو البالغ نصيبه فانما تنفذ قيمته من
غير خصم اذا سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك ما بقي قبل أن يصل الى
الغائب أو الى الصبي كان الهلاك عليهما

• (ضمن المأمور والدلال ومائة صل بذلك) •

(رجل) دفع الى آخر غلاما مقيدا بالسلسلة وقال اذهب به الى بيتك مع
هذه السلسلة فذهب به بدون السلسلة فأبى العبد لا يضمن لانه أمره

بشئين وقد اتى بأحدهما (ولو) بحث انفسنا الى ماشية غيره فآخذ
المبعوث دابة الباعث وركبها فغلبت ان كان بين الآخر والمبعوث
انفسا في مثل ذلك فلا ضمان والا فهو ضمان (رجل) أعطى رجلا
قوسا فذهبه فانكسر ان امره بالملك لا يضمن لانه فعله بامر وان لم يأمره بذلك
ضمن لانه فعله بخبر امره (وفي) واقعات الناطق رجل قال لا تحريعت
منك دمي بفلس لو باللف فقبله الآخر وقتله فله يجب عليه القصاص
ولو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه ويجب الدية في ماله لانه اطلق
فأقاد شهية (وروى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يضمن
عليه (وقال) ركن الاسلام أبو الفضل الكيرماني رحمه الله تعالى لا يجب
للدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قتل أقطع
يدي أو رجل أو قتل عسدي ففعل لاني عليه بالاجماع لان الأطراف
لا يملك بها ملك الاموال فصحيح الامر (قال) العمادي وقصد وقعت
ببخار أو أقتله وهي رجل قال لا يضمن ارم السهم الى حتى آخذه
فرمى اليه بامر فاصاب عينه فذهبت قال الامام فخر الدين قاضي خان
رحمه الله تعالى لا يضمن وهكذا أفتى بعض المشايخ وقاسوا ذلك على
مسئلة القطع بأن قال أقطع يدي أو زجلى وقد مرت (وفي الخبر) يد
رجل دفع الى دلال فوبال يديه فدفعه الدلال الى رجل على سوم الثريا
ياذن الدافع ثم نسيه لا يضمن لانه اذا أذن صاحب الثوب بالدفع للسوم
لم يكن الدفع تعديا (وفي) فتاوى النسفي رجل دفع ثوبا الى دلال
ليبيعه فعرضه الدلال على صاحب دكان وكان وثقه عنده فهرب صاحب
الدكان وذهب به لا ضمان على الدلال وهو الصحيح لان هذا امر لا بد منه
في البيع (وفي فتاوى قاضي خان) الدلال اذا دفع الثوب الى من
استامه لينظر فيه ثم يشتريه فأخذه الرجل وذهب ولم يظفر به الدلال
قالوا لا يضمن الدلال لانه مأذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى
وعندي انه انما لم يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يفارقه أما اذا فارقه ضمن
كألو أو دعه الدلال عند صاحب الدكان فهرب بالمتاع يضمن الدلال

لأنه مودع وليس للودع أن يودع (وفي تساوي) ظهير الدين الوكيل
 بالبيع إذا دفع المبيع إلى رجل ليعرضه على من أحب فهو رب ذلك الرجل
 بالبيع أو ملك في يده أجاب بنجم الدين رحمه الله تعالى أنه لا يضمن الوكيل
 والصحيح أنه يضمن (وقال) بعض المشايخ أن كان الذي دفع إليه ثقة
 أميناً لا يضمن (الوكيل) بالبيع إذا قال بعته من رجل لا أعرفه
 وسأله عليه ولم أقدر عليها فني ظهير الدين رحمه الله تعالى أنه يضمن الوكيل
 (قال) ومثله القصة بخلاف هذا الجواب وهي إذا دفع قطة مة إلى
 آخر وقال له ادفعها إلى من يصلحها فذفعها إلى من يصلحها ولا يعلم إلى من
 دفع إليها لانه عليه كل الوضع الوديع في داره ونسبها وقد هلكت لأضمان
 عليه (وفي العدة) رجل فاب وأمر بليده أن يبيع السلعة ويسلم ثمنها
 إلى فلان فتباع السلعة وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لأن الوكيل
 لا يلزمه إتمام ما تبرع به

• (نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق) •

(إذا) ادعى المودع أنه دفع الوديع إلى أجنبي للضرورة كوقوع المحريق
 ونحوه ولا يصدق إلا بينة عندني حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى
 (وذكر) في العدة أن علم أنه وقع المحريق في بيته قبل والا فلا (وذكر)
 القاضي أبو البركات رحمه الله تعالى إذا قال المودع أو دعته عند أجنبي
 ثم ردها على فهاكت عندني والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع
 ويضمن المودع لأنه أقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى الإبراء فلا
 يصدق إلا بينة يقيمها على ما ادعى وحينئذ لا يضمن لأنه أثبت بالبينة
 ارتفاع سبب وجوب الضمان (وكذلك) لو قال بعثتها إليك على يد أجنبي
 والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع (وكذلك) إذا دفعها إلى رسول
 المودع فأنكر المودع الرسالة فمن المودع والقول قول المودع ولم يرجع
 المودع على الرسول أن صدقه أنه رسول المودع ولم يضمن له ضمان الدرك
 إلا أن يكون المدفوع قائماً بجمع (ولو) قال ردتها إليك على يدي
 أو على يد من في صياحي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه لأن حاصله

الاختلاف في وجوب الضمان وهو ~~ينكر~~ فيكون القول قوله (ولو) أقر المودع أنه استعملها ثم ردها إلى مكانها فهلكت لا يصدق في الرد الابينة لانه أقرب بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق الابينة (فالمحاصل) ان المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق (وفي المنتقى) اذا قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام وأقام المودع بينة انها كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجدتتها فضاقت يقبل هذا منه ولا يضمن (ولو) قال أولا ليست عندي ثم قال وجدتتها فضاقت يضمن (العقار) هل يضمن بالمجود او لا و~~ذكر~~ شمس الائمة السرخسي اذا بجمد الوديعة في العقار لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ومن المشايخ من قال العقار يضمن بالمجود بلا خلاف (وقال) شمس الائمة المحلواني في ضمان العقار بالمجود عند أبي حنيفة رحمه الله روايتان
(نوع في ضمان المستعير)

(ذكر) في الذخيرة رجل استعار دابة أو استأجرها ليشيع جنازة فركبها ثم نزل ودفعها الى انسان ليصلي صلاة الجنازة فسرقته لاضمان على المستعير ولا على المستأجر فصار المحفظ في هذا الوقت مستثنى (وفي فتاوى) ظهير الدين لو كان يصلي في الصحراء ونزل عن الدابة وأمسكها فانفلتت منه لاضمان عليه (قلت) وهذه المسئلة دليل على ان المستعير ان لا يغيبها عن بصره (وذكر) في فتاوى الفضلي عن محمد رحمه الله تعالى فيمن استعار دابة فحضر الصلاة فدفعها الى غيره ليمسكها فضاقت قال ان كان شرط في العارية ركوب نفسه فهو ضامن والا فلا ضمان عليه (ولو) سلم الدابة الى رجل ليمسكها الى مالكها فضاقت ضمن (وقال) الفقيه ابواليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان شرط ان يحمل أو يركب بنفسه أما اذا أطلق ولم يبين فلا ضمان عليه لان العارية تودع (وفي العدة) لو استأجر فرسا حاملا ليركبها الى موضع كذا فركبها واردف معه آخر

فأسقطت جنينا فلا ضمان عليه في الجنين ولا يمكن إذا قصت الأم بسبب ذلك فعليه نطق النقصان لأن النقصان حصل بر كوبة وركوب غيره وركوبه مأذون فيه فلم يصح سببا للضمان وركوب غيره ليس بمأذون فيه فأوجبنا عليه نصف الضمان لهذا وهذا إذا كان الفرس بحال يمكن أن يركبه اثنين فأما إذا كان لا يمكن فهو وائلاف فيضمن المستعير جميع النقصان (ولو) استعار دابة وفي بطنها ولد فزلفت من غير صنعه وأسقطت الولد لا يضمن المستعير ولو نفعه بالهيام أو فقامتها يضمن (وفي) خلاصة المفتي رجل استعار دابة فقال مالكها أعطيكها غدا ثم جاء المستعير في الغد وأخذها بغير إذن مالكها واستعملها وردها فالت لا يضمن (وفي الذخيرة) المستعير إذا قضى حاجته من الدابة ثم ردها على يد بعض من في عياله فلا ضمان عليه إن عطيت هذا هو العرف فيما بين الناس بخلاف الوديعة (ولو) ردها على يد عبد صاحب الدابة وهو عبد يقوم عليه الوديعة (وكذلك) إذا ردها على يد عبد لا يقوم عليه أيا كان في الصحيح (وكذلك) لو لم يجد صاحب الدابة ولا خادم فربطها على معلقها في دار صاحبها لا يضمن (وفي الوديعة) إذا ردها على يد عبد صاحب الوديعة وضاعت من يده يضمن المودع سواء كان العبد ممن يقوم عليها أو لا يقوم هو الصحيح (وفي العدة) إذا كانت العارية عقد جوهر أو شيئا نفيسا فدفعت ذلك إلى عبد المعير أو إلى أجير يضمن (والمستأجر) في رد المستأجر كالمستعير والمرتهن بمنزلة المودع (وفي) فتاوى ظاهر الدين امرأة استعارت ملاقة ووضعتها داخل البيت والباب مفتوح فصعدت السطح فهلكت الملاقة قبل تضمن وقيل لا تضمن (ولو) استعارت سراويل لتلبسه فلبسته وهي غنم فزلفت رجلها ففترق السراويل لا ضمان عليها لأنه لا صنعه لها فيه (وفي) فتاوى الديناري إذا قصت العين المستعارة في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان إذا استعملها استعمالا معهودا (رجل) دخل منزل إنسان بأذنه وأخذ أمانه لينظر إليه فوقع وانكسر لا يضمن وإن أخذه بغير إذنه

السراويل معزلة عن الملاكات

بمخلاف ما اذا دخل في السوق الذي يبيع فيه الا انه اذا اخذنا ما بنسب اذن
 ما لكه فسقط وانكسر يضمن (رجل) سواء قدد البشور من
 صاحبه فقال ارفى قدحك هذا فدفعه اليه لينظر فيه فوقع منه على
 الاقداح فانكسر القدح واقداح آخر لا ضمان عليه في القدح الذي
 سلومه ويضمن الاقداح (وفي) النوازل لو استعمل قه يباع الجميل
 فسقط قصعة من يده وانكسرت او اخذ كوز فحاق بشرب فسقط
 او اخذ قلحا فوقع من يده لا يضمن لانه عارية (وفي) تجر يداي الفضل
 رحمه الله تعالى اذا اختلف المعبر والمستعير في الايام او في المكان او فيما
 يشمل على النابة العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه

(ضمن المرتهن)

(المرتهن) اذا ركب الدابة المرهونة ليردها على المالك فهل كنت في
 الطريق لا يضمن ان سلمت من ركوبه ولكن لا يصدق الا يبينه على
 سلامتها (ولو) رهن عبدا فابق سقط الرهن فان وجده صيار رهنا
 ويسقط من الدين بحسب ذلك ان كان اول اباقي وان كان اثنى قبل ذلك
 فلا ينقص من الدين شي وسياقي تمامه في فصل الرهن ان شاء الله تعالى

(ضمن المستأجر)

(ذكر) في شرح الطحاوي ان في كل موضع يضمن في الاجارة يضمن
 في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن في الاجارة لا يضمن
 في الاجارة ويجب الاجر انتهى (وفي العدة) الحمار المستأجر اذا عي
 او عجز عن المشي قبضه المستأجر واخذ ثمنه وهلك في الطريق ان كان
 في موضع لا يصل الى المحاكم حتى يأمره ببيعه لا ضمان عليه في الحمار ولا في
 ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك او يستطيع امساكه او رده
 احمي فهو ضمان لقيمته (رجل) استأجر حمارا فجعل عليه وله حمار
 آخر جل عليه ايضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره وانستقل به
 فذهب الحمار المستأجر وهلك هل يضمن قيل ان كان بحالة لو اتبع الحمار
 المستأجر يهلك حماره او متاعه لا يضمن ولا يضمن (وفي النخيرة) اذا

كان المستاجر استأجر حمارين فاشتغل بعمل أحدهما فاضاع الآخر
 ان غاب عن بصره فبوضامن (قلت) فدخل هذا بئني ان يضعن في
 المسئلة التي مرت ان غاب الحمار عن بصره ثم هتكت (رجل) استأجر
 حمارا لينسحب به الى موضع معلوم فأخبر ان في الطريق لصوصا فلم يلتفت
 الى ذلك فاخذ الصوص وذبحوا بالحمار ان كان الناس يسلكون ذلك
 الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان والافه وضامن (وفي
 فتاوى) قاضي خان استأجر دابة أو عبدا فان مؤنة الرد بعد الفراغ على
 صاحب العبد والدابة (وكذا) مؤنة رد المرهون تكون على الراهن ومؤنة
 رد الدبعية تكون على صاحبها ومؤنة رد المستعار تكون على المستعير ومؤنة
 رد المنصوب تكون على الناصب (وكذا) مؤنة رد الببيع يباعا فاسدا بعد
 الفسخ على القابض (استأجر) مكاريا أو جالاهل له طعاما في طريق كذا
 فأخذ طريقا آخر يسلكه الناس فبذلك المتاع لا يضعن قالوا هـ اذا
 كان الطريقان متقاربين أما اذا كان بينهما تفاوت فاحش في الطول
 والقصر والسهولة والصعوبة فيضن (وذكر) في العدة بقار لا هل
 قرية ولم ير محلها فبالاشجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاعت بقرة
 لا يهن (ولو) مرت بقرة على قنطرة فدخلت حرجها في ثقب القنطرة
 فأكسرت أو دخلت في ماء عميق والبقار لا يعلم فلم يسقها ضمن اذا أمكنه
 سوقها (وفي الأخيرة) أهل موضع جرت العادة بينهم ان البقار اذا دخل
 السرج في السكك أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك
 فضاعت بقرة أو شاة قبل ان تصل الى صاحبها الا ضمان عليه لان المعروف
 بسكك المشروط

• ضمان الحارس •

(رجل) استأجر محفظا خان فسرق من الخان شيء لا ضمان عليه لانه
 يحفظ الابواب فقط أما الاموال فهي في يد أربابها في البيوت (وروى)
 عن أحمد بن محمد القاضي في حارس يحرس الخوانيت في السوق فنقب
 خانوتة وسرق منه انه ضامن لانه في معنى الاجير المشترك لان لكل واحد

خاتون علي تسمية فصار بمنزلة من يرعى غنمًا لكل انسان شاة ونحو ذلك
 (وقال) الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر رحمهما الله تعالى
 الحمارس أجبر خاص فلا يصح من اذا نكح الحمارس لان الاموال محفوفة في
 البيوت وفي يد ملاكها وهو الصحيح وعليه المفتوح واختار الفقيه أبو جعفر
 انه يضمن ما كان خارج السوق ولا يضمن ما كان داخل السوق (وذكر)
 في التجريد الدلال والناس أجبر مشترك حتى لو ضاع شيء من يده ما من
 خير صحتهم الا لضمان عليه ما عند أي حنيفة رحمه الله تعالى
 * (ضمن الجمال) *

(ولو) استأجر جملاً يحمل له دن عمل فعثر وانكسر يضمن لانه تولد
 من عمله وهذا اذا انكسر في وسط الطريق أما اذا سقط من رأسه
 أو زلقت رجله بعدما انتهى الى المكان المشروط ثم انكسر الدن فله
 الاجر ولا ضمان عليه لانه حين انتهى الى المكان المشروط لم يبق الجمال
 مضموناً عليه (وفي) المنتقى ولو استأجر جملاً ليحمل له زقاً من ثمن قمحه
 صاحبه والجمال ليضعه على رأس الجمال فوقع وتخرق الزق لا يضمن
 الجمال لانه لم يسلم اليه الممن فان السمن في يد صاحبه بعد ولا ضمان على
 الجمال بدون التسليم (وذكر) في نوازل ابن ميمون رحمه الله تعالى
 ولو حمله ثم وضعه في بعض الطريق ثم أراد رفعه فاستعان بر ب الزق
 فرفعه ليضعه على رأس الجمال فوقع وتخرق فالجمال ضامن لانه صار
 في ضمانه حين حمله ولم يبرأ منه بعد لانه لم يسلمه الى صاحبه (وفي) الذخيرة
 اذا سرق المتاع من رأس الجمال ورب المتاع معه لا يضمن وان لم يكن صاحبه
 معه لا يضمن أيضاً عند أي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما (واذا) انقطع
 حبل الجمال وسقط الحمل ضمن الجمال بالاتفاق
 * (ضمن المسكاري) *

(ذكر) في الذخيرة لو عثرت الدابة المستأجرة من سوق المسكاري فسقط
 الحمل وفسد المتاع وصاحب المتاع راكب على الدابة لا يضمن الا جبر
 بخلاف ما اذا عثرت الدابة المستأجرة وسقط المتاع وهلك صاحب المتاع

يسير معه خائف الدابة فان الاجير يضمن لان الهلاك حصل من جنابة يده
 وحمل العمل مسلم اليه (وفي) فتساوى ابي الليث رحمه الله تعالى مكار
 حمل كرايدس انسان فاستقبله اللصوص فطرح الكرايدس وذهب
 بالحجار قال ان كان يعلم انه لولم يطرح الكرايدس اخذوا الكرايدس
 والحجار جميعا فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه
 * (ضمنان النساخ) *

(وفي) فتساوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا دفع الى نساخ غزلا لينتجبه
~~سكر~~ باسافد فعه النساخ الى آخره لينتجبه فمرق من بيت الآخر ان
 كان اجير الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن اجير الاول وكان
 اجنبيا فمن الاختلاف ولا يضمن الا آخر غنذا ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعندهما رحمه الله تعالى يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعة الى
 اجنبي بخير اذن مالكهما فعندهما صاحب الوديعة يضمن ايها اشاء وعقد
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الاول وليس له ان يضمن الثاني (قال)
 صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القندوري ان كل صانع اشترط عليه
 العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره وانما لا يضمن اذا كان الاخر اجير
 الاول فيما اذا كان اطلق له العمل اما اذا اشترط عليه التمسك بنفسه يضمن
 بالدفع الى الاخر وان كان اجيره (اذا) قال صاحب الثوب للنساخ
 اذهب بالثوب الى منزلك حتى اذا رجعتا من الجمعية مررت الى منزلي فاوفى لك
 اجر كفاختلس الثوب من يد المائث في التوجه قال الفقيه ابو بكر
 البلقيني رحمه الله تعالى ان كان المائث دفع الثوب الى صاحبه او مكنه
 من الاخذ ثم دفعه صاحبه الى المائث ليوفى له الاجر يكون الثوب رهنا
 فاذا هلك ذلك بالاجر وان كان صاحب الثوب دفع الثوب اليه على وجه
 الوديعة لا يضمن المائث وتكون أجرته على صاحب الثوب ولو
 صنع المائث بالاجر قبل الدفع اختلف العلماء فيه فان اصطفا على شيء
 كان حسنا كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى (وفي العمدى)
 المائث والقصار والصباغ وكل صانع لعمله اثر في العين احبها من

ما استؤجروا على العمل فيه حتى يأخذوا الاجرة ولو ملك في يده بعد
الحبس لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا أجر له بهلاك المعقود
عليه قبل التسليم (حاشاك) عمل بالاجر فتعلق بالاجر به لياخذه وأبى
الحائث أن يدفع حتى يأخذ الاجرة فتخرق من مذهب صاحبنا فاحسان على
الحائث وان تخرق من مذهبنا فعلى الحائث نصف الثمن (إذا) خالف
الحائث في التسليم بأن أمره أن يتنجس له ثوبا مبيعاً أو ربع أو ستما في أربع
أو أمره أن ينسجه رقيقاً فتسجه ثخيناً أو على العكس ففي الفصول كلها
صاحب الغزل بالخيار إن شاء ترك الثوب على التساج وضمنه غزلاً مثل
غزله وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر المسمى لا يراد في الزيادة ولا ينقص
في النقصان لأنه متبرع في الزيادة وفي النقصان نقصان العمل (وذكر)
صاحب الذخيرة هذه المسئلة هكذا تم قال اختلف المشايخ هل
يعطيه المسمى أو أجر المثل قال بعضهم يعطيه أجر المثل على كل حال
لا يجاوز به مسمى وقال بعضهم يعطيه مسمى إذا أخذ الثوب ورضي
بالعيب وإن أخذ الثوب ولم يرض بالعيب يعطيه أجر المثل على كل حال
لا يجاوز به المسمى

(في ضمان الخياط)

(رجل) قال للخياط انظر الى هذا الثوب فإن كفا في قميصاً فاقطعه
بدرهم وخطه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعلمنا قطعه أنه لا يكفين
فحين الخياط قيمة الثوب لأنه إنما أذن له بالقطع بشرط الكفاية (ولو)
قال للخياط انظر أي كفي قميصاً فقال الخياط نعم يكفين فقال صاحب
الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئاً لأنه أذن
بالقطع مطلقاً (وان) قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه
وقال اقطعه اذن فقطعه كان ضامناً إذا كان لا يكفيه لأنه علق ذلك الاذن
بالشرط (وفي) الذخيرة رجل دفع الى خياط كبرياء الخياط له قميصاً
نفاطه له قميصاً فاسداً وسلم صاحب الثوب بالفساد وليس له أن
يضمنه لأن اللبس يكون رضاء بالفساد (قال) ويعلم من هذه المسئلة

كثير من المسائل (وفي المتن) لذا دفع الى خياط ثوبا وقال
اقطعه حتى يصيب القدم او اجعل كمه خمسة اشبار وعرضه كذا بخياطه
ناقصا قال ان كان قدرا صبيع ونحوه فليس بشئ وان كان اكثر منه فله
ان يضعه

• (ضمن القصار) •

(القصار) اذ البس ثوب القصار ثم نزع فضاع بعده لا يصح (وفي)
العيون ولودفع الى قصار ثوبا ليقصه له بدائق فجعل القصار يدقه
فاستعان برب الثوب على دقه فدقه فتخرق الثوب قال محمد رحمه الله
تعالى اذا لم يعلم من ايهاه تخرق فالضمان على القصار لانه في يده وقال
ابو يوسف رحمه الله تعالى ضمن القصار نصف القيمة (وروى) ابن
سباع عن محمد رحمه الله تعالى انه يجب كل الضمان على القصار حتى
يعلم انه تخرق من دق صاحبه وعلى قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي
أن لا ضمن القصار أصلا ما لم يعلم انه تخرق من دقه بناء على ان يد الاجير
المشترك يد امانة عنده يد ضمان عندهما واذا لم يتخرق الثوب هل يسقط
من الأجر مقدار ما يخصه من عمل المالك ذكر في المحيط عن شمس
الاثقان الاجير ان استعان بالمستأجر لم ينقل فعل المستأجر الى الاجير حتى
يستوجب الاجر وكذلك لو جاء صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد
الخياط او نسج بعض ثوبه في يد النسيج فانه يسقط من الاجر بمحضته لان
الاطانة لا تجري في الاجارة بخلاف المضاربة فان الامانة تجري فيها (وفي)
الذخيرة) لو جف القصار الثوب فرتبه جولة فتخرق لاضمان عليه
عند ابى يوسف رحمه الله تعالى لان الهلاك لم يكن من فعله وعمله وعندهما
يضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه (تليذ) القصار وأجيره الخاص
لذا اوقدنا بامر الاستاذ والسراج ف وقعت شرارة على ثوب القصار
فلا ضمان على الاجير وانما الضمان على استاذة وان لم يكن من ثياب
القصار ضمن الاجير (وعن) محمد رحمه الله تعالى اذا أدخل القصار
مراجا في حانوته فاحترق به ثوب غيره بنسب فعله ضمن لان هذا مما يمكن

الاحتراز عنه في الجملة وإنما لا يضمن في المحريق الغالب الذي لا يمكن المطاوعة
وهذا قولهم أفاءه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن ما هلك بغير
صنعه (استفتيت) أثمة بخارا عن القصار إذا شرط عليه أن يفرغ
اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك في الغد مل يضمن أولا أجابوا نعم يضمن
(ولو) اختلفا في الشرط وعدمه فينبغي أن يكون القول للقصار لأنه منكر
لشرط (ثم) إذا شرط عليه أن يفرغ اليوم أو نحوه من العمل ولم يفرغ
فيه وقصره بعد أيام هل تجب الاجرة قال صاحب الفصول كانت واقعة
التقصير فينبغي أن لا تجب الاجرة لأنه لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب
الضمان على تقدير الهلاك اهـ

• (ضمان الصباغ) •

(رجل) دفع الى صباغ ابريه عليه بغيره يكذا ثم قال لا صباغ لا تصبغ
ابريه حتى ورد على كذلك فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ لان الاجارة
صحبت والمستاجر لا يضمن من فسخ الاجارة بغير رضاه صاحبه الا بعد
فيبقى حكم العقد بعد نهى المستاجر ومن حكم هذا العقد ان تكون
العين امانة في يد الاجير فلا يضمنه بالهلاك في يده الا بالقصير ولم يوجد
(وفي فتاوى) قاضي خان امر رجل ان يصبغ ثوبه بالزعفران أو بالبقم
فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لوب الثوب ان يضمنه قيمة ثوبه ايض
ويترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه مثل أجره له لا يجاوز به
ماسه (واذا) اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب أمرتك
أن تصبغه بعصفر وقال الصباغ أمرني أن أصبغه بزعفران فالقول لرب
الثوب مع عينه اهـ

• (ضمان الغلاف والوراق) •

(في) الذخيرة رجل دفع الى رجل مصفاه عمل فيه ودفع الغلاف معه
أو دفع سيفا الى صيقل ليصقله ودفع الغمد اليه أيضا فسرق لا يضمن
الغلاف لأنه في الغلاف مودع لا اجير والمودع لا يضمن الا ما جنت يده (وفي)
شرح القهوري عن محمد رحمه الله تعالى انه قال يضمن المصنف والغلاف

والسيف والعمد لان السيف لا يستغنى عن العمدة والمحف عن الغلاف
فصارا كشي واحد (وان) أعطاء المحف لي عمل له غلاف أو سكيننا
ليعمل له انصافا فضاغ المحف أو السكين لم يضمن لانه استأجره على ايقاع
العمل في غيرهما الا فيه ما وسمه السبا يتبع في ذلك العيين (قال)
العمادي صاحب الفصول وفي ذواته جدى رجه الله تعالى دفعه عنها الى
وراق ليخبره فساتر به وأخذه للصوف هل يضمن أجاب نعم (قال) عي
نظام الدين رجه الله تعالى وقد أجبت انه لا يضمن معتمدا على ظاهر الفقه
ان المودع اذا سافر بالوديعة لا يضمن ولا يقال انه مودع بأجر فيضمن لانه
ليس ثم عقد حتى يتعين عليه مكان العقد للمحفظ وفي الوديعة بأجر انما
يضمن لانه تعين مكان العقد بالمحفظ وهم نأما أمره بالمحفظ مقصودا وانما
أمره بالمحفظ ضمننا في الاستئجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكلنا
ما في ضمنها

الظاهر
الذي
(الذي)

• (ضمنان الفصام) •

(في فتاوى) ظاهر الدين رجه الله تعالى ليس على الفصام والبراغ والحجام
ضمنان السراية اذ المدة هواز يادة على الفصد المعهود المأذون فيه فان
شرط على هؤلاء العمل السليم دون السارى لا يصح الشرط لانه ليس
في وسعه - ذلك ولو شرط على الفصام العمل على ان لا يمرى يصح
لانه في وسعه (وسئل) صاحب المحيط عن رجل فصدنا ثما وتركه
حتى مات من سيلان الدم قال يجب عليه القصاص

• (ضمنان الحجام) •

(في) الذخيرة جل دخل الحجام وقال لصاحب الحجام احفظ الثياب فلما
خرج لم يجد ثيابه فان قال صاحب الحجام ان غيره رفعها وهو برأوى فان
انه يرفع ثياب نفسه فهو وضامن لانه ترك المحفظ حيث لم يمنع القاصد وهو
برأوى وان قال اني رأيت شخصا قد رفع ثيابك الا اني ظننت ان الرفع أنت
فلا ضمان عليه لانه لم يصر تاركا للمحفظ لما ظن ان الرفع هو (وان) سرق
وهو لا يعلم به فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضيع (رجل)

دخل جساما وقال للعمادى ابن اضع ثيابي فأشار الحمادى الى موضع فوضع
ثمة ودخل الحمام ثم خرج رجل ورفع الثياب ولم يمنع الحمادى لما انه
فانه صاحب الثياب ضمن الحمادى لانه استخفا وقد قصر في الحفظ وهذا
قول ابي سلمة وأبي نصر الدبوسى رحمه الله تعالى وكان أبو القاسم رحمه الله
تعالى يقول لا ضمان على الحمادى والا اول اصح (رجل) دخل بدابته
خانا وقال للحمادى ابن اربطها فقال هناك فربطها وذهب فلما رجع
لم يجد دابته فقال له صاحب الخان ان صاحبك قد أخرج الدابة ليسبقها
ولم يكن له صاحب ضمن الحمادى لان قوله ابن اربطها استعفاط منه له
فاذا أشار له الى موضع الربط فقد أجابه الى الحفظ فصار مودعا وقد قصر
في الحفظ فيضمن (الجملة) منتخبة من العمادى
» (الفصل العاشر في الوقف) »

(قال) ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يزول ملك الوقف عن الوقف الا ان
يحكم به الحاكم أو يعلقه بموته فيقول اذا مات فقد وقفت دارى على كذا
(وقال) أبو يوسف رحمه الله يزول الملك بمجرد القول (وقال) محمد
رحمه الله تعالى لا يزول حتى يجعل للوقف وليا أو يسلمه اليه كذا في الهداية
(وفى) جامع الفتاوى الوقف عند الامام رحمه الله تعالى على ثلاثة أوجه
(فى) وجه لا يلزم وهو ما اذا وقف فى محته وذ كر شرائط الصحة (وفى) وجه
لا يلزم فى ظاهر الرواية وهو ما اذا وقف فى مرض موته فهو كالوقف حال الصحة
(ودوى) الطحاوى رحمه الله تعالى انه كلما ضاف الى ما بعد موته
(والنسل) ان يذ كر شرائط صحة الوقف فى حياته ويجعله وصية بعد
بمانه بأن يقول أو صيت بقلة دارى هذه أو ارضى هذه أو يقول جعلت
ملكى هذا وقفا فتصدقوا به بعد وفاتى على كذا أو يقول بوقف ملكى
هذا الى كذا فيجوز من الثلث ويلزم (وعندهما) الوقف جائز لازم
فى محته ومرضه بدون هذه التكاليف (قال) صاحب المنبع وفى التهمة
والعيون والمحقاتى الفتوى على قولهما والناس لم يأخذوا بقول ابي
حنيفة رحمه الله تعالى فى هذا فلا تارة المشهورة عن النبي صلى الله عليه

وسلم والصحابة وتعامل الناس وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول
 أو لا يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكنه لما حج مع هارون الرشيد و رأى
 أوقاف الصحابة بالمدينة ونواحيها رجع وأفتى بلزوم الوقف وقال بلغني
 حديث عمر وهو ما روى ابن عمر أن عمر رضي الله تعالى عنه كانت له أرض
 تدعى تمنع فقال عمر يا رسول الله اني استفدت مالا وهو عندي نفيس
 أفأتصدق به فقال عليه الصلاة والسلام تصدق بأصلها لا يباع ولا يوهب
 ولا يورث ولكن توقف ثمرته على المساكين قال أبو يوسف رحمه الله
 تعالى فلهذا رجعت فلو بلغ هذا أبا حنيفة رحمه الله تعالى لرجع (قلت)
 ذكر البرزالي في جامعها أنه لا حجة لهم في ذلك على الإمام رحمه الله تعالى فإنه نفى
 اللزوم لا الهبة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل على اللزوم ولئن سلم أنه
 لا يصح عنده فعدم الهبة غير مستغرق لافراد بل يصح المضاف والمحكوم
 بجوازهم فلم لا يجوز أن يكون الوقف الموقوف من تلك الافراد محجافا كيف
 يصح الطعن على سائر التابعين بأنه لم يشاهد الاوقاف في الحرمين مع أنه حج
 خمساً وخمسين حجة وافي فيها الصحابة وبذلك حكمنا بأنه من التابعين الذين
 اتبعوهم بإحسان الى يوم الدين رضي الله تعالى عنهم ورضوا عنه فأني سأغ
 الطعن بعدم الوقوف مع ذلك العكوف انتهى (ولو) وقف في مرض
 موته قال الطحاوي رحمه الله تعالى هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح أنه
 لا يلزم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه في المرض كالوصية وهي لا تجوز
 لو ارث دون وارث وعندهما يلزم إلا أنه يعتبر من الثلث والوقف في الهبة
 يتخذ من جميع المال (ووقف) المشاع جائز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى
 وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز (ولا يجوز) وقف ما ينقل ويجوز
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أنه
 يجوز وقف ما فيه تعامل الناس من المثلقات كالغاس والمر والقردوم
 والمنشار والخنزيرة وثيابها والقردوم والمراجل والمصاحف ونحو ذلك (وعن)
 نصير بن يحيى رحمه الله تعالى أنه يجوز وقف الكتب المحاطة بالمصاحف
 وهذا الصحيح لأن كل واحد منكم للدين تعليمات وتعملا وقراءة واكثر فتهاء

تمع نورنا أرضنا كذا البرز وهو المشقة لوقوعها والجناس بالسكر النقش والقردوم بالفتح مخففاً ومثلاً

الامصار على قول محمد رحمه الله (وفي البرازي) وقف البناء بدون
الارض لم يجوزه هلال رحمه الله تعالى وهو الصحيح قال وعمل أئمة خوارزم
على خلافه (وقف) الكردار بدون الارض لا يجوز كوقف البناء بالأرض
(والكردار) فارسي معرب وهو كالبناء والشجار (واذا) كان أصل
القرية وقفاً على جهة قرية فبني عليها رجل بناء ووقف بناء على جهة
قرية أخرى اختلفاً عليه فلما اذا وقف البناء على جهة القرية التي كانت
البقعة وقفاً عليها فيجوز بالأجماع ويصبر وقفاً بعل القرية وهذا هو الذي
استقر عليه فتاوى أئمة خوارزم (غرس) شجرة ووقفها ان غرسها
في أرض مملوكة له يجوز وقفها تبعاً للأرض وان وقفها بدون أصلها
لا يجوز وان كانت في أرض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جاز كما في
البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء
ولا يجوز وقف البناء في أرض عارية أو اجارة اهـ (وفي البدائع) ولو
وقف أشجاراً قائمة فالقياس أن لا يجوز لانه وقف المنقول وفي
الاستحسان يجوز لتعامل الناس به في ذلك وما رآه المسلمون حسناً فهو
عند الله حسن (وقال) العلامة الشيخ شرف الدين قاسم رحمه الله تعالى
فعلى هذا اذا جرى التعامل بوقف البناء ينبغي أن يجوز ولو لم يكن
في أرض نفسه كما تقدم أتماعاً على الأرض المستأجرة فلا يصح لانه لا يملك
استتباع ما تحت الجذر فيبقى العقد للأبد وادعى التناهي فلا يصح
(وفي) قضية المنسية استأجر أرضاً وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت
مدة الاجارة فلا يستأجر أن يبقية بأجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر قبيل
لهمما فلما أبي للموقوف عليهم الا القطع فهل لهم ذلك فقال لا انتهى (وفي)
الخير قد ذكر الصدر الشهيد في واقعاته رجل مات وترك ابنين في يد
احدهما ضيعة يدعى انها وقف عليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف
عليه ما كان القول قوله وهي وقف عليه ما هو المختار لانها ما تصادق على
انها كانت في يد أبيه ما فلا ينبغي لأحدهما باستحقاقها الاصبحة اهـ
(واذا) صح الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه وهل تجوز قسمته فعند أبي يوسف

رحمه الله تعالى يجوز بناء على ان الشيوخ في الوقف غير مانع من حصة الوقف
 عنده فحجوز القصة لانها تميز وافراز (ثم) ان وقف نصيبه من عقار
 مشترك بينه وبين غيره فالواقف هو الذي يقام شريكه لا القاضى عند
 من يقول يجوز القصة لان الولاية في الوقف الى الواقف فان مات الواقف
 فلو صبه ان يقاسم شريكه ويفرز حصة الوقف لانه قائم مقامه (وان)
 سكنت الارض كلها فوقف بعضها ثم اراد القصة فوجهه ان يبيع
 ما بقي من رجل ثم يقتسمان ثم يشتري منه ذلك ان شاء لان القصة انما
 تجري بين اثنين فلا يصلح الواحد بمقامه ما ومقامه ما وان لم يبيع رفع الامر
 الى القاضى ليارسانا بالقصة معه لتجري القصة بين اثنين (وفي) المحيط
 والى كافى اذا قضى القاضى يجوز وقف المشاع ونفذ قضاؤه صار متفقا
 عليه كسائر المختلفات اذا اتصل به قضاء القاضى ولا يجوز قهره فلو
 طلب بعضهم القصة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم ويتباينون
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يفرز واجعوا على ان الكل لو كان
 وقفا على الارباب فارادوا القصة لا يقسم (لما) ان القصة تميز وافراز
 لا يبيع وتملك فيجوز (ولابى) حنيفة رحمه الله تعالى ان القصة يبيع
 معنى لاشتمالها على الافراز والمبادلة وجه المبادلة راجعة في غير المثليات
 (والواجب) على من يتولى امر الوقف ان يبدأ من غلة الوقف بعمارته
 بشرط ذلك الواقف اوله بشرط لان المقصود من الوقف التمسك بالغلة
 على وجه التأييد ولا يتأبد الابال بمادة (ومما) توسع فيه ابو يوسف
 رحمه الله تعالى انه لا يشترط التأيد حتى لو وقف على جهة يتوهم انقطاعها
 بان وقف على اولاده واولاد اولاده ولم يجعل آخره لغرة فلا يصح الوقف
 عند محمد رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى لا يشترط ذلك
 واذا انقرضوا يعود الى ملكه لم يملك ورثتهم والعصبي ان التأيد بشرط على
 قول الكل ولكن ذكر التأيد ليس بشرط عند ابي يوسف حتى اذا مات
 اولاده وانقرضوا تصرف الغلة حينئذ الى الفقراء وان لم يسموهم (واذا) بنى
 مسجد الميراث ملكه عنه حتى يفرز عن ملكه بطريقة الشرع ويراد للناس

بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عن ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى انه يشترط الصلوة فيه بالجماعة وقال أبو
 يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بقوله بجماعته من بعد لان التسليم عنده
 ليس بشرط (واذا) جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية اليه
 جاز عند أبي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال الرازي
 (وفي البزازی) وقف على أمهات أولاده فلا شيء لمن يتزوج منهن فان
 طلقها زوجها فلا يعود حقها الساقط الا اذا كان الواقف استثنى وقال من
 طلقها فلها أيضا سقط من الوقف (ولو) وقف وجعل البعض أو الكل
 لامهات أولاده ومديره ماداموا أحياء فاذا ماتوا فهو للفقراء والمساكين
 فقد قيل يجوز بالاتفاق وقد قيل هو على الخلاف أيضا وهو الصحيح كذا
 في الهداية (قلت) وقد وقعت بالقاهرة مسألة سئل عنها جدي شيخ
 الاسلام محب الدين بن الشحنة متع الله تعالى بحياته الكريمة (صورتها)
 ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله تعالى عنهم أجمعين في رجل وقف
 وقفًا وشرط فيه شروطًا من جعلها أن يصرف لام ولده شـ كـ رباي من
 ربيع الوقف المذكور في كل سنة تمضي مبلغ عشرة آلاف درهم مادامت
 عزبة فهل اذا تزوجت تستحق المبلغ المذكور أم لا واذا قلتم أيدكم
 الله تعالى لا تستحق فهل اذا مات عنها زوجها أو طلقها واستمرت عزبة
 يعود الدوام وتستحق المبلغ المذكور أم لا وما الحكم في ذلك (أجاب)
 جدي شيخ مشايخ الاسلام الموصي اليه بدون كتابة بل بالكلام
 لا تستحق شـ كـ رباي المبلغ المذكور لان الدوام قد انقطع بالتزويج فلا
 يعود (وأجاب) الشيخ محي الدين الكافيجي بأنها تستحق المبلغ المذكور
 ويعود الدوام كما كان بالفراق بموت أو طلاق ووقع الكلام في ذلك بين يدي
 السلطان الملك الظاهر خـ شـ قـ دم بمحضرة قاضي القضاة والعلماء والأمرام
 وأركان الدولة الشريفة وأظهروا سيدي محمد عدة نقول من كتب جنة
 ناطقة بما أفتى به فرجع المحاضرون الى فتوى سيدي محمد بعضهم
 بالكتابة والباقون بالأذن فله الحمد وبه المستعان (ومنها) واقعة

الفتوى عن وقف بكتنر المحاجب وشرط فيه على أن من مات منهم ولم يترك
ولدا ولا ولد ولدا انتقل نصيبه الى اخوته واخواته فمات عبد الرحيم عن ولده
عبد الرحمن (فأجاب) بعض المفتين باستحقاق عبد الرحمن نصيب أبيه
عملاجه ومخالفة (وأجاب) العلامة الشيخ قاسم بأن هذا باطل
نقلًا وحققًا أما نقلا فلهذا قال الامام أبو بكر الخصاصي لو قال جعلت أرضي
هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدًا على فلان بن فلان وفلان بن فلان ومن
بعدهما على المساكين فمن مات منهما ولم يترك ولدا كان نصيبه من ذلك
للباقين منها مات أحدهما وترك ولدا قال يرجع نصيبه الى المساكين
ولا يكون ذلك للباقين منها من قبل أن الواقف انما اشترط أن يرجع نصيب
الذي يموت منهما الى الباقي اذا لم يترك الميت وارثا وهذا قد ترك وارثا
وهو ولده (قلت) فلم لا يجعل نصيب الميت منهم الولد (قال) من قبل
أن الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت انما قال من مات منهم ولم يترك وارثا
كان ذلك للباقي فلهذه العلة لم يكن للباقي ولا لولد الميت من ذلك شيء (وأما)
عقلا فلأن المفهوم ليس من المدلول اللغوي وانما يكون باعتبار التفات
النفس اليه وهذا لا يعلم من الواقف فلا يصح العمل به (ومنها) واقعة
الفتوى في وظيفة ابن العطار تقرر فيها بعض القضاة بمرسوم من السلطان
وبعض الطلبة بتقرير الناطر بشرط الواقف (فأجاب) في ذلك بعض
المفتين بأن الامام النظر العام (وأجاب) العلامة الشيخ قاسم فيها
بأنه فيما لا ناظر له يخصه فقد قال في فتاوى الثوري لا تدخل ولاية
السلطان على ولاية المتولي في الوقف اه (وفي الملحقات) رجل له ضيعة
تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون ووقف الضيعة وشرط صرف غلاتها
الى نفسه قصدا منه الى المماطلة وشهدت الشهادة ودعى اطلاقه جاز الوقف
والشهادة أما جواز الوقف فلمصادفته ملكه وأما جواز الشهادة فلا أنها
صدق لان بالوقف خرجت الضيعة عن ملكه فان فضل من قوته شيء من
هذه الغلات فلا غرماء أن يأخذوا ذلك منه لان الغلات ملكه (ولو) وقف
أرضًا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له قيمة أو لم يكن

لان الزرع لا يدخل تحت البيع الا بالشرط فكذا لا يدخل تحت الوقف
 الا بالشرط على ما يجبي في فصل البيوع ان شاء الله تعالى (وفي المنبيع)
 اذا خرب ما حول المسجد واستغنى أهل المحلة عن الصلاة فيه بقي المسجد
 عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة وبه قال الشافعي ومالك ولا يعود الى
 ملك بانيه ان كان حيا ولا الى ملك ورثته ان كان ميتا وعند محمد يعود الى
 ملك الباني لو كان حيا ولا الى ملك ورثته لو كان ميتا وقال احمد جازئ قضا
 ومصرف الله الى مسجد آخر وعند أبي يوسف فيقول الى أقرب المساجد
 من ذلك المسجد ولا يعود الى ملك الباني (وفي الفتاوى الظاهرية
 سئل المحلواني عن أوقاف المسجد اذا تعطلت وتعذر استغلالها هل للولي
 أن يبيعها ويشتري مكانها أخرى قال نعم قيل ان لم تعطل ولم يكن يوجد
 بثمنها ما هو خير منها هل له أن يبيعها قال لا (ومن) المشايخ من يجوز
 بيع الوقف تعطل أو لم تعطل وبه قال الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى
 (وكذا) لم يجوزوا الاستبدال بمساكن خيرية منها (وفي السير الكبير
 قال أبو يوسف يجوز الاستبدال بالأوقاف (وفي) المنتقى قال هشام
 سمعت محمد يقول الوقف اذا صار بحيث لا ينفع به المساكين فلقاض
 أن يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك للقاضي (وذكر) في المنبيع
 عن أبي يوسف انه يجوز استبدال الأرض الموقوفة اذا تعطلت لان الأرض
 قد تخرب فلا تغل الأبنية تتربوعا على قيمتها وغلتها (وفي البرازي) ما هو
 أعلى من هذا وهو ما روى عن محمد ان أرض الوقف لو قل ريعها فلا قيم
 أن يبيعه او يشتري بثمنها أرضا أخرى ريعها ~~كثرت~~ نفعها لافقرائه
 فجوز استبدال الأرض بالأرض اه (واذا) شرط أن يستبدل
 بالوقف متى شاء الواقف مثل ذلك ويكون وقف مكانها له ذلك والوقف
 والشرط جائز ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (وكذا) اذا شرط
 أن يبيعه ويشتري بثمنه ما يكون وقفا (وعند) محمد وهلال رحمهما الله
 تعالى جاز الوقف لا الشرط (وفي) وقف الخصاص قلت أرايت الرجل
 يوقف الأرض على قوم ثم من بعدهم على المساكين ويشرط في الوقف

أن له أن يزيد من رأى زيارته من أهل هذا الوقف وله أن ينقص من رأى
نقصانه منهم وأن يدخل فيهم من رأى ادخاله وأن يخرج منهم من رأى
اخراجهم قال الوقف جائز على ما اشترطه (قلت) فان زادوا واحدا منهم شيئا مما
يسمى له أو نقصوا واحدا منهم مما يسمى له أو أخرج منهم أحدا أو أدخل فيهم
أحدا هل له بعد ذلك أن ينقص من كان زاده أو يزيد من كان نقصه أو يخرج
من كان أدخله في الوقف أو يدخل من كان أخرجه منهم قال إذا فعل ذلك مرة
فليس له أن يغير ذلك لأن الرأى إنما هو على فعل يراه فإذا رآه أو مضاه فليس
له بعد ذلك أن يغيره (قلت) فإذا أراد أن يكون له ذلك أبدا ما كان حيا يزيد
وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال يشترط فيه قول على أن لفلان بن
فلان أن يزيد من رأى زيارته من أهل هذا الوقف وينقص منهم من رأى
نقصانه مما جعل اليه ويدخل فيهم من رأى ادخاله ويسمى له من الاجر
ما يرى ويخرج منهم من يرى اخراجهم ويجزئ ما كان جعل له من غلة هذه
الصدقة ومن زاد فلان شيئا من غلة هذه الصدقة على ما جعل له فله أن
ينقصه بعد ذلك ومن نقصه فلان شيئا مما كان جعل له فله بعد ذلك زيادته
مضى رأى ومن أخرجه فلان من هذا الصدقة فله بعد ذلك اعادته فيها
ومن أدخله فلان في هذه الصدقة فله بعد ذلك اخراجهم من رأى فلان
أن يفعل ذلك فعل في جميع ذلك كله برأى يرضيه على مشيئته أبدا ما كان
حيا رآه بعد رأى ومشيئته بعلمه شيئا مطلق له ذلك غير محظور عليه فيه
فيكون له تغيير ذلك أبدا كما رأى فإذا فعل هذا كان ذلك مطلقا له ويكون
الوقف جائزا (قلت) فما تقول إذا اشترط الواقف هذا ثم مات وقد
أحدث فيه شيئا مما كان اشترطه قال يكون جائزا على الحالة التي يكون
عليها يوم يحدث عليه حدث الموت وكذلك إن لم يحدث فيه شيئا مما كان
اشترطه حتى مات قال هو جائز على ما سأل عليه (قلت) فهل لو صبه
أو لوليه في هذه الصدقة شيء من ذلك قال لا يكون لولي هذه الصدقة شيء
مما كان اشترطه الواقف (قلت) فما تقول إن كان الواقف اشترط هذه
الاشياء إلا لفلان ما كان حيا قال اشترطه ذلك جائز والشروط نافذة

لمن اشترط له ذلك (قلت) أرايت الواقف اذا اشترط في الوقف أن له
أن يقضى من غلته دينه قال ذلك جائز وكذلك ان قال ان حدث
على حادث الموت وعلى دين بدئ من غلة هذا الوقف بقضاء ما على من
الدين فاذا قضى ديني كانت غلة هذا الوقف جارية على ما سبها قال ذلك
جائز (وفي البرازي) رجل وقف مائة ثم باعه وكتب القاضي شهادته
في صل البيع وكتب في الصك باع فلان بن فلان منزل كذا أو كان
كتب وأقر البائع بالبيع لا يكون حكما بفسخ البيع ونقض الوقف (ولو)
كتب باع بيما يصح جائزا كان حكما بفسخ البيع وبطلان الوقف (واذا)
أطلق المحاكم وأجاز بيع وقف غير مصلح ان أطلق ذلك للوارث كان حكما
بفسخ بيع الوقف وان أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضا للوقف (أما)
لذا بيع الوقف وحكم بفسخه فاض كان حكما ببطلان الوقف (وفي العمادي)
رجل هيا موضعا للبناء مدرسة وقبل أن يبني وقف على هذه المدرسة قري
بشرائط وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بفسخه أفق القاضي الامام صدر
الدين السري بل ان هذا الوقف غير صحيح مع العلم بأن هذا الوقف قبل وجود
الموقوف عليه وأفق غيره من أهل زمانه بفسخ هذا الوقف وهو الصحيح فانه
ذكر في النوازل رجل وقف أرضا له على أولاد فلان وجعل آخره للفقراء
وليس لفلان أولاد فالوقف جائز وتكون الغلة للفقراء فان حدث لفلان
أولاد يصرف ما يحدث من الغلة من المستأنف الى أولاد فلان وإذا كان هذا
في الوقف على الأولاد ههنا يكون كذلك بالطريق الأولى وتصرف الغلة
الى الفقراء فاذا بنيت المدرسة يصرف اليها في المستقبل (وفي) المهمات
عن محمد رحمه الله تعالى اذا خاف الواقف ابطاله ولم يتيسر له المحكم بأن لم
يصادف حاكما يجوز أن يكتب في صل الوقف انه قضى به قاض من قضاة
المسلمين وان لم يكن قضى بذلك قاض لان التصرف وقع صحيحا لكن للقاضي
أن يبطله والكتاب بهذه الكتابة يمنع القاضي عن الابطال فلم يكن به بأس
(وفي الولوالجي) رجل وقف ضيعة على أولاده وأولاده أبدا ما تناسلوا
وله أولاد أولاد يقسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الاناث لانه أوجب

الحق لهم على السواء وأولاد البنات هل يدخلون في ذلك ذكر الخصاص
 انهم يدخلون وذكر في ظاهر الرواية انهم لا يدخلون (وكذا) لو كان
 مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية لان أولاد البنات ليسوا
 بأولاد وأولاد لا ينهم منسوبون الى الاب لا الى الام (وفي الغنية) الاوقاف
 يجوز اعلى العلماء لا يعرف من الاوقاف شيء غير ذلك فلقيم ان يفضل البعض
 ويحرم البعض ان لم يكن الوقف على قوم مخصوص (وكذا) الوقف
 على الذين يختلفون الى هذه المدرسة أو على متعلمي هذه المدرسة أو على
 علمائها يجوز للقيم ان يفضل البعض ويحرم البعض ان لم يبين الاوقاف
 قد رما يعطى كل واحد (الاوقاف) المطلقة على الفقهاء الترجيح فيها
 بالحاجة أم بالفضل قال ابو برى رحمه الله تعالى الترجيح فيها بالحاجة وقال
 الباقر رحمه الله تعالى بالفضل (قال) العلماء الترجيحاني ويقول الباقر
 نأخذ قال وكان أبو بكر رضى الله تعالى عنه يسوي بين الناس في العطاء
 من بيت المال وكان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يعطيهم على قدر
 الحاجة والعفة والفضل والاخذ بما فعله عمر في زماننا أحسن فتعتبر الامور
 الثلاثة وان كان في احدهما فضل مع اصل حاجته وعفته يرجع على من هو
 أقل فضلا وان كان ذلك أحوج واعف فهو والمعلوم من غرض الواقفين
 في زماننا (استخفاف) الامام في المسجد خليفة ليوم فيه زمان غيبته
 لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامة شيئا ان كان الامام أم أكثر السنة
 (وفي) فتاوى قاضي خان اذا عرض للامام أو للوذن عذر منعه عن
 المباشرة مدة ستة أشهر فلامتولى أن يعزله ويولي غيره وان كان للعزول
 نائب (وفي الغنية) قال العلماء الترجيحاني للامام الغنى أخذ غلة الامامة
 (وقال) شرف الائمة امام أخذ غلة السنة ثم مات قبل تمام السنة وهي
 في يده فهي لورثته (امام) أم شهرا واستوفى غلة السنة ثم نصب
 أهل المحلة اماما آخر ليس لهم أن يستردوا ما أخذ (وكذا) لو انتقل
 بنفسه (وفي المحيط) أخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا تسترد
 منه حصته ما بقي من السنة كالفاضى اذا مات وقد أخذ رزق السنة

ويجعل للامام أكل حصة ما بقي من السنة ان كان فقيرا وهكذا المحكم
 في طلبة العلم في المدارس يعني اذا كان العطاء مسانحة فأخذ المتعلم
 وقت القسمة ثم ترك المدرسة (رجل) قال أرضى هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل أبدا على وجوه سما على أن ولايتها في حياتي وبعد وفاتي
 الى أفضل ولدي قال ذلك جائز (قلت) فان كان اولاده في الفضل سواء
 قال يكون أكبرهم سنا (قلت) فان قال على أن تكون ولاية هذا
 الوقف الى الأفضل فالأفضل من ولدي فأبى أفضلهم أن يقبل ذلك قال
 تكون الولاية الى الذي يليه (قلت) وكذلك ان تولى ذلك أفضلهم
 ثم مات قال تكون الولاية الى الذي يليه (قلت) فان كان أفضلهم
 غير موضع لولاية هذه الصدقة قال يجعل القاضي رجلا يقوم به (قلت)
 فان صار بعد ذلك فيهم من يصلح للقيام به قال ترد ولاية هذا الوقف اليه
 (قلت) فان قال على أن ولاية هذه الصدقة الى الأفضل فالأفضل من
 ولدي وتولاها أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل من الذي تولاها
 قال تكون ولايتها الى الذي صار أفضل من الذي تولاها الاول اه
 هكذا في وقف الخصاص (وفي البرزلي) اذا مات المتولى والواقف
 حي فالرأى في النصب الى الواقف لا الى المحاكم وبعد موت الواقف الى
 وصيه لا الى المحاكم وان لم يكن له وصي فالرأى الآن الى المحاكم لان
 العين وان زالت بالوقف عن ملكه حقيقة فهي باقية على ملكه حكما
 لقوله عليه الصلاة والسلام وصدقة جارية الى يوم القيامة (وفي الاصل)
 المحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام في أهل بيت الواقف من يصلح
 لذلك فاذا لم يجد فيهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح
 صرفه عنه الى من يصلح من أهل بيت الواقف (وقف) ولم يشترط الولاية
 لنفسه ولا لغيره قال هلال رحمه الله تعالى الولاية اليه وقال قوم لا تثبت
 الولاية بلا شرط لنفسه (قال) مشايخنا الاشبه أن يكون هذا قول محمد رحمه
 الله تعالى لان التسليم لما كان شرطا عنده وبه تنقطع ولايته قال ابو الليث
 بالتسليم الى المتولى تنقطع ولايته عند محمد فلا يلزم له عزل المتولى اذا لم يشترط

بحال الوقف ولاية العزل لنفسه (وقال) أبو يوسف عليه شرط أول بشرط
 (واذا) كان الوقف غير مأمون وقد شرط الولاية لنفسه يخرجها المحاكم
 عن الولاية وينزعه منه (وكذا) لو اجتمع عنده من غلة الوقف ما يكفي
 للمصارف والوقف محتاج إليها وامتنع الوقف عنها بأمره المحاكم بالعمارة
 فإن فعل ولا ينزعه منه (وان) كان شرط أن لا ينزعه منه أحد فالشرط
 باطل لمخالفة الشرع إذ المحاكم ناظر لمصلحة الوقف فإن كان في نزعه
 مصلحة تجب عليه إخراجها دفعاً للضرر عن الوقف (وقف) وأشهد
 وكتب الصك وقرئ عليه وقفه وقفاً صحيحاً ثم قال وقفت بشرط أن لا
 ولاية بيعه متى شئت لكن الكاتب لم يكتبه ولم أعلم به أن كان فصيحاً
 يعرف اللغة التي كتب بها الصك وقرئ عليه لا يقبل قوله وإن كان
 أجهلاً لا يعرف اللغة التي كتب بها الصك يقبل قوله وإن شهد والله
 قرئ عليه بلغته وفهم كل ما فيه لا يقبل قوله أيضاً (وكذا) في البيع
 والجاراة إذا قال البائع والأجير لم أعلم المسكوب في صك البيع والجاراة
 (شرط) أن لا يؤجره وإليه فإن أجره فهو خارج عن الولاية ولا يدفعها
 مساقاة فإن فعل فهو خارج عن الولاية وفلان يكون وإيها أو شرط
 وقال من نازع في هذه الصدقة متوليها أو قال من نازع متوليها في إبطال
 هذه الصدقة فهو خارج عن هذه الصدقة يجوز شرطه ويعمل على
 حسب ما شرطه الواقف (قيم) الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع
 في غلته له الرجوع إن شرطه والأفلا (وكذا) الوصي في مال الميت
 ليسكن لو ادعى ذلك لا يكون القول قوله (اشترى) بمال الوقف داراً
 ثم باعها يجوز (ان) وجدت ضالتي فله على أن أتصدق بأرضي هذه
 على ابن السبيل فهو جدها يجوز أن يقف أرضه على من يجوز له وضع الزكاة
 فيه ولا يجوز على من لا يجوز له دفع زكاة ماله لأن هذا يذرفي اعتبار بإيجاب
 الله تعالى وإن وقف على ولده جاز ونذره باقي (ان) مستمن مرضى
 هذا فأرضي وقف فبراً من مرضه وباع أرضه جاز وإن مات من مرضه
 هذا لا تكون وقفاً وتعليق الوقف بالشرط لا يصح (ولو) قال إذا مات

فاجعلوا أرضي هذه وقفاً يجوز كمالو قال ان دخلت الدار فأرضي وقف
لا يجوز ولو قال ان دخلت فاجعلوا أرضي وقفاً يجوز (وقال) السرخسي
والقندوري تعليق الوقف بالشرط جائز (وذكر) في وقف الخصاص
قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على بني آدم أو على
أهل بغداد أبداً فإذا انقرضوا فعلى المساكين أو العسيمان أو الزماني
فالوقف باطل (وذكر) في موضع آخر قال الغزالي للمسكين لا للمساكين
(ولو) وقف على قراءة القرآن والفقراء فالوقف باطل (وذكر) هلال
الوقف على الزماني والمنقطع صحيح (وقال) المشايخ الوقف على معلم
المسجد الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقيل يصح لأن الفقراء غالب فيهم
(قال) شمس الأئمة فعلى هذا إذا وقف على طلبة علم بلده يجوز لأن الفقراء
غالب فيهم فكان الاسم مبنياً على الحاجة (فالحاصل) انه متى ذكر
مصرفاً فيه نص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح يحصون أم لا (وقوله)
يحصون إشارة إلى أن التأييد ليس بشرط ومتى ذكر مصرفاً يستوى فيه
الغني والفقير ان كانوا يحصون مع طريق التملك وان كانوا لا يحصون
فهو باطل إلا أن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كاليتامى حينئذ ان كانوا
يحصون فلا غنياء والفقراء سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح
ويصرف إلى فقرائهم لا إلى أغنيائهم (وكذا) لو وقف على الزماني فهو
على فقرائهم (ولو) وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيه شافعي
المذهب إذا لم يكن في طاب الحديث ويدخل الخنفي كان في طلبه أولاً
(وذكر) بكراً أن الوقف على أقرباء سيدنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعلى أهل بيته يجوز وان كان لا تجوز الصدقة عليهم (وفي)
الفتاوى انه لا يجوز ولا يصير وقفاً لعدم جواز صرف الصدقة لبني هاشم
لكن في جواز الوقف وصدقة النفل عليهم روايتان (الوقف) على
الصوفية لا يجوز وقال شمس الأئمة يجوز (وأخرج) الامام علي
السعدي رواية من وقف الخصاص انه لا يجوز على الصوفية والعسيمان
فرجع الكل إلى جوابه اه كلام البزازي (وفي) وقف الخصاص

ينعزل الناظر بالمجنون المطبق اذا دام سنة لان دام أقل ولو عاد اليه عقله
وبرأ من عاتيه عاد اليه النظر

(نوع في اجارة الوقف والدعوى فيه والشهادة عليه)

(وفي) المنبع المتسولي اذا اجر الوقف سنين معلومة بأجرة مثله ينظر
ان كان الواقف اشترط أن لا يؤثر أكثر من سنة لا يجوز لان شرط
الواقف يجب مراعاته ولا يتجاوزهما شرطه وان لم يشترط ذلك
قال المتقدمون من مشايخنا انه يجوز ذلك لان الواقف قد من
الامر الى المتسولي فنزل المتسولي منزلة الواقف وللواقف أن يؤثر سنين
كثيرة فكذا من يقوم مقامه (وقال) المتأخرون من مشايخنا
لا يجوز أكثر من سنة واحدة لانه لو جاز ذلك يخاف على الوقف
أن يتخذ ما كالا به بعض مقدمه تندرس سمعة الوقف ويضمم سمعة
الملكية خصوصاً في زماننا لان الطلبة المتغلبة مستحيلة متأكدة (وكان)
الشيخ الامام ابو حفص الكبير رحمه الله تعالى يحيز الاجارة في الضياع
ثلاث سنين لانه لا يرغب في أقل من ذلك ولا يحيز في غير الضياع أكثر من
سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الضياع في عدم جواز اجارتها ثلاث
سنين أو في غير الضياع جواز اجارتها أكثر من سنة واحدة فهو أمر
يختلف باختلاف الموضع والزمان وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة
والمعاملة (والوجه) في تصحيح الاجارة الطويلة في الوقف ان يعقد
عقوداً متردفة كل عقد على سنة بأن استأجر ثلاثين سنة بثلاثين عقداً كل
عقد على سنة من غير أن يكون بعضهم شرطاً في العقد فيكون العقد الاول
لازم الا انه نأخر والثاني غير لازم لانه مضاف الى المستقبل (وذكر)
شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى ان الاجارة المضافة لازمة في احدي
الروايتين وهو الصحيح وذكر هذه الحيلة في الذخيرة ثم قال ولا يمكن هذه
الحيلة عندى ضعيفه لأن من لم يجوز الاجارة الطويلة في الوقف انما
لم يجوز ضمانه لا الوقف عن البطلان فان الوقف اذا بقي في يد المستأجر مدة
طويلة والناس يرؤونه يتصرف فيه تصرف الملاك يقع في قلوبهم انه مال كماله

فيشهدون له بالملك لو ادعاه يوم من الدهر فيبطل الوقف وفي حق هذا
المعنى لا فرق بين أن تكون الاجارة معقودة بعقد واحد وبين أن تكون
معقودة بعقود متفرقة (هذا) هو المحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف
فاما الاجارة الطويلة في الاقطاع والاملاك فستأتي في فصل الاجارات
ان شاء الله تعالى (ولا) يجوز اجارة الوقف الا بأجر المثل ولا تنقص
ان زادت الاجارة لكثرة الرغبات لان المعتبر في أجر المثل وقت العقد ووقت
العقد كان المسمى أجر المثل ولا معتبر بما بعده لان تلك حالات لا تضبط
(وفي العمادي) استأجر عرصة موقوفة من المتولي مدة بأجر المثل وبنى
عليها باذن المتولي فلما مضت المدة زاد آخر على أجر تلك المدة للمدة المتبقية
فرضي صاحب السكينة بتلك الزيادة هل هو أولى قال كانت واقعة
الفتوى أجيب نعم انه أولى والله أعلم (وفي) شرح الطحاوي اذا كانت
الارض وقفًا استأجرها من المتولي مدة طويلة فانه ينظر ان كان السعر
بالمه لم يزد ولم ينقص عما كان وقت العقد فانه يجوز ان غلا أجر مثلها فانه
يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى عقد جديد ويحدد ان العقد على ما ازداد
ثانيًا (وكذلك) لو استأجرها بأجرة معلومة الى سنة فلما مضى
من المدة نصف السنة غلا سعرها وازداد أجر مثلها فانه يفسخ ذلك العقد فيما
بقي من المدة وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره وبعد ذلك يحدد
العقد ثانيًا على أجرة معلومة (وليس) للوقوف عليه اذا لم يكن متوليًا
على الوقف ولا نائبًا من جهة القاضي أن يؤثر به لانه لا يملك ذلك وانما يملك
الغلة دون العين والتصرف بالاجارة الى من له الولاية في ذلك (اذا) أجر
المتولي أو نائبه ثم مات لم يفسخ الاجارة بموته لانه كالوكيل من الموقوف
عليه وموت الوكيل لا يوجب فسخ عقوده (وفي) وقف المخصف
لذا أجر الواقف الارض سنة ولم يخط من الاجر شيئا قال فالاجارة جائزة
(قلت) فله أن يقبض الاجر ويفرقه في الوجوه التي سبل ذلك فيها قال نعم
(قلت) فان قال قد قبضت الاجر من المستأجر ودفعته الى هؤلاء القوم
الذين وقعت ذلك عليهم وجه القوم قبض ذلك قال فالقول قوله ولا شيء عليه

(قلت)

(قلت) وكذلك ان قال قبضته وضاع منى أو سرق قال فالقول قوله في ذلك (وفي) القنية محل الأعلى وقف الناصبي إذا أجز الواقف أو قيمه أو وصى الواقف أو القاضى أو أمينه ثم قال قد قبضت الغلة فضاقت أو فرقتها على الموقوف عليهم وأنكروا فالقول قوله مع يمينه (الواقف) إذا أجز الارض الموقوفة من أبيه أو من ابنه أو من عبده أو من مكاتبه قال أبو بكر الخصاص أمافي مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن الاجارة لا تجوز من أحد هؤلاء وأما مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن الاجارة من أبيه وابنه جائزة وأما من عبده ومكاتبه فإن الاجارة لا تجوز (وفي العمادى) الدعوى في دار الوقف على متولى الوقف تجوز أما القاضى لو أمرنا سانا بأن يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم لانه وكيل من القاضى بالاستئصال وليس بمأذون في الخصومة فلا تصح خصومته الا اذا كان مأذونا فيها من جهة القاضى والمأذون في الاستئصال ليس بمأذون والمتولى من يلى التصرف في الوقف (وكذا) لا تصح الدعوى على أكار الوقف وغير الوقف (وكذا) على غلة دار الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه أكار أو غلة دار (ادعى) المحدد لنفسه ثم ادعى انه وقف الصحيح من الجواب ان كانت دعوى الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لانه في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة كفى الوكيل اذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه لفلان وكله في الخصومة فيسه تقبل ولا يكون متناقضا (ولو) ادعى الدارم كالتفقه ثم ادعى انها وقف وقفها فلان على مذهب كذا لا تسمع دعوى الوقف للتناقض (رجل) باع دارا ثم ادعى انى كنت وقفها أو قال وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يجلف المشتري أما لو قامت به البيعة قبلت كالمشهدوا على عتق الامة تقبل من غير الدعوى (وذكر) في النوازل اذا أقام بيعة على انه وقفها قبل البيع تقبل ويطلب القاضى البيع وليس للمشتري أن يجبس الارض بالثمن وان لم تكن بيعة فالقول

الاصح كالزناوع ومعنى اه

قول المشتري (ولو) أقام المشتري المينة ان هذه الدار كانت وقفاً على
أولاد فلان أو على مسجد كذا أو على الفقراء وان فلان وقفها وسلمها الى
المتولى فدعوى الوقف لا تصح من المشتري لانه ساع في نقض ما تم ولانه
ليس بمنضم في دعوى الوقفية من الموقوف عليه (ادعى) المتولى على المشتري
ان هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق على المشتري فأراد
المشتري أن يرجع بالثمن على بائعه فقال البائع بلى كانت وقف فلان
على أولاد فلان لكن لمسات الوقف رفع ورثته الامر الى القاضي حتى
قضى بطلان الوقف وكنت وارثاً للواقف فقضت التركة ووقعت
الدار في نصيبي ويبي وقع صحيحاً قال صاحب الفصول ينسب دفع هذا
دعوى الوقفية ويبقى في يد المشتري (ادعى) المتولى ان هذه الدار وقف
على مسجد كذا ولم يذكروا الوقف قال مشايخ بلخ كافي جعفر وغيره
رحمهم الله سمع وقال غيرهم لا تسمع ما لم يذكروا الوقف عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهم الله تعالى (وفي) فتاوى ظهير الدين ادعى وقفاً وشهدوا
على وقفه ولم يذكروا الوقف ذكر الخصاص رحمهم الله تعالى ان دعوى
الوقف والشهادة على الوقف يصحان من غير بيان الوقف (وذكر)
رشيد الدين ان الشهادة على الوقف لا تقبل ما لم يبينوا الوقف (وذكر)
في العدة ولو شهدوا ان هذا وقف على كذا ولم يبينوا الوقف ينسب في
أن تقبل اذا كان قديماً (وتقبل) الشهادة على الشهادة في الوقف
(وكذا) شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة قبل التسليم وان حرجا به
(ولو) شهد أحدهما انه وقف نصفها مشاطاً وشهد الآخر انه وقف
نصفها مفروقاً عيماً فالشهادة قباطلة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها
يوم الخميس وشهد الآخر انه وقفها يوم الجمعة قبلات الشهادة قيل هذا على
قول أبي يوسف أما على قول محمد فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد
أحدهما انه وقفها وقفاً صحيحاً في صحته وشهد الآخر انه وقفها وقفاً مضافاً
الى ما بعد الموت فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها
وقفاً صحيحاً في صحته وشهد الآخر انه وقفها في المرض قبلات الشهادة

فتكون جميع الارض وقفان كانت تخرج من الثلث وان كانت لا تخرج من الثلث يصير ثلثها وقفاً (ولو) شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت لانهما اتفقا على الفقراء فان من قال أرضي هذه صدقة موقوفة كانت موقوفة على الفقراء فهذا معنى قولنا لانهما اتفقا على الفقراء اهـ (وان) جحد الواقف الوقف فجاءت بينة يشهدون عليه بالوقف وبمقدار حصته من الارض أو من الدار وسعوا ذلك قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف وان شهدوا على الواقف باقراره ولم يعرفوا ماله من الارض أو من الدار يأمره القاضي بأن يسمى ماله من ذلك فسامي من شيء فالقول قوله فيه وبحكم بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك (وان) شهدوا على اقرار الواقف أنه وقف جميع حصته من هذه الارض وذلك الثلث من ساق كانت حصته النصف أو أكثر من الثلث قال تكون حصته كلها نصفاً كانت أو أكثر وقفاً

هـ (نوع في غصب الوقف وحكمه وفي أجره وفي بيان حكم وقف المرهون والمؤاجر) هـ

(متولى) الوقف اذا أسكن رجلاً دار الوقف بغير أجر ذكراً لهلال رحمه الله تعالى أنه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الظلمة وقطعاً لا لما عاين الفاسدة وعليه الفتوى (وكذا) الرجل اذا أسكن دار الوقف بغير أجر الواقف وبغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغاً ما بلغ (وفي) فتاوى قاضي خان رجل غصب أرض الوقف أو أرضاً لصغير قال بعضهم يضمن الغاصب أجر المثل للوقف والصغير (وفي) ظاهر الرواية لا يضمن فلأن هذا الغاصب أجر الارض المنصوبة من غيره يجب على المستأجر الاجر المسمى (وذكر) في التجنيس أن الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالضممان كما ان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضممان (رجل) رهن ضيعة من رجل على مال أخذه

منه ثم انه وقف هذه الضيعة وقفاً صحيحاً هل يجوز هذا الوقف (قال)
 الخصاص رحمه الله تعالى ان افترسها من الرهن فالوقف جائز وان لم
 يفرسها فالرهن صحيح لا يبطل ولا يخرج هذه الضيعة من الرهن بايقاف
 مال كها الا ترى ان رجلاً لو رهن ضيعة له ثم باعها ان من قول أصحابنا
 ان افترسها فالبيع صحيح نافذ وان أجاز أيضاً الميراث من البيع فالبيع
 جائز وكذلك الحكم أيضاً في الرهن (رجل) آجر ضيعة له سنين
 ثم انه جعلها بعد ذلك صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على سبيل سعادتها ثم بعد
 ذلك تكون غلته ماله ساكن أبداً حتى يرث الله الارض ومن عليها (قال)
 الامام أبو بكر الخصاص رحمه الله تعالى ليس لصاحب الارض أن يبطل
 ما عقد من الاجارة فاذا انقضت مدة الاجارة كانت الضيعة وقفاً (قلت)
 ولم أجرت هذه الصدقة وهي الساعة لا تكون وقفاً قال هي الساعة وقف
 وان كانت مشغولة بالاجارة الا ترى انه لو قال كنت وقفت هذه الضيعة
 على كذا وكذا قبل ان أؤجرها وانما آجرتها للوقف وأجرها مصروف
 في سبيل الوقف انا نلزمه اقراره بالوقف ويكون الاجر الذي آجرها به
 مصروفاً في السبيل الذي وقفها فيها وانما قلنا انها تكون وقفاً بعد
 انقضاء الاجارة لانها هي وقف الآن في هذا الوقت ليس له أن يبطل
 اجارة المستأجر الا ترى انه لو آجرها ثم باعها من رجل فانه يقال للمستأجر
 ان شئت فاصبر حتى تنقضي الاجارة فتأخذها بالشراء وان شئت فأبطل
 شرائك فان اختار الشراء صبر قال وليس له أن يبطل الشراء الا عند
 القاضي أو عند السلطان وهذا قول الحسن بن زياد رحمه
 الله تعالى

• (الفصل الحادي عشر في الغصب والشفعة والقسمة) •

حكم الغصب نوعان (أحدهما) ما يرجع الى الآخرة وهو اللاتم
 واستحقاق المؤاخذه (والثاني) ما يرجع الى الدنيا وهو أنواع (بعضها)
 يرجع الى حال قبام العين (وبعضها) يرجع الى حال هلاكها
 (وبعضها) يرجع الى حال نقصانها (وبعضها) يرجع الى حال

زيادتها

زيادتها (أما) الذي يرجع الى حال قيام العين فهو وجوب رد العين
الى مالكها في مكان غصبه (لقوله) عليه الصلاة والسلام على السبد
ما أخذت حتى ترد (ثم) الرد هو الموجب الاصل على ما قالوا ورد القيمة
مخلص خلفا عنه لانها قاصرة والكمال في رد الصورة والمعنى (وقيل)
الموجب الاصل على القيمة ورد العين بدل عنها ولهذا يعتبر في غير ذوات
الامثال قيمة المغصوب يوم غصبه (ويظهر) ذلك في بعض الاحكام
(منها) اذا غصب جارية قيمتها ألف وله ألف درهم وقد حال عليه المحول
فانه لا تجب عليه الزكاة عن الالف لانه مديون والزكاة غير واجبة عليه
(ومنها) اذا أبر الغاصب عن الضمان مع قيام العين يصح حتى لو هلك
بعد ذلك لا يجب الضمان فلولان الموجب الاصل هو القيمة والا لم يصح
الابراء لان الابراء عن الاعيان لا يصح (ومنها) صحة الرهن والكفالة
بالمغصوب حال قيام العين اذ لو كان رد العين أصلا لم يصح الرهن
والكفالة لان الرهن والكفالة بالاعيان لا يصح (وفي) الجلالة وعلى
قول من يقول الموجب الاصل رد العين لا يصح الابراء والرهن والكفالة
حال قيام العين (وفي) المحيط ولو غصب دراهم أو دينار فالمالك
يأخذها منه حيث وجدته وليس له أن يطالب به بالقيمة وان اختلف السعر
لانها ائتمان ومعنى التسمية لا يختلف باختلاف المكان (واذا) هلك
المغصوب يجب ضمان مثله ان كان مثليا كالمكيلات والموزونات
والمعدودات المتقاربة وان لم يكن مثليا كالمنذورات والمعدودات
الغير المتقاربة والميوانات يجب ضمان قيمته يوم الغصب لان ضمان
الغصب ضمان اعتداء وضمان الاعتداء لم يشرع الا بالمثل قال الله تعالى
فمن اعتدى على ابيكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمثل المطلق
هو المثل صورة ومعنى (ولو) كانت القيمة في مكان الخصومة اكثر
فالمغاصب بالخيار ان شاء اعطى مثله حيث خاصم وان شاء اعطى قيمته
حيث غصب منه الا ان يرضى المغصوب منه بالتأخير لان الغاصب لا يلزمه
دفع الضمان في مكان الغصب بل آئنه ما لقيته أخذه وان كانت القيمة

في المكانين سواء فلما لك أن يطالبه بالمثل لأنه لا يتضرر به واحد منهما
 اه (واذا) نقص المصوب في يد الغاصب ضمن النقصان لان الواجب
 عليه أن يردده على الوصف الذي غصبه به بخلاف المبيع فإنه اذا نقص
 في يد البائع لا يجب في مقابله شيء ولا يكن يخيرا المشتري بين أن يأخذه بكل
 الثمن أو يتركه لأنه ضمن عقد والعقد يرتفع على الايمان لاعلى الاوصاف
 اقاضه ان الغصب فتعلق بالفعل على ما ينشأ (اذا) غصب رجل ثوب
 انسان فصبغه الغاصب بصبغ نفسه احمرا أو أصفر فصاحب الثوب
 بالخيار ان شاء أخذ الثوب من الغاصب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه
 وان شاء فحمله قيمة ثوب أبيض يوم الغصب (وقيل) له خيار ثالث
 وهو قول ابي عصمة ان شارب الثوب باع الثوب على حاله ويقدم الثمن
 على قدر حصته كما اذا انصبغ لا بفعل أحد لان الثوب ملك
 المصوب منه والصبغ ملك الغاصب والقيس يزعم عذر فصارا شريكين
 في الثوب فيبيع الثوب ويقدم الثمن بينهما على قدر حصتهما وهذا
 حسن لأنه طريق لا يصلح حتى كل واحد منهما الى صاحبه معنى (وانما)
 خيرنا صاحب الثوب دون الغاصب مع ان كل واحد منهما صاحب حق
 لان صاحب الثوب صاحب اصل والغاصب صاحب وصف فكان
 اثبات الخيار لصاحب الاصل أولى (وفي النزاع) رجل غصب
 حائوتا واتجرف فيه ويربح يطيب له الربح لأنه حصل بالتجارة (المروور)
 في أرض الغير اذا وجد طريقا مائة لا يحل وان لم يجد طريقا له ذلك عالم
 بمنعه صاحب الارض فاذا منعه حرم عليه المروور لان الصريح يبطل
 الدلالة وهذا اذا كان المار واحد فان كثرة جماعة فلا يباح
 (والمروور) في الطريق الحادث ان كان مالكه جعله طريقا يجوز
 وان لم يعلم او علم انه غصب فهذا بناء على ان المروور في أرض الغير
 بخلافه هل يباح اختلقوا فيه (قال) الفقيه ان علم المالك أحدته
 حل وان علم انه غصب حرم (وعن) الامام الاعظم رحمه الله تعالى انه
 اذا كان له حائط أو مائل لا يحل المروور ولا النزول فيه وان لم يكن فلا بأس

به (وعن) أبي القاسم رحمه الله تعالى اذا خفي عليه الطريق عشى
 في الارض المزروعة ولا يطاء الزرع (وفي المنبيع) رجل غصب جارية
 فحبلت في بطنه ان كان الحمل من المولى أو الزوج فلا تنى على الغاصب وان
 كان الحمل من زنا أخذها المولى وضمنه النقصان (والكلام) في قدر
 الضمان (قال) أبو يوسف رحمه الله ينظر الى ما نقصها الحمل والى ارض
 صيب الزنا فيضمن الاكثر ويدخل الاقل فيه وهذا استحسان وفي القياس
 أن يضمن الامرين جميعا (وروى) عن محمد انه أخذ به لأن الحمل
 والزنا كل واحد منهما أعيب على حدة فكان النقصان الحاصل بكل واحد
 منهما نقصان على حدة فيغزر بضمنان على حدة (ومن) غصب أمة فزنى
 بها هو أو غيره فحبلت عنده فردها الى المالك فهل يكت بالولادة أو في
 النفاس ضمن الغاصب قيمتها يوم علق (ولا) ضمان عليه في الحرمة
 اتفاقا وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن في الأمة شيئا أيضا (والصحيح)
 ان عليه ضمان نقصان الحمل عندهما وهل يجب على الغاصب حسد الزنا
 أم لا لم يتعرض لهذا المحكم في البداية ولا في شرح الجامع الصغير لكن
 ذكر الشيخ حسام الدين السفنا في رحمه الله تعالى في نهايته انه يجب
 المحمّد لان ضمان الغصب يوجب المالك دون ضمان الجنابة ولهذا لو زنى
 بجارية ثم قتلها يحد عندهم لانه لا يملكها بالضمان حتى يصير شبهة
 بخلاف ما لو غصب جارية فزنى بها فقتلها ثم ضمن قيمتها لم يحد لان ضمان
 الغصب يوجب المالك (ولو) غصب أمة فزنى بها فأتت قال محمد
 رحمه الله تعالى الاصح انه تجب القيمة ولا يجب المحمّد (فعلى) هذا ان
 وجوب ضمان الجنابة مع وجوب المحمّد يجتمعان واما وجوب ضمان
 الغصب مع وجوب المحمّد فلا يجتمعان (وفي العمادى) اذا حبس رجلا
 حتى ضاع له لا يضمن ولو حبس المال من المالك وضاع يضمن
 (اذا) حال بين رجل وأملاكمه حتى تلفت لا ضمان عليه ولو فعل ذلك
 في المنقول ضمن (رجل) وقف يجنب دابة انسان ومنع صاحبها عنها
 حتى هلك لا يضمن (وأوضح) من هذا اذا قاتل صاحب المال

وقته ولم يأخذه حتى تلف المال لا يضمن وقد مر في فصل أنواع الصمات
ما يخالف هذه المسئلة (وسئل) مولانا الشيخ علاء الدين والشيخ نظام
الدين عم صاحب العمادى فغصدهم الله برحمته عن رجل ختم ماء ارز آخر
حتى هلك الارز هل يضمن (أجاب) مولانا الشيخ علاء الدين انه يضمن
(وفى) التجديس نزل أراد أن يسقى زرعها فغصه انسان حتى فسد
زرعه لا يضمن (قلت) وهذه المسئلة تخالف ما قبلها والله أعلم (وفى)
القنية اذا منع الاجر أو صاحب الارض المستأجر من نقل متاعه الى أن
يصل ما عليه من الخراج فهل من مطر أو غيره لا يضمن (اذا) اختلف
الغاصب والمغصوب منه فى القيمة فالقول فى قيمة المغصوب قول الغاصب
مع اليمين الا ان يقيم المالك البينة بأن القيمة أكثر مما قاله الغاصب فينفذ
يعمل ببينته لانه توردها بما يحجة المزمة (وفى الذخيرة) وان لم يكن رب
الثوب بينة وجاء الغاصب ببينة ان قيمة ثوبه كذا وكذب به رب الثوب
وسأل يمين الغاصب فانه يحلف على دعواه ولا تقبل بينته لان بينته لى
ازيادة والبينة على النفي لا تقبل (قال) بعض مشايخنا رحمه الله تعالى
ينبغي أن تقبل بينة الغاصب لاسقاط اليمين عن نفسه وقد تقبل البينة
لاسقاط اليمين الا ترى ان المودع اذا ادعى رد الوديعة يقبل قوله ولو أقام
البينة على ذلك قبلت بينته وطريقه ما قلناه (وبعض) مشايخنا قالوا
ينبغي أن يكون فى كل فصل روايتان وكان القاضى ابو على الذنى رحمه
الله تعالى يقول هذه المسئلة مشككة (ومن) المشايخ من فرق بين
مسئلة الوديعة وبين هذه المسئلة (واعلم) ان ذكر الجنس والصفة
والقيمة ليس بشرط فى دعوى الغصب بخلاف سائر الدعاوى لان محمدا
ذكر فى الاصل اذا ادعى على رجل انه غصب منه جارية واقام على ذلك
بينة يحبس المدعى عليه حتى يجي بها ويردها على مالكها (قال) شمس
الائمة ينبغي أن تحفظ هذه المسئلة لانه قال أقام بينة انه غصب جارية
ولم يبين جنسها وصفها او قيمتها (ومن) المشايخ من شرط بيان الجنس
والصفة والقيمة وأول كلام محمد على هذا (وقال) ابو بكر الاعشى

رحمه الله تعالى تأويلها ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب انه غصب
 منه جارية فثبت غصب الجارية باقراره في حق الجففس والقيمة فأما
 الشهادة على فعل الغصب فلا تقبل مع جهالة المغصوب لان القضاء بالمجهول
 غير ممكن (والصحيح) ان هذه الدعوى والشهادة مقبولة بدون ذكر
 الجففس والصفة والقيمة للضرورة فان الغاصب يكون ممنوعاً من احضار
 المغصوب عادة وحين غصب انما يتأتى من الشهود مع اينة فعل الغاصب
 دون العلم بأوصاف المغصوب وسقط اعتبار علمهم بالأوصاف لاجل
 التعذر وثبت بشهادتهم فعل الغاصب فيما هو مال متقوم فصار ثبوت
 ذلك بالينة كنبوته بالاقرار فيجب كذا في المنبع (رجل) اشترى
 بالنقد المغصوب جارية او ثوباً او تزوج به امرأة حل له وطء المرأة وليس
 الثوب (ولو) اشترى بالثوب المغصوب لا يحل له (ولو) تزوج
 على الثوب المغصوب بحل (غصب) ألفا واشترى بها جارية فباعها
 بألفين تصدق بالربح (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق به
 أصله المودع اذ اربح في الوديعة بالتصرف يطيب له الربح وعند الامام
 الاعظم م ومحمد رحمه الله تعالى لا يطيب له ذلك (ولو) غصب ألفاً
 واشترى بها طعاماً ماوى ألفين فأكله أو وهبه لا يصدق بالربح اجماعاً
 (رجل) ووجه جارية له الى نخاس للبيع فبعثت امرأة النخاس الجارية
 الى حاجتها فربحت فالضمان على امرأة النخاس لا غير لان النخاس أجبر
 مشترك ومن مذهب الامام رحمه الله تعالى ان الاجير اشترك لا يضمن
 ما تلف في يده بغير فعله (وقال) يجبر صاحب الجارية بين تعمين
 النخاس وزوجته (جاء) الغاصب بثوب وقال المغصوب هذا وقال
 المالك لا بل غيره فالقول للغاصب وتقام هذا الفصل تقدم شرحه في فصل
 أنواع الضمانات في نظريئة

«(نوع في الشفعة)»

(دار) بيعت بجنب دار الوقف لاشفعة للوقف حتى لا يأخذها القيم لان
 الشفعة تجب بحق الملك والموقوفة ليست بمالوكة لاحد في الحقيقة

(قلت) وفي البرازي ما يخالف هذه المسئلة فانه قال ثبتت الشفعة بمجواز دار الوقف اهـ (رجل) اشترى دارا لابنه الصغير والاب شفعيها فأراد أن يأخذها بالشفعة كان له ذلك لان الاب لو اشترى دار ابنه يجوز فكذا هذا واذا أخذ كيف يأخذ يقول اشتريت فأخذت بالشفعة (ولو) كان مكان الاب وصي يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب في شراء الوصي مال اليتيم على قول من يملك الشراء فهو كالاب وعلى قول من لا يملك له الشفعة أيضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قيمان الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصي كذا في اللؤلؤ المحي (وفي البرازي) المسلم والنقي والمكاتب والمأذون ومعتق البعض سواء فيها (ولا) شفعة في المنقولات (واذا) ملك العقار بلا عوض كالهبة والصدقة والوصية والميراث أو بعوض ليس بمال كالمهر وبديل الخلع والصلح عن دم حمدا وجعله أجرة فلا شفعة فيها (ولا) شفعة في البناء والاشجار اذا بيعت بدون العرصه لانه نقلي (ولو) كان البناء بمكة جاز أن يؤخذ بالشفعة وتؤخذ الشفعة به كذا روى عن أبي يوسف وهي رواية الحسن عن أبي خنيفة كذا ذكره ابن وهبان في شرحه (وهي) لثلاثة الشريكين في المبيع وهو الذي لم يقاسم والمخلوط وهو المقاسم الذي بقي له خلطة في الطريق أو الشرب والجوار الملاصق (ولا) شفعة للجوار المقابل اذا كانت المصلحة نافذة وتجب الشفعة اذا كانت غير نافذة (والشفيع) في الطريق أحق من الجوار قال مشايخنا لانه لم يرد به طريقا حتما لانه غير مملوك لاحد وانما أراد به ما يكون في سكة غير نافذة وان لم تكن نافذة حتى كان الطريق مشتركا بين أهلها فان كان في أسفل السكة ما يتعلق به حق العامة كالسجود ونحوه فليس لاحد من اهل السكة شفعة بالشركة في الطريق وان كان المجد وسط السكة فن بيته في وسطها أو مدخلها فليس له شفعة (وان) بيعت دار في الاسفل فشركا الاسفل في الطريق

بالسكة المعتبرة من الماء
(الشرب)

حق الشفعة (والجوار) مع الشريك شفيح حتى ان سلم الشريك يأخذها
 الجوار في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يأخذ (والجوار) اذا سلم
 مع الشريك صح حتى اذا سلمها الشريك لا يأخذها الجوار وبعد تسليم
 الشريك انما يأخذها الجوار اذا كان بأحد الطرفين بأن يقول اني قد طلبتها
 ان لم يأخذها الشريك آخذها ولم يذكر في الكتاب ان من لا يرى
 الشفعة بالجوار اذا جاء الى حاكم يرى الشفعة بالجوار وطالبها قيل
 لا يقضى له بها لانه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضى بها لان الحاكم يرى
 وجوبها وقيل يقال له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان
 قال لا لا يصح الى كلامه (قال) المحلواني رحمه الله تعالى وهذا
 أحسن الاقوال (ويحلف) في دعوى الشفعة على من لا يراها بالله
 ما هذا قبل تلك الشفعة في هذه الدار وعلى قول من يراها بالجوار لا يحلف
 بالله ما هذا قبل تلك الشفعة في هذه الدار لانه لو حلف على هذا الوجه يحلف
 بناء على مذهبه فيتوى حقه (ولو) قضى حنفي لشافعي بالجوار هل
 يحل باطنا فيه وجهان ذكرهما في الوسيط (وفي) أدب القضاء لقاضي
 القضاة شمس الدين السرخسي اذا بلغ الشفيح الخبر وليس بحضوره من
 يشهده فانه يقول انما طالب بالشفعة حتى لا يسقط طلبه فيما بينه وبين الله
 تعالى والغائب اذا علم بالشفعة هو بمنزلة المحاضر في الطاب وبعد ما يشهد
 له من الاجل مقدار المسافة فان لم يقدم ولم يبر كل من يأخذ له بالشفعة
 بطلت شفعته (قال) طالب الشفعة لا تبطل (ولو) قال اطلبها اوانا
 طالب لها تبطل والصحيح لا تبطل (وفي المحيط) اذا طالب بأى لفظ كان
 ماضيا او مستقبلا جاز (سمع) اليهودي بالبيع يوم السبت فلم يشهد بطلت
 (الشفيع) بالجوار اذا خاف انه لو طالب الشفعة عند قاض لا يرى الشفعة
 بالجوار فلم يطلب فهو على شفعته لانه ترك لعذر (واذا) لم يكن الصبي من
 يأخذ شفعته وقف على بلوغه لقوله صلى الله عليه وسلم ينتظر الشفيح
 اذا كان غائبا (وتسليم) الاب والوصي على الصبي جائز خلافا لمحمد وذر
 رحمهما الله تعالى (اكره) على اسقاط الشفعة أو البراءة عن دين لم يميز

ولم تبطل شفعتها (ولا) يصح تسليم الشفعة مع الهزل (ولو) سدّفه
مكرها ولم يتركه ينطق لم تبطل شفعتها (وفي البرازي) الحيلة بعدئذ بها
تكرهه بالاتفاق نحو أن يقول المشتري للشفيع اشتره مني وإن كان قبل
الثبوت لأبأس به عدلا كان أو فاسقا في المختار لأنه ليس بإبطال وعلى
هذا حيلة الزكاة ودفع الربا (والحيلة) على وجوه أما أن يهب بيتا
من دار من رجل ثم يبيع بغيرها منه أو يكون داران متلاصقتان تصدق
صاحب إحدى الدارين بالحائط الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم يباع
منه ما بقى من الدار أو يشتري عشرة بنين كثير أو سهما من مائة سهم
والباقي بثمن قليل فلا شفيع الشفعة في الأول لأن الباقي (ولو) خاف
البائع أن يفسخ المشتري البيع يبيع الباقي على خيار ثلاثة أيام (ولو)
خاف المشتري أنه إذا اشتري القليل بالثمن الكثير لا يبيع منه الباقي
بالثمن يشتري السهم الواحد على خيار ثلاثة أيام (فلو) أراد الشفيع
أن يملكه بالله ما ردت إبطال الشفعة لم يكن له ذلك لأنه لو أقر به لا يلزمه
شيء (ولو) خلفه أن البيع الأول لم يكن ثلثته له ذلك لأنه ادعى معنى
لو أقر به للزمه فيكون خصما (وفي) الكروم والأشجار إن أراد الحيلة
بإعطاء الأشجار أو وهبها بأصلها ثم يشتري الأرض لأنه صار شريكا قبل
الشراء فيقدم على الجار أو يقول المشتري له أنا أبيعها منك بالمأخوذ
ولا فائدة لك في طلبها فإذا قال الشفيع نعم أو اشتريت بطلت وأنه مكره
إجماعا قاله بكر وقال شمس الأئمة رحمه الله تعالى أنه لا يكره لأنه لم يقصد به
الإضرار بالشفيع وقيل إن كان الجار فاسقا يتأذى به فلا يكره ولا يكره
في الأحوال كلها أو يبيع البناء بثمن قليل ولا شفعة فيه ثم يبيع
الساحة بثمن كثير فلا يرغب في الساحة لكثرة ثمنها (الجملة) من تجبته
من البرازي والله الموفق لطريق الرشاد

• (نوع في القسمة) •

لا يقسم حمام وحائط وبيت ودكان صغير لأنه لو قسم لا يبق لكل
فائدة وانتفاع فيما يخصه وإن بقي فائدة يقسم بينهما (والخوض) لا يقسم

عشر في عشر أو أقل (وكذا) الخشب الواحدة لو كان في قطعها ضرر
(ولا) يقسم بثروته وقناة الا اذا كانت مع ارض فتقسم وتترك البئر
والقناة على الشراكة (الثوب) الواحد لا يقسم الا بالتراضي (وفي)
الولواجي دار بين اثنين انهدمت فقال احدهما ابني وأبي الآخر قسمت
بينهما (وفي الملتقطات) دار بين اثنين لاحدهما القليل والآخر الكثير
وصاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب الكثير
القسمة وأبي صاحب القليل قسمت بالاتفاق واذا كان على العكس
قال أبو الحسن الكرخي في مختصره لا تقسم واليه مذهب الاسديجاني والفقهاء
أبو الليث وأبو بكر ومحمد بن أبي سهل السرخسي وجعلوا هذا قول أصحابنا
(وذكر) الحاكم الشهيد انها تقسم واليه ذهب خواهر زاده وعليه
الفتوى لان الطالب رضى بالقسمة وهذه القسمة لا تضمن الضرر على الآبي
(صبرة) مشتركة بين الدهقان والمزارع قال الدهقان اقسماها واقرز
حصتي فقسماها المزارع في غيبة الدهقان وحمل حصته اليه فلما رجع
وجد حصته المزارع قد تلفت فاملاك عليه ما وان ترك حصته الدهقان مفرزة
وحمل حصته الى منزله فلما رجع وجد حصته الدهقان قد تلفت فاملاك
على الدهقان (وفي) واقعات السمرقندي اذا تلفت حصته الدهقان قبل
قبضه ينقضها ويرجع على الاكار بنصف المقبوض وان تلفت حصته
الاکار لا تنقض لان تلفها بعد قبضه والغلة كلها في يده والاصل ان هلاك
حصته من المكيل في يده قبل قبض الآخر نصيبه لا يوجب انتقاض
القسمة وهلاك حصته من لم يكن المكيل في يده قبل قبض حصته يوجب
انتقاضها (وذكر) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان المكيل والموزون
لو كان بين اثنين فاقسماه وقبض أحدهما حصته للآخر حتى تلف
نصيب الآخر تنقض القسمة ويكون التالف والباقي على الشراكة وتأويله
اذا لم يكن المقسوم في يد أحدهما والمقبوض بالقسمة الفاسدة تثبت يد
المالك فيه (وفي المنبيع) اذا طالب أحد الشرى بكيين القسمة وأبي
الآخر فأمر القاضي قاسمًا ليقسم بينهما فالأجرة على الطالب كذا روى

بالدهقان) بالكر فارمي معرب بالدهقان ريش القرية والراد هشار بالارض اه وقوله مفرزة من افرز واسم مفرزة من فرز كأي الصباح

الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد الاجرة عليهما
 (وفي الذخيرة) سئل أبو جعفر عن سلطان غريم أهل قرية فأرادوا قهمة
 تلك الغرامة واختافوا فيما بينهم (فقال) قال بعضهم يقسم على قدر الاملاك
 (وقال) بعضهم يقسم ذلك على عدد الرؤوس (وقال) بعضهم ان كانت
 الغرامة لخصين أملاكم تقسم على قدر الاملاك وان كانت الغرامة
 لخصين الا بدين يقسم ذلك على عدد الرؤوس ولا شيء على النسوان والصدان
 في ذلك لانه لا يتعرض لهم (وارثان) في يدهما عقار ومعهما غائب
 أوصى وبرهن على الوفاة وعدد الورثة قسم العقار بطلبهما ونصب القاضي
 عن الغائب وكيلًا وعن الصبي وصيًا يقبض نصيبهما ولا بد من إقامة البينة
 في هذه الصورة (ثم) اعلم ان ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي ان
 القاضي انما ينصب وصيًا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا أما اذا كان
 غائبا فلا ينصب عنه وصيًا (والفرق) ان الصغير اذا كان حاضرا
 توجه الدعوى عليه فلصحة الدعوى ينصب عنه من يجيب عنه وأما اذا
 كان الصغير غائبا لم توجه الدعوى عليه فلا يحتاج الى نصب من يجيب عنه
 فلم تقع الضرورة على نصب الوصي فاسترقا هكذا في المنبع (وفي)
 البرازي انه لا يشترط حضرة الصغير بل يشترط أن يكون في ولايته وأن
 يكون الحماكم الناصب طالما يوجد وحاله اه
 * (الفصل الثاني عشر في الاكراه)

وهو عبارة عن تهديد القادر غيره على ما هتده بمكروه على أمر بحيث ينتفي
 به الرضاء (وفي) المنبع الاكراه نوعان نوع يرجع الى المكروه ونوع
 يرجع الى الماكروه (أما) الذي يرجع الى الماكروه فهو أن يكون المكروه
 قادرا على تحقيق ما هتده به لان الضرورة لا تتحقق الا عند القدرة على
 الايقاع فانه اذا لم يكن قادرا على الاكراه يكون هذيانا وفي هذا المعنى
 لا فرق بين السلطان وغيره ههنا على مذهبنا طاهر لتحقيق الاكراه من
 السلطان وغيره وأما على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد قيل انه
 لا يتحقق الاكراه الا من السلطان أي من السلطان الاعظم لان القدرة

لا يتحقق الا من السلطان وقيل انه يتحقق من ملك الحمد ودوا اصبح ان
الاختلاف في ذلك اختلاف عصر وزمان لاجبة وبرهان لان زمان أي حنيفة
وجه الله تعالى لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به الا كراهه فأقوى على
حسب ما عاين وفي زمانهما ظهر الفساد وصار الامر الى كل متغلب فتحقق
الا كراهه من الكل (وفي البرازي) نفس الامر من السلطان بالتهديد
اكرامه لانه لو لم يمثل يعاقبه وقال ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل
ما قاله السلطان يعاقبه كان أمره له بالفعل اكرامه (وفي البدائع)
البلوغ والعقل والتمييز المطلق ليس بشرط لتحقيق الا كراهه حتى يتحقق
من الصبي العاقل اذا كان مطاعا مسلطا ومن البالغ المختلط العقل اذا كان
مطاعا مسلطا للقدرة على الايقاع (وأما) النوع الذي يرجع الى المذكره
فهو ان يكون في غالب رأيه انه لو لم يجب الى ما دعى اليه تحقق ما أوعده به لان
غالب الرأي حجة يعمل به خصوصا عند تعذر الوصول الى اليقين حتى لو كان
في أكبر رأيه ان المذكره لا يتحقق ما أوعده به لا يثبت حكم الا كراهه شرعا
وان وجدت صورة الایعاد لان الضرورة لم تتحقق (ومثله) لو أمره بفعل
ولم يوعده عليه ولا يكن في أكبر رأيه المذكره انه لو لم يفعل يتحقق
ما أوعده به فثبت حكم الا كراهه لتحقيق الضرورة ولهذا لو كان في أكبر
رأيه انه لو امتنع عن تناول الميتة وصبر الى أن يلحقه الجوع المهلك
لا زيل عنه الا كراهه لا يباح له تناول في الحال وان كان في أكبر رأيه
انه لو صبر الى تلك الحالة لا نزول عنه الا كراهه يباح له تناول في الحال
فدل ان العبرة لغالب الرأي وأكبر الظن دون صورة الایعاد (وفي)
الهدياة واذا أكرهه على بيع ماله أو شراء سلعة أو على أن يقر لرجل
بالف أو يؤجر داره فأكرهه على ذلك بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالحبس
فبيع أو اشتري فهو بالخيار ان شاء أمضى البيع وان شاء فسخته ورجع
بالمبيع لان من شرط صحة هذه العقود التراضي قال الله تعالى الا أن تكون
تجارة عن تراض منكم والا كراهه بهذه الاشياء يعدم الرضى فتفسد

بمخلاف ما اذا كره بضرب سوط أو حبس يوم أو قيد يوم لأنه لا يبالى بها بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الا كراهه الا اذا كان رجلا صاحب منصب يعلم انه يتضرر به فانه يفوت الرضى (وفي الولوالجي) اذا كان الرجل من الاشراف أو من الاجلاء أو من كبراء العلماء والرؤساء بحيث يستمكن عن ضرب سوط أو حبس ساعة لم يجر اقراره لان مثل هذا الرجل يؤثر الف درهم على ما يلحقه من الهوان بهذا القدر من الحبس والقيود كان مكرها وكذلك الاقرار بهجة اترج جانب الصدق فيه على جانب الكذب وعند الكراهه يحتمل انه يكذب لدفع المضرة (وفي الذخيرة) ولو هدد بضرب سوط أو سوطين فهو لا يعتبر الا أن يقول لا ضربت على عينيك أو على المذاكير (وفي البساتين) الا كراهه يمنع محصة الاقرار سواء كان المقر به مما يحتمل الفسخ أو لا يحتمل وسواء كان محاسبا بالشبهات كالمخدود والقصاص أولا (ولو) أكرهه على الاقرار بذلك ثم خلى سبيله فهذا على وجهين اما ان يتواري عن بصر المكره حينما خلى سبيله واما ان لا يتواري عن بصره حتى يبعث من أخذه ورده اليه (فان) كان قد تواري عن بصره ثم أخذه فأقر اقرارا مستأنفا جازا قراره لانه لما خلى سبيله حتى تواري عن بصره فقد زال الاكره عنه فاذا أقر به من غير اكرهه جديده فقد أقر طائعا فصح (وان) كان لم يتواري عن بصره بعد حتى رده اليه فأقر به من غير تجدد الاكره لم يصح الاقرار لانه لما لم يتواري عن بصره فهو على الاكره الاول (ولو) أكرهه على الاقرار بالقصاص فأقر به فقتله حيثما أقر به من غير بينة فان كان المقر معروفا بالعادة يدرأ عنه القصاص استقسانا وان لم يكن معروفا به لا يجب القصاص والقياس ان يجب القصاص على المكره كيفما كان لان الاقرار بالا كراهه لم يصح شرعا كان وجوده وعدمه بمنزلة واحدة فصاد كذا قتله ابتداء (ونظيره) ما اذا دخل رجل على آخر في منزله تخاف صاحب المنزل انه دافع دمه عليه ليقته ويأخذ ماله فبادره وقتله فلن كان الداخل معروفا بالعادة لا يجب القصاص على صاحب المنزل وان لم يكن معروفا

بالفسخ وجهه لا بالفساد له
(العادة)

بالعادة

بالدعارة يجب القصاص على صاحب المنزل كذاهـ **ك** وإذا لم يجب
 القصاص يجب الارش لان سقوط القصاص للشبهة وانها لا تمنع وجوب
 المال (وروي) الحسن عن أبي حنيفة انه لا يجب الارش أيضا اذا
 كان معروفا بالدعارة انتهى كلام البهـ دائع (وفي البرازي) ولو
 اكراهه على شرب الخمر باكره يخاف منه التلف أو تلف عضو أو قال
 لأحببتك أولا ضربتك بالسياط يجعل له شربه ولو امتنع يأثم (أكره)
 على الهبة فوهب وسلم طائعا لا يكون ماله كاللوهوب له (والاكره) على
 الهبة أكرهه على التسليم بخلاف البيع فان أكرهه على البيع لا يكون
 أكرهه على التسليم (أكره) على البيع بألف فباعه بأقل لا يجوز
 في الاستحسان (أكره) على البيع فوهب جاز (أكره) على البيع
 ولم يسم المشتري فباعه من انسان لا يجوز (طالبوه) بمال باطل وأكره
 على ادائه فباع جاريته بلا أكرهه على البيع جاز البيع لانه غير متعين
 لادائه وهذا عادة الظلمة اذا صادر وار جلا أن يتحكموا بالمال ولا يذكروا
 بيع شيء من ماله (والحيلة) له فيه أن يقول من أين أعطى ولا مال لي
 فإذا قال الظالم له بيع جاريته فقد صار مكرها على بيع الجارية فلا ينعقد
 بيعها (أكره) على الأبرار عن المحقوق أو الكفالة بالنفس أو تسليم الشفعة
 أو ترك طلبها كان باطلا (رجل) ضرب زوجته حتى أقرت باستيفاء مهرها
 جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الأكره لا يحقق الأمن السلطان
 (قال) أي البرازي والزوج سلطان زوجته فيحقق منه الأكره ولم
 يذكر الخلاف (قلت) وسباق اللفظ يدل على الوفاق والله سبحانه وتعالى
 أعلم (وفي المنبيع) اذا أكره انسان رجلا بالاكره التام على أن يطلق
 امرأته أو يعتق عبده ففعل وقع الطلاق والعق عندنا خلافا للشافعي
 واذا أكره على التوكيل بالطلاق والعنق ففعل الوكيل فالتوكيل
 جائز استحسننا وقد تصرف الوكيل والقياس أن لا تصح الوكالة مع
 الأكره لان كل عقد يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الأكره وما لا يؤثر فيه
 الهزل لا يؤثر فيه الأكره لانهم ما ينفون الرضاء والوكالة تبطل بالهزل

قوله صادر (وا) طالبوا وزنا ومغني اهـ

فكذا بالاكراه (وفي) جامع الفتاوى استكره على أن يكتب على
 قمر طاس أمر أنه طالق أو أمرها بيد ما لم يصح الا اذا نوى (ولو) أكره على
 أن يقر بالطلاق فأقر لا يقع كذا ذكره السرخسي رحمه الله تعالى في أدب
 القضاء (أكره) على نذر أو حث أو قطع أو نسب فأقر لا يؤمنه شيء (وفي
 المحيط) من المشايخ من قال بصدقة الاقرار بالسرقة مكرها (وعن) المحسن
 ابن زباد رحمه الله تعالى أنه يجل ضرب السارق حتى يقر وقال ما لم يقطع
 اللطم أو يظهر العظم (أمره) يقتل وجعل ولم يقل ان لم تقتله لا تقتل
 لكن يعلم أنه ان لم يقتله يقع ما يستعديه كان مكرها (الكافر) اذا
 أكره مسلما على الكفر وله امرأة مسلمة فارتكب وقبلة مسلما بالايمان
 لم تبين امرأته لانه لا يحكم بكفره بإجراء الكاحلة على لسانه (فان) قالت
 المرأة قد كهرت وقد بنت منك وقال الزوج أظهرت ذلك بعذر الاكراه
 وقلبي مطمئن بالايمان فالقول قوله استحسننا والقياس أن يكون القول
 قولها ويحكم بالفرقة (أكره) على الاسلام فاسلم مع ولو ارتد
 يمجس ولا يقتل استحسننا (وفي العمادى) رجل سعى الى سلطان
 ظالم حتى غترم رجله لاجل من المال ان كانت المعاينة بحيث بان كان
 يؤذيه ولا يمكنه دفع الاذى عن نفسه الا بالدفع اليه أو كان فادعا لا يتمتع
 بالامر بالمعروف ففي مثل هذا الموضع لا يضمن الساعي (ولو) قال
 ان فلانا وجد كنزا أو لقطه وقد ظهر انه كاذب ضمن الا اذا كان السلطان
 عادلا لا يقرم بمثل هذه المعاينة أو قد يقرم وقد لا يقرم فلا يضمن
 الساعي (وفي القنية) سعى برجل الى السلطان فأخذ منه مالا ظاهرا
 يضمن الساعي روى هذا عن زفر وبه قال كثير من مشايخنا المصلحة العامة
 (وفي) شرح الصباغى ان كانت المعاينة بحيث كملوا أداء أو دام على
 القمق ولا ينفذ بالعلة فأعبر السلطان فغترمه مالا لا يضمن (وفي)
 فتاوى قاضي خان رجل ادعى على آخر سرقة وقبلة الى السلطان وطلب
 منه أن يطره به حتى يقر فغتر به مرة أو مرتين أو حمله خفاف المحبوس من
 التعذيب والضرب فصدع السلطان انبغات فسقط عن السطح فمات

وقد كانت محقة غرامة في هذه المحادثة فظهرت السرقة على يد غيره
 حكام للورثة أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أيهم وبالغرامة التي
 أذاها اليه السلطان (وفي الذخيرة) المضروب اذا شكا اليه السلطان
 وأخذ مالا من المضارب بلا ضمان علي المضروب (وفي القنية) رجل
 أخبر الغلبة أن لفلان حنطة في مطه ووردة فأخذوها منه فله أن يرجع بها
 على المخبر وكذا اذا علمه الظالم لكون أمره الساعي بالاخذ يضمن ولو قال
 النمام للظالم لفلان فرس جيد فأخذ الظالم منه فلانما هذا ضمان له
 * (نوع في الحجر) *

وسببه الصغر والمجنون والرق فلم يصح طلاق صبي ومجنون غلب على عقله
 وعقدهما واقراهما (وصح) طلاق العبد واقراؤه في حق نفسه لا في حق
 سيده فلو أقر بماله أخرا إلى عتقه ومجتهود قد عجل (ومن) عقد منهم
 وهو يعقله أجاز وليه أو ردة وإن أنفقوا شيئا ضاعوا كذا في الوقاية (وفي)
 الهداية قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أجبر علي الحجر العاقل البالغ
 السفيه وتصرفه في ماله جائز وإن كان مبدرا مفسدا ياتف ماله فيما
 لا غرض له فيه ولا مصلحة (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
 وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى يجبر عليه ويمنع من التصرف في ماله
 (واذا) جبر القاضي عليه ثم رفع إلى قاض آخر فأبطل حجه وأطاع
 عنه جاز لأن الحجر منه فتوى وليس بقضاء ألا ترى أنه لم يوجد المقضي
 له والمقضي عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من
 الامضاء حتى لو رفع تصرفه بهدا الحجر إلى القاضي المجاور أو إلى غيره فقصي
 بطلان تصرفه ثم رفع إلى قاض آخر فنفسه باطل لا اتصال الأمضاء به
 فلا يقبل النقص بعد ذلك (ثم) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا بلغ
 الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ حسا وعشر بن سنة فإن تصرف
 فيه قبل ذلك نفذ تصرفه فاذا بلغ حسا وعشر بن سنة سلم اليه ماله وإن لم
 يؤنس منه الرشيد (وقالا) لا يدفع اليه ماله أبدا حتى يؤنس منه الرشيد
 ولا يجوز تصرفه فيه لأن عليه المنع السفيه فيه في ما بقيت العلة وصار كالصبي

كل من آخر وعجل فعل بمنى المجهول اهـ

(ولا) يحجر على الفاسق المصلح ماله خلافا للشافعي لان الحجر عليه زجر وعقوبة كافي السفيه ولهذا لم يجعل أهلا للشهادة والولاية عنده (وانما) انه مصلح ماله فيكون الرشد أنوسا منه فيدفع ماله اليه لقوله تعالى فان آمنتم منهم رشد افادفعوا اليهم أموالهم وقد علق الرشد بآيائناش رشد واحد لانه ذكر في الاثبات والرشد في المال مراد بقول ابن عباس رضي الله عنهما فلا يكون الرشد في الدين مرادا لانه حينئذ يكون معلقا برشد دين (وتخرج) الزكاة من مال السفيه لانه واجب عليه وينفق على أولاده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوى أرحامه لان احياء ولدة وزوجته من حوائجه والاتفاق على ذوى الرحم واجب عليه حقا لقريبه والسفيه لا ينظر حق الناس الا أن القاضى يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى مصرفها لانه لا بد من نيته لكونها عبادة لكن يبعث أمينامعه كيلا يصرفها في غير وجهها وفي النفقة تدفع الى أمينه ليصرفها لانه ليس بعبادة فلا يحتاج الى نيته وان أراد بجهة الاسلام لم يمنع منها لانه واجب عليه بإيجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يسلم القاضى النفقة اليه ويسلمها الى ثقة من الحاج ينفقها عليه في طريق الحج كيلا يتلفها في غير هذا الوجه اهـ كلام الهداية (وفي) نصاب الذرائع ولا يحجر على المدين عندده ولا يمكن يحبس بالدين ان كان له مال حتى يقضى دينه (والقاضى) يقضى دينه بدراهمه ودنانيره بغير أمر لانها معدة لقضاء الدين (وقالا) يحجر عليه بطلب الغرماء الحجر ويبسح ماله لقضاء دينه بدراهم ويقسم ثمن ما يباع من ماله بين غرمائه بالخصص وينفق عليه من ماله كما ينفق من مال السفيه لان الاتفاق لا بد منه دفعا للهلاك

(نوع في معرفة حد البلوغ)

(وفي العمادى) البلوغ يكون تارة بالسن وتارة يكون بالعلامة والعلامة في الجارية الحيض والاحتلام والحبل وأدنى المدة تسع سنين هو المختار والعلامة في الغلام الاحتلام والاحبال وأدنى المدة اثنتا عشرة سنة وأما السن في الغلام فهو اذا دخل في التاسعة عشر وفي الجارية اذا دخلت في السابعة عشر

(وفي) بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه اعتبر نبات
الشعر وهو قول مالك رحمه الله تعالى (وفي الهداية) واذا رآه في الغلام
أو الجارية وأشكل أمرهما في البلوغ فقالا قد بلغنا فالقول قوله - ما
وأحكامهما أحكام البالغين لانه معنى لا يعرف الا من جهته ما ظاهرا فإذا
أخبر به ولم يكذبهما الظاهر قبل قوله - ما كما يقبل قول المرأة في الخيض
(وفي) فتاوى قاضي خان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت أنا
مدركة ثم قالت لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا ان كانت تشبه
المدركات في ذلك الوقت أو كانت بهاء لامة المدركات لا تصدق انها
لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك فان القول قولها (وفي) فتاوى القسفي
سئل عن قوم اصطلموا على شيء وفيهم مراهم وأقر المراهق عند الصلح انه
بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغاً ولم يصح هذا الصلح قال
القول قول الصبي بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاثة عشرة سنة لان الأقل
من ذلك نادر

* (الفصل الثالث عشر في النكاح) *

اختلف أصحابنا وجههم الله تعالى فيه قال بعضهم انه مندوب ومستحب
واليه ذهب الكرخي (وقال) بعضهم فرض كفاية اذا قام به البعض
سقط عن الباقي كالجهاد وصلاة الجنابة (وقال) بعضهم انه واجب
على سبيل الكفاية كرد الاسلام (وقال) بعضهم انه واجب علينا
لسكن عملا لا اعتقاد على طريق التعيين كصدقة الفطر والوتر والاضحية
(وفي الجمع) قال يسن حالة الاعتدال ويجب في التوقان ويكره مخوف
المحور (وفي الهداية) وينعقد بالايجاب والقبول بلفظين يعبر بهما عن
الماضي لان الصيغة وان كانت للاخبار وضعاف قد جعلت للانشاء
شرطا فدعا للمراجعة وينعقد بلفظين يعبر بأحدهما عن الماضي
وبالآخر عن المستقبل مثل أن يقول زوجتي فيقول زوجتك لان هذا
توكيل بالنكاح والواحد يتولى طرفي النكاح (وينعقد) بلفظ النكاح
والتزويج والمهبة والعتك والصدقة والبسع ولا ينعقد بلفظ الاجارة

في الصحيح ولا يلفظ الاحلال والاباحة والاجارة والوصية (ولا) ينقض
 نكاح المسلمين إلا بحضور شاهدين حزين عاقلين بالغين مسلمين أو رجل
 وامرأتين عدولاً لا يمسكون أو غير عدول أو محدودين في قذف (وينعقد)
 النكاح بشهادة الأعميين عندنا خلافاً للشافعي لأن البصرة شرط لاظهار
 النكاح عنده وعندنا بصر الشاهد ليس بشرط (وفي الذخيرة)
 ولا ينعقد النكاح بشهادة النساءين اللذين لا يسمعان كلام المتعاقدين
 والأعميين (وذكر) القاضيان الأسفيجاني والسفدي أن النكاح
 ينعقد بشهادة الأعميين (ونص) القدوري على أن سماع الشهود كلام
 المتعاقدين هل هو شرط لا انعقاد النكاح فقد اختلف فيه
 فقال بعضهم ليس بشرط وإنما الشرط حضرتهما فينعقد النكاح
 بشهادة الأعميين وقال بعضهم لا يثبت من السماع فلا ينعقد بشهادة
 الأعميين (وفي المحيط) رجل تزوج امرأة بمحضرة الممسكاري
 وهم يعرفون أمر النكاح غير أنهم لا يذكرونه بعد ما هو انعقد
 النكاح لأن هذا نكاح بمحضرة الشهود (وفي البرازي) لقت
 امرأة بالعبدية تزوجت نقيباً من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت
 والشهود يملكون أو لا يعلمون مع النكاح (قال) في النصاب وعليه
 القنوي (وفي النوادر) دخل وامرأة أقرأ بانه نكاح بين يدي شاهدين
 عدلين فقال الرجل هذه امرأتى وقالت المرأة هذا زوجي فانه يصح النكاح
 وعليه الفتوى (وفي) فتاوى قاضي خان رجل له بنت ولحمدة
 اسمها عائشة فقال الأب وقت العقد تزوجت منك بنتي فاطمة لا ينعقد
 النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال الأب تزوجت منك بنتي
 فاطمة هذه وأشار إلى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبالت جاز
 (وفي الخلاصة) أبو الصغيرة إذا قال تزوجت بنتي فلانة من ابن فلان بكذا
 وقال فلان قبلت لابني ولم يسم الأب الابن إن كان له ابنان أو أكثر
 لا يجوز وإن كان له ابن واحد مع (ولو) ذكر أبو البنت اسم الابن

وقال

وقال زوجه بنتي من ابني فلان فقال أبو الابن قبلت معي وان لم يقل
قبلت لابن ولو قال قبلت لأجل ابني ان سماء جاز أيضا وان لم
يسمعه ان كان له ابن واحد جاز وان كان أكثر لا يجوز (وفي المحيط)
لو قال زوجه بنتي منك ولم يزعل على هذا وله بنت واحد جاز ولو
سمكان له بنتان اسم الكبرى عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال
زوجه بنتي فاطمة منك ينبغي عقد النكاح على الصغرى وان كان يريد
تزوج الكبرى ولو قال زوجه بنتي الكبرى فاطمة يجب أن لا ينقد
النكاح على احداهما (امراة) لها اسمان اسم سميت به في الصغر
واسم سميت به في الكبر وصارت معروفة بهذا الاسم تزوج
بالاسم الذي سميت به في الكبر (وقال) الامام طه بن الدين الاصم
الجميع بين الاسمين وبه يقضى (وفي البرازي) رجل له بنتان متزوجتان
وغير متزوجتان وقال عند الفهم ودزوجه بنتي منك ولم يسم اسم البنت
وقال مخاطب قبلت معي وانصرف الى الفارغة (اجاب) صاحب
الهداية في امرأة تزوجت نفسها بألف من رجل عند الشهود فلم يقل الزوج
شيئا لكن أعطاهما المهر في المجلس انه يكون قبولا (قال) البرازي
وانكره صاحب المحيط وقال لا مالم يقل باسمه قبلت بخلاف البيهقي فانه
ينعقد بالتعاطي والنكاح لمخاطبه لا ينقد حتى يتوقف على الشهود وبخلاف
أجازة نكاح الفضولي بالفعل لوجود القول ثمة (واذا) تزوج مسلم
فقية بشهادة فقيين جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى
وعند محمد رجهما الله تعالى لا يجوز (ويحرم) على الرجل نكاح أصوله
أي الام والاب والجداد والجدات وان علوا وفروعهم أي الولد وولد الولد
وأولاد أولادهم وان سفلوا وفروع أصوله أي الاخوة والاخوات وأولادهم
وأولاد أولادهم وان نزلوا والاعمام والعمات والاخوال والخالات ونكاح
أم امرأته دخل بها أم لا وزوجه أبيه وأجداده وكذا يحرم عليه نكاح
امرأته وبنتي وأولاده ويحرم عليه نكاح أمه من الرضاع واخوته من
الرضاعة ولا يحل له أن يجتمع بين اختين بنكاح ولا بين ابنتين استمعا

(ولا) بأس بأن يجتمع بين امرأة وابنة زوج كلن لهما من قبل لانه لا قرابة
 بينهما ولا رضاع (وقال) زفر رحمه الله تعالى لا يجوز لان ابنة الزوج
 لو قدر لها ذكرا لا يجوز له التزوج بامرأة أبيه (قلنا) امرأة الاب
 لو صورته ذكرا جاز له التزوج بهذه والشروط أن يصور ذلك من كل
 جانب (ومن) زنى بامرأة حرمت عليه أمها وابنتها وقال الشافعي رحمه الله
 تعالى الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة (واجمعوا) على انه لا يجوز للام
 أن تتزوج ابنتها من الزنا (ومن) مسه امرأة بشهوة حرمت عليه أمها
 وابنتها وقال الشافعي لا تحرم (ثم) المس بشهوة أن تنتشر الآلة أو تزاد
 انتشارا هو الصحيح والمعتبر النظر الى الفرج الداخل ولا يتحقق ذلك
 الا عند اتكاثها (ولو) مس فأنزل فقد قيل يوجب المحرمة والصحيح
 انه لا يوجبها لانه بالاتزال تبين انه غير مفض الى الوطء وعلى هذا اتيان
 المرأة في دبرها لا يوجبها (واذا) طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا أو رجعا
 لم يجز له أن يتزوج بأختها حتى تنقض عتقتها (ولا) يتزوج المولى أمته
 ولا المرأة عبدها ويجوز تزوج الكتائبات والمجوسيات ويجوز تزوج
 الصبايات ان كانوا يؤمنون بنبي ويقرؤن بكتاب (ويجوز) للمحرم
 والمحرمة أن يتزوجا في حالة الأحرام (وقال) الشافعي لا يجوز لقوله
 عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح (ولنا) ما روى انه صلى الله عليه وسلم
 تزوج ميمونة رضي الله عنها وهو محرم وما رواه مجمل على الوطء (ولا) يتزوج
 أمة على حرة ويجوز تزوج المحرمة عليها فان تزوج أمة على حرة في عدة
 من طلاق بائن لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما (والعهر)
 أن يتزوج أربعاً من المحرائر والاماء وليس له أن يتزوج أكثر من ذلك
 لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
 والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى
 لا يتزوج الأمة واحدة لانه ضروري عنده والحجة عليه ما تلونا اذ الأمة
 المنكوحة يتضمنها اسم النساء كما في الظاهر (ولا) يجوز للعبد أن يتزوج
 أكثر من اثنتين (وقال) مالك رحمه الله تعالى يجوز لانه في حق النكاح

قوله منصف) يكسر الصاد الشدة من التنصيف) وقوله وقال مالك هو جائز) هو غلط كما أنه عليه ابن طابدين اهـ (وقوله وعن أبي يوسف الخ

بمنزلة المحر عند حنيفة حتى ملكه بغير إذن المولى (وليس) أن الرق منصف
فيتزوج العبدانتهين والمحرر أربعاظهارا الشرف المحرمة فان طلق المحر
أحدى الأربع طلاقا بائنا لم يجزله أن يتزوج رابعة حتى تنقض عدها
خلاف الشافعي وهو نظير نكاح الاخت في عدة الاخت (فان) تزوج
حبلى من زنا جاز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها وهذا عند أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله النكاح فاسد
(وان) كان الحمل ثابت النسيب فالنكاح باطل بالاجماع (ونكاح)
المتعة باطل وهو أن يقول لامرأة أمتع بك كذا مدة بكذا من المال
وقال مالك هو جائز (والنكاح) الموقت باطل مثل أن يتزوج امرأة
بشهادة شاهدين عشرة أيام وقال زفره - وصحيح لازم ويطل
التوقيت

* (نوع في الأولياء والاكفاء) *

وينعقد نكاح المحررة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي بكر
كانت أو ذميا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر
الرواية (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ينعقد الابولى (وعن)
محمد رحمه الله تعالى ينعقد موقوفا (وقال) مالك والشافعي رحمه الله
تعالى لا ينعقد النكاح بعبارة النساء أصلا (ثم) في ظاهر الرواية
لا فرق بين المكفؤ وغير المكفؤ لأن للولى حق الاعتراض في غير المكفؤ
(وعن) أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في غير المكفؤ
لأنه كم من واقع لا يرفع (وفي) الحقائق المطلقة ثلاثا إذا زوجت
نفسها من غير كفؤ ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الأول على
ما هو المختار (قلت) وهذا مما يجب حفظه (ولا) يجوز للولى إجبار
البكر البالغ على النكاح خلافا للشافعي (وإذا) استأذنها فسدت
أو صدقت فهو إذن وقيل إذا صدقت كالمستترضة بمسعة لا يكون
رضى وإذا بكت بلا صوت لم يكن ردا وقيل هذا إذا خرج الدمع بلا صوت
كالعويل لأنها تحزن على مفارقة بيت أبيها فأما إذا كان لبكائها

صوت كالعويل فانه يكون رذا (وفي) فتساوى قاضى خان انه يمتحن الدمع
 فان كان باردا فهو رضى وان كان حاراً فليس برضى (ويجوز) نكاح
 الصغير والصغيرة اذا زوجهما الولي بكراً كانت الصغيرة أو ثيباً (والولي)
 هو العصبة فان زوجهما الاب والمجد فلان يارلها ما بعد بلوغهما لانهما
 كامل الرأى واقرأ الشفقة فيلزم العقد بمباشرتهما (وان) زوجهما
 غير الاب والمجد فليس كل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح
 وان شاء فسخ وهذا عند أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (وقال) أبو
 يوسف رحمه الله تعالى لا خيار لهما اعتباراً بالاب والمجد (وذكر)
 النسل في روضته اذا عضل الاب بنته الصغيرة عن المتزويج فزوجهما
 القاضى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولا يلتفت الى الاب
 (القاضى) اذا زوج الصغيرة من نفسه فهو نكاح بلاولى لان القاضى
 رعية في حق نفسه وكذا اذا زوج من ابنته لا يجوز لانه بمنزلة المحكم
 وحكم القاضى لابنه باطل بخلاف غيره من الاولياء حيث يجوز لابن العم
 أن يزوجه بنت عمه من نفسه أو ابنته (ولذا) غاب الولي الاقرب غيبة
 منقطعاً جازان هو أبجد منه في الولاية ان يزوجه ويلزم تزويجه حتى
 لو جاء الاقرب لا يبطل ما عقده الا بعد (والغيبه) المنقضية أن يكون
 في بلد لا تصل القوافل اليه في السنة الامرة واحدة وهو اختيار القيسورى
 وقيل أدنى مدة السفر وهو اختيار بعض المتأخرين وقيل اذا كان بهال
 يفوت الكفو المخاطب استطلاع رأيه وهذا أقرب الى الفقه لانه
 لا نظر في ابقاء ولايته حينئذ

«(نوع فى الكفاءة)»

(وفي الهداية) الكفاءة تعتبر في النسب لانه يقع به التفاخر فقر يش بعضهم
 الكفاء لبعض والعرب بعضهم الكفاء لبعض (وأما) الموالى فمن كان له
 أبوان في الاسلام فصاعداً فهو من الكفاء يعنى ان كان له آباء فيه (ومن)
 أسلم بنفسه أو له أب واحد في الاسلام لا يكون كفواً لمن له أبوان في الاسلام
 لان تمام النسب بالاب والمجد (ومن) أسلم بنفسه لا يكون كفواً ان

له أب واحد في الإسلام (وتعتبر) أيضاً في الدين أي الديانة وتعتبر في المال
وهو أن يكون مالاً كالنهر والنفقة وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى
أن من لا يعلم كنهها ما أولئك أحد منكم لا يكون كفواً (وفي البرزقي)
الجهمي العالم كقول العرب في الجاهل لأن شرف العلم أقوى وأرفع (وكذا)
العالم الفقير كقول الغني الجاهل وكذا العالم الذي ليس بقريش كقول الجاهل
القريشي والعلمى المجبول النسب لا يكون كفواً لمعروف النسب (أمرأة)
زوجت نفسها من رجل ولم تعرف أنه حر أو عبد فإذا هو عبده أذن
بالنكاح ليس لها الفسخ ولا أولياتها طلبه ولا ينفخ ولا ينفخ القاضي
ويكون فرقة من غير طلاق حتى أنه لو لم يدخل بها لا يلزمه شيء (تزوج)
المغضولي موقوف ينتدب بالإجازة ويبطل بالرد لصدور الركن من الأهل
مضافاً إلى المحل ولم ينقد قبل الإجازة لعدم الولاية (وكذا) نكاح
العبد والامة بغير إذن المولى (وان) تزوج العبد بادن مولاه فالهريدين
في رقبته يباع فيه لأنه دين وجب عليه لوجود سيده من أهله فقد ظهر
في حق مولاه لادنه به فيعلق برقبته كديون التجارة (وأنت كعبة) الكفار
بعضهم من بعض جائزة (وقال) مالك فاسدة (لنا) قوله عليه السلام
ولدت من نكاح لا من سفاح (ويجوز) لأنصرافي أن يتزوج بالمجوسية
لأن الكفر كالملة واحدة (ذمي) تزوج مسلمة يفرق بينهما ويعزران
لأنها معصية ويعزر للمزوج أيضاً (واذا) أسلم الذمي لم يترك على
النكاح لأنه وقع فاسداً كنا ذكره السروجي في آداب القضاء

• (نوع في المهر) •

يصح عقد النكاح بغير تسمية المهر لأن النكاح عقد رافض تمام وأزواج
لغة فيتم بالزوجين (ثم) المهر واجب شرعاً بآبانه لشرف المحل فلا
يحتاج إلى ذكره لصحة النكاح (وأقل) المهر عشرة دراهم (ولو) سمى
أقل من عشرة فلها العشرة (وقال) زفر رجه الله لمهر المثل لأن
تسمية ما لا يصلح مهرًا كأنعدامه (ولو) طلقها قبل الدخول بها يجب
خسة عند علمائنا الثلاثة وعنده يجب المتعة إذا لم يسم شيئاً (ومن) سمى

مهرا عشرة فإزاد فعليه المهرى ان دخل بها أو مات عنها (وان)
 طلقها قبل الدخول بها والخلاوة فلها نصف المسمى لقوله تعالى وان
 طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية وشرطه أن يكون قبل
 الخلاوة لأنها كالدخل بها عندنا (وان) تزوجها ولم يسم لها مهرا
 أو تزوجها على أن لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها أو مات عنها
 (وقال) الشافعى رحمه الله تعالى لا يجب شئ في الموت وأكثرهم على أنه
 يجب في الدخول (ولو) طلقها قبل الدخول بها فلها الممتعة لقوله تعالى
 ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره الآية (ثم) هذه الممتعة
 واجبة رجوعا الى الامر وفيه خلاف مالك رحمه الله تعالى والممتعة لا تزيد
 على نصف مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم وتعتبر بماله في الجميع
 (وهى) درع وخمار ولحفة (واذا) زوج الرجل بنته على ان
 يزوجه الآخر بنته أو اخته ليكون أحد العقدين عوضا عن الآخر
 فالعقدان جائزان ولكل واحدة منهما مهر مثلها (وقال) الشافعى
 رحمه الله تعالى يبطل العقدان (وان) تزوج حر امرأة على خدمته
 سنة أو على تعليم القرآن فلها مهر مثلها (وقال) محمد بن الحنفية خدمته
 (ومهر) مثلها يعتبر بأخواتها وعماتها وبنات أعمامها فان لم يوجد
 منهم أحد فن الجانب أى يعتبر بمهر مثلها من قبيلة مثل قبيلة أبيها
 ولا يعتبر بأمة أو خالتها اذا لم يكونا من قبيلتها فان كانت الام من قوم أبيها
 بأن كانت بنت عمه فينشد يعتبر بمهرها (ويعتبر) في مهر المثل أن
 تتساوى المرأة في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد
 والعصر والعفة (قالوا) ويعتبر التساوى أيضا في البكارة والثبوت
 (وللرأة) أن تمنع نفقه ما حتى تأخذ المهر المجهل (وتمنعه) أن يخرجها
 أى يسافر بها (وليس) للزوج أن يمنعها من السفر
 والخروج من منزله وزياره أهلها حتى يوفى بها المهر كله أى
 المجهل (ولو) كان المهر كله مؤجلا فليس لها أن تمنع نفقهها الا سقاط
 نفقها بالتأجيل كما في المنبع (ولو) كان المهر حالا فأخرته

شهر افليس لما أن تمنع نفقتهما عندهما وعند أبي يوسف لمذلك لان هذا
 تأجيل طارف كان حكمه حكم التأجيل المقارن (ولو) قال نصفه
 مجمل ونصفه مؤجل ولم يذكروا وقت للزوج لاختلاف المشايخ رحمهم الله
 تعالى فيه (قال) بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا كما اذا قال
 تزوجتك على الف مؤجلا (وقال) بعضهم يجوز ويقع ذلك على وقت
 وقوع الفرقة بالموت أو بالطلاق (وزوي) دن أبي يوسف ما يؤيد
 هذا القول وهو أن رجلا كفلا لمرأة عن زوجها نفقة كل شهر يلزمه
 نفقة شهر واحد في الاستحسان (وذكر) عن أبي يوسف انه يلزمه
 نفقة كل شهر مادام النكاح بينهما قائما كذلك ههنا (ومن) تزوج
 امرأة ثم اختلفا في المهر فالقول قول المرأة في مهر مثلها والقول قول الزوج
 فيما زاد على مهر المثل (وان) طلقها قبل الدخول بهما فالقول قوله
 في نصف المهر وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف
 رحمه الله القول قوله قبل الطلاق وبعده الا أن يأتي بشئ قليل ومعناه
 ما لا يتعارف مهرها وهو الصحيح (ولو) كان الاختلاف في أصل
 المسعى فيجب مهر المثل بالاجماع (ومن) بعث الى امرأته شيئا فقلت
 هو مدية وقال الزوج هو مهر فالقول قوله لانه هو المالك فكأن أعرف
 بجهة التملك كيف وان الظاهر انه يسمى في اسقاط الواجب (قال)
 الافيمهي لالا كل كالحلوى والخبز والفاكهة مما لا يعطى في المهر
 عادة فان القول فيه قولها ولا يكون مهرها بحال لان الظاهر يكذبها وأما
 سائر الاموال فقد يكون مهر او قد يكون مدية فالله البيان ولولم
 يكن مهيا لالا كل فحوشاة أو حنطة أو لوز مما يبقى مثلها شهرا فالقول
 قوله مع يمينه (وفي الذخيرة) رجل زوج ابنته وجهزها بمجهز
 فماتت ثم زعم ان الذي دفعه اليها أمانة وأنه لم يهبها لها وانما هو طرية
 فالقول قول الزوج انه ملك الزوجة وعلى الأب البينة انه طرية لان
 العارية لا تثبت بمجرد دعواه لما لم يبرهن هو لان الظاهر شاهد للزوج
 (وحكى) عن القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى ان القول قول

الاب لان اليد استقيمت من جهته فيكون القول قوله بأي جهة انبتها
 وبه أخذ بعض مشايخنا (وذكر) شمس الاثمة السرخسي في السير
 الكبير هكذا ان القول قول الاب وقال لان العارية تبرع والهبة تبرع
 والعارية ادناها فتحمل على الادنى (قال) المصدر الشهيد والخسار
 للفتوى انه ان كان العرف مستقرا ان الاب يدفع اليها جهاز الاطارية
 كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان العرف مشتركا فالقول للاب
 (قال) قاضي خان رحمه الله ان الجواب فيسئل على التفصيل ان كان
 الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله ان الجهاز طاريق وان كان من
 لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله (وفي العماد) رجل غر رجلا وقال
 ازوج بنتي منك واجهزها جهازا عظيما وما تدفع الي من المجهل ارضه اليك
 مع ثلاثة أمثاله فتزوج الرجل ودفع النقدا الى أبي المرأة بقدر وسعه ثم ان
 أبا البنت لم يجهزها ولم يدفع الى الزوج شيئا هل للزوج أن يرجع عليه بما
 زاد على تقدم مثلها لا رواية فيه الا أن صدرا الاسلام البزدوي وعبد الدين
 النسفي وجمال الاسلام الشريف والمصدر الكبير برهان الدين
 ومشايخ بخارا رحمه الله تعالى أفتوا ان الزوج يطالب أبا المرأة
 بالتجهيز فان جهز ولا يسترد ما زاد على تقدم مثلها (وقد) قدروا الجهاز
 بالنقد فالقاضي الامام صدر الاسلام البزدوي وعبد الدين النسفي رحمه
 الله تعالى قدر الكل دينار من النقد ثلاثة دنائير من الجهاز أو أربعة
 دنائير فالزوج يطالب بهذا القدر ولا يسترد ما زاد على تقدم مثلها (قال)
 رحمه الله وقد استفتيت من بعض من مشايخ بخارا كالقاضي جلال الدين
 والشيخ الاجل برهان الدين فاجابوا كما كتبنا وقالوا ان اختيار مشايخ
 بخارا هكذا (وفي) فتاوى ظهير الدين المرغيناني الصريح انه لا يرجع
 على أبي المرأة في لان المسالية في باب النكاح ليست بمقصود أصلي (وفي)
 فتاوى صدر الاسلام طاهر بن محمود تزوج امرأة ودفع اليها النقد ولم تأت
 بالجهاز الى بيت زوجها هل تجبر على ذلك قال القاضي الامام جلال
 الدين رحمه الله تعالى للزوج أن يطالبها بالجهاز بقدر ما أعطاها من

النقطة على عرف الناس وطداتهم (تزوج) امرأتها بكرها فذاها
 خير بكر وقد أعطاها للأهل هل له أن يرجع عليها بما زاد على نقد مثاها
 فعلى قياس ما اختار مصدر الإسلام البزدوى ومن وافقه من مشايخ بخارا
 في مسئلة الجهاز ينبغي أن يكون له ذلك (وفى) فتساوى ظهير
 الدين المرغيناني أنه لا رجوع له بشئ لأن ما دفعه إليه ليس هو في مقابلة
 البضع وإنما هو للاستمتاع بها (وذكر) شمس الأئمة المرجعي
 رحمه الله تعالى إذا نفي إلى امرأتها بوجها فاعتدت وتزوجت بآخر
 وولدت ثم جاء الأول حيا فعند أبي حنيفة رحمه الله الولد للزوج الأول
 سواء جاءت به لاقل من ستة أشهر أو لاقل من سنتين أو أكثر لأنه صاحب
 الفراش الأصح والثاني صاحب الفراش الفاسد فصار كمن زوج أمته
 بغيره بولد فإنه يثبت النسب من الزوج دون المولى ولو ادعى له ذكر
 الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في حجة أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن اتفاقا
 أن الأول لو كان حاضرا أو كان متغيما مختفيا فالولد للأول هكذا ذكر
 أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأما في هذا الفصل اتفاقا وأن نفى الأول
 والآخر الولد أو نفاه أحدهما فهو للأول على كل حال ولا حجة عليه
 وللعان (وروى) عبد الكريم المجرجاني عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى أنه رجع عن هذا القول وقال يثبت النسب من الزوج
 الثاني (وقال) أبو يوسف إن جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ
 تزوجها الثاني فهو للأول وإن جاءت به لستة أشهر فصاعدا منذ
 تزوجها فهو للثاني سواء ادعى أو نفاه (وقال) محمد رحمه الله إن جاءت
 به لاقل من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو للأول وإن جاءت به لاكثر من
 سنتين منذ دخل بها الثاني فهو للثاني (قال) الفقيه أبو الليث وقول
 محمد أصح وبه نأخذ (ولو) سببت المرأة تزوجها رجل من أهل الحرب
 وولدت فعلى هذا الخلاف (وفى) مجموع النوازل سئل فحم الدين
 النسفي عن تزوج امرأة صغيرة بتزويج أبيها ثم مات الأب والزوج غائب
 فكبرت البنت وتزوجت رجلا فضر الغائب وأدعاهما فأبى فمكرت

ولم يكن له يئنة فلم يقض له بها وقضى بها الثاني فولدت منه بنتا وللزوج
الاول ابن من امرأته أخرى هل يجوز الـ كاح من هذا الابن بهذه البنت
قال رحمه الله ان كان في حال صغر الابن لا يجوز لان في زعم أبيه ان أم
البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته فأما اذا كبر الابن
وأراد ان يتزوج البنت بنفسه فينبغي أن يجوز لان اقرار الاب لم يفسد
على غيره (قال) صاحب العمدادى وسئل جدى شيخ الاسلام عن
صغيرة تزوجها أبوها من صغير قبل عنه أبوه فسات الابوان ثم بلغا ولم يعلما
به يعنى النكاح وتزوجت المرأة بآخر وولدت منه أولادا ثم ان الرجل
علم بذلك وادعى النكاح ولم يمكنه اثباته ثم أراد أن يزوج ولدها من
ولده هل يحل ذلك فأجاب رحمه الله تعالى لا يحل والله اعلم (وفى) فتاوى
قاضى خان ولو تزوج امرأة لم تزوج ووطئها لا يجيب المحمّد عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وان لم يتدع المحل

* (نوع فى القسم والرضاع) *

(وفى) الهداية واذا كان للرجل امرأتان حرتان فعليه أن يعدل بينهما
فى القسم بكرين كانتا أو ثيبين أو كانت احدهما بكرًا والاخرى ثيبا
(لقوله) صلى الله عليه وسلم لمن كان له امرأتان ومال الى احدهما
فى القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل أى مفلوج (وعن) عائشة رضى الله
عنها قالت ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يعدل بين نسائه فى القسم
وكان يقول اللهم هذا قسمى فيما أملك فلا تؤاخذنى فيما لا أملك يعنى زيادة
المحبة ولا فصل فيما زويناها والقديمة والحديثة والمسلمة والكفاية
سواء مطلقا ماريونا ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما
فى ذلك (والاختيار) فى مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو
التسوية دون طريقه والتسوية المستحقة فى البيت وتلا فى الجماعة لانها
تبنى على النشاط (وقال) الشافعى رحمه الله يقيم الزوج عند البكر
الجديدة سبعة والثيب ثلاثا ثم يتأنف (لقوله) صلى الله عليه وسلم

من تزوج بكر اعلى امرأته عنده يقيم معها سبعة ايام وان تزوج ثيبا يقيم
عندها ثلاثة ايام (ومعنى) مارواه الدور على السبع والثلاث في القسم
بالتسوية بينهم جميعا بين المحديشين (وان) كانت احساهما حرة
والاخرى امه فللمحرة الثلثان من القسم وللأمه الثلث فلما في المأكول
والشراب والملبوس فانه يسوى بينهم لان ذلك من الحاجات اللازمة
فتمتوى فيها المحرة والامه والمكاتبه والمديرة وأم الولد كلامه لقيام الرق
فيهن (ولا) قسم للملكة بملك اليمين أى لاليلة لها وان كثرن (وفي القنية)
رجل له زوجة وجارية يبيت عند الزوجة خمس ليال من الاسبوع
وليلتين عند الجارية أو في المطالعة فله ذاك اذا لم يقصد الاضرار بها
(ولا) قسم في السفر فيسافر بمن شاءه من والقرعة أولى يعنى يستحب
أن يقرع بينهم ليسافر بمن خرجت قرعته تطيبها لقلوبهن وان تركت
قسمها الضرتها اصح وان رجعت جازاه (وفي المنبع) الرضاع قليله
وكثيره سواء في اثبات المحرمه عندها (وقال) الشافعي لا تثبت المحرمه
بمطلق الرضاع بل بخمس رضعات قيل في تفسير النخس أن يكتب في الصبي
بكل واحدة منها (ثم) مدة الرضاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ثلاثون شهرا وعندهما رحمه الله تعالى سنتان وبه قال الشافعي واحد
رحمه الله تعالى (وعند) زفر رحمه الله تعالى ثلاث سنين (وقال)
بعضهم أربع سنين (وقال) بعضهم عشر سنين (وقال) بعضهم
خمس عشر سنة (وقال) بعضهم عشرون سنة (وقال) بعضهم
أربعون سنة (وقال) بعضهم مدة الرضاع جميع العمر (وفي الذخيرة)
مدة الرضاع ثلاث أوقات أدنى وأوسط وأقصى فالأدنى حول ونصف حول
والأوسط حولان والأقصى حولان ونصف حول (فأبو) كان الولد
يستغنى دون الحولين فقط ما تمته أمه في حول ونصف يحمل بالاجماع ولائم
ولو لم يستغن عن الجولين يحمل لها أن ترضعه بعد ذلك عند طاعة العلماء
الا عند خلاف بن أيوب (فالحاصل) ان مدة الرضاع اذا مضت لا يتعلق
بها التحريم ولكن ذلك على حسب اخلافهم في مدة الرضاع كما مر

فلا يبعد من اثنا (وقال) بعض الناس تثبت المحرمة بارتضاع الكبير
(ولا) يعتبر الغطام قبل المدة حتى لو فطم الصغير قبل المولدين ثم ارضع
في مدة ثلاثين شهرا عنده وحوالين عندهما فهو رضاع يوجب المحرمة
لوجود الارضاع في المدة (وذكر) الخصاص رحمه الله انه نظر ان كان
الصبي يستغنى بالطعام من اللبن لا تثبت المحرمة وان كان لا يستغنى تثبت
المحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله (قلت) وهذه الرواية
لا تخالف الرواية الاولى من حيث المعنى لانه اذا لم يوجد الاستغناء لم يكن
الغطام معتبرا وفي الغاية وعاليه الفتوى (ودوى) الحسن عن أبي
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله انه اذا فطم الصغير وكان يكتفى بالطعام
فأرضعته امرأة لم يكن رضاعا وان كان لا يكتفى بالطعام عن اللبن فان كان
اكثر الذي يتناوله هو اللبن دون الطعام يكون رضاعا وان كان الاكثر
هو الطعام لا يكون رضاعا (وفي الهداية) قيل لا يباح الارضاع بعد
مدة الرضاع لان اباحت ضرورة لكونه جزء الاذى (ويحرم) من
الرضاع ما يحرم من النسب للعديد المشهور الا أم أخته من الرضاع فانه
يجوز أن يتزوجها ولا يجوز أن يتزوج أم أخته من النسب لانها تكون
أمة أو موطوءة أي به بخلاف الرضاع (ويجوز) أن يتزوج أخت ابنه
من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه ما لوطن أمها حرمت عليه ولم
يوجد هذا المعنى في الرضاع (وابن) الفعل يتعلق به التحريم وهو أن ترضع
المرأة صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى آبائه وأبنائه ويصير
الزوج الذي نزل له أمه اللبن أباً للرضعة وفي أحد قولي الشافعي لبن
الفعل لا يحرم (وفي المحيط) ولو زني بامرأة فولدت منه فأرضعت بهذا
اللبن صبية تحرم على الزاني وفروعه وأصوله لانها بنت الزاني رضاعا
وكلا لا يجوز للزاني أن يتزوجها فكذا لمولاه (ولعم) الزاني وخاله
أن يتزوج بهذه الصبية كما يجوز له أن يتزوج بالمولودة من الزنا لانه لم يثبت
نسب ولذا الزمان الزاني فلم تثبت بينهما القرابة المحرمة للزوجية
«(فروع)» ذكرت في الغاية ولو أن امرأة لمباينون وأجرى لها بنات

فأرضعت التي لها بنات ابنان من بني الأخرى فان بناتها المحرم على ذلك الابن
بعينه ولا تحرم واحدة من بناتها على سائر بني المرأة لعدم اجتماعهم
على ثدي امرأة واحدة (فلو) كانت أرضعت بنتا حرمت على جميع
بناتها وغيرها من بناتها يحل لابن المرضعة (فلو) كانت أم البنات أرضعت
أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن الابن المرتضع من
أم البنات أن يتزوج واحدة منهم ولا خوته أن يتزوجوا بنات الأخرى
الابنات التي أرضعت من أمهم وحدها لانها أختهم من الرضاع (وفي
المبوط) اذا أرضعت بنتا لم يكن لاحد من أولاد المرضعة ممن كان قبل
الرضاع وبعده أن يتزوج تلك المرضعة (وعند) بعض العلماء لا تثبت
الحرمه فيمن انقطعوا قبل الرضاع وانما تثبت فيمن حدث بعده انتهى
(ولا) يثبت الرضاع بالابشاده رجلين أو رجل وامرأتين (وهل)
يثبت الرضاع بشهادة النساء منفردات فعندنا لا يثبت خلافا لما لك
والشافعي وأحمد رحمهم الله (وفي) الرافعي يثبت الرضاع بشهادة رجلين
أو رجل وامرأتين وكذا بشهادة أربع نسوة (وقبل) احمد شهادة
المرضعة وحدها كذا في المنبع

(الفصل الرابع عشر في الطلاق)

(اعلم) ان الطلاق ينقسم الى احسن الطلاق والى طلاق السنة والى طلاق
البدعة (فأحسنه) ان يطلق الرجل امرأته طلاقا واحدة في طهر
لم يهاجها فيه ويتركةا حتى تنقضي عدتها (وأما) طلاق البدعة فهو أن
يوقع ثنتين أو ثلاثا دفعة واحدة في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع الطلاق
وكان طاهيا عندنا خلافا للشافعي (وأما) طلاق السنة فهو أن يطلق
المدخول بها ثلاثا في ثلاثة اطهار (وقال) مالك هذا بدعي وليس طلاق
السنة الا أن يطلقها واحدة ويصبر حتى تنقضي عدتها (ثم) طلاق السنة
على نوعين سنة من حيث العدد وسنة من حيث الوقت (فالاول) يستوي
فيه المدخول بها وغير المدخول بها (والثاني) يختص بالمدخول بها وهو
أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه وهذا لا يتصور الا في المدخول بها

ومن البدعي ايضا ان يوقع الثلاث منفردة أو الثلثين مرتبة أو واحدة في طهر وطئت فيه أو واحدة في حين موطنه

خاصة كذا ذكره قاضي القضاة بدر الدين العيني رحمه الله تعالى في شرحه
 على المجموع (وفي الهداية) ويقع طلاق كل زوج اذا كان باغيا عاقلا
 فلا يقع طلاق الصبي والمجنون والنائم (وفي العمادى) طلاق المعتوه وغير
 واقع كطلاق المجنون (وتكاملوا) في الفاصل بين المجنون والمعتوه
 قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وافعاله الا نادرا والعاقل ضده والمعتوه
 من يختلط كلامه وافعاله فيكون ذلك غالبا او هذا غالبا او كانا سواء
 (وقال) بعضهم المجنون من يفعل الافعال القبيحة لاعتقاده قصد والعاقل
 من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد وانما يفعل
 ما يفعله المجانين في الاحايين على ظن الصلاح والمعتوه من يفعل ما يفعله
 المجانين في الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد مع ظهور الفساد
 (المصروع) اذا طلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا اجاب
 صاحب المحيط رحمه الله (طاق) امرأته وهو صاحب برسام فلما صح
 قال طلقت امرأتى ثم قال انى لست اظن ان الطلاق في تلك الحالة كان
 واقعا قال مشايخنا رحمه الله حينما اقرت بالطلاق ان رده الى حالة البرسام
 وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يردّه الى
 حالة البرسام فهو مؤاخذ بذلك في القضاء (وطلاق) المكره واقع خلافا
 للشافعى رحمه الله (وطلاق) السكران واقع (واختار) الكرخي والطحاوى
 انه لا يقع وهو احد قولى الشافعى (وطلاق) الانحوس واقع بالاشارة لانها
 صارت معهودة فاقبمت مقام العبارة دفعا للحاجة (وطلاق) الامة
 ثنتان حرا كان زوجها أو عبدا (وطلاق) المحرمة ثلاث حرا كان زوجها
 أو عبدا (وقال) الشافعى عدد الطلاق يعتبر بحال الرجال دون النساء
 وكذلك عند الامام مالك رحمه الله تعالى (واذا) تزوج العبد امرأة وطلق
 وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته لان ملك النكاح حق العبد
 فيكون الاسقاط اليه دون المولى

• (نوع فى الصريح والكنية) •

الطلاق على ضربين صريح وكنية (فالصريح) قوله انت طالق

وهو مطلق

وقوله والكنية (المزيد)

ومطالبة ومطلقة فهذا يقع به الطلاق الرجعي لان هذه الالفاظ مستعملة
في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحاً وانتهى به الرجعة بالنص
ولا يفتر الى النية لانه صريح فيه الغلبة الاستعمال وكذا اذا نوى الايانة
لانه قصد تغيير ما علقه الشرع بانقضاء العدة فيرد عليه (ولو) نوى الطلاق
عن وثاق لا يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله
تعالى لانه يحمله (ولو) نوى به الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه
وبين الله تعالى (وعن) ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يدين فيما بينه وبين
الله تعالى (ولو) قال انت مطلة بتسكين الطاء لا يكون طلاقاً الا بالنسبة
(واذا) قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقاً فان لم
يكن له نية او نوى واحدة او اثنتين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلاثاً
فثلاث (ولو) قال يدك طالق او رجلك طالق لم يقع الطلاق (وقال)
زفر والشافعي رحمه الله تعالى يقع وكذا الخلاف في كل جزء معين لا يعبر به
عن جميع البدن (وان) طلقها نصف تطليقة او ثلثها كانت تطليقة واحدة
لان الطلاق لا يتجزأ (ولو) قال انت طالق ثلاث أنصاف تطليقتين
فهي طالق ثلاث لان نصف التطليقتين تطليقة فاذا جمع بين ثلاث أنصاف
تطليقة يكون ثلاث تطليقات ضرورة (ولو) قال انت طالق ثلاث
أنصاف تطليقة قيل يقع تطليقتان لانها مطلقة ونصف فتسكامل وقيل
يقع ثلاث تطليقات لان كل نصف يتسكامل في نفسه فيصير ثلاثاً (ولو) قال
انت طالق من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين فهي واحدة (ولو)
قال من واحدة الى ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث فهي ثلثان وهذا عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) يقع في الاول ثلثان وفي الثاني ثلاث
(وقال) زفر رحمه الله في الاولى لا يقع شيء وفي الثانية يقع واحدة وهو
القياس (ولو) قال انت طالق واحدة في ثنتين ونوى الضرب والحساب
او لم يكن له نية فهي واحدة (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقع ثلثان
لعرف الحساب وهو قول الحسن بن زياد رحمه الله تعالى (وان) نوى
واحدة وثلثين فهي ثلاث (وعلى) هذا الخلاف اذا قال للفلان على عشرة

دراهم في عشرة دراهم يلزمه عشرة عدلانا الثلاثة رجهم الله تعالى وعند
 زفر يلزمه مائة درهم وبه قال مالك والشافعي رجهم الله (ولو) قال انت
 طالق من مئة الى الشام فهي واحدة ثلاث الرجعة وقال زفر هي بائة
 (ولو) قال انت طالق بمكة او في مكة فهي طالق في المحال في كل البلاد
 (وكذا) قوله انت طالق في الدار لان الطلاق لا يتخصص بمكان دون
 مكان (وان) عني به اذا دخلت مكة يصدق ديانة (ولو) قال انت
 طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لانه علقه بالدخول
 (وفي المنبع) ولو قال انت طالق غدا وقع الطلاق عليها بطولوع الفجر
 ولا يقع في المحال الا ان يكون القول قبل طولوع الفجر انتهى (رجل)
 قال على طلاق امرأتي لا يقع (وفي) أدب القضاء للسروجي رجل قال
 لامرأته طلاقك على فرض لانك او قال طلاقك على حتم لانك الصبح انه
 يقع الطلاق في الكل بخلاف العتق لانه مما يجب بفعله اخبارا (وفي
 الولوالجي) رجل قال لامرأته الطلاق عليك لا يقع الطلاق الا ان يريد
 الايقاع لان هذا اللفظ لا يستعمله الناس الا لايقاع (رجل) قال لامرأته
 ثلاث تطليقات عليك تطلق ثلاثا لانه اوقع الثلاث عليها (ولو) قال لانك كاح
 بيننا فانه يقع اجماعا (وقال) في المنبع هو ذالك كاح لا يكون طلاقا والله اعلم
 (قال) جميع نساء اهل الدنيا طوالق تطلق امرأته لانها من حساب العالم
 (قال) لامرأته ان لم أشبعك من الجماع فانت طالق قال بعضهم
 لا يعرف شبعها حتى تقول بلسانها وقيل ان جامعها ولم يفارقها حتى
 أنزلت فقد أشبعها ولم يقع الطلاق (وفي الولوالجي) رجل له اربع نساء
 فقال انت ثم انت ثم انت ثم انت طالق طلقت الرابعة لا غير لانه لم يذكروا
 الجزاء الا الرابعة (ولو) قال لا ربع نسوة له يدينكن تطليقة طلقت
 كل واحدة منهن تطليقة لانها تنقسم عليهن فيصيب كل واحدة منهن ربعها
 وانه لا يتجزأ فيكمل (ولو) قال لامرأته كوفي طالق عن محمد رجه
 الله تعالى انه قال اراه واقعا (وكذا) لو قال لامرأته كوفي طالق لانه صريح
 في الطلاق والعتاق (رجل) قال لامرأته انت طالق عددي في الخوض

من الممك وليس في المحوض مءك يقع واحدة (وكذلك) لو قال أنت طالق بعدد كل شعرة على جسد أبيس لعنه الله تعالى يقع واحدة لا غير (رجل) قالت له امرأته لست لي بزواج فقال الزوج صدقت وهو ينوي بذلك طلاقا فهذا وما لو قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة ونوى الطلاق سواء وثمة يقع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله كذا هنا (رجل) قال لامرأته لا حاجة لي فيك أو قال ما أريدك وهو ينوي الطلاق لم يكن طلاقا لان اللفظ لا يجتمعه (وفي المنبيع) رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها ثلاثا من غير أن طالت اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لم يقع شيء عند علماءنا الثلاثة رحمهم الله تعالى وهو قول مالك ذكره في المدونة والشافعي في الجديد وأحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى (وقال) زفر يقع الطلاق الثلاث (رجل) قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى ولم تحق بداء الحرب ثم عاد مسلما وترزوجه فدخلت الدار لم تطلق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم ما تطلق (البائن) لا يلحق البائن الا اذا تقدم سببه بأن قال لما ان دخلت الدار فأنت بائن ونوى به الطلاق ثم أبانها ثم دخلت الدار وهي في العدة فحينئذ يلحقه (وقال) زفر رحمه الله البائن لا يلحق البائن مطلقا (والصريح) يلحقه الصريح والبائن حتى ان المطلقة الرجعية لو طلقها زوجها أو أبانها يقع بالاجماع لقيام الزوجية والوصلة (والبائن) يلحقه الصريح ولا يلحقه البائن حتى ان المبتوتة المختلعة لو أبانها لا يقع لان محلها الوصلة وقد انقطعت بالخلع والابانة (ولو) طلقها في العدة يقع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (قلت) وقد نظم بيتا في هذا المعنى شيخنا العلامة قاضي القضاة سعد الدين الديري الحنفي نعمة الله تعالى برحمته وهو

وكل طلاق بعد آخر واقع • سوى بائن مع مثله لم يعلق
(وفي الذخيرة) لو قال لمختلعة اعتدي ينوي به الطلاق أو قال استبرئني
رحمك أو قال لما انت واحدة يقع عليها طليقة عند أبي حنيفة ومحمد

رحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع بهائشي لأنها
 من جملة الإكنايات ولهذا يحتاج فيها إلى النية كسائر المكنايات
 (ولهذا) إن هذه الالفاظ في حكم الصريح على معنى أن الواقع بهار جعي
 (ولو) قال كلاتر ووجتك فأنت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات
 ودخل بها في كل مرة فعند محمد رحمه الله طالق ثلاثا وعليه أربعة مهر
 ونصف مهر (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي
 حنيفة طلق ثنتين وعليه مهر ونصف مهر (واذا) اختلف الزوجان
 في وجود الشرط فقال الزوج عقلت طلاقك بدخول الدار فلم يوجه
 الدخول وقالت المرأة بل دخلت ووقع الطلاق فالقول قول الزوج لأنه
 متمسك بالأصل إذ الأصل عدم الشرط والقول لمن يتمسك بالأصل لأن
 الظاهر شاهد له ولأنه ينكر وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للنكر
 لأن تقيم المرأة بينة لأنها تورت دعواها بالجمعة (وفي البرزقي) قال
 لغيره طلقها إن شاءت لا يكون توكيلا ما لم تشأ ولما المشيئة في مجلس علمها
 وبعد المشيئة يصير وكيفا لو طلقها الآن يقع ولو قام الوكيل عن مجلسه
 بطلت الوكالة فلا يقع الطلاق بعده (قال) الإمام المحلوف رحمه
 الله تعالى وهذا يحفظ فإن الزوج يكتب إلى من يثق به أنها إذا شاءت
 الطلاق فطلقها والوكلاء يؤخرون الإيقاع عن مجلس المشيئة
 ولا يدرون أنه لا يقع

«(نوع في الاستثناء والشرط)»

انما يصح لو اتصل ولو تنفس بين التصرف والاستثناء ووجد من التنفس
 بدا أولا ولكنه وصله يصح الاستثناء كذا عن أبي يوسف رحمه الله (وفي
 الاجناس) سكت سكتة قبل التنفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء إلا أن
 تكون سكتة التنفس (ويبطل) الاستثناء بأربعة بالسكتة وبإربعة على
 المستثنى منه مثل أنت طالق ثلاثا إلا أربعا وبالمساواة وباستثناء بعض
 الطلاق مثل أنت طالق طاعة الانصفا (ولو) قال كل امرأة إلى طالق إلا
 هذه وليس له سواها لا تطلق لأن المساواة في الوجود لا تمنع صحتها أن عمودها

قوله تصرف صيني اي يتصرف فيه للصيغة فان كل امرأ تقيم في الوضع هذه وغيرها

لانه تصرف صيني (قال) لما أنت طالق واحدة وثنتين وثلاثا وأربعا
ان كلفت فلانا تعاق الكل بتكليم فلان حتى لا يقع في المحال شيء (ولو)
قال لما أنت طالق فجري على لسانه الاستثناء بلا قصد الاستثناء لا يقع
(ولو) قال انت طالق فجري على لسانه أو غير طالق لا يقع (قال) ان
شاء الله تعالى فانت طالق لا يقع (قال) والله لا أكرم فلانا استغفر الله ان
شاء الله تعالى كان استثناء ديانة لا قضاء (أراد) ان يخاف رجلا ويخاف
ان يستثنى عقبه سرا يأمره بأن يقول عقب خافه متصلا سبحانه الله
أو كلاً ما آخر لان اليمين حقه فله المنع عن ابطاله (قال) أنت طالق ان
شاء الله انت طالق فالاستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا
خلافاً لفرجه الله فانه ينصرف اليهما عنده ولا يقع شيء (كتب)
الطلاق واستثنى بلسانه او طلق بلسانه واستثنى بالكتابة يصح (ادعى)
الاستثناء أو الشرط فالقول قوله (ولو) شهدوا انه طلق او خالع بلا استثناء
أو شهدوا بأنه لم يستثن تقبل (وهذه) المسئلة مما تقبل فيها البينة على
النفي لانه في المعنى أمر وجودي ولانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب
التكليم بالموجب (ولو) قالوا طلق ولم يسمع منه غير كلمة الخلع والزواج
يُدعى الاستثناء فالقول قوله يجوز انه قاله ولم يسمعوه والشرط سماعه
لا سماعهم (وفي الصغير) اذا ذكر البديل في الخلع لا يسمع دعوى الاستثناء
(وذكر) الا وزججدي رحمه الله تعالى انما تصح دعوى الاستثناء
ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبينة لا تقبل وان ظهر منه ما يدل على
هذه الخلع كقبض البديل ونحوه لا تصح دعوى الاستثناء (ولو) قال
لعبد اعقتك أمس وقلت ان شاء الله أو لأمراً طلقك أمس وقلت
ان شاء الله وأنكرت فالقول قوله (وذكر) النسفي رحمه الله تعالى ادعى
الزوج الاستثناء وأنه كثر فالقول قوله ولا يصح الزوج الابينة
وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول قوله (وفي
المداية) واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقاً بائناً فلت وهي

في العدة ورشته وان مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها وقال الشافعي
لا ترث في الوجهين

• (نوع في الرجعة) •

(اذا) طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله أن يراجعها
في عدتها رضي بذلك أو لم ترض لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف الآية
من غير فصل ولا بد من قيام العدة لان الرجعة استدامة الملك (والرجعة)
ان يقول راجعتك او راجعت امرأتى وهذا صريح في الرجعة ولا خلاف
فيه بين الامه أو يطاها أو يقبلها أو يمسها بشهوة أو ينظر الى فرجها بشهوة
وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا تبص الرجعة الا بالقول مع القدرة
عليه (ويستحب) ان يشهد على الرجعة شاهدين وان لم
يشهدت الرجعة (واذا) انقضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة
فصدقته فهي رجعة وان كذبه فالقول قولها (واذا) قال الزوج
قد راجعتك فقالت بحبيبة له قد انقضت عدتي لم تبص الرجعة عند أبي
حنيفة وقا لا تبص الرجعة (والطالقة) الرجعية تنشؤ اي تزني
بأن تجلو وجهها وتصل قل خذها لانها حلال للزوج اذ النكاح قائم بينهما
(ويستحب) للزوج أن لا يدخل عليها حتى يشهد على رجعتها (والطلاق) الرجعي
لا يجرم الرطه (وقال) الشافعي رحمه الله يجرمها (واذا) كان الطلاق
بائنا دون الثلاث فله ان يتزوجها في العدة وبعد انقضائها لان حل المحلية
باق (وان) كان الطلاق ثلاثا في الحرة أو ثنتين في الامه لم يعمل له حتى
تسكن زواجا غيره فكاحا مهيما ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها
والشرط الايلاج دون الانزال (وفي المشكلات) من طلق امرأته الغير
المدخول بها ثلاثا فله ان يتزوج بها بالتحليل واما قوله تعالى فان طلقها
فلا تقل له من بعد حتى تسكنه زواجا غيره ففي حق المدخول بها (والصبي)
المراهق في التحليل كالبالغ لوجود المدخول في نكاح صحيح وهو الشرط
بالنفس وما لا يخالفنا فيه واجبة عليه (واذا) تزوجها بشرط التحليل

فأما في النكاح (فأما في النكاح) هذا مردود بالحل على مخالف للنسب اختار ابن عابد

فأما نكاح

من زوجها (ويقتصر) على المجلس اذا كان الايجاب من قبلها فلا بد من قبول الزوج في المجلس واذا كان الايجاب من جهته لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة فيصح قبولها بعده بشرط الخيار أيضا ولا يقتصر على المجلس (ويستقط) الخلع والمباراة كل حق لكل منهما على الا^تخر بأن يقول هو لا مرأته برئت من ذكاحك بكذا وتقبل هي ولا يبقى لاحدهما دعوى في المهر بمبوضا كان أو غير مقبوض قبل الدخول أو بعده ولا في النفقة الماضية أما نفقة العدة فلا تستقط الا بالذكور وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يستقط بهما شيء الا ما سمي به وأبو يوسف رحمه الله تعالى وافق ابا حنيفة في المباراة ومحمد في الخلع (ولو) خالها على نفقة العدة مع ولا تجب النفقة (ولو) أبرأت الزوج عن النفقة حال قيام الذكاح لا يصح الإبراء وتجب النفقة لان النفقة في الذكاح تجب شيئا فشيئا على حسب حدوث الزمان يوما فيوما فـ كان الإبراء عنها إبراء قبل الوجوب فلم يصح وأما نفقة العدة فانها تجب عند الخلع واسقاط النفقة مانع من وجوبها ويصح الخلع على مؤنة السكنى بالاخلاف ولا يصح الخلع على السكنى والابراء منه لان السكنى في البيت حال العدة حق الله تعالى قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الاية فلا يملك العبد اسقاطه (ولا) يصح الإبراء عن نفقة الولد والرضاع بالشروط لانهم لم يقب لها فان شرط البراءة منها في الخلع ووقتاً بأن قال الى سنة أو سنتين سقطت فان مات الولد قبل تمام الوقت يرجع الاب عليها بما بقي من أجل مثل الرضاع الى تمام المدة (والحمية) في أن لا يرجع عليها أن يقول الزوج خالعتك على اني برى من نفقة ولدك الى سنتين فان مات في بعض المدة فلا رجوع على عليك (وان) خلع صغيرته بماله لم يجب عليها شيء وبقي مهرها وتطلق في الاصح لانه علق الطلاق بقبول الاب ووجد الشرط فيقع الطلاق ولا يكن لا يجيب البذل لان بدل الخلع تبرع ومال الصبي لا يقبل التبرع (وفي) رواية لا يقع الطلاق والاول أصح (فان) خلعها أي أب الصغيرة

فانها وان خلع
أي لا بد صغيرتها
بذل

على ألف على أنه ضامن له الألف صح وعليه المال لأن الأب لا يكون أدنى
حالا من الأجنبية واشترط بدل المخلع على الأجنبية صح فعمل الأب أولى
(وان) شرط المال عليها طلق بلائى أن قبلت أى أن كانت من أهل
القبول بأن كانت تعقل العقد ولا يجب عليها المال لأنها ليست من أهل
الغرامة والله أعلم

• (نوع فى العنين) •

وهو من لا يقدر على الجماع لمرض أو كبر سن أو لضعف أو يصل إلى الثيب
دون البكر أو لا يصل إلى امرأة بعينها ثم أن أقر أنه لم يصل إلى زوجته
أجله المحاكم سنة قمرية فى الصحيح وهو ظاهر المذهب وهى ثلثمائة
وأربعة وخمسون يوما (وفى الذخيرة) يؤجل سنة شمسية وهى زائدة
على القمرية بأحد عشر يوما وخمسة من مائة وعشرين جزءا من اليوم فيجوز
أن يوافق طبعه بهذه الزيادة وهو راي عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى
ومختار بعض المتأخرين (ورمضان) وأيام حيضها من أى معدودة من
السنة لأن السنة لا تخلو عنها لأمدة مرضه ومرضها فان لم يصل إليها أى
فى السنة فترق القاضى بينهما أن طالبت أى المرأة التفريق لأنه حقها
(ولو) وطئها مرة ثم عجز لا خيار لها (ولو) سأل الزوج القاضى أن يؤجل
سنة أخرى أو شهرا أو أكثر لا يفعله إلا برضاها فان رضيت ثم رجعت
فلها ذلك (وان) كان الزوج عنيئا والمرأة رتقاء لم يكن لها حق الفرقة
لوجود المانع من قبلها وتبين بطلقة يعنى تكون الفرقة طلاقه بائنة
لأن فعل القاضى أضيف إلى الزوج فكأنه طلقها بنفسه (ولها) كل
المهر إن خلا بها لأن خلوة العنين صحيحة ونجيب العدة (وان) اختلفا
أى الزوج والمرأة فى الوصول إليها وكانت ثيبا أو بكرا فنظرن النساء
فقلن ثيب حلف الزوج لأنه ينكر حق الفرقة فان حلف بطل حقها
وان نكل أو قلن بكرا أجل سنة أخرى لظهور كذبه (ولو) أجل
العنين سنة ثم اختلفا أى قال الزوج جامعتها فى السنة وأنكرت فالتقسيم
هنا كالمرة (والخصى) كالعنين فيه أى فى التأجيل بالسنة وفى المحبوب

قوله على أنه ضامن أى ملزم بطريق الكفاية عنها لا ضامنا لأن المال لا يلزمها فان التزمه جاز اهـ

يفرق بينهما في الحال لانه لا فائدة في الانتظار بطلبها أي بطلب زوجته
(وفي القنية) رجل له آلة قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج ليس
لزوجته حق المطالبة بالتفريق (ولا) يتخير أحدهما بيب الاخر يعني
اذا كان بالزوجة عيب لا خيار للزوج لان المستحق بالعقد الوطء
والعيوب كالمجذام وغيره لا يفوت المستحق بالعقد غير أنها توجب نفقة
الطبيع وذا لا يوجب الرد كالقروح الفاحشة (واذا) كان بالزوج
جنون أو مجذام أو برص فلا خيار لها لان عدم الرضا انما يوجب الرد
في عقد شرط فيه الرضا ولزوم النكاح لا يعتمد تمام الرضا انتهى
(المجمل) من شرح الوفاية

«(نوع في العدة)»

(واذا) طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيًا ووقعت الفرقة بينهما
بغير طلاق وهي حرة من تحيض فعدتها ثلاثة أشهر (والفرقة) اذا كانت بغير
الطلاقات يترتب من بقاء نفسها ثلاثة قروء (والفرقة) اذا كانت بغير
طلاق فهي في حكم الطلاق لان العدة وجبت للتعريف عن براءة الرحم
في الفرقة الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها (والأقراء) الحيض عندنا
(وقال) الشافعي رحمه الله تعالى الاطهار (وان) كانت لا تحيض
من صغرها وكبر فعدتها ثلاثة أشهر لقوله تعالى واللاتي يثنون من
الحيض الآية (وفي المنبيع) الاياس فيسهر وايتان في رواية انه غير
مقدر بمدة وهو ظاهر الرواية وفي رواية مقدر بمدة (قال) محمد
رحمه الله في الروميات خمس وخمسون سنة وفي المولدات ستون سنة لان
الروميات اسرع تكديماً (وعنه) سبعون سنة (وعنه) أبي حنيفة من
خمس وخمسين سنة الى ستين سنة (وقال) ابن المبارك وسفيان الثوري
وابن مقاتل والزهري اني حنة الاياس خمسون سنة (الما) روى عن
عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت اذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترى
قرّة عين أي لا يلد وهو رواية الحسن وبه أخذ نصر بن يحيى وأبو الليث
وعليه الفتوى (وفي الفتاوى) الظهيرية المختار في مدة الاياس

خمس وخمسون سنة ورومية كانت اوتر كيسة اه (وان) كانت حاملا
 فعندئها أن تضع حملها (وان) كانت أمة فعندئها حضنتان (وان)
 سككيات لا تحبض فعندئها شهر ونصف (وعدة) الحرة في الوفاة أربعة
 أشهر وعشرة أيام (وعدة) الامه شهران وخمسة أيام لان الرق منصف
 (وفي البرزاني) طلقها لانا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمه لا تستأنف
 العدة وتنقضي العدة بثلاث حيض ورجان اذا علمت بالحرمه ووجدت
 شرائط الاحسان (ولو) كان غائبا فطلق أومات من وقت الطلاق
 او الموت وان لم تعلم (وللعدة) أن تمتشط بالاسنان المغلوحة
 لا بالطرف الآخر

• (فروع في ثبوت النسب والمحضنة) •

(وفي المنبيع) أقل مدة الحمل ستة أشهر باجماع العلماء سلفا وخلفا
 لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا جعل الله تعالى ثلاثين شهرا مدة
 الحمل والفصال جميعا ثم جعل الفصال وهو الفطام عامين بقوله وفصاله
 في عامين فيبقى الحمل ستة أشهر (وهذا) الاستدلال منقول عن حبيب
 الامة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (وقيل) ان عبد الملك بن
 مروان ولد لستة أشهر (وأما) أكثر مدة الحمل فقد اختلفوا فيه
 فقال علماء وناصري الله تعالى عنهم ستان (وقال) الشافعي أربع سنين
 وهو المشهور من مذهب مالك والاحمد (وقال) عبادة بن العواد خمس
 سنين (وقال) الزهري ست سنين (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن
 سبع سنين (وقال) ابو عبيدة لا حد لا قصاء (ومن) قال ان
 تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فولدت ولدا لستة أشهر من يوم
 تزوجها فهو ابنه وعليه المهر ويثبت نسبه (ولد) المطلقة الرجعية
 اذا جاءت به اسنتين أو أكثر يثبت نسبه ما لم تقر بانقضاء عتبتها (فان)
 جاءت به لاقل من سنتين بآت من زوجها لانقضاء العدة ويثبت نسبه
 لوجود العلوق به في النكاح او في العدة ولا يصير مراحعا لانه يحتمل العلوق
 قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراحعا بالشك (وان) جاءت به

لا أكثر من سنتين كانت رجعية (والمستوتة) ثبت نسب ولدها
 اذا جاءت به لاقل من سنتين (وان) جاءت به اتمام سنتين من وقت
 الفرقة لم يثبت لان الحمل حافت بعد الطلاق (واذا) تزوج الرجل امرأة
 بغاهت بولد لاقل من ستة أشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه لان العلوق
 سابق على النكاح فلا يكون منه فان بعد الولادة يثبت بشهادة امرأة
 وأخرى وقيل يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى لو نفاها الزوج
 يلاعن لان النسب يثبت بالفراش القائم والاعان اغنيابجب بالقذف وليس
 من ضرورته وجود الولد فانه يصح بدونه (فان) ولدت ثم اختلفا فقال
 الزوج تزوجتك منذ أربعة أشهر وقالت من منذ ستة أشهر فالقول
 قولها لان الظاهر شاهدها لانها تلد ظاهرا من نكاح لا من سفاح ولم
 يذكر الاستحلاف وهو على الخلاف المذكور في الاشياء الستة المفصلة
 في المتبع فلتنظر ثمة (وفي المتبع) وان تصادقا على أنه تزوجها من
 منذ أربعة أشهر لم يثبت النسب منه وان قامت البيينة بعد التصديق على
 تزوجه اياها من ستة أشهر قبلت (قات) وهذا الجواب صحيح
 مستقيم فيما اذا قام الولد البيينة بعدما كبر (أما) اذا كان قيام البيينة حال
 صغر الولد فاختلف المشايخ فيه (قال) بعضهم لا تقبل البيينة ما لم ينصب
 القاضي خصما عن الصغير لان النسب حق الصغير فينصب عنه خصما
 لتكون البيينة قائمة عن هو خصم (وقال) بعضهم لا حاجة الى هذا
 التكاف فالقاضي يسمع البيينة من غير أن ينصب عنه خصما بناء على ان
 الشهادة على النسب تقبل حسبة بدون الدعوى اه (ومن) قال لا امرأته
 اذا ولدت فأن طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطاق عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وقال تطاق لان شهادتها حجة في ذلك (وان) كان الزوج
 قد أقر بالحبل طلقت من غير شهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعندهما يشترط شهادة القابلة لانه لا بد من حجة لدعواها الحنث وشهادتها
 حجة فيه على ما بيناه (ومن) قال لا تمتنه ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت
 على الولادة امرأة فهي أم ولده (ومن) قال للغلام هو ابني ثم مات وجاءت

ان يكون حراً بالغاً عاقلًا مائة فاقدره خالصة عن زوج اجنبى له (وقوله ولا تخير الخ) اى ما لم تنع بين بعد قبول الولد لدى غيرها ولم يكن

ام الغلام وقالت انا امرأته فهى امرأته وهوابنه ويرثانه (وفى الفتاوى
الطهريه رجل زنى بامرأة فعلفت منه فلما تبين حملها تزوجها
الذى زنى بها فالنكاح جائز فان جاءت بولد بعد النكاح لسته اشهر
فصاعدا ثبت النسب منه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر لا يثبت
النسب منه الا ان يقول هذا الولد منى ولم يقل من الزنا انتهى
(المضافة) *

(وفى المنبع) احق النساء بحضانه الولد الصغير حال قيام النكاح او بعد
الفرقة الام الا ان تكون مرتدة او فاجر غير مأمونة (الماروى عن عمرو
ابن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطنى له وعاه وحجرى
له حواء وندي له سقاء وزعم ابوه انه ينزعه منى فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم انت احق به ما لم تنكحى رواه ابو داود (وفى)
ابو بكر بن ابي شيبة فى مصنفه ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه
طلق جيلة بنت عاصم بن ثابت بن ابي الاقلح فتزوجت فاخذ عمر ابنه
عاصما فادركته الشحوس ابنة ابي عامر الانصاري وهى ام جيلة فأخذته
فترافعالى ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وانه حكم على عمر بن
الخطاب وقضى بعاصم لاه وقال هى اعطف والطف وارق واحب وارحم
(وفى) المبسوط قال له ابو بكر ربيها خيره من من وعمل عندك باهر
فدعه عندها حتى يشب (ولان) الاطفال لما عجزوا عن النظر لانفسهم
والقيام بموائجهم جعل المشرع الولاية الى من هو مشفق عليهم لجعل
حق التصرف فى الاموال ثم فى العقود الى الاباء لقوة رأيهم مع الشفقة
والتصرف يستدعى قوة الراى وجعل حق الحضانه الى الامهات
لفقهن فى ذلك مع الشفقة وقدرتهن على ذلك بلزوم البيوت والظاهر ان
الام ارفق واشفق على الولد من الاب فتتحمل من المشاق ما لا يتحمله
الاب انتهى (وفى الهداية) ولا تجبر الام عليها الا ان يعجز
عن الحضانه (فان) لم تكن ام فام الام اولى وان بعدت لان هذه الولاية

تستفاد من قبل الامهات (فان) لم تكن فام الاب أولى من الاخوات لانها
من الامهات (فان) لم تكن جدة فالاخوات أولى من العمات والمخلات
الانهن بنات الابوين (وفي رواية) المخالة أولى من الاخت لاب (وتقدم)
الاخت لاب وام على الاخت لاب لانها اشفق (ثم) الاخت من الام (ثم)
الاخت من الاب (ثم) قرابة الام (ثم) العمات (وكل) من تزوجت من
هؤلاء سقط حقها الائمة اذا كان زوجها المجتد له قام مقام أبيه
(وكذا) كل زوج هو ذورحم محرم منه لقيام الشفقة نظر الى القرابة
القرينة (ومن) سقط حقها بالتزويج يعود اذا ارتفعت الزوجة لان
المانع قد زال (وان) لم يكن للصبي امرأة من أهله واختصم فيه الرجال
فاولاهم به اقربهم تعصبا لان الولاية للاقرب وقد عرف الترتيب في
موضعه غير أن الصغيرة لا تدفع الى عصبة غير محرم كولي العتاقة وابن العم
تحرر زلعن الفتنة (والام) والجمة احق بالغلام حتى يا كل وحده
ويشرب وحده ويلبس وحده ويستنجى وحده (وفي) الجميع
الصغير حتى يستغنى واذا استغنى يحتاج الى التاديب والتحقيق باآداب
الرجال واخلاقهم والاب اقدر على التاديب والتثقيف (واختصاف)
قدّر الاستغناء ببيع سنين اعتبارا بالنسب (والام) والجمة احق
بالمجارية حتى تمضي لان بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة آداب النساء
والمرأة على ذلك اقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التخصيص والحفظ والاب
فيه اقوى وأهدى (وعن) محمد رجه الله تعالى انها تدفع الى الاب
اذا بلغت حد الشهوة لانه تحققت الحاجة الى الصيانة (ومن) سوى
الام والجمة احق بالمجارية حتى تبلغ حدا تشتهي فيه (وفي) الجميع
الصغير حتى تستغنى (والامة) اذا اعتقها مولاه وام الولد اذا عتقت
كالحرة حتى حق الولد وليس لها قبل العتق حق في الولد (والذمية) احق
بولدها المسلم مالم يعقل الا ديان ويضاف عليه ان يالف الكفر للنظر قبل
ذلك واحتمال الضرر بعسده (ولا) خيار للغلام والمجارية عندنا
(وقال) الشافعي لهما الخيار لان النبي صلى الله عليه وسلم خير (ولنا)

الشافعي في التزويج والطلاق

قوله انه لم يخرج من مصر فليس له ان يخرج بولدها من مصر فليس له ان يخرج بولدها من مصر فليس له ان يخرج بولدها من مصر

انه اقصور عقله يختار من عنده الدهمة لتخليته بينه وبين الاب
فلا يتحقق النظر وقد صح ان الهابة رضى الله تعالى عنهم ما خيروا
(واذا) ابادت المطلقة ان تخرج بولدها من مصر فليس لها ذلك لما فيه
من الاضرار بالاب الا ان تخرج به الى وطنها وقد كان الاب
تزوجها فله ان التزم المقام فيه عرفا وشرعا (قال) صلى الله عليه
وسلم من تأهل ببلدة فهو منهم ولهذا يصير المحرم به ذميا (واذا)
اودت المخرج به الى مصر غير وطنها وقد كان التزوج فيه اشار
صاحب الهداية الى انه ليس لها ذلك (وذكر) في الجامع الصغير
ان لها ذلك والاقل اصح (هذا) اذا كانت المسافة بين البلدين
بعيدة واما اذا كانت قريبة بحيث يقدر الاب ان يزور الولد ويعود
الى منزله قبل الليل فلها ذلك لانه لا يلحق الاب ضرر كبير بالنقل
كالنقل الى اطراف البلد (واما) اهل السواد فالحكم في السواد
كالحكم في مصر في جميع الفصول الا في فصل واحد (وبيانه) ان
النكاح اذا وقع في الرستاق فارادت المرأة ان تنقل ولدها الى قريتها
فان كان النكاح وقع فيها فلها ذلك كما في مصر وان وقع
في غيرها فليس لها ان تنقل ولدها الى قريتها ولا الى القرية التي وقع
النكاح فيها اذا كانت بعيدة كما في مصر واذا كانت على التفسير
الذي ذكرناه فلها ذلك كما في مصر (وان) كان الاب مستوطنا
في مصر وارادت نقل الولد الى القرية فان كان تزوجها فيها وهي
قريتها فلها ذلك وان كانت بعيدة عن مصر لما ذكرناه في مصر
وان لم تكن قريتها فان كانت قريبة ووقع أصل النكاح فيها
فلها ذلك كما في مصر وان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان
كانت قريبة من مصر بخلاف المصريين لان اخلاق اهل السواد
لا تكون مثل اخلاق اهل مصر بل تكون اجفى فيخلق الصبي
باخلاقهم فيتضرر به ولم يوجد من الاب دليل الرضا بهذا الضرر
ان لم يقع أصل النكاح في القرية (وليس) لارأة ايضا ان تنقل بولدها

الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هنالك وكانت حرة بعد ان يكون
زوجها مسلما اونيا (وان) كان كلاهما جريسيين فلها ذلك بان كانا
مستأمنين لان الصبي تباع لهما وهما من اهل دار الحرب كذا في المنبع
(وفيه) ايضا اذا اراد احد الابوين السفر غير سفر نقلة واقامة فالولد
يكون عند المقيم منهما حتى يعود من سفره (واذا) مرض احد الابوين
لا يمنع الصغير من عيادته وحضوره عند موته والذكر والاُنثى في ذلك
سواء (وان) مرض الصغير عند الاب فالام احق بقمر يرضه في بيتها انتهى
» (نوع في النفقة) »

النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا سلمت
نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها ويعتبر
في ذلك حالهما جميعا (قال) صاحب الهداية وهذا اختبار الخصاص
وعليه الفتوى (وتفسيره) انهما ان كانا موسرين تجب نفقة اليسار
وان كانا معسرين تجب نفقة الاعسار وان كان معسرا وهي موسرة
فنفقة الاعسار وان كانت معسرة والزوج موسر فنقتها دون نفقة
الموسرات وفوق نفقة المعسرات (وقال) الكرخي يعتبر حال الزوج
وهو قول الشافعي رحمه الله (وان) امتنعت من تسليم نفسها حتى
يعطيها مهرها فلها النفقة (وان) نشزت فلان نفقة لها حتى تعود الى منزلها
(وان) كانت صغيرة لا يستمتع بها فلان نفقة لها وان سلمت اليه نفسها
(وان) كان الزوج صغيرا لا يقدر على الجماع وهي كبيرة فلها النفقة
في ماله (وفي المنبع) ولو كانا صغيرين لا يطبقان الجماع او كان محبوب
تزوج صغيرة لا تجامع لان المنع لعني من جهتها (واذا) حبست
المرأة في دين فلان نفقة لها (قال) الحسام الشهيد رحمه الله تعالى هذا اذا
كان المحبس من قبل المرأة وان كان المحبس من قبله فعليه النفقة (وكذا)
اذا خص بها رجل كرها فذهب بها (وعن) أبي يوسف ان لها النفقة
والفتوى على الاول (وكذا) اذا حجت مع محرّم لان فوت الاحتباس
منها (وعن) أبي يوسف ايضا ان لها النفقة ولكن يجب عليه نفقة

قوله وان كان معسرا (خ) في ابن عابدين انه على ظاهر الرواية ان كان موسرا ومي معسرة نفقة الموسرين وبالعكس نفقة المعسرين

المحض دون السفر (ولو) سافر معها الزوج تجب النفقة بالاجماع
 لان الاحتباس قائم لقيامه عليها وتجب نفقة المحض دون السفر ولا يجب
 الكراه (وان) مرضت في منزل الزوج فلها النفقة والقياس ان النفقة
 لها اذا كان مرضا يمنع من الجماع (وعن) أبي يوسف رحمه الله انها
 اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتحقيق التسليم كذا في الهداية
 (وفي البرزلي) اذا كان الزوج ذا طعام ومائدة تمكن من الاكل
 فكفايتها ليس لها المطالبة بفرض النفقة وان لم يكن فيفرض لها
 اذا طلبت النفقة (والكسوة) ما يصلح للنساء في الشتاء والصيف
 فبقائه النفس بالما كقول والمأموس وذا يختلف باختلاف الاوقات
 والامكنة والزوج هو الذي يلى الانفاق الا اذا ظهر مطلقه فينفذ بفرض
 القاضي النفقة ويأمره ان يعطيها ما تنفق على نفسها نظرا اليها فان
 أبي حنبله (وذكر) المحسام الشهيد في شرحه على ادب القضاء
 واذا فرض لها نفقة يعطيها في كل شهر بقدر ما تحتاج اليه على قدر طاقة
 الرجل على قدر يسره وعسره فينظر الى قدر ما يكفيه من الدقيق
 والادوم والدهن وحوادث المرأة التي تكون لظنها فيقوم ذلك بدراهم
 ويفرض عليه ذلك في كل شهر ويأمره القاضي بدفع ذلك اليها
 (وذكر) عن شريك رحمه الله تعالى قال شاهدت ابن أبي ليلى حين
 فرض على ليث ابن أبي سليم لامرأته ستة دراهم ومخادما ثلاثة
 دراهم في الشهر (قلت) وهذا يدل على ان نفقة المخادم دون نفقة
 المرأة والله اعلم (ولا) تسقط وتؤثر بالاستهانة حتى ترجع عليه
 بالثمن وتحيل البائع على الزوج بالارضاء (وان) طلبت نفقة كل
 يوم كان لها ذلك عند المساء (وفي المجموع) ويقبل قوله في اعساره
 عنها أي عن النفقة وهذا كذا ذكر المحصاني لان العسراصل
 واليسار طارئ والقول قول من يتمسك بالاصل (وذكر) محمد
 رحمه الله تعالى في الزيادات ان القول قول المرأة مع عيبتها لان الاقدام
 على الدخول بها والعقد عليها دليل على اليسار ومنهم من ينظر الى زى

المطلوب (وان) قامت البينة فلا يخلو فان قامت من جهتها على اليسار قبلت بينتها وان قامت البينة من جهته على الاعسار فيه روايتان (وفي) المحيط وهل تسمع البينة على الاعسار قبل الحبس فيه روايتان على ما مر في فصل القضاء (وان) اقاما جميعها البينة فالبينة بينتها لانها مثبتة وبينتة الزوج لا تثبت شيأ (فالمحصل) ان القول قرله والبينة بينتها (ولو) اخبر القاضي عدلان انه موثر يقبل ولولم يتلفظا بالانهاد لانها مثبتة بالصلة فكانت حسبة من وجهه وليست من حقوق العباد المهضة فشرطنا فيها العدد دون لفظ الشهادة حكما في امور الدين المترددة بين حق الله تعالى وحق العباد (وان) قاله معنائه موثر لا تقبل لانهم اقدروا معان الكذب كاليوم معان الصدق فلا يحصل لهما العلم بالمشهد به وهذا مما يطالع عليه الهمم ودولا يؤخذ فيه بالاستغاضة والشبهة (وتفرض) نفقة الخادم لكن لا تبلغ نفقة المهذومة بل بقدر الكفاية كما يفرض على الزوج المعسر بقدر الكفاية (وفي المنيع) المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خدم يبر الزوج على نفقة خادمين (وعن) ابي يوسف رحمه الله تعالى انها اذا كانت فنانة بنت فائق زفت الى زوجها مع جوار كثيرة استتمعت نفقة الخدم كلهم وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى (وان) قال لارانه لا تنفق على أحد من خدمك ولكن اعطى خادما من خدمي ليجد من فأتى يجبر على نفقة خادم من خدمها فربما لايتها لها استخدام خلعها وان لم يكن لها خادم لا يفرض لها نفقة الخادم في ظاهر الرواية (وهذا) كله اذا كان الزوج موسرا فان كان الزوج معسرا لا يفرض عايشه نفقة الخادم في رواية الحسن عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى وان كان لها خادم خلافا لمد رحمه الله تعالى (وفي) الفتاوى الظهيرية النفقة الواجبة المأكول والملبوس والمسكن اما المأكول فالدقيق والماء والملح والحطب والدمن (فان) قالت لا اطبخ ولا اخبز يعني بأن تطبخ وتخبز ولعنهما لا يجبر على ذلك ان أبت ويجب على الزوج ان يأتيها بطعام مهيا (ولو)

استأجرها للطبخ والخبز لم يجر ولا يجوز لها أخذ الاجرة على ذلك لانها
لو اخذت الاجرة على ذلك لاختصها على عمل واجب عليها في الفتوى فكان
في معنى الرشوة والرشوة حرام (وذكر) الفقيه ابو الميث رحمه الله تعالى
انه لا يجب على الزوج ان يأتيها بطعام مهياً اذا كانت من بنات الاشراف
ولا تستخدم بنفسها في أهلها او لم تكن من بنات الاشراف لكن بها علة
تمنعها عن الطبخ والخبز اما اذا لم تكن كذلك فلا يجب على الزوج ان يأتيها
بطعام مهياً (وفي البرازي) الزوج اذا كان من المحترفة يفرض عليه نفقة
كل يوم لانه لا يقدر على الزيادة وان كان من التجار فمهر وان كان
من المزارعين فسنة فينظر الى ما هو ايسر عليه (ويفرض) الادام واعلاه
للحم وأوسطه الزيت وادناه اللبن وقيل الادام يفرض له مخبز الشعير
ولا تقرض الفاكهة (ولم) يذكروا الخف والازار في كسوة المرأة
وذكروا في كسوة الخدام وذلك في ديارهم بمسكنهم العرف وفي ديارنا
يفرض الازار والمسكوب وما تنام عليه ولا يجب عليه الملاية والخف
(وفي) الثمروخ لا يجب عليه خفها لانها منبهة عن الخروج بخلاف خف
امتها (المحطب) والصابون والاشنان عليه وماء الوضوء عليها ان
كانت غنية وان كانت فقيرة لا اما ان ينقل الزوج اليها او يدعها تنقل
بنفسها وان كانت غنية تستأجر من ينقل ولا تنقل بنفسها وثمان ماء
لاغتسال عليه غنية كانت او فقيرة (وفي) الخلاصة جعله عليها
ان طهرت من حيضها وايامها عشرة فان كانت اقل من عشرة
فحينئذ تكون على الزوج وكذا لو كان الغسل عن الجنابة واجرة القابلة
عليها ان استأجرتها ولو استأجرها الزوج فعليه وان حضرت بلاجارة
فلقائل ان يقول على الزوج لانه من مؤنة الوطء ولقائل ان يقول على
المرأة لانه بمنزلة اجرة الطيب (للزوجة) طالب النفقة من الزوج
قبل الزفاف اذا لم يطلب الزوج بالزفاف وعليه الفتوى وكذا
لو منعته نفقته بالحق (وفي) شرح آداب القضاء للحسام الشهيد
و يفرض القاضي الكسوة على الزوج لارأه ان كان فقيراً فمعه او متفقة

وملغفة على قدر ما يحتاجه مثله وان كانه وسر افرض لها الجود من ذلك
 بما يحتاجه مثله أيضا لان الكسوة مثل النفقة (ثم) في النفقة يعتبر
 حالهما وقيل حال الزوج وهو اختيار الكرخي وقدمت ذلك قريبا
 (قلت) وهذه المسئلة انما تأتي على قول الكرخي والله أعلم (قال)
 وهذا لها في الصيف وأما في الشتاء فإنه يفرض لها مع ذلك جبة
 وسراويل ولم يذكرا الخفاف في جملة كسوة الصيف السراويل
 وذكره في جملة كسوة الشتاء وهذا في عرف ديارهم بالعراق فانهم
 لا يتمكنون من لبس السراويل لشدّة الحر في زمان الصيف ويمكنون
 منه في زمان الشتاء (وأما) في عرف ديارنا فان القاضي يقضى لها
 بالسراويل وبشباب الحر وبما يحتاج اليه في الشتاء (قال) وان طلبت لحافا
 في الشتاء أو قطيفة ان لم يحصل لحافا وطلبت فراشا تنام عليه أزمه
 القاضي من ذلك طيلزم مثله لان النوم على الأرض ربما يؤذيها ويمرضها
 وهو منهي عن المحاق الضرر والأذى بها (وفي المنبع) ويفرض
 لها الكسوة كل ستة اشهر مرة لتجدد الحاجة اليها في كل حرو برد
 (وفي الذخيرة) ولو وفرت كسوتها وكانت تلبسها يوما دون يوم يفرض
 لها كسوة أخرى وكذا النفقة (ولو) ضاعت الكسوة والنفقة أو سرت
 لم يجدد غيرها حتى يمضي الفصل بخلاف المحرم اذا فرض لها النفقة
 ثم سرت فلها نفقة أخرى والفرق ان نفقة المحارم مقدرة بالحاجة
 والحاجة بعد ضياع النفقة قائمة باقية بخلاف الزوجة ولهذا لا يفرض
 للمحارم مع غناهم بخلاف الزوجة فانها لا تجب بسبب الحاجة بل
 لاحتباسها بالزوج فتكون كالابنة ولهذا تجب وان كانت موسرة
 بخازن لا تفرض وان بقيت الحاجة (وفي البرازي) فرض لها الكسوة
 فقهرت قبل نصف العام ان لبست لبسا معتادا أو علم ان ذالم يكفها فيجدد
 لها الكسوة لانه تبين خطأه في التقدير وان قهرت بخرق استعمالها
 لا يفرض أخرى (وملغفة) كسوة الصبيان أربعة اشهر (رجل) دفع الى
 زوجته دبراهم الكسوة ان يجبرها على شراء الكسوة ولان الزينة حقها

(وافي)

(واثنى) بعضهم بأنه ليس له ذلك لأن الدرهم صارت حقها فتعسلى
 بها ما شئت (وفي) الهداية ومن اعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما
 ويقال لها استديني عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يفرق بينهما
 (واذا) قضى القاضي لها بنفقة الاعسار ثم اعسر فخاصته تم لها نفقة المוסر
 (واذا) مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وظالبته بذلك فلا شيء لها الا ان
 يكون القاضي فرض لها النفقة أو صاحت الزوج على مقدارها فيقضى
 لها بنفقة ما مضى (واذا) مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهر
 سقطت النفقة (وكذا) اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة والصلة تسقط
 بالموت كالمدة تبطل بالموت قبل القبض (وفي الروا الجسي) قال أبو يوسف يجبر
 الزوج على كفن زوجته (والأصل) فيه ان من يجبر على نفقته في حال
 حياته يجبر على كفنه بعد موته كذوى الارحام والعبد مع المولى والزوجة
 مع الزوج (وقال) محمد لا يجبر الزوج على كفنها والصحيح قول أبي
 يوسف (وأجمعوا) على أن من لا يجبر على نفقته في حال حياته لا يجبر على
 كفنه بعده وقه كالأولاد والاعمام والعلمات والاخوان والخالات (وان)
 وسلفها نفقة السنة أي عملها ثم مات قبل تمام السنة لم يترجع منها شيء
 وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله
 يجنسب لها بنفقة ما مضى وما بقي للزوج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى
 وعلى هذا الخلاف الكسوة (وعن) محمد رحمه الله تعالى انها اذا قبضت نفقة
 الشهر أو ما دونه لا يترجع منها شيء لانها يبرقصار في حكم المال (واذا)
 تزوج العبد حره فنفقته ادين عليه يباع فيه أو مغانا اذا تزوج باذن
 المولى لانه دين وجب في ذمته لوجود سيده وقد ناهى وجوبه في حق المولى
 فيمتعلق برقبته كدين التجارة في حق العبد التساير وله أن يفديه لان
 حقها في النفقة لا في عين الرقبة فلم مات العبد سقطت وكذا اذا قتل
 في الصحيح لانه صلة (واذا) تزوج الحر أمة فبؤاها ما ولاها معه منزلا
 فعليه النفقة لانه تحقق الاحتباس وان لم يزوجها فلا نفقة له لعدم
 الاحتباس (والتبوة) ان يخلى بينها وبينه في منزله ولا يستخدمها

ولو استقدمها بعد التبوثة سقطت النفقة لانه فان الاختباس (وعلى)
 الزوج ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها أحد من أهله الا أن تختار ذلك
 لان السكنى من كفايتها فتجب لها كالتفقة واذا وجبت حقها فليس له
 أن يشرك غيرها فيه لانها تنضرب به فانها لا تأمن على متاعها ويمنعها ذلك
 من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الا ان تختار ذلك لانها رضيت
 باسقاط حقها (وان) ~~سكان~~ له ولده من غيرها فليس له أن يسكنه
 معها (ولو) أسكنها في بيت مفرد من دار لها غلق كفاها لان المقصود
 قد حصل (وله) أن يمنع والديها ولدها من غيره وأهلها من الدخول
 عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها في أي وقت اختار والمافيه
 من قطيعة الرحم وليس عليه في ذلك ضرر (وقيل) لا يمنعهم من الدخول
 والكلام ويمنعهم من القرار لان الفتنة في اللبث وتطويل الكلام
 (وقيل) لا يمنعهم من الخروج الى الوالدين ولا يمنعهم من الدخول عليها
 في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقدير بسنة وهو الصحيح (وفي المحيط)
 اراءة لها أب زمن وليس له من يقوم عليه غير البنت ومنعها الزوج من
 تعهدها بان تعصى زوجها وتطيع أباهما مؤمنا كان الاب أو كافرا
 لان القيام عليه فرض علم في هذه الجمالة (وفي الوالوجي) امرأة أبت
 أن تسكن مع خمرتها أو مع أقارب زوجها من أمه أو غيرها فان كان
 في الدار بيوت وفرغ لها بيتا منسارا جعل لبيتها غلقا على حدة لم يكن لها
 ان تطلب من الزوج بيتا على حدة وان لم يكن فيها الا بيت واحد كان لها
 المطالبة ببيت آخر لانه يكره أن يجامعها ومعه أحد في البيت ولهذا
 قالوا لو جامعها وهنك فأنتم أو صبي أو مجنون أو مغمى عليه يكره ولهذا
 لو أخذ بيد جاريته وأدخلها في بيت وأغلق الباب والناس يعلمون انه
 يريد جملتها يكره ولهذا كره أهل بخارا النوم على السطوح
 من غير حصن (امراة) قالت زوجها الا أسكن مع أمك وأرادت بيتا
 آخر ليس لها ذلك لان الامة بمنزلة متاع البيت ودوابه (وكذا) لو قالت
 لا أسكن مع أم ولدك اه (واذا) غاب الرجل وله مال في يدرجل معترف

به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجته أي زوجة
 الغائب وحشمه وأولاده الصغار ووالديه (وكذا) إذا علم القاضي ذلك
 ولم يعترف به لانه لما أقرت بالزوجة والوديعة فقد أقرت أن حق الأخذ
 لها أن لها أن تأخذ من مال الزوج حقها من غير رضا وإقرار صاحب
 المال مقبول في حق نفسه لا سيما ههنا فإنه لو أنكر أحد الأمرين لانتقل
 بينة المرأة فيه لأن المودع ليس بمخصم في حق اثبات الزوجة عليه
 ولا المرأة خصم في اثبات حقوق الغائب وإذا ثبت في حقها تعدى إلى الغائب
 (وكذا) إذا كان المال في يده مضاربه (وكذا) الجواب في الدين
 (وهذا) كله إذا كان المال من جنس حقها درهم أو دينار أو طعاما
 أو كسوة من جنس حقها أما إذا كان من خلاف جنسه فلا تفرض النفقة
 فيه لانه يحتاج إلى البيع (ولا) يباع مال الغائب بالاتفاق (ويأخذ) منها
 كفيه لانه نظرا للغائب لانهار بمال استوفت النفقة وأطلقها الزوج
 وانقضت عتبتها (فرق) بين هذا وبين الميراث إذا قسم بين ورثة حضور
 بالبينة ولم يقولوا لا نعلم له وارثا آخر حيث لا يؤخذ منهم الكفيل عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى لأن هناك المكفول له مجهول وهما هنا معلوم
 وهو الزوج (وبحلفها) بالله ما أعطاهما النفقة نظر إلى الغائب (ولا) يقضى
 بنفقة في مال الغائب الأولاد (ولو لم) يعلم القاضي بذلك ولم يكن مقررا به
 فأقامت البينة على الزوجة أو أنه لم يخاف مالا فأقامت البينة ليفرض
 القاضي نفقتها على الغائب ويأمرها بالاستدانة لا يقضى القاضي بذلك
 لأن في ذلك قضاء على الغائب (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقضى لها
 لأن فيه نظرا لها ولا ضرر فيه على الغائب لانه لو حضر وصدقها فقد
 أخذت حقها وإن جحد يخاف أن نكل فقد صدق وإن أقامت بينة فقد
 ثبت حقها وإن عجزت بضمن الكفيل أو المرأة وعمل القضاة اليوم على
 هذا أنه يقضى بالنفقة على الغائب لم حاجة الناس وهو مجتهد فيه
 (وفي الوقاية) لعلقة الرجعي والبائن والفرقة بلامعصية كخيار
 لعنق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية النفقة والكسوة والسكنى للمعتدة

الموت والسكنى فقط باعتدة الفرقة بمصيبة كالردة وتقييد ابن الزوج (قال)
 ابن فرشته ولو خلعهما على أن لا سكنى لها ولا نفقة تسقط النفقة دون السكنى
 ولو كانت الفرقة بمصيبة من قبل الزوج فلها النفقة ان كانت مدخولا بها
 (ونفقة) الابن الصغير فقيرا على أبيه لا يشره أحد كنفقة أبيه
 وعرسه (وليس) على أمه ارضاعه الا اذا تعينت ويستأجر الاب
 من ترضعه عندهما (ولو) استأجرها منكروحة أو معتدة من رجعى
 لترضعه لم يجز وفي المبتوتة روايتان وهي أحق من الأجنبية الا اذا
 طلبت زيادة أجرة (وفي المنبع) اذا استأجر امرأته أو معتدته لترضع
 ولدهم لم يجز (وقال) الشافعى رحمه الله تعالى يجوز اه (وعلى)
 الرجل أن ينفق على أبيه وأجداده وجداته اذا كانوا فقراء وان خالفوه
 في دينه (وفي الذخيرة) ولا فرق بين أن يكون الاب قادرا على الكسب
 او لم يكن فانه تجب نفقته على الولد بعد أن يكون محتاجا (وذكر)
 شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى ان الاب اذا كان كسوبا والابن
 أيضا كسوبا يجبر الابن على الكسب والنفقة على الاب (وذكر)
 شمس الأئمة الحلو فى رحمه الله انه لا يجبر الابن على نفقة الاب اذا كان الاب
 كسوبا قادرا بكسبه واعتبره بذى الرحم المحرم فانه لا يستحق النفقة
 فى كسب قريبه ولا على قريبه المومر اذا كان كسوبا (ونفقة) كل
 ذى رحم محرم سوى الوالدين والولد واجبة على قدر الميراث كالاخوة
 والاخوات والاعمام والعلمات والاخوال والمخالات اذا كان صغيرا فقيرا
 أو كانت امرأة بالغة فقيرة أو كان ذكرا فقيرا زنا أو أعمى وهذا عندنا
 (وقال) مالك والشافعى رحمه الله تعالى لا تجب نفقة هؤلاء غير أن
 مالك قال لا تجب الا نفقة الاب الأدنى والام الدانية والولد الصلبى فلا تجب
 نفقة ولد الولد ولا نفقة المتمد ولا نفقة المتمدنة عنده (وفي المنبع) وتجب
 نفقة البنت البالغة والابن الزمن على الابوين اثلاثا على الاب الثلثان
 وعلى الام الثلث لان ميراثهم على هذا القدر (قال) صاحب المداينة
 رحمه الله تعالى هذا الذى ذكره رواية الخصاص والحسن وفى ظاهر

الرواية كل النفقة على الأب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
 بالمعروف فصارا كالولد الصغير **اه** (هذا) إذا كان الأب موسرا فإن كان
 معسرا والام موسرة أمرت بأن تنفق من مالها على الولد ويكون ذلك دينيا
 على الأب إذا أيسر (ويجب) على الأب نفقة زوجته ابنه إذا كان صغيرا
 فقيرا أو كبيرا زمنا لأن ذلك من كفايته (وفي المحيط) ويحبر الابن على
 نفقة زوجته أي به ذكره هشام عن أبي يوسف (وفي البرزاري) قال المألوف
 وإذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا
 طلبة العلم إذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون اليه لا تسقط نفقاتهم
 عن آبائهم إذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا بخلافات الرعية
 وهذه بيانات الفلاسفة وبهم رشد والالتجيب (ولا) تجب نفقة مع اختلاف
 الدين لبطان أهلية الارث فلا بد من اعتباره (ولا) تجب على الفقير لانها
 صله وهو يستحقها على غيره فكيف تسحق عليه بخلاف نفقة الزوجة
 وولده الصغير لانه التزمها بالاقدام على العقد اذا المصالح لا تنظم دونها
 ولا يعمل في مثله الاعسار (ثم) اليسار مقدر بالنصاب فيمارى عن
 أبي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله انه مقدر بما يفضل عن نفقة
 نفسه وعياله شهرا أو بما يفضل عن ذلك من كسبه الدائم كل يوم لأن
 المعتبر في حقوق العباد انما هو القدرة دون النصاب فانه لا تيسير والفتوى
 على الاول لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة (وإذا) كان للابن
 الغائب مال قضى فيه بنفقة أبويه (وإذا) باع أبوه متاعه في نفقته جاز عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا استحسان وان باع العقار لم يجز وفي
 قولهما لا يجوز ذلك كله (وإذا) قضى القاضى للولد والوالدين وذوى
 الارحام بالنفقة قضت مدة سقطت لان نفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة
 ولا تجب مع اليسار وقد سقطت بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى
 بها القاضى فانها تجب مع يسارها كما مر فلا تسقط بمحصول الاستغناء
 عنها فيما مضى الا أن يأذن القاضى في الاستدانة عليه لان للقاضى ولاية
 عامة فصار **ك** أمر الغائب فيصير ديناً في ذمته فلا يسقط بمضى المدة

(وعلى) المولى أن ينفق على عبده وأمته (لقوله) صلى الله عليه وسلم
 في المماليك أنهم أخوانكم جعلهم الله تعالى تحت أيديكم أطعموهم مما
 تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تعذبوا عباد الله (فإن) امتنع وكان
 لهما كسب اكتسبا وانفقالا فيه نظر الجانبين وإن لم يكن لهما كسب
 بأن كلن عبدا زنا أو جارية لا يؤاجر مثلها أجبر المولى على بيعه ما لا ينما
 من أهل الاستحقاق وفي البيع ابقاء حقهما وإبقاء حق المولى بالخلاف
 بخلاف نفقة الزوجة لا تصرف ديناف كان تأخير اعل ماذ كرامة ونفقة
 المملوك لا تصرف ديناف كان ابطالا وبخلاف سائر الحيوانات لانها
 ليست من أهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقتها الا انه يؤثر في ما بينه
 وبين الله تعالى لانه صلى الله عليه وسلم غنى عن تعذيب الحيوان وفيه
 ذلك ونهى عن اضاعته المال وفيه اضاعه (وعن) أبي يوسف رحمه الله
 تعالى انه يجبر على الاتفاق في البهائم وهو قول الأئمة الثلاثة رضوان الله
 تعالى عليهم اجمعين (والاصح) ما قلناه أولا لان اجبار القاضى على الاتفاق
 يكون عند الطلب والخصومة من صاحب الحق ولا خصم فلا جبر لفوات شرط
 القضاء ولا يكن تجب فيما بينه وبين الله تعالى كما قاله أبو يوسف رحمه الله
 تعالى (وفي المنبع) ولو كانت دلالة بين رجلين فطلب أحدهما من
 القاضى أن يأمره بالنفقة حتى لا يكون متطوعا للقاضى يقول لا آبي اتمان
 تبسبغ نصيبك منها أو تنفق عليها هكذا ذكر الخصاص (وذكر) شمس
 الأئمة المرخصى انه لا يجبر والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿الفصل الخامس عشر في الاعتناق﴾

(الاعتناق) تصرف مندوب اليه (قال) صلى الله عليه وسلم أيما مسلم
 أعتق مؤمنا أعتق الله بكل عضوه عضوه من النار (ولهذا)
 استحسنوا أن يعتق الرجل العبد والمرأة الأمة لتحقيق مقابلة الاعضاء
 بالاعضاء (العتق) يصح من الحر العاقل البالغ في ملكه (شرط)
 الحرية لان العتق لا يصح الا في المالك ولا ملك للمملوك (والبلوغ) لان
 الصبي ليس من أهله لكونه ضرضا ظاهرا واهذا لا يملك المولى عليه

القول المولى بتعبد الام

(والعقل)

(والعقل) لان المجنون ليس بأهل للتصرف (ولهذا) لو قال البالغ أعتقت
وأنا صبي فالقول قوله وهكذا لو قال المعتق أعتقت وأنا مجنون
وجنونه كان ظاهرا لوجود الاسناد المطابقة (وكذا) اذا قال
الصبي كل مملوك أملاكه حر اذا احتمل لا يصح لانه ليس بأهل لقول
ملزم (ولا) بد أن يكون العبد في ملكه حتى لو أعتق عبدا غيره لا ينفذ
(لقوله) صلى الله عليه وسلم لا تعتق فيما لا يملك ابن آدم (واذا) قال
أعبدته أو أمته أنت حر أو معتق أو عتيق أو محرر أو حر وتك أو أعتقتك
فقد عتق نوى به العتق أو لم ينو لان هذه الالفاظ صريحة فيه (ولو) قال
عتيت به لاخبار الباطل أو أنه حر من العمل صدق ديانة لانه يمتثل له
ولا يدين قضا لانه نوى خلاف الظاهر (ولو) قال لا ملك لي عليك
ونوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق كذا في الهداية (وفي المنبع)
اذا قال لعبده أنت لله أو أنك لله أو أنت خالص لله لم يعتق عند أبي حنيفة
مطلقا في رواية (وفي) رواية أخرى ان نوى به العتق عتق (وقال)
ابو يوسف ومحمد انه يعتق مطلقا (وفي) رواية عنه ما يتوقف العتق
على النية (ولو) قال أنت عبد الله لا يعتق (اذا) قال لعبده هذا
مولاي أو يامولاي أو قال لأمته هذه مولاي أو يامولاي عتق وان لم يكن له
فيه نية (وقالت) الأئمة الثلاثة انها كناية فلا بد من النية (وفي
الواقعات) رجل قال لعبده ياسيدي أو ياسيدان نوى به العتق عتق
وان لم ينو قيل يعتق وقيل لا يعتق وقيل يعتق في ياسيدي ولا يعتق
في ياسيد وقال نصير رحمه الله تعالى لا يعتق فيهما الا بالنية (ولو)
قال لعبده يا أبي أو يا بني أو يا أخى أو يا عمى أو يا خالي أو لأمتي يا أمى أو
يا بنتى أو يا أخى أو يا عمى أو يا خالتى لا يعتق في هذه الفصول كلها من غير نية
(وفي الهداية) ويرى عن أبي حنيفة شاذا انه يعتق فيهما أى في
يا بني أو يا أخى وهو رواية الحسن عنه (وفي اللؤلؤ المحي) رجل قال
عبيد أهلك أحرار ولم ينو عبدة أو قال كل عبد ينج حر أو قال كل عبد
يبيد حر أو قال كل عبد أهلك أحرار ولم ينو عبده أو قال كل عبد

في الارض أو قال كل عبيد أهل الدنيا أو كان مكان الاعتاق ملاق
 اختلاف فيه المتقدمون والمتأخرون (أما) المتقدمون فقال أبو يوسف
 في نوادره لا يعتق وقال محمد يعق (وأما) المتأخرون فقال عصام بن
 يوسف لا يعتق (ولو) قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبده بالاتفاق
 (ولو) قال كل عبد في هذه الدار حر عتق عبده والفتوى على قول أبي
 يوسف وعصام الدين (رجل) قال لعبده إن شئت فأت حر ثم قال
 له لا يبارك الله فيك لا يعتق لأنه ليس بشتم بل دعاء عليه (وفي القنية)
 قرعت الباب فقالت أمتها من أنت فقالت أمك الفاعلة عتقت (أعتق)
 المحجور عليه عبد لا يعتق عليه وسعى العبد عند أبي يوسف آخر لأنه لو سعى
 النجاسي لمعتقه (ولو) قال إن مات من مرضي هذا فغلامي حر فقتل لا يعتق
 لأنه مأمات بل قتل (ولو) قال إن مات في مرضي هذا فغلامي حر فقتل يعتق
 لأنه مات في مرضه (قال) لعبده وعبيد غيره أحد كما حر يعتق عبده
 (ولو) قال لعبد وحر أحد كما حر عتق العبد عند أبي حنيفة خلافا لهما
 (وروي) عن أبي يوسف أن الأب إذا وطئ جارية ولده فجاءت بولد فادعاه
 لا يثبت نسب به كجارية مكاتبه (قال) لمولاه يعني نفسه فباعه عتق
 ولزمه الفتن والولامولاه (قال) لعبده إذا سقيت الحمار فأت حر فاسقاه
 ولم يشرب فالعبد حر (وكذا) إذا قال إن شرب الماء كله من الكوز
 فأت حر فشربه فالعبد حر (وفي الهداية) ومن ملك ذا رحم محرّم منه
 عتق عليه ولا فرق بين ما إذا كان المالك مسلما أو كافرا في دار الاسلام
 (وعتق) المكره والسكران واقع لصدور الركن من الأهل في المحل
 كافي الطلاق وتدينه من قبل في فصل الملاق (وان) اعتق حاملا عتقت
 وعتق حملها تبعها إذا هو متصل بها (وان) اعتق الحمل خاصة
 عتق دونها (وولد) الأمة من مولاهما حر لأنه مخلوق من مائه فيعتق
 عليه (وإذا) أعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويسعى
 في بقية قيمته لمولاه عند أبي حنيفة (وقالا) يعتق كله وأصله إن الاعتاق
 يتجزأ عنه فيقتصر على ما أعتق وعندهما لا يتجزأ وهو قول الشافعي رحمه

الله تعالى (واذا) كان العبد بين شر يكتن فاعتق أحدهما فصيحه عتق
فان كان مؤسرا فشر يكتن بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شر يكتن
قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد فان ضمنه رجع المعتق على العبد والولاء
للمعتق وان اعتق او استسعى فالولاء بينهما في الوجهين جميعا (وان) كان
المعتق معسرا فالشر يك بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى والولاء بينهما
في الوجهين وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) ليس له الا لضمان
مع اليسار أو السعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاء للمعتق
(ومن) اعتق عبده على مال فقبل العبد عتق وذلك مثل أن يقول أنت حر
على ألف درهم أو ألف درهم وانما يعتق بقبوله لانه معاوضة المال بغير
المال اذ العبد لا يملك نفسه ومن قضية المعاوضة ثبوت المحكم وثبوت
المحكم بقبول العوض في الحال كافي البيع فاذا قبل صار حرا وما شرط دين
عليه حتى يصح الكفالة به (ومن) قال لعبده أنت حر بغد موني على ألف
درهم فالقبول بعد الموت لاضافة لايجاب الى ما بعد الموت فصار كالموت
أنت حر غدا على ألف درهم بخلاف ما اذا قال أنت مدبر على ألف درهم حيث
يكون القبول اليه في الحال لان ايجاب التدبير في الحال لانه لا يجب المال
لقيام الرق قالوا لا يعتق في مسألة الكتاب وان قبل بعد الموت ما لم يعتقه
الوارث لان الميت ليس باهل للعتق وهذا هو الصحيح (اذا) قال المولى لمملوكه
اذا مت فأنت حر أو أنت حر عن درمى أو أنت مدبر أو قد دبرتك فقد صار
مدبرا لا يباع ولا يوهب ويستخدم ويستؤجر والامة توماؤ تنكح (واذا)
مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله لان التدبير وصية فتنفذ من الثلث
حتى لو لم يكن له مال غيره سوى في ثلثيه (وان) كان على المولى دين سوى في كل
قيمته لتقدم الدين على الوصية ولا يمكن نقض العتق فيجب رد قيمة (وولد)
المدبر قد دبر (وان) علق التدبير بموته على صفة مثل ان يقول ان مت من
مرضى أو سفرى أو من مرض كذا فليس بمدبر ويجوز زيعة لان السبب لم
ينعقد في الحال لتردده في تلك الصفة بخلاف المدبر المطلق لانه تعلق عتقه
بمطلق الموت وهو كاش لا محالة (وان) مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق

كما يعتق المدبر ومعناه من الثلث لانه ثبت حكم التدبير في آخر جزء من أجزاء حياته لتحقيق تلك الصفة فلهذا يعتبر من الثلث (ومن) المقيد أن يقول أن مات إلى سنة أو إلى عشر سنين لما ذكرنا (بخلاف) ما إذا قال إلى مائة سنة ومثله لا يعيش اليها في الغالب لانه كالكاش لا محالة (وإذا) ولدت الأمة من مولاهما فقد صارت أم ولد له لا يجوز بيعها ولا تملكها (لقوله) صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها (وله) وطؤها واستخدمها وأجارها وتزويجها إلا أن الملك قائم فيها فأشبهت المدبرة (ولا) يثبت نسب ولدها إلا أن يعترف به (وقال) الشافعي رحمه الله يثبت نسب به منه وإن لم يدعه لانه لما ثبت النسب بالعقد فلا يثبت بالوطء أولى (ولنا) أن وطء الأمة يقصد به قضاء الشهوة دون الولد لو جرد المانع منه فلا بد من الدعوى بمنزلة ملك الكمين من غير وطء بخلاف العقد لأن الولد يتبعين مقصودا منه فلا حاجة إلى الدعوى (فإن) جاءت بعد ذلك بولد ثبت نسبه بغير اقرار ومعناه بعد اعتراف منه بالولد الأول لانه بدعوى الأول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا كالمعقود عليها إلا انه إذا نفاه ينتفى بقوله لأن فراشها ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المنكوحه حيث لا ينتفى الولد بنفيه إلا باللعان لتأكيد الفرائض حتى لا يملك بطاله بالتزويج (وهذا) الذي ذكرناه حكم القضاء فاما الديانة فإن كان وطئها وحسنها ولم يعزل عنها يلزمه أن يعترف به ويدعيه لأن الظاهر أن الولد منه وإن عزل عنها ولم يحسنها جازله أن ينفيه لأن هذا الظاهر يقابله ظاهرا آخر كذا روى عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى (وفيه) روايتان أخرتان عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ذكرهما صاحب الهداية في كفاية المنتهى فليست رخصة (وإذا) وطئ جاربة ابنه بجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه منه وصارت أم ولد له وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها (وان) وطئها أب الأب مع بقائه لا يثبت النسب منه لانه لا ولاية للجد حال قيام الأب (ولو) كان الأب ميتا ثبت النسب من الجد كما ثبت من الأب لظهور ولايته عند فقد الأب (وكفر) الأب ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية (وفي العسادي) وقد يكون الولد

حرّامن زوجين رقيقين فيعتق من غير اعتاق ولا وصية وصورته اذا كان
لحر ولد وهو عبد لا جنبي يتزوج الاب جارية من ولده برضا مولاه فولدت
الجارية ولدا فمحرّر لانه ولد ولد المولى (وفي المحيط) لا تقبل البيعة على عتق
العبد بدون الدعوى عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما (وتقبل) البيعة
على عتق الامة وطلاق المرأة حسبة بدون الدعوى (ولا) يحلف على عتق
العبد حسبة بدون الدعوى بالاتفاق وهل يحلف على عتق الامة وطلاق
المرأة حسبة بدون الدعوى أشار محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب التحرير
الى انه يحلف وقال شمس الائمة لا يحلف في تأمل عند الفتوى (وذكر) رشيد
الدين في فتاويه ان الشهادة على حرية الاصل في البيعة تقبل بدون دعوى
العبد اذا كانت ام العبد حرة لانها شهادة على تحرير الفرج ومحرير الفرج
حق الله تعالى فقبل الشهادة فيه حسبة بدون الدعوى وان كانت الام ميتة
لا تقبل لان في الميتة لا يتصور تحرير الفرج وقيل تقبل الشهادة على حرية
الاصل من غير الدعوى من غير هذا التفصيل اهـ وقد كتبنا جنسا من هذا
الفصل في فصل أنواع الدعاوى والبيانات فليتنظر ثمة (واذا) كانت الجارية
بين شريكين فجاءت بولد فادعاهما أحدهما ثبت نسبته منه وصارت أم ولد
له وان ادعياه معا ثبت نسبته منهما وصارت أم ولد لهما معناه اذا حملت على
ملكهما (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يرجع الى قول القافة لان
اثبات النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يتخلق من مائتين متعذر فعلمنا
بالشبهه (قلت) ويجوز أن يتخلق الولد من ماء ذكر وأنثى ألا ترى ان
الكلبة تعلق من كلاب جسة لان الرحم يجوز انه لم يستد بوصول ماء
أحدهما الا بعد مدة ثم يصل ماء الآخر اليه أشير اليه في أدب
القضاء للسروحي

• (الفصل السادس عشر في الإيمان) •

(اليمين) بالله تعالى تنقسم على ثلاثة أصرب غموس ولغو ومنعقدة
(فالغموس) هو الحلف على إثبات شيء أو نفيه في الماضي أو في الحال بتعمد
الكذب فيه وانما هي غموس لانغماس صاحبها في اليمين ثم في النار وليس

عليه التوبة والاستغفار ولم يجب فيه الكفارة عندنا وبه قال مالك وأحمد
 رحمهما الله وقال الشافعي رحمه الله فيه الكفارة (وأما) يمين اللغو فهو
 المحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والامر بخلافه فاللغو
 في الماضي أن يقول والله ما دخلت الدار أو والله لقد دخلت الدار وهو
 يظن أنه لم يدخلها أو دخلها والامر بخلاف ذلك وفي الحال كن رأي شخصاً من
 بعيد فقال والله أنه لم يديظنه زيداً وهو عمرو أو رأي طائراً فقال والله أنه
 لغراب فظنه غراباً وهو حدة فهذه تفسير اللغو عندنا (وقال) الشافعي رحمه
 الله تعالى هو ما يجري بين الناس من قوله لا والله وبلى والله لا على قصد
 اليمين سواء كان في الماضي أو في الحال أو في المستقبل أما عندنا فلا لغو
 في المستقبل بل اليمين على أمر في المستقبل يمين منعقدة وفيه الكفارة إذا
 حثت قصد اليمين أولاً وإنما اللغو في الماضي والحال فقط (وأما) اليمين المنعقدة
 فهو أن يحلف الإنسان على أمر في المستقبل نفيًا أو إثباتاً وذلك إما أن
 يكون على فعل واجب وإما أن يكون على ترك فعل واجب وإما أن يكون
 على ترك مندوب وإما أن يكون على فعل مباح أو تركه (فإن) كانت اليمين
 على فعل واجب بان قال والله لا أصلي الظهر اليوم أو لا صوم من رمضان
 فإنه يجب عليه الوفاء به ولا يجوز له الامتناع ولو امتنع بآثم ويحتمل وتلزمه
 الكفارة (وإن) كان على ترك واجب بان قال والله لا أصلي صلاة الظهر
 أو لا صوم رمضان أو والله لا شرب الخمر أو لا زني أو لا قتل فلاناً أو لا كلم
 والذي أوفى ذلك فإنه يجب عليه في الحال الكفارة بالتوبة والاستغفار
 كسائر الجنابات ثم يجب عليه أن يمحت نفسه بذلك ويكفر بالمسأل لأن عقد
 هذه اليمين معصية فيجب تكفيرها بالتوبة والاستغفار كسائر الجنابات
 التي ليس لها كفارة معهودة (وإن) كان اليمين على ترك مندوب أو أن قال
 والله لا أصلي نافلة أو لا أصوم تطوعاً أو لا أعزم رياء أو لا أشيع جنازة أو نحو
 ذلك فلا فضل له أن يفعل ويكفر عن يمينه (والقسم) الرابع أن يكون على
 مباح فعلاً أو تركاً كدخول الدار ونحوه فلا فضل له البر قال الله تعالى
 واحفظوا أيمانكم أي عن الحنث وله أن يمحت ويكفر ويجب بالحنث الكفارة

قوله في الحديث ثلاث الخ قال العمري لفظ الجحيم غير معروف وإنما المعروف الرجعة بدل اليمين وفي رواية العتاق اه فلا يخفى

ان شاء اعتق رقبة أو كسا عشرة مساكين كلامهم ثوبا شاملا لبدنه فيما زاد وهو ما تجوز فيه الصلاة أو اطعمهم كالفطرة ولو اطعم مسكينا واحدا عشرة أيام جاز عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز الا عن يوم واحد اعتبارا لصورة العدد ونحن اعتبرنا المعنى لانه صار في كل يوم مصرفا فصح ما صرف اليه عن كفارته كما لو صرف الى شخص آخر عن الكفارة لان صبر ورته مصرفا باعتبار حاجته والمحوايج تتعدد بتعدد الايام والمقصود بالاحساب دفع عشر حاجات لا دفع عشرة أشخاص (وان) عجز عن اداء الكفارة باحدى الخصال الثلاث الاطعام والكسوة والتحرير صام ثلاثة أيام متتابعات عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو غير ان شاء تابع وان شاء فرق (وقد) اجمع العلماء على أن البلوغ والعقل وفهم الخطاب في المحالف شرط لصحة حكمه حالفا فلا يصح اليمين من الصبي والمجنون والنائم (وهل) يشترط اسلام المحلف فهو محل الخلاف فعندنا يشترط فلا يصح يمين الكافر حتى لو حلف كافر بالله تعالى ثم حنث في حال كفره أو بعد اسلامه لم يكن عليه كفارة عندنا (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى الاسلام ليس بشرط حتى يجب الكفارة عليه اذا حنث في حال الكفر لكنه بالمحال لا بالصوم (ويستوى) العام والناسي والمكرم في اليمين وفي فعل المحلوف عليه (لقوله) صلى الله عليه وسلم ثلاث جذهن جذه وهزمت جذه النكاح والطلاق واليمين فعلم ان الرضى والقصد ليس بشرط (والامام) الشافعي رحمه الله تعالى يخالفنا في ذلك في أحد قوله ويقول لا تتعقد يمين المكرم والناسي والمحاطي ولا يخنث بفعل المحلوف عليه ناسيا أو مكرها كذا في المنبيع (وفي الهداية) واليمين بالله تعالى أو باسم من أسمائه تعالى كالرحمن والرحيم أو بصفة من صفاته التي يخلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه لان المحلف يها متعارف الا قوله وعلم الله فانه لا يكون عينا لانه غير متعارف (ولو) قال وبغضب الله وسخطه لم يكن حالفا وكذا ورجة الله لان المحلف يها غير متعارف (ومن) حلف بغير الله تعالى لم يكن حالفا كالنبي والكعبة لقوله صلى الله عليه وسلم

بقوله وكذا لو حلف بالقرآن لا يجزئ ان القرآن الا ان متعارف فيكون عينا انظر العيني

من كان منكم حالفا لم يحلف بالله اولى سذر (وكذا) لو حلف بالقرآن لانه غير متعارف (قال) رحمه الله تعالى معناه ان يقول والنبي والكعبة والقرآن (واما) قوله انا بري منه بكون عينا على ما سيجي عقبه ان شاء الله تعالى (وذكر) الترازى في جامعه لوقال ووجه الله يكون عينا الا اذا قصد به المجارحة فلا يكون عينا الا اذا نوى لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا اذا عر بها بالكسر (وقصد) اليمين بالله بالنصب والرفع والتسكين سواء وكذا بدون حرف القسم (ولله) ان عني به عينا فيمين ومن المشايخ من قال هذا اذا جزم اما اذا سكن او رفع او نصب لا يكون عينا لانه لم يأت بحرف اليمين ولا عرابه ومنهم من اجراه على الاطلاق (وحق الله) لا يكون عينا في الصحيح (لا اله الا الله) لا يفعل كذا او سبحانه الله لا يكون عينا الا ان ينويه (وكذا) بيسم الله لا يكون عينا الا اذا نوى به وعن محمد رحمه الله تعالى انه يمين فليست اقل عند الفتوى (وفي الولو الجمي) اذا استخاف الرجل وهو مظلوم فاليمين على مانوى وان كان ظالما فاليمين على نية من استخلفه به وبه اخذ ابو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (وهذا) اذا كان اليمين بالله تعالى اما اذا كان بالطلاق او بالعقاق فاليمين على نية المحالف سواء كان المحالف ظالما او مظلوما لان المحالف هو (رجل) قال ان فعلت كذا فانا بريء من الله تعالى او من هذه القبلة او من صوم رمضان او من الصلاة فهذا كله يمين لان البراءة من هذه الاشياء كفره هكذا ذكره ابو الليث في نوازله (ولو) قال ان فعلت كذا فانا بريء من الكتب الاربعة ففعله كفارة واحدة لانها يمين واحدة (ولو) قال انا بريء من التوراة وبري من الانجيل وبري من الزبور وبري من القرآن فعليه اربع كفارات لانها اربعة ايمان (ولو) قال انا بريء من الله ورسوله فعليه كفارة واحدة ان حث لانها يمين واحدة (ولو) قال انا بريء من الله وبري من رسوله فعليه كفارتان ان حث لانها يمينان (ولو) قال انا بريء مما في المصحف فحث فعليه كفارة واحدة لانها يمين واحدة لان ما في المصحف قرآن (ولو) قال انا بريء من كلامه في المصحف فحث فعليه كفارة واحدة لانها يمين

واحدة (ولو) قال أنابري من كل آية في المصحف فحنت فعلية كفارة واحدة
 لانها عين واحدة (رجل) قال الطالب الغالب ان فعلت كذا ففعل
 فعلية كفارة واحدة لان هـ ذاء عين وقد تعارف أهل بغداد الحلف بهذا
 (رجل) قال ان فعلت كذا فأنا بريء من الله وبري من رسوله والله
 ورسوله بريئان منه ففعل فعلية أربع كفارات لانها أربعة أيمان
 (رجل) رفع كتابا من كتب الفقه أو دفتر حساب مكتوب فيه بسم الله
 الرحمن الرحيم فقال أنا بريء مما فيه ان دخلت الدار فدخل تلزمه الكفارة
 لانه عين بالله تعالى (رجل) قال ان فعلت كذا فأنا بريء من الحجة التي
 حججت أو من الصلاة التي صليت ثم فعل لا يلزمه شيء بخلاف البراءة من
 القرآن لانه كفر (ولو) قال أنابري من شهر رمضان ان أراد به البراءة
 من فرضه يكون كالبراءة من الايمان وان أراد به البراءة من أجره لا يكون
 عينا وان لم يكن له نية فلا يكون عينا في الحكم وفي الاحتياط يكون
 عينا (وفي البرزخي) لو قال بمقمة عليه الصلاة والسلام لا يكون عينا لكن
 حقه عظيم (بحرمة) شهد الله وآمن الرسول ولا اله الا الله
 لا يكون عينا (وفي النهاية) لو قال برئتوا يعني بحق رأسك ان اعتقد أنه
 حلف وان البرية واجب بكفر انتهى (والله) يعلم اني ما فعلت كذا وقد
 فعل فالعامة على أنه يكفر (هو) يهودي ان فعل كذا فان اعتقد
 أنه عين فعين لا غير وان اعتقد أنه كفر يكون كفرا (وكذا) هو بريء
 من الله تعالى (مر) على رجل فأراد ان يقوم فقال والله لا تقم فقام لا يلزم
 المارة شيء لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى (رجل) قال هذا الثوب على حرام
 يحنث بلبسه (ولو) قال ان أكلت الطعام فهو على حرام لا يحنث باكله
 (وكذا) لو قال لقوم ان أكلت عندهم طعاما فهو على حرام لا يحنث بالاكل
 (وفي المنتقى) قال كل طعام آكله في منزلك فهو على حرام فالقياس لا يحنث
 وفي الاستحسان يحنث (امراة) قالت لزوجها أنا عليك حرام أو حرمتك صار
 عينا حتى لو جامعها طائفة أو مكرهة تحنت (بخلاف) ما لو حلف لا يدخل
 هذه الدار فادخل فيها مكرها لا يحنث ومعناه أدخل محولا (ولو)

أكره على الدخول فدخل مكرها حنت (قال) لما لا يخرج من الدار إلا باذن
فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكره حائجه بطلاقها فيصحت الحلف
بطلاقها ويصح على الحلف بطلاق غيرها فالقول له (وفي القضية) قال صاحب
المصطبر رجل دعه جماعة لشرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب
الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلق (وقال) يعني صاحب التحفة لا تطلق
ديانة (وفي الولوالجي) اذا قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة
ففعل والرجل لا يملك الا مقدار مائة درهم لم تلزمه الصدقة باليمين كمال وهو
المائة (رجل) قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة لكل مسكين
درهم غنث وتصديق بذلك كله على مسلمين واحد بخلاف ان ايجاب العبد
يعتبر بايجاب الله تعالى ويتم تجوز الصرف الى صنف واحد من ذلك الصنف
فكذا هنا (رجل) قال ان فعلت هذا ونجوت من هذا الغم فله على أن
أتصدق بهذه الدراهم خبزاً ثم أراد ان يتصدق بفته ولا يتصدق بالخبز جاز
لان دفع القيمة في حقوق الله تعالى جائز (رجل) قال لله على ثلاثون بجه كان
عليه بقدر عمره لانه يصير بمنزلة من قال لله على أن أجيستاً وعشرين فسات
قبل ذلك لا يلزمه شيء لان ايجاب الفعل بعد الموت لا يتصور (ان) جعل لله
تعالى على نفسه جناً أو عمرة أو صدقة أو صوماً أو صلاة أو ما أشبه ذلك فيمما
هو طاعة لله تعالى ان فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعل لله على نفسه
ولم تجز كفارة اليمين (هذا) جواب ظاهر الرواية (لقوله) عليه الصلاة
والسلام من نذروا معي فعليه الوفاء بما سمعوا (وروي) عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى انه رجع عن هذا وقال هو بالخيار ان شاء انخرج عنه بعين ماسمي
وان شاء انخرج عنه بالكفارة (ومشايخ) يلزمهم الله تعالى يفتون بهذا
وكذا بعض مشايخ بخيار او هو اختار شمس الأئمة السرخسي واختار الامام
الاجل برهان الدين (وهذا) اذا كان النذر معلقاً بشرط لا يريد كونه
أما اذا كان معلقاً بشرط يريد كونه اما لطلب منفعة أو لدفع مضرة
بان قال ان شفي الله تعالى مريضاً أو رد الله تعالى غائباً أو مات عدوي
فعلى صوم سنة فاذا وجد لزمه الوفاء بما قال ولا يخرج عنه بالكفارة

قوله لا يريد كونه

(وجه) هذه الرواية قوله عليه الصلاة والسلام النذرين وكفارة كفارة
 عمن فيجمل هذا الحديث على التعليق بشرط لا يريد كونه والحديث الاول
 على التعليق بشرط لا يريد كونه له كون جميعا بين الحديثين هكذا أورد الصدر
 الشهيد في إيمان الكافي (وكذا) لو قال على المشي الى بيت الله تعالى أو الى
 الكعبة أو الى مكة فيلزمه احرام وهو باختيار ان شاء أحرم بالحج وان شاء
 أحرم بالعمرة لان هذه اللفظة صارت كناية عن إيجاب الاحرام عرفا كما لو
 قال لله على ان أضرب بثوبي حطيم الكعبة فانه يكون نذرا بالصدقة
 مجازا من حيث العرف فكذلك هذا (ولو) قال على المشي الى مدينة الرسول
 صلى الله عليه وسلم أو الى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء لان العرف المنعقد
 في المشي الى بيت الله سبحانه وتعالى لا يدل على الاتعقاد في المشي الى مدينة
 الرسول عليه الصلاة والسلام والى المسجد الأقصى لان حرمة ما دون حرمة
 بيت الله تعالى حتى حل دخولهما من غير احرام (ثم) اذا لزمه حجة أو عمرة فان
 شاء اعتمر أو حج ماشيا وان شاء ركب وذبح له كونه شاة (ولو) قال على
 المشي الى المحرم أو الى المسجد الحرام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه
 شيء (وقالا) يلزمه (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه أبوه امرأة
 لا يحنت (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه رجل امرأة فغيرا عنه فبلغه
 فأجاز بالقول أو بالفعل كسوق المسمى وغيره اختلف المشايخ فيه
 فمنهم من قال يحنت في الوجهين ومنهم من قال يحنت في الوجه الاول
 ولا يحنت في الوجه الثاني (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج
 ثم طلق امرأته ثم تزوجها لا يحنت لان المسمى على غيرها لا ترى انه لو حلف
 أن لا يطأ امرأة وطأها رجل كان له أن يطأ نساءه وجواريه (حلف)
 لا يتزوج من سراف شهد شاهدين سرا يحنت لانه لا يتصور بدون الشاهدين فان
 شهد ثلاثة فهو علانية (رجل) وكل رجل أن يزوجه امرأة أو يعتق عبده
 أو يطلق امرأته ثم حلف الموكل أن لا يتزوج ولا يعتق ولا يطلق ثم فعل
 الوكيل ما وكله به حنت الموكل في يمينه لان الوكيل في هذه العقود نائب
 من كل وجه فجعل عبارته كعبارة الموكل بنفسه بخلاف البيع والشراء

لان حقوق العقد تتعلق به دون الموكل فلا يصير المحالف بفعل وكياله بائعا
 ولا مشتريا (هذا) اذا كان المحالف من يلى البيع والشراء بنفسه ولو كان ممن
 يفوض أمره الى غيره كالسلطان ونحوه بحث في عيونه وان كان ممن يفوض مرة
 ويأمر أخرى فالمحكم للغالب (وفي الخلاصة) رجل أراد أن يتزوج امرأة
 وله امرأة أخرى فأتى أهل المرأة أن يتزوجها المكن تلك المرأة فاحتبسها
 في المقبرة ثم قال كل امرأة لي سوى المرأة التي في هذه المقبرة فهي طالق فحسبوا
 أنه ليس له امرأة في الاحياء لا يحنث وهي الحيلة في العتاق أيضا (وفي
 البرزازی) رجل قال لاجنبية مادمت في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي
 طالق ثم تزوجها وتزوج عليها المرأة لا يقع (ولو) قال ان تزوجتك مادمت
 في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوجها ثم تزوج غيرها تطلق
 لخصصة التعليق هنا في الاول ففرض المسئلة في الاجنبية (وكلمة) مادام
 وما زال وما كان غاية تنتهي اليمين بها فاذا حلف لا يفعل كذا مادام بجنار
 انتهى اليمين بالخروج فلو فعل بعد العود لا يحنث وكذا اذا حلف لا يشرب
 النبيذ مادام بجنار اخرج وعاد وشرب لا يحنث (والفقيه) أبو الليث شرط
 الخروج بأهله ومناعه كافي قوله والله لا أكلك مادمت في هذه الدار ولم
 يشربه الامام الفضلي رحمه الله تعالى (قلت) وهذا يؤيد ما افق به جدي
 شيخ مشايخ الاسلام في المسئلة التي مرت في فصل الوقف فانظر رحمك الله تعالى
 في ذلك وعليك بالتأمل الصحيح (وفي الولوالجي) رجلان حلف كل واحد منهما
 أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل معا لا يحنثان (ولو) حلف لا يدخل
 من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لا يحنث (وان) نقب بابا آخر فدخل
 حنث لانه دخل من باب به وان فوى ذلك الباب بيمينه لم يدين في القضاء (رجل)
 حلف بطلاق امراته ان لا يخرج امراته بغير علمه فخرجت وهو راها فغتمها
 أو لم يمنعها لا يحنث لانها خرجت بعلمه (رجل) قال لامرأته ان خرجت من باب
 هذه الدار فأنت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجمار قيل ذلك من
 الحيل وانه لا يحنث والصحيح انه يحنث (رجل) اخذ لقمة فوضعهما في فيه فقال
 له رجل امرأته طالق ان اكلتها وقال آخر امرأته طالق ان اخرجتها من فيه

فأكل البعض وانخرج البعض لم يبحث لان شرط الحنث أكل الكل (رجل)
 قال لا مرأته ان لم تتعشى الليلة فعبدي حر فأكات لقمة واحدة يبحث لان
 اللقمة الواحدة لا تكون عيشا (ولو) قال لا مرأته ان لم يطبخني في قدر فيه
 منوان من الملح ولا ملوحة في المطبوخ فانت طالق يطبخ بيضة في منون من
 الملح (رجل) حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فشق عليه القويل
 من الامتعة فانه يبيع المتاع من غيره ويخرج بنفسه فلا يبحث (ولو) حلف
 بطلاق امرأته انه لا يصوم شهر رمضان فالحيلة فيه ان يسافر ولا يصوم
 (حلف) ليغدي به اليوم بالف درهم فاشتري له رغيفا بالف درهم فغداه
 لا يبحث لانه تحقق شرط البر (وكذا) لو قال ان لم اعتق عموك بالف درهم
 فعلى كذا فاشتري عموك بالف درهم يساوي شيئا قليلا فاعتقه بر لانه تحقق
 شرط البر (حلف) لا يقر بامرأته فاستاق على قفاه فجاءت المرأة فقضت
 حاجته لا يبحث لان شرط الحنث الرطه وهو في هذا الماله لا يسمى واطنا هكذا
 قال بعض المشايخ (وذكري) بعضهم انه يبحث وعليه الفتوى (ولو) حلف
 لا يكلم فلانا فكتب اليه أو ارسل لم يبحث لان الكلام على المشافهة (رجل)
 هرب ودخل في دار رجل حلف صاحب الدار انه لا يدري أين هو ان اراد به
 انه لا يدري في أي مكان هو من الدار لا يبحث لانه باز انتهى كلام الولي الحمي
 * (الفصل السابع عشر في البيوع)

(البيع) ينعقد بالإيجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي مثل أن يقول
 أحدهما بعث ويقول الآخر اشتريت لان البيع انشاء تصرف والانشاء
 يعرف بالشرع والموضوع للاخبار قد استعمل فيه فينعقد به (ولا) ينعقد
 بلفظين أحدهما اللفظ المستقبل بخلاف النكاح (وقوله) رزيت أو
 أعطيتك بكذا أو خذ بكذا في معنى قوله بعث واشتريت لانه يؤدي معناه
 والمعنى هو المعتبر في هذه العقود (وفي القنية) رجل دفع الى بائع الحنطة
 خمسة دنانير ليأخذ بها منه حنطة وقال له بكم تبيعها فقال كل مائة من دينار
 فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفعها اليك
 ولم يحضر بينهما بيع وذهب المشتري وجاء في غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير

السعر فليس للبائع أن يمتنعها منه بل عليه أن يدفعها بالسعر الاول (قال)
 رحمه الله تعالى ولمذا ينقذ بالتعاطى في النفيس والخسيس وهو الصحيح
 (وفي المنهج) انعقاد البيع تارة يكون بالقول وتارة يكون بالفعل من غير قول
 بان يكون بالا عطاء والاخذ وهذا يسمى بيع التعاطى (وفي الذخيرة) اختلاف
 المشايخ رحمه الله تعالى في ان الاعطاء من المجانيين شرطا في بيع التعاطى او
 من احدهما يكفي فاشار محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ان تسليم المبيع
 يكفي (وفي المجتبى) قال بكم تبيع فغير حنطة قال بدرهم فقال اعزله فعزله
 فبيعه (وكذا) لو قال مثله للقصاب فوزنه وهو ساكت ثم امتنع من دفع
 الثمن واخذ اللحم او دفع الدراهم وامتنع القصاب من وزن اللحم اجبرهما
 القاضي عليه فثبت بهذا ان بيع التعاطى كما ثبت بتقابض البدلين ثبت
 بقبض احدهما ايهما كان على وجه الشراء (واتفق) صدر القضاة وغيره
 على ان يبيع التعاطى يبيع وان لم يوجد تسليم الثمن اهـ (واذا) اوجب احد
 المتعاقدين البيع فلا يخرج بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء رد
 وليس له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن لعدم
 رضى الآخر فترى في الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفتان معنى
 وايهما قام عن المجلس قبل القول بطل الايجاب لان القيام دليل الاعراض
 والرجوع فله ذلك على ما ذكرناه (واذا) حصل الايجاب والقبول لزم البيع
 ولا خيار لاحدهما الا من عيب او من عدم رؤية (وقال) الشافعي رحمه
 الله تعالى يثبت لكل واحد منهما خيار المجلس (و يجوز) البيع بثمن
 حال ومؤجل اذا كان الاجل معلوما (رجل) باع شيئا معينا لاخر بثمن
 مؤجل الى سنة ولم يسلم المبيع حتى انقضت السنة ثم سلم المبيع فلمشتري
 سنة اخرى بعد تسليم المبيع (وقالا) ليس له الا السنة الماضية (ومن)
 اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد لانه المتعارف (فان) كانت
 النقود مختلفة فالبيع فاسد الا ان يبين احدهما وهذا اذا كان السكل
 في الر واج سواء لان الجهالة مفضية الى المنازعة الا ان ترفع الجهالة
 بالبيان او يكون احدهما اغلب واروج فينثذ بصرف اليه تحمرا بالجواز

(وهذا)

(وهذا) اذا كانت مختلفة في المالية فان كانت سواء فيها كالثاني والثالث
 جاز البيع اذا اطلق اسم الدراهم و ينصرف الى ما قدر به من أى نوع كان
 لانه لا منازعة ولا اختلاف في المالية كذا في الهداية (وفي البرازي) ساومه
 ثوب بعشرة فقال البائع بعشرين فذهب به المشتري ولم يقل شيئا فان كان
 الثوب في يد المشتري فالبيع بعشرين وان كان في يد البائع ودفعه اليه
 فبعشرة وقيل بانخرهما كلاهما اذا مضى على العقد بعد اختلاف كلمتهما
 ينظر الى آخرهما كلاهما فيحكم بذلك (ويجوز) بيع المحبوب المنتوعة جزافا
 وكيلابا ناء وجرجه ولى المقدار (وهن) أى خيفة رجه الله ان البيع
 يفسد فيهما قال صاحب الهداية والاول اصح (وعن) ابى يوسف رجه الله
 تعالى انه فرق بين الاناء القابل للزيادة وغير القابل فأجاز البيع فيما
 لا يقبلها كالطشت مثلا وفسده فيما يقبلها كالزئيل واجاز بوزن هذا الحجر
 لا بوزن هذه البطيخة (اشترى) ارضا وذكروا لا ذرها اطولا وعرضا
 جاز (واذا) عرف المشتري المحدود ولا الجبران يصح وان لم يذ كر المحدود ولم
 يعرفه المشتري جاز البيع اذا لم يقع بينهما تجاحد (وجهل) البائع بالبيع
 لا يمنع وجهه المشتري يمنع (بعثك) نصيبى من هذه الدار ولم يعلم به
 البائع وعلم به المشتري جاز اذا أقر البائع انه كما يقول المشتري وان لم يعلم
 المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد رجهما الله تعالى علم البائع أم لا ومع ذلك
 لو قبض وباع صح كالبيع الفاسد (قلت) وصاحب المتبع أوضح
 المسئلة وفصل الخلاف فيها حيث قال رجل باع نصيبه من هذه
 الدار وهو لا يعلم مقدار نصيبه والمشتري أيضا لا يعلم ذلك فالبيع فاسد
 في رواية عن أبى خنيفة رجه الله تعالى (وروى) عنه أيضا انه يجوز مطلقا
 سواء علم المتبايعان ذلك أو لم يعلما وهو قول أبى يوسف رجه الله تعالى
 (وروى) عنه أيضا انه يشترط علم المشتري لا غير وهو قول محمد رجه الله
 تعالى وهو ظاهر الرواية (فان قلت) بما فائدة وضع المسئلة في الدار هل يكون
 لمجرد بيان التصور أولا احتراز عن المتقول اى يكون الحكم فيه خلاف
 الحكم في الدار (قلت) ما رايت فيه نقلا صريحا ولكن الظاهر انه لا فرق

بين الدار والمنقول (وذكر) في الفتاوى أنه إذا باع نصيباً من أشجار بغير
 إذن الشرع بك بغير أرض فإن كانت الأشجار قد بلغت أو أن قطعها فالبيع
 جائز وإن لم تبلغ لم يجز (قال) المشتري في يدي لك أرض خراب لا تساوي
 عشرة فبيعهم أمني بـ ستة فقال بيعتها ولم يعرفها البائع وهي تساوي أكثر من
 ذلك جاز (رجل) اشترى ثياباً في جراب أوزيتا في زق أو حنطة في جوالق
 فلم يره يجوز وله الخيار إذا رآه (وفي الذخيرة) صورة المسئلة أن يقول بعث
 منك الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا أولم يذكر الصفة أو يقول بعث
 منك هذه الحجارية المنتقبة (وأما) إذا قال بعث منك ما في كمي هذا هل
 يجوز هذا البيع أم لا لم يذكر في المبسوط قال طائفة مشايخنا رحمه الله إطلاق
 الجواب بـ يدل على جوازه عندنا وبعضهم قال لا يجوز فهم إلى المبيع (وفي)
 المبسوط الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز حتى إذا لم يشر إليه أو إلى مكانه
 لا يجوز بالإجماع (إذا) باع شيئاً لم يره بأن ورث شيئاً فباعه قبل الرؤية لم
 البيع ولم يتغير وكان أبو حنيفة أو لا يقول له الخيار اعتباراً بغير العيب
 والشرط ثم رجع وقال لا خيار له (وفي المنبيع) وإذا اشترى شيئاً لم يره ثم قال
 لغيره اني اشتريته سلعة فذهب فانتظر اليها فإن كانت تصلح فأرض بها وأخذها
 فذهب ورضى بها ذكر شيخ الإسلام في باب الخيار بغير شرط أن هذا
 لا يجوز (ورأيت) في موضع آخر أن هذا لا يجوز عند أبي يوسف ومحمد وأما
 عند أبي حنيفة فإن قيل يجوز فله وجه وإن قيل لا يجوز فله وجه (دار) بين
 اثنين باع أحدهما نصفها يندصرف إلى نفسه أما لو عين نصفاً وقال بعث منك
 هذا النصف فلا يجوز (رجل) مات وترك بنتين فباع أحدى البنتين
 نصيبها من البنت الأخرى إن كان نصيبهما معلوماً لهما لا يجوز (وفي) شرح
 الطحاوي إن باع نصيباً من كل شيء يجوز ما إذا عينت عيناً وباعته لا يجوز
 (وفي المحيط) رجلان يدين - ما دار فباع أحدهما نصف بيت شائع والبيت
 معلوم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز لأن شريكه يتضرر بذلك عند
 القسمة (ولو) كان بين رجلين عشرة من الغنم أو عشرة أبواب هروية مما
 تقسم باع أحدهما نصف نوب بعينه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا جائز

(المجاولق) بالضم مفرد وجمع بالفتح نادى معرب وهو المرأة

(سكة) غير نافذة اجمع أهلها فباعوا السكة لا يجوز وكذا لو اقسموها
 (رجل) اشترى قرية ولم يستثن منها المسجد والمقبرة ففسد البيع هذا اذا كان
 المسجد معمورا فان خرب ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد العقد (وفي
 الخلاصة) ولو ضم الوقف مع الملك وباعهما (أجاب) شمس الأئمة المحلواني انه
 لا يجوز كالمسجد (وقال) ركن الاسلام على السغدي يجوز في الملك ثم رجع
 شمس الأئمة الى قول ركن الاسلام (وفي القنية) رجل باع أرضا فيها مقابر
 صح البيع فيما وراء المقابر (وفي) أدب القضاء لقاضي القضاة شمس الدين
 النمر وجي باع قرية بغير استثناء المقبرة والمسجد جاز في الملك في الأصح لان
 الوقف مصون (قلت) ولانه مستثنى شرعا والله سبحانه وتعالى أعلم
 (رجل) اشترى عشرين صفقة فاذا أحدهما حر فالبيع في العبد فاسد
 سمي ثمن كل واحد منهما اولاعند أبي حنيفة رجه الله تعالى (وعندهما)
 ان لم يسم ففسد وان سمي جاز في القن (وكذا) اذا باع دين من الخل
 فاذا أحدهما خرا وجمع بين ذبختين فاذا أحدهما ميتة أو متروكة التسمية
 حمدا (وهذا) اذا قال بعتنهما وان جمع بين عبد وحر وقال بعت أحدهما
 فقبل الآخر صح في القن تصحيمه تصرفه بخلاف المسئلة الأولى لانه جعل
 قبول العقد في الحر شرطا للعقد في العبد وهذا شرط فاسد فيفسد (وكذا)
 في قوله اعتقت أحدهما أو طلق بخلاف قوله أحدهما حر لانه اخبار وهذا
 انشاء (واذا) باع عبده وعبده غيره بالف كل واحد منهما بمائة ولم يجوز
 ذلك الغير جاز في عبده والله سبحانه وتعالى أعلم

• (نوع في الاوراق والاشجار والزروع والثمار) •

(رجل) اشترى اوراق التوت ان اشترى على انه يأخذها من ساعتها يجوز
 ولو اشترى مطلقا فأخذها اليوم جاز وان مضى اليوم ففسد البيع
 لان ما يحدث بعد البيع يضي الساعات لا يمكن الاحتراز عنه فجعل عقوا
 وان اشترى على أن يأخذها شيئا فشيئا لا يجوز لانه يزاد فيحتاجا
 المبيع بغير المبيع (وهكذا) لو اشترى على أن يتركها
 على الشجر والحيلة أن يشتري الشجرة بأصلها فيأخذ الاوراق ثم

يبيع الثمر من البائع (ولو) ذهب وقت الأوراق فأراد الرجوع بالثمن
 لن اشتراها مع الاخصان وبين موضع القطع لا يرجع وهل للعامل من
 الاخصان وأوراق الثمرة حتى يأتي في فصل المزارعة ان شاء الله تعالى
 (وفي) فتاوى قاضي خان دحل اشترى رطبة من البقول أو قثاء أو شيئا
 ينمو ساعة فساعة لا يجوز كما لا يجوز بيع الصوف والوبر على ظهور الغنم
 الا أن يميزها من ساعته والقياس في بيع قوائم الخراف كذلك وانما جاز
 لمكان التعامل فيه (وفي البرازي) قال الامام الفضل رحمه الله تعالى
 لا يجوز بيع القوائم أيضا ببيان موضع القطع (رحل) باع الحشيش الذي
 انبت به سقيه بأن سقى الارض لينبت فيها الحشيش يجوز (ولو) باع الزرع
 قبل أن يصير بقل لا يجوز وبعد ما صار بقل بشرط القطع أو على أن يرسل
 فيه دابته يجوز لا بشرط الترك للدرك وكذا الرطبة والبقول (ولو)
 كان الزرع مشتركين اثنين فباع أحدهما انصيبه من غير شر يكره بلا
 إذن الا آخر قبل أن يدرك المحصول لا يجوز وبعد الادراك يصح (ولو)
 باع من شر يكره يصح مطلقا وهذا الثمر ولو باع من غير شر يكره ولم
 يفسح البيع حتى أدرك مع لزوال المانع كما اذا باع جذعا من سقف وترع
 وسلم (ولو) كان الزرع والارض مشتركا فباع نصفها مع نصفه من الشريك
 أو أجنبي جاز وان لم يرض به الآخر وناب المشتري عن البائع (وعن) محمد
 انه لا يجوز (وعنه) أيضا باع قصيلا أو ثمراني أول ما يطلع ان جزءه المشتري
 في الحال فالعشر على البائع وان تركه باذن البائع وجزءه بعد الادراك فعلى
 المشتري (وهند) أبي يوسف عشرها بقدر الطلع والبقل على البائع والزائد
 على المشتري (وفي التجريد) بيع الثمرة والزرع الموجود قبل كونه زرعاً
 منتفعا به جائز بلا شرط الترك وبه يفسد وان تناهى العظم فبشرط الترك
 لا يفسد عند محمد وهو الاستحسان خلافا لما وان اشترى مطلقا وترك
 ان تناهى عظمهما أو لم ينته له لكنه باذن البائع طاب له وان لم ينته والترك
 بلاذن يصدق بما زاد (ولو) أخرجت الثمرة ثمرة أخرى قبل جذعها الاولى
 فهي للبائع وان جسد البائع طاب له وان اختلط بالموجود حتى لم يعرف

ان كان قبل التخلية فسد وان كان بعدها اشترى كوا القبول في المقدار
قول المشتري (وان) اشترى ثمرة بقدار صلاح بعضها وصلاح الباقي متقارب
وشروط التركة جاز عند محمد رحمه الله تعالى وان كان يتأخر ادراك الباقي
كثير لا يجوز فيما لم يدرك وجاز في المدرك (والبطيخ) والباذنجان يجوز
بيع ما فاهر لا ما لم يظهر (ولو) باع الاصول بمساوئها من الثمار جاز في الكل
(وذكر) شمس الأئمة رجل اشترى ثمارا للسكرم وقد خرج بعضها قال
السكرخي رحمه الله لا يجوز وهو ظاهر المذهب (وقال) ابن الفضل وجدت
عن محمد ان يبيع الورد جامة يجوز ومعلوم ان الوردية لاحق (واقفي) الحلواني
في الباذنجان والبطيخ والثمار وغيرها بالجواز وجعل الموجود اصولا و
السكرخي الى قول السكرخي (وان) استأجر الاشجار اشترى عليها الثمار
لا يجوز اذ كونه لترك بناء على الاجارة تطيب له الزيادة ولا يجب له الاجر (ولو)
اشترى قصيلا واستأجر الارض وترك القصيل لا تطيب له الزيادة لان اجارة
الارض متعارف وان بين المدة تصح واستأجر الاشجار ولم يتعارف فلا يصح
وان بين المدة فاعتبر بمجرد الاذن فطاب له ولم يجب اجر المثل لعدم الاجارة
راسا (والحمية) ان يقول المشتري للبائع جعلت لك جزا من ألف جزء من
هذه الثمرة على أن تعمل فيها بالمساقاة وانما يحتاج الى الايفاء قبل التناهي
وحيث قد تجوز المساقاة (ويبيع) نصف الثمار مشاعا قبل بدو الصلاح
من شريكه جائزا لمن غلبه كبيع نصف الزرع من شريكه (واقفي)
المعتمدى بأنه لا يجوز من شريكه ولا غيره ايضا (ويبيع) التبن قبل الكدس
لا يجوز لانه معدوم ويبيع الكدس قبل التثنية يجوز (ولو) باع رجل غنبا
كرمه وهو حصرم جائزا لانه مال مقدور التسليم (اشترى) قصيلا ولم يقبضه
حتى صار حيا بطل البيع عند الامام (وقالا) لا يطل (وشراء) قصيل
المختصة بالمختصة كيلا وجزا فيجوز ان هذا يبيع الحشيش بالمختصة فيصح
كبيعها كان (باع) أرضا فيها زرع لا يدخل الزرع نبت ام لا (وفي
التجنيس) الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض نبت ام لم ينبت
وهو الصواب (وكذا) لو باع شجرة عليه ثمر لا قيمة له يدخل في بيع الشجر

السكرخي يوزن ثقل ما يجمع من الطعام في البدر و بابه ضرب انه

لان بيعه منفردا لا يجوز (واقفي) أبو بكر الاسكاف وأبو نصر الفقيه
 بان البذر ان كان قد فسد في الارض أو ثبت لكنه بهال لا قيمة له يكون
 للمشتري لانه لا يجوز بيعه بانفراده فصار جزأ من الارض وان لم يفسد
 في الارض أو ثبت وصار بهال له قيمة يكون للبائع (واقفي) أبو القاسم
 بانه للبائع في الأحوال كلها وبه نأخذ (واختار) في الصغرى دخول التمر
 والزرع اذا لم يكن لهما قيمة في بيع الارض بلا ذكر وكذا الشجر مشمرا كان
 أو غير مشمرو لا يدخل التمر في بيع الشجر بلا ذكر وان كان موجودا وقت
 البيع وكذا اقوام الخلاف على ما عليه الفتوى (وفي المنتقى) اذن له في زراعة
 أرضه فاما ان يخرجها بعد الزراعة ليس له ذلك (ولو) كان له فيها زرع
 فباع الزرع لا الارض ترك الزرع على البائع باجر المثل الى المصايد ولو كان
 في الزرع ملا يتنفع به كالتين الذي ينبغي أن يستثنى فيجوز البيع (وقال)
 السيد الامام أبو القاسم ينبغي أن يجوز البيع بشرط التبرك الى الادراك
 لانه يتنفع به في المسائل كلها والجحش وان كان لا على تقدير التبرك ينبغي
 أن لا يجوز (وقال) شمس الأئمة في شراء ثمرة بستان ظهر بعضها الاصح
 عندى عدم جواز البيع لانه لا ضرورة اليه لانه كان شراء الاصول فيكون
 المتولد على ملكه وان كان لا يستحق به نفس المبيع فان المشتري يشتري
 الموجود ببعض الثمن ويؤخر العقد في الباقي او يشتري الموجود بكل الثمن
 ويحصل المقصود بهذا فلا حاجة الى بيع المعلوم (وعن) عبد الكريم بن محمد
 رجل اشترى انواع الثمار في بستان ادرك البعض ولم يدرك البعض وليس
 لها قيمة اذا كان الاكثر له قيمة يجوز لان الاقل يتبع الاكثر وما ليس له قيمة
 كالخوخ والرمان والتين فيدشتري المتقوم بكل الثمن ويبيع له البائع الباقي
 فيتناوله بالاباحة اه (وفي الملتقط) بيع الثمار كالمصرم والتفاح ونحوه
 قبل الادراك يجوز ونحو الخوخ والسكندر لا يجوز قبل الادراك الا اذا
 ادرك بعضها فيجوز فيما ادرك وما لم يدرك على ذلك الشجر فلا (ويبيع) ورق
 التوت قبل ان يخرج لا يجوز ولكن ان باع الاغصان ليقطعها ثم اذن له في
 التبرك حتى يخرج الورق جاز وكان الورق تبعا وقد مر جنسه (باع) دارا بعيدة

وقال

وقال سلمة اليك وقال المشتري قبضتها لا يكون قبضا وان كانت قريبة
فقبض لان التخلية اقيمت مقام القبض عند التمكن وبه قال الحلواني (قلت)
والناس عن هذا اختلفون فانهم يشترطون الضيعة في السواد ويقررون
بالقبض وذلك مما لا يصح به القبض وان كان يقرب به يصير قبضا (وفي
المهبط) يصير قبضا بالتخلية والاذن وان بعد المعقود عليها (وفي النواذر)
اشترى عقارا فقال البائع سلمة اليك وقال المشتري قبضت والعقار غائب
عن حضرتها ما كان قبضا في قول الامام (وقالا) ان كان يقدر على اعلانه
ودخوله فقبض والا (ولو) اشترى بقرة في الدرع فقال له البائع اذهب
فأقبضها فان كان بحيث يمكنه الاشارة يكون قبضا وكذا اذا باع خلافا في دن
في منزل البائع وخلى بينه وبين مشتريه فتم عليه المشتري فهو قبض على
ما عليه الفتوى كن اشترى طعاما وقال للبائع كله في غراتك فكال فيها
صار قبضا خلافا لمحمد (تسلم) مفتاح الدار ولم يذهب الى الدار فان كان
يتيسر له الفتح بلا كلفة فقبض وان كان لا يتيسر له الفتح بلا عانة لا يكون
قبضا (اشترى) بقرة مريضة وخلاها في منزل البائع قائلا ان هلك
فهي وماتت فمن البائع لعدم القبض (وكذا) لو قال للبائع سقه الى منزلك
فأذهب فاتسما فله هلكة حال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول
قول المشتري (ولو) كان المشتري اشترى عبدا أو أمة وقال امش معي فتخطى
معه فهو قبض (وقول) البائع له خذ فتخلية اذا كان يصل الى اخذه فهو
قبض وان كان لا يصل الى اخذه فلا قبض (نقد) المشتري بعض الثمن ثم قال
للبائع تركته عندك رهنا الباقي الثمن أو ودعته لا يكون قبضا (قال)
المشتري للعباد اعمل كذا أو قال للبائع مره ان يعمل كذا فعمل فعطب
العبده لك على المشتري لانه قبض (ولو) قال المشتري للبائع
لا اتصدقك على المبيع فسلمه الى فلان يحسبه حتى ادفع لك الثمن ففعل البائع
وهلك عند فلان لمالك على البائع لان الامساك كان لاجله وهلاك المبيع
قبل قبضه عند البائع على البائع ويلزمه رد عين الثمن المقبوض وبعد الاقالة
يلزمه رد مثل الثمن المقبوض (وفي فتاوى) سمرقند عن بعض المشايخ

سليم بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب

ان ما يملك من العقار قبل قبضه محسوب على المشتري وعامة المشايخ
 على انه على البائع (اذا) اشترى دارا لا يجبر البائع على اعطاء المالك ولا على
 الخروج الى الشهود فان كتب المشتري المالك وأتى بالشهود يجبر على الاشهاد
 وان ابي رفع الى القاضي (وكذا) لا يجبر الزوج على ذلك المهر وكذا لا يجبر
 على دفع المالك القديم ولكن يؤمر البائع باحضار المالك القديم حتى يمنع
 منه المشتري ثمعة وتكون في يده للاحتيال (وأجرة) ناقد الثمن على البائع
 ان زعم المشتري جودة الثمن والصحح انه على المشتري مطلقا وعليه الفتوى
 (وفي الفتاوى) قال المشتري الثمن جيد فالقول له وان زعم البائع خلافه
 فلا تقادح عليه والوزن على المشتري (اشترى) حنطة مكيلة فالكيل والصب
 في دعاه المشتري على البائع في المختار (وجعل) في المتقى اخراج الطعام
 من السفن على المشتري

«(نوع في العيب والردي وما يتصل بذلك)»

الزوج والزوجة عيب العبد والامة (وحده) سارقا او كافرا او مختشا في
 الردي ومن الافعال رده (أما) الذي له رعد وتقوليس في صوته لين وتكسر في
 مشيه ان قل لا وان كرر رد (والزنا) عيب فيه ما وفيه ان كان مرة أو مرتين لا وان
 تكرر رد وبشروط المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا في الزنا وفي الجنون
 أيضا عند أبي يوسف (والدين) في الجارية والعبد عيب الا ان يقضى البائع
 أو يبرئ الغريم (والاباق) مما دون مدة السفر والمعرفة مما دون النصاب
 عيب (وهل) يشترط في الاباق الحرج من البلدة قيل يشترط وقيل لا
 (وسرقة) النقد مطلقا عيب (وسرقة) الماء كقول لا كل من المولى لا ومن
 غيره لا لا كل بل للبيع عيب سواء كان من المولى أو من غيره (باع)
 بالبراءة من كل عيب أو حق صح عندنا ودخل فيه الحادث بعد البيع
 قبيل القبض عند أبي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وبالبراءة من كل
 عيب به لا يدخل الحادث اجماعا (وظهور) العيب شرط الخصومة واطهوره
 طريقا اما بالمشاهدة كالأصبع الزائدة أو قول الاطباء المحدثين كاستئثار
 في الباطن أو بقول النساء أو بالخبر (فان) كان بالمشاهدة صحت خصومة

المشتري في العيب فان كان قبل القبض له الرد وفسخ العقد بمجرد
 قوله ردت بلا رضا وقضاء (وفي) أدب القاضي الذي يرجع
 فيه الى الأطباء لا يثبت في حق توجه الخصومة ما لم يتفق عدلان
 بخلاف ما لا يطالع عليه الرجال حيث يثبت بقول المرأة واحدة في حق
 الخصومة لا في حق الرد (وفي) الزيادة عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع
 لانه اما ان يقر بالوطء وانه يمنع الرد أو بقول النساء وانه لا يكون جهة في حق
 الردوان كان يعلم بقول النساء فالواحدة تسكن في والثنتان أحوط فان اخبرت
 بعدم العيب فلا خصومة لان وجوده شرط توجه الخصومة (ويرجع) في
 الداء الى الأطباء وفي الحمل الى النساء وفي دعوى الحمل انما يصدق في رواية
 اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر فان كان أقل لا وفي رواية تسمع
 دعوى الحمل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس (وسيلان) الدمع
 من عين العبد والمجارية عيب (والمخال) على شفة المجارية عيب
 (اشترها) على أنها بكر فعلم بالوطء عدم البكارة فلما علم نزع من ساعته
 من غير لبث رد وان لبث بعده العلم لا (وفي المنبيع) كثرة الاكمل
 في الجواهر عيب خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (رجل) اشترى طعاما
 فأكل بعضه ثم وجد به عيبا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرتد ما بقي منه
 ولا يرجع بالنقصان فيما كل وأبو يوسف ومحمد اتفقا على انتفاء رجوع
 المشتري بالنقصان في قدر ما كاه وانما اختلفا فيما بينهما في الباقي فقال
 ابو يوسف يرد الباقي ان رضى البائع به والاربع عليه بنقصانه ايضا وقال
 محمد للمشتري ان يرد الباقي على البائع رضى بذلك أو لم يرض وقال بعض العلماء
 يرد الباقي وان لم يرض البائع في الكل دون البعض فيتوقف على رضا
 (هذا) في كل البعض اما لو باع البعض فبعض روايتان عنهما في رواية
 لا يرجع بشئ ولا يرد كما هو قول أبي حنيفة وفي رواية يرد ما بقي (وفي)
 فتاوى البخاري لو أكل بعضه يرجع بتقصان عيبه ويرد ما بقي عليه وبه
 يفتي (ولو) أطعم ابنه لاصغير أو الكبير أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه
 لا يرجع بشئ ولو أطعم عبده أو مديرا أو أم ولده يرجع لان ملكه باقي

(رجل) اشترى دقية قانغيز بعضه وظهر انه مرتد بما بقي ورجع ستقصان ما خبز
وهو المختار (ولو) كان سمنا ذاتبا فاكله ثم اقر البائع انه كان وقعت
فيه فأرد رجوع بالنقصان عندهما وبه يفتى (وفي الكفاية) كل تصرف
يسقط خياره يسقط خيار العيب اذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب ولا رد
ولا اربش لانه كالرضاء به (اشترى) عبدين في صفقة واحدة فوجد
أحدهما عيبا قبل القبض لا يرده وحده عند علمنا الثلاثة بل يردهما معا
أو يقبضهما معا (وقال) زفر له أن برد العيب خاصة لقيام العيب به خاصة
وصار كما اذا وجد العيب بأحدهما بعد القبض (اشترى) مكبلا
أو موزنا فوجد بعد القبض عيبا ببعضه رده كله أو اخذه كله لان المكبل
اذا كان من جنس واحد فهو كشيء واحد لا تعداد اسمه كالبر ونحوه (وقيل)
هذا اذا كان في وعاء واحد فان كان في وعاءين فهو بمنزلة عبدين يرده
الوعاء الذي وجد فيه العيب دون الآخر (وفي المنبيع) رجل اشترى
جارية ثيبا فوطئها ثم وجد بها عيبا قديما لا يردها بالعيب لكن له الرجوع
على البائع بالنقصان (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى وطه الثيب
لا يمنع الرد بالعيب (وفي النزاهة) لو خاضع البائع في العيب ثم ترك
المقصومة زمانا وزعم ان التريك كان لينظر هل هو عيب ام لا له الرد (وطه)
الثيب يمنع الرد بالعيب والرجوع بالنقص وكذا التقييل والمنس شهوة
لانه دليل الرضا به سواء كان قبل العلم بالعيب او بعده (والاستخدام) مرة
لا يكون رضاء الا اذا اكرهه على الخدمة لانه مختص بالملك ولم يجعله
السرخصي دليل الرضا مطلقا (ولزادة) المتصلة لا تمنع الرد مطلقا اجابا
وهل تمنع الاسترداد على قول محمد لا وعلى قولهما نعم (وفي) فتاوى الولوالجي
رجل اشترى غلاما فوجد دمه غير مختون فان كان صغيرا ليس له ان يرده
لانه ليس بجيب وان كان بالغاً فالمسئلة على وجهين ان كان مولدا لله ان
يرده بالعيب لانه عيب وان كان جلبا لا يرده لانه ليس بجيب (اشترى)
عبدا على انه غرق فاذا هو خصى كان له ان يرده لانه وجد دمه عيبا ولو كان
على العكس لا يرده لانه شرط العيب فوجده سليما (رجل) اشترى

برذونا وخصله بهد القبط وذلك لانه قصه ثم وجد به عيبا فله ان يرده
 لان ذلك ليس بعيب (رجل) اشترى دهننا في اناء مسدود الراس
 فقصفه بعد ايام فوجد فيه فأرتميته فزعم المشتري كونه فاسد وقت
 البيع والبائع يدعى حدوث الوقوع فالقول للبائع لانه ينكر وجود
 العيب (اختلفا) في الطوع والا كراه فالقول لمن يدعى الجواز ولو اقاما بينة
 فان يدعى المدعى عليه الفتوى (ولو) ادعى أحدهما صحة
 العقد والاخر بطلانه بأن ادعى البيع بالميتة فالقول بالمدعى البطلان
 لانه ينكر العقد لان البيع بالميتة باطل كذا ذكره البرزقي في كتاب
 البيع (قلت) وذكر بعد ذلك في اواخر كتاب الاجارة ما يخالف
 ذلك فانه قال اذا اختلفا في مقدار الاجر فالقول للدافع (ادعى) المتأجر
 انه استأجر الارض فارغة وادعى الاخر انه أجرها وهي مشغولة بزراعة
 يحكم على ذلك بحكم الحال (وقال) الفضلي القول قول المؤجر مطلقا بخلاف
 المتبايعين (واذا) ادعى أحدهما فساد العقد والاخر جوازه فالقول
 بالمدعى الصحة وهنا القول للمؤجر لانه ينكر العقد اهـ (رجل) اشترى
 دهننا في قارورة فتظفر في القارورة ولم يصب على راحته يعني على كفه
 أو أصبعه منه شيئا فهذا ليس برؤية عند أبي حنيفة (وعند) محمد فيه
 روايةتان (ولو) اشترى ناجة منك فأخرج المسك منها ليس له ان يرده
 بخيار الرؤية ولا بخيار العيب لان الإخراج يدخل عليه عيبا ظاهر حتى
 لو لم يدخلها كان له أن يرده بخيار العيب والرؤية جميعا (وعن) الامام
 أبي الليث لا يحمل للرجل أن يشتغل بالبيع والشراء ما لم يحفظ كتاب
 البيوع (وقيل) لمحمد ألا تصنف كتابا في الزهد قال حسبكم كتاب
 البيوع وعلى كل تاجر محتاط لدينه ان يستعجب فقها ديننا
 يشاؤره في معاملاته فان ملاك الامر والدين المأكل والملبس قال الله تعالى
 في كتابه العزيز كما ومن الطيبات واعلموا صالحا والله سبحانه وتعالى أعلم

• (نوع في الاستبراء) •

(قال) صاحب المنبيع اعلم ان الاستبراء نوعان نوع هو مندوب اليه ونوع

هو واجب (أما) المندوب اليه فهو استبراء البائع اذا وطئ بجارية
وأراد بيعها او يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه عند عاقبة العطاء
رسهم الله تعالى (وقال) مالك استبراء البائع بجاريته واجب (رجل) رأى
امراة تزني ثم تزوجها له ان يطأها من غير استبراء (وقال) محمد اوجب الى
ان لا يطأها حتى يستبرئها ويعلم فراغ رسهما (واما) الاستبراء الواجب
فكل من ملك جارية يبيع او هبة او صدقة او قسمة او صلح من دم
محمد او خلع او كتابة على جارية او اعتق عبدا على جارية فانه يجب الاستبراء
في هذه المواضع بمحضة ~~بسكر~~ كانت الجارية او نبلا ملكها من صغير
أو كبير أو عني (وفي النزاري) انها لو كانت بكرا أو احاط علم المشتري
بأنها لم توطأ لا يلزمه الاستبراء عند أبي يوسف (وكذا) لو وهب لابنه
الصغير جارية ومكثت في ملكه مدة ثم استبرأها الأب لنفسه بالقيمة
لا يلزم عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة يلزم (ولو) حاضت قبل القبض
عند البائع ثم قبضها المشتري يلزم خلاف أبي يوسف (وقدر) بمحضة
في ذوات الاقراء وبشهر في حق الائمة والصغيرة وبوضع الحمل
في حق الحامل (وقدر) الثاني يعني أبي يوسف في تمتدة الظهر بثلاثة
أشهر وهو رواية عن الامام رحمه الله تعالى (وعن) الامام في أخرى
باكثر مدة الحمل (وفي) رواية عن محمد قدر عدة الوفاة في حق
الحرمة (وفي أخرى) قدرها في حق الائمة والعمل اليوم على الاخرى
او على الاخير (ويحرم) الوطء والدواعي (وعن) محمد انه لا يحرم
الدواهي في الميسرة كذا في القنية (وفي فتاوى) قاضي خان اختلاف
فمن أن ~~بسكر~~ وجوب الاستبراء هل يكفر قيل يكفر لانه أنكر اجماع
المسلمين (وقال) طاعة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى او ما ملكت
أيماكم يقضي اباحة الوطء مطلقا وعرف وجوب الاستبراء بالخبر فلا
يكفر بمجاهده (وفي) الظهيرية في كتاب الحيل اذا تزوجها المشتري
عبدا له قبل أن يقبضها ثم قبضها ثم طأها العبد قبل أن يدخل بها وقبل
أن يبيض فلا يشتري أن يطأها من غير استبراء قال شمس الائمة وهذا

صحیح وتزويجه اياها قبل القبض صحیح كالاعتاق اه (وفي الولو المحمي)
 رجل اشترى جارية واحتال في اسقاط الاستبراء ان كان البائع وطئها
 ثم باعها قبل أن تمضي لايجل للمشتري أن يحتال للاسقاط (لقوله)
 صلى الله عليه وسلم لايجل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر أن يجتمعا
 على امرأة واحدة في طهر واحد (وان) باعها البائع بعد أن حاضت
 عندة وطهرت ولم يقربها في ذلك الطهر يصل له أن يحتال للاسقاط
 لانعدام هذا النهي (ثم) الحيسة أن يتزوجها المشتري قبل الشراء
 ان لم يكن عنده امرأة حرة أو تزوجها البائع غيره ثم يشترىها بعد ذلك
 وان كان عنده امرأة أخرى حرة تزوجها البائع غيره ثم يشترىها هو بذلك
 ويقبضها ثم يطلقها الزوج أو يشترىها أولا ثم يزوجه من رجل قبل
 أن يقبضها ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج (وان) خاف البائع أن يتزوجها
 المشتري ولا يشترىها ولا يطلقها فالحيسة أن يقول البائع زوجته منك
 على أن أمرها يسمى في التولية بين اطلقها متى شئت أو يقول زوجته
 منك على أنك ان لم تشتريها مني اليوم بكذا فهي طالق فتنقبض المشتري
 النكاح على ذلك (وكذلك) الحيسة اذا خيف على الحمل وقدم
 في فصل الطلاق فانظره ثمة (رجل) باع أقواما ثم مات وله عليهم ديون
 ولا وارث له معروف فأخذ السلطان ديونه ثم ظهر وارثه لا يبرأ الغرماء
 وعليهم أن يؤدوا اليه ثانيا لانه تبين أنه ليس السلطان ولاية الاخذ
 (صاحب) الدين اذا طفر بالدينار وحقه في الدراهم كان له أن يعتديه
 ويأخذ الدينار لان الدراهم والدينار جعلوا كشي واحد في حق البياعات
 ولهذا لو استبدل الذهب بالفضة في خلال الحول لا ينقطع حكم الحول
 كما لو استبدل الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة اه والله أعلم
 (الفصل الثامن عشر في الاجارة) *

اعلم ان الاجارة قد شهد مجوازه الكتاب والسنة والاجماع (اقا)
 الكتاب فقوله تعالى فآتوهن أجورهن وقوله تعالى لو شئت لاتخذت
 عليه أجرا وقوله تعالى في قصة موسى عليه الصلاة والسلام على أن تأجرني

ثماني حج وشريعة من قبلنا لازمة علينا اذا قص الله ورسوله صلى الله
 عليه وسلم من غير انكار ما لم يقد دليل على انتساخه (وأما) السنة
 فقوله عليه الصلاة والسلام اعطوا الاجير أجره قبل أن يحفر عرقه
 ومن استأجر أجيرا فليعلمه أجره (وأما) الاجماع فقد انعقد كل عصر
 وكل مصر على صحتها الا ما حكى عن عبد الرحمن الأعمش أنه قال لا يجوز
 ذلك لأنه غير ربيعي يعقد على منافع لم تتحقق وهذا لان القياس بأبي
 جوازها لان العقد يدرك على المعلوم وهي المنفعة التي توجد في مدة الاجارة
 والمعلوم ليس يجعل للعقد لأنه ليس بشئ وهذا كله وجه القياس
 والقياس وان كان بأبي جوازها لكن القياس في مقابلة النص والاجماع
 لا يثبت بقوة زاهما عملا بالكتاب والسنة والاجماع لم حاجة
 الناس اليها فالفقير محتاج الى مال الغني والغني محتاج الى عمل الفقير
 وحاجة الناس أصل في تبرع العقود فنسعت لترتفع الحاجة (ثم)
 الاجارة لما أركان وشروط (أما) أركانها فالإيجاب والقبول وذلك
 بالفاظ دالة عليهما وهو لفظ الاجارة والاستئجار والاكراه
 والاكتراء (وتنعقد) بلفظ الماضي ولا تنعقد بلفظين يعبر باحدهما
 من المستقبل فهو أن يقول آجرني فيقول الآخر آجرتك ولو قال أكرتك
 هذه الدار شهرا بكذا أو قال كل شهر بكذا أو هذا الشهر بكذا تنعقد
 (وفي التسمية) تنعقد الاجارة بالفاظ الاعارة ولا تنعقد الاعارة بلفظ الاجارة
 حتى لو قال آجرتك هذه الدار بغير عوض لا تكون اعارة (وفي القنية)
 قال لا آجر هذه الدار بدينار في كل سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه
 المفتاح فهو اجارة (وفي البرازي) الاجارة الطويلة لا تنعقد بالتعاطي
 لان الاجرة فيها غير معلومة لانها تكون في كل سنة دافعا أو اقلا أو أكثر
 (واسخرج) الاجارة الطويلة الامام محمد بن الفضل البخاري فقبلها البعض
 لا البعض (وهي) على وجهين (الاول) ان يؤجر الارض أو الكرم وفيها
 نذر فيبيع الاشجار أو الزرع باصولها من أراد الاجارة بشئ معلوم ويسلم
 ثم يؤجر الارض منه مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من كل

قوله عليه السلام اعطوا الاجير أجره
 قبل أن يحفر عرقه
 قوله عليه السلام ومن استأجر أجيرا
 فليعلمه أجره
 قوله عليه السلام اعطوا الاجير أجره
 قبل أن يحفر عرقه

سنة أو نصفها بما لم يعلم هل أن يكون أجرة كل سنة من السفين سوى
الايام المستشفة كذا وبقية مال الاجارة يجعل بمقابلة السنة الاخيرة ولكل
منهما ولاية الفسخ في مدة الخيار (والثاني) أن يدفع الاشجار والزرع
القائمة على الارض معاملة الى الذي يريد الاجارة على أن يكون الخيار ج
على مائة منهم للدافع والباقي للعامل ثم يوكل العامل في صرف قسطه الى
ما يريد ثم يثبته اجرمته الارض مدة معلومة على الوجه الذي ذكرناه من غير أن
يكون أحد العقدين شرطاً في الآخر (وبعض) أئمة بخاراً أنكروا الأول
وقالوا يبيع الاشجار والزرع ويبيع التينة لا يبيع رغبة حتى لا يملك المستأجر
قطع الاشجار وعند فسخ الاجارة يفسخ البيع ولا يفسخ والتينة لا تزال ملك
البائع وان قبض المبيع ولم يبق على ملكه لم تصح اجارة الارض (وبعض)
جوزوه وقال انه يبيع رغبة لانهما قصد اياه حصة الاجارة ولا طريق اليه الا به
ولا ينافي عدم جواز القطع مع كونها ملكاً كما لو هو ان لا يملك الزاكن قطع
الاشجار (وقيل) ان باع الزرع والشجر بثمن المثل فيبيع رغبة والا لا وهذا
لا يصح فان الانسان قد يبيع ماله عند الحاجة بثمن قليل (رجل) قال
لا تجزعت منك عبدي بمنافع دارك هذه سنة وقبل فهو اجارة والاجارة
تجب بالتمكن من استيفاء المنفعة حتى ان من استأجر داراً مدة معلومة
وعطّلها مع التمكن من الانتفاع يجب الاجر وان لم يتمكن بان منعه المالك
أو الاجنبي لا يجب (وفي المنبع) اذا غصب الدار غاصب من يد المستأجر
سقط الاجر لفوات التمكن اذ هو الفعل المستلزم للكنة ولا يمكن مع الغصب
(قال) صاحب الكافي وهل يفسخ العقد ذكر الفضلي والقاضي فخر الدين
في الفتاوى انه لا تقتض الاجارة وان يفسخ العقد وان وجد الغصب في بعض المدة
الغاصب (وفي الهداية) ان العقد يفسخ وان وجد الغصب في بعض المدة
سقط من الاجر بقدره لان السقوط بقدر المسقط انتهى (ثم) اعلام المنفعة
بطرق ثلاثة (أما) بيان المدة كاستئجار الدار للسكنى والارض للزراعة
فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت طويلة أو قصيرة لان النافع
تجدت شيئاً فشيئاً فيمقدارها يصير معلوماً ببيان المدة اذا كانت المنفعة

لا تتفاوت الا في الاوقات فان المدد لا تزيد على ثلاث سنين في الصحيح كما تقدم
 في فصل الوقف (واما) الاقطاع فهل قال أحد من العلماء بجواز اجابته ام لا
 (قلت) وقد وقفت على عدة مصنفات في ذلك لبعض علمائنا المتأخرين رضوان
 الله تعالى عليهم أجمعين منهم شيخ الاسلام برهان الدين ابراهيم بن عبدالحق
 وسيدنا الشيخ الامام العلامة شمس الدين القونوي وشيخنا شيخ الاسلام
 والمسلمين سعد الدين الدبري والشيخ العلامة الحافظ زين الدين قاسم
 ابن قطلوبغا الجمالي متع الله بحياته فاستفدنا منها فوائد جمة (منها) القول
 بجواز اجارة الاقطاع وقد أطنبوا الكلام في ذلك وسلكوا فيه احسن
 المسالك وقد مثل شيخنا شيخ الاسلام سعد الدين الدبري المشار اليه فيمن
 أجزأ قطاعه سنين ثم أخرج الامام الاعظم الاقطاع عنه لغيره قبل مضي
 المدد فقال نعم يجوز للهندي ان يؤجر اقطاعه حيث كان يتضمن اقطاعه
 ملك المنفعة والتصرف فيه في العرف العام بما راه وليس هذا نظير المستعير
 وتكون الاجارة من القطع صحيحة لازمة حيث كانت مشتملة على شروطها
 شرطا ولا يفسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه في
 ذلك وتبقى بالمعنى الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علمائنا
 رضي الله عنهم والحاكمة هذه والله أعلم (وصورة) السؤال الذي سئل عنه
 شيخ الاسلام برهان الدين بن عبيد الحق سألهم قوم عن اجارة الهندي
 ما اقطعه الامام لهم من المزارع والقرى والعقارات هل يصح ايجار ذلك
 ويكون عقدا الاجارة فيه صحيحا لازما اذا سمى فيه ما يتوقف فيه صحة
 الاجارة على التسمية أو غير صحيح ولا لازم وكذلك عقد المساقاة الصادر فيه
 وطلبوا بيان الحكم في ذلك على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل الحكم
 في هذه المسئلة منصوص عليه عندهم أولا وذكروا ان الضرورة داعية الى
 معرفة الجواب في ذلك تنصيصا او قياسا على نظيرها من اصول المسائل
 (فقال) اما تنصيص الاصحاب على الحكم في ذلك فلم أقف عليه بعد
 ما طلبته مدة ولم أعلم لهم في عينها نصا يباحوز ولا بضده ولكن قياس قولهم
 في نظيرها يقتضي القول بجوازها وزومها (اما) النظير الاول فقد نص

أصحابنا على أن من صوِّح على خدمة عبد سنة كان للمصالح أن يؤجره ومعلوم
أن المصالح انما ملك المنفعة دون الرقبة في مقابلة ما صوِّح عليه من حقه الذي
يدعيه وأن كان المصالح يذكر ذلك ويرغم أنه لا حق له بالمنفعة المملوكة
بالصلح ما سكت بمقابلة عوض في زعم المدعى وبغير مقابلة عوض في زعم
المدعى عليه فكان فيه شائبة للعوضيَّة فصارت المنفعة المصالح عليها مالا
نظر إلى زعم أحدهما وهو المدعى وغيره ما نظر إلى زعم المدعى عليه بعقد
الاجارة فوجب جواز مثله في الاقطاع وذلك لان منافع الاقطاع ملكها المجدد
لاحتباسهم أنفسهم واستعدادهم ليعرض للمسلمين من المصالح يندبهم
الامام للقيام بها من قتال اعداء الاسلام وردع المفسدين وقمع الخارجين
وصون الاموال والانفس عن التعرض اليها بغير حق فرقبة الاقطاع باقية
على ملك كيدت المال ومنافعه مملوكة لهم عوضا عما حبسوا أنفسهم له
فلكوا تملكها بعقد الاجارة بل أولى فان المجوز تملك المنافع المملوكة
بعقد الاجارة من حيث هي كونها مملوكة بعوض وملك المنفعة في مسئلة
الصلح بعوض انما هو في زعم المملك لا في زعم المملك اما في مسئلة الاقطاع
فالمنافع مملوكة بعوض في زعم المملك وهو الامام وفي زعم المملك وهم
الاجناد فيكون معنى العوض في تملكها كدفع كان تملكها بعقد الاجارة
أقوى في المجواز (واما) النظر الثاني وهو أن المستأجر يملك اجارة
ما استأجره وان كان لا يملك منه الا المنفعة فقط دون الرقبة لا يمكن لما
ملكها بعوض ملك ان يملكها بعوض أيضا وهو الأجرة فكذلك
ما أقطعه المجدد لملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداد ما اعتدله
كان مالا كالمنفعة بعوض فملك تملكها بعوض وهو عقد الاجارة أيضا
(واما) النظر الثالث فهو ما ذكره صاحب المحيط فيما اذا وقف
وقفا على ان غايته لفلان كان على الصحيح لفلان أن يؤجره وذلك لان المستحق
له غلة الوقف والغلة مال فيصح اجارة الاقطاع قياسا عليه (واما) النظر
الرابع فالعبد المأذون له في التجارة يملك أن يؤجر من مال التجارة ما يجوز له
فيه عقد الاجارة فوجب أن يجوز مثل ذلك في الاقطاع من المجدد

(وأما) النظر الخامس فأم الولد يجوز للسيد أن يؤجرها مع أنه لا يملك
منها سوى منفعتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (قال) القدوري رحمه الله
على في باب ما يحرم بيعه في غصب أم الولد وأما أم الولد فلا تصح عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالغصب لأن المولى لا يملك منها إلا المنفعة لا ترى
أنها لا تسمى بعد الموت للورثة ولا للغرماء وغصب المنفعة لا يتعلق به ضمان
فإذا كان المولى يملك إيجارها وهو لا يملك رقبته وانما يملك منفعتها واجب
أن يكون كذلك المقطع لأنه لا يملك الرقبة وانما يملك المنفعة فقط (وأما)
النظر السادس فهو أنما أقطع الجندى من القرى والمزارع في الممالك
الاسلامية لينتفع بها ولا يمكن ذلك إلا بالكراب والزرعة وغير ذلك من
الكاف ومباشرة أعمال الفلاحة من سقى ما يسقى وحصاده ودياسه وما أشبه
ذلك من الامور التي يتوقف استغلال تلك الاراضي عليها وذلك لا يحصل إلا
بالمزراعة أو بالاجارة لمن يقوم بهذه الاعمال فان الجند لو أمروا بذلك لصاروا
فلاحين وتعطل المعنى المطلوب منهم من الاستعداد للقيام بما أعدوا له من
مصالح المسلمين ومنعهم من الاستعداد للقيام لردع الاعداء عنهم (والاصل)
في الاقطاع من الامام انه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اقطع
وعن الصحابة رضي الله تعالى عنهم انهم اقطعوا قال انس بن مالك رضي
الله عنه دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار ليقطع لهم بالبحرين الحديث
(وعن) عاقبة بن وائل الحضرمي يحدث عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم
أقطعه أرضاً لأهل انه قال لا بضم موت (وعن) ابن عمر رضي الله تعالى
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير فأجرى فرسه حتى قام ثم رمى
سوطه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطوه حيث بلغ السوط وغير ذلك
من الاحاديث والا تمار التي يطول ذكرها هذا ما دللت عليه مماثل أصحابنا
(وأما) غير علمائنا فذكر ابن أبي موسى المشعبي في رهوس المسائل
ما يدل على ان قول الحنابلة كقولنا فقال يجوز اجارة المنافع المستققة
بالوصية فنقول متى جاز ذلك لاجارة الاقطاع قياساً عليه اهـ (وأما)
التصريح عن الشافعية ففي فتاوى الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله

الكراب كتاب قلب الأرض للرب والدبا بن بوزنه الدوس اهـ

تعالى قال مسئلة اذا قطع السلطان چنديا أرضا فهل يجوز له اجازتها
 الجواب نعم يجوز له لانه مستحق المنفعة ولا يمنع من ذلك كونها معرضة
 لأن يستردها منه ؛ وانه او غيره كما يجوز للزوجة ان تؤجر الارض التي
 في صداقها قبل الدخول وان كانت معرضة لان تستردها بانفساخ النكاح
 وقد اقتصرنا على هذا القدر في هذا الباب اذ لو كتبت جميع ما في
 مصنفات المشايخ لم ضاق عنه الكتاب (ثم) جننا الى ما كافيه من
 اعلام المنفعة بطرق ثلاثة وقد ذكرنا الطريق الاول وهو بيان المدة على
 ما فصلناه قبليه فلا فائدة في تكراره (واما) بيان العمل بان يبين محل
 العمل كمن استأجر رجلا على صبغ ثوبه أو خياطته أو استأجر دابة ليعمل
 عليها مدة ايام معلوما أو يركبها مسافة سماها لانه اذا بين الثوب ولون
 الصبغ وقدر ما يصبغ به اذا كان مما يختلف وجنس الخياطة وقدر المحمول
 وجنسه والمسافة صارت المنفعة معلومة بتسمية ذلك فيصح العقد (واما)
 بالاشارة كمن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم لانه اذا
 اراه ما ينقله والموضع الذي يحمل اليه تصير المنفعة معلومة فتصح (ثم)
 ما صلح أن يكون ثمننا في البيع كالتقود والمكيل والموزون صلح أن
 يكون أجرة في الاجارة لان الاجارة بيع المنفعة والاجر ثمن المنفعة فيعتبر
 بشمن المبيع وما لا يصلح ثمنا لا يصلح أجرة أيضا كالأعيان مثل العبيد
 والسياب لان الاجارة عوض مالي فكل ما صلح عوضا صلح أجرة هكذا
 في المنبيع (وفيه) أيضا اذا استأجر أرضا للزراعة يشترط أحد شيئين
 اما تعيين المزرع أو تعميم المزرع بأن يقول يزرع ما شاء لان الارض تارة
 تستؤجر للزراعة وتارة للبناء والغرض وغيرهما وما يزرع فيها متفاوت
 فقد تستؤجر لزراعة البر أو الشعير أو الذرة أو الارز وغيرها وبعضها يضر
 بالارض فلا يبين شيئا من ذلك لا يصير المعقود عليه معلوما واعلام المعقود
 عليه شرط جواز العقد الا ان يقول على أن يزرع فيها ما شاء لان الجملة
 ارتفعت بتقويض الخيرة اليه (ويدخل) الشرب والطريق في الاجارة
 تبع للارض وان لم يشترطها بخلاف ما اذا اشترى الارض فان الشرب

والطريق لم يدخله بلاذكر لان المقصود من الاجارة الانتفاع حتى لا يصح
اجارة ما لا يمكن الانتفاع به في المحال كاجارة المهر للركوب وغير ذلك
(وفي الذخيرة) استأجر أرضا ولم يذكركم رافعة بزرعها فالاجارة
فاسدة بمجهالة المعقود عليه لان الارض تصلح للزراعة والغرس
والبناء ولا رجحان للبعض على البعض فما لم يبين لا يصح المعقود عليه معلوما
وكذلك اذا ذكر أنه يزرعها الا انه لم يذكر أي شيء يزرعها فالاجارة
فاسدة بمجهالة المعقود عليه (وفي البرزخي) رجل استأجر دواب الى شهر فمات
من خوارزم يكفي لوجوب الاجرة تسليم الدواب ولا يؤثر رب الدواب بإرسال
الغلام معها (وذكر) محمد أنه يؤثر بإرسال الغلام معها (وذكر)
مولانا شيخ الاسلام انه يجبر ولا يجبر (استأجر) رجلا ليحمل له غلة من مطمورة
عينا فذهب فلم يجد ورجع قسم الاجر المسمى على ذمابه ووجهه ورجوعه
ولزمه أجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يرسم المطمورة لا يتجاوز
عن قسط المسمى للذهاب وله أجر المثل (قال) لفيضا استأجر ثوبا لثيابه هذا
الثوب فخاطبه غلامه استحق الاجر وان قال يده نفسك لا يستحق (استأجر)
رجلا ليحفر عشرة في عشرة فخفر حيا في خمس له ربع الاجر لان الاولى
مائة ذراع والمحفور خمس وعشرون ذراعا (رب) الدار امتنع عن ثوب
بيت الخلاء لا يجبر لكن للسالك ان يفسخ للثوب في الانتفاع وكذا
لا يجبر على اصلاح الميزاب وتطمين السطع (استأجر) دارا فيها بئر ماء له
أن يسقى منها لان له الاستقاء قبلها فكذا بعدها وان اختل ماء البئر
ليس على أحدهما اصلاحها (وعن) محمد رحمه الله تعالى انه لو استأجر دابة
لجر كبها مدة وانقضت المدة وأمسكها في منزله ولم يجئ مالكها ليأخذها
حق تلفت الدابة عنده لا ضمان على المستأجر لانه لا يجب على المستأجر ايراد
ومع ذلك لو ساقها للرد الى مالكها فضاءت لا يضمن وان استأجرها لركبها
في المصر فذهب المسالك الى مصر آخرها فخرجها المستأجر اليه وهلك
في الطريق ضمن لصيرورته غاصبا بالخراج (وفي المنتقى) رجل اكرى
دارا سنة بالف فلما مضت قال ربها ان فرغتها اليوم والاعليك ألف كل

يوم والمستأجر مقر أن الدار له ولم يفرغ يلزمه (قال) هشام قلت لعمداه لا
يجعل له أجر مثلها إلى أن يتم كمن من التفريق بيع وبعد التمكن عليه ما قاله
المؤجر قال هذا حسن (وفي الولو النجى) ولو أجر داره اجارة مضافة بان يقول
أجرة دارى هذه شهر شوال وهما فى رمضان ثم باعه من آخر البيع موقوف
على اجارة المستأجر ولو دخل شوال فله أن يمكن الدار لان العقد منعقد
وان كان لا يجب عليه تسليم الدار ما لم يجز ذلك الوقت (وذكر) فى بعض
المواضع انه اذا أجر داره اجارة مضافة مثلا فى صفر وهو بعد فى محرم فباع
قبل مجي ذلك الوقت فعن محمد رحمه الله تعالى روايتان والقوى على انه
ينعقد وتبطل الاجارة المضافة وهذا هو الظاهر لان له ولاية الفسخ والبيع
دلالة الفسخ (وفي البرزى) أجره داره اجارة مضافة بان قال فى شهر ربيع
الاول أجرة كره ارجب فباعها فى جمادى الاولى ذكركم شمس الأئمة المحلوانى
ان البيع لا ينفذ فى رواية عن محمد لان حق المستأجر ان لم يثبت فحق ان
يثبت وبه يلوح كلام السرخسى حيث قال الاصح ان الاجارة المضافة لازمة
وفى رواية ينفذ لانه لاحق للمستأجر حالا وتبطل الاجارة (قلت) وبه يفتى
والله أعلم (فائدة) اعلم أن جملة ما يصح مضافا أربعة عشر الاجارة وقضوها
والمرارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والابصاء
والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوقف وما لا يصح
مضافا عشرة البيع واجارة المبيع وقضوها والقسمة والشركة والهبة
والنكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين (وفي العمادى)
ولو أقرب الدار المستأجرة لغيره فان اقراره يصح فى حق نفسه ولا يصح فى حق
المستأجر فاذا مضت المدة يقضى بها للمقر له (وفي القنية) أجرة المأزب والمختان
فى مال الصبي اذا كان له مال والا فعلى أبيه (وأجرة) القابلة على من دعاها من
أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب
أمر الطبيب عليه (وأجرة) مهجنان سجن القاضى لا يجب على المحبوس
(وقيل) فى زماننا أجرة المهجنان تجب على رب الدين لانه يعمل له (وقال)
برهان الدين صاحب المحيط رحمه الله تعالى على المدعى عليه لان المحبس

عقوبة استحقها المنع حق غير من دفعه والعقوبة لا يستحقها الا المجاني
المقر (وذكر) القاضي يدعي الدين ان اجرة المجهل على المدعي (وقال)
برهان الدين صاحب المحيط على المدعي عليه (وقال) قاضي خان على
من استأجره والا فعلى من أخذ المجهل (ويجوز) للفني أخذ الاجرة
على كتابة الجواب بقدره وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل الاول
من هذا الكتاب فاطر رمة (وفي الوقاية) ولا تصح الاجارة على الاذان
والامامة والحج وتعليم القرآن والفقه والغناء والنوح والملاهي وعسب
التيس (ويبقى) اليوم بعثتها لتعليم القرآن والفقه وبجبر المستأجر على دفع
ما قيل له وبجبره به وعلى المملوكة المرسومة (قلت) وهي دفع الحاء غير
المهجمة هدية تهرى الى المعايين على رموس بعض سور القرآن سميت بها
لان العادة اهداء المملوكة وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر (وفي
البرزازي) رجل آجر نصف داره والدار تحتسمل القدمة أولا أو قال
آجر ثلث نصيب منها ولم يعلم نصيبه لا يصح ولو سكن يجب آجر المثل (وقالا)
لا يجوز ولو كان من شريكه جازت اجاعا (واجارة) البناء بدون الارض
لا تجوز لانه في معنى اجارة المشاع وبه قال أبو نصر رحمه الله فأورد عليه جواز
اجارة القساطط فلم يكن له الفرق (واختار) الامام البخاري المحوارزي
رحمه الله انه اذا كان البناء مرتفعا كالجدران مع السقف يفتقر بجواز اجارة
البناء والا لا (وعن) محمد رحمه الله تعالى جواز فانه قال من استأجر أرضا
فبنى فيها بناء ثم آجرها منه صاحبها استوجب من الاجر حصة البناء فلو لا
جواز اجارة البناء لما استحق الاجر وقاسه على القساطط (قال) الإمام أبو
علي رحمه الله وبه كان يفتي مشايخنا (ولو) كان البناء ملامكا والعرضة
وقف وآجر المتولى باذن مالك البناء فالاجر يتقسم على البناء والعرضة
(له) بناء في أرض الغير فالآجر البناء لامن صاحب الأرض الفتوى على
ان لا يجوز ذكره المملوكة (ولو) آجر البناء من مالك الأرض جاز وفا ولو
آجر العرضة لا البناء جازت (وذكر) ابن وهبان في شرح المنظومة
لو آجر بناء مكة زادها الله تعالى شرطا ينبني أن يجوز ويدل على ذلك

ما ذكره صاحب الذخيرة عن المبسوط قال روى أبو يوسف عن أبي حنيفة
 أنه قال أكره اجارة ييوت مكة في أيام الموسم قال وهكذا روى هشام عن
 محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان يقول ينزل عليهم في دورهم لقوله
 تعالى سواء العا كلف فيه والباد (قال) في الذخيرة ثم هذه المسئلة دليل
 على جواز اجارة البناء بدون الارض لان الاجارة هنا لا ترد على الارض عند
 أبي حنيفة كالبيع وانما رد على البناء وانما رخص فيها في أيام الموسم
 (ومما) يدل على ذلك أيضا قول صاحب الهداية في الاستدلال على
 مذهب الامام في عدم جواز بيع ارض مكة قال ما نصه استدلل أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم مكة حرام لا يباع رباعها
 ولا يورث ولا نهارة محترمة لانها فناء الصكبة وقد ظهر التعظيم
 فيها حتى لا ينفر صيدها ولا يجتلى خلاها ولا يعرض شوكها فكذلك
 في حق البيع بخلاف البناء لانه خالص ملك الباني (واستدل) لما بانها
 مملوكة لهم لظهور الاختصاص اثره في فاصار كالبناء (وفي) خزنة
 الاكل لو آجر ارض مكة لا يجوز لان رتبة الارض غير مملوكة انتهى
 ومفهومه يدل على جواز اجارة البناء والله سبحانه أعلم (وطريق)
 جواز اجارة المشاع أن يلحق القضاء به أو يؤجره الكل ثم يرفع في البعض
 (ومسائل) الشيوع سبيع البيع والاجارة والاعارة وانها جائزة
 والوقف وهبته فيما لا يشتمل القصة جائزة وفيما يشتمل لا يجوز ولو
 كان من شريكه أو من اجنبي والصدقة كالمبة في رواية الاصل (وفي)
 الجامع الصغير جواز الصدقة وفي الشائع لا يجوز وعند محمد ومن المشاع
 لا يجوز مطلقا وفي الطائري وابتان (وفي الولو الجعي) رجل استأجر أرضا
 ليزرعها فزرعها فاصاب الزرع آفة فهلك أو غرق فلم ينبت فعليه الاجر
 تاما لانه قد زرع ولو هرق قبل أن يزرعها فلا أجر عليه لانه لم يتمكن من
 الانتفاع بها (قال) صاحب المحيط والفتوى على أنه اذا بقي بعد هلاك
 الزرع مدة لا يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر والا
 يجب اذا تمكن من زراعته مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعته

غاصب كافر (استأجر) أرضاً للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم
تطر أن لم يجد الماء لسقى فبيس الزرع سقط الاجر استأجرها بشرها
أولاً كلاً واستأجر الرخي فأنقطع الماء وكذا لو خرب النهر الا عظم ولم يقدر
على سقيها كذا اختاره الفقيه أبو الليث (وفي المنبيع) ولو أنقطع
ماء الرخي والبيت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه من الاجر بمحسته
ولو نقص الماء عن الرخي فإن كان النقصان فاحشاً فللمستأجر
حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له الفسخ (قال) القيد وري
في شرحه اذا صار يطعن أقل من نصف ما يطحنه فهو فاحش
(استأجرها) للزراعة فقل ماؤها أو انقطع له أن يخامم حتى يفسخ
القاضي العقد وبعد ما يفسخ يترك القاضي الأرض في يده بأجر المثل
الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه كان ذلك رضاء ولم تنقض الاجارة
(قلت) وكانت واقعة الفتوى بالقاهرة (وصورتها) رجل استأجر
حماماً يجرى اليها الماء من عين فأنقطع الماء عن الحمام لتعطيل العين
فهل يستحق المستأجر اجرة مدة انقطاع الماء وتعطيل العين أم لا (فأجاب)
جدي شيخ مشايخ الاسلام محب الدين متع الله تعالى بحياته السكونية
انقطاع ماء الحمام عيب تنفسخ به الاجارة وقيل لا تنفسخ فان ازاله المؤجر
سقط خيار المستأجر والا فلا ولا تلزمه الاجرة في مدته الا أن يستوفي المنفعة
مع العين والله سبحانه وتعالى أعلم (ومنها) واقعة الفتوى أيضاً
رجل استأجر جهات وقف من ناظر شرعي وعمر فيها ولم يكن الناظر أذن له
في شيء من ذلك فهل تلزم العمارة جهة الوقف حيث لم يأذن الناظر له
في ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع بذلك على المستأجر المذكور وما الحكم
في ذلك (فأفتى) سيدي المجتهد شيخ مشايخ الاسلام المشار اليه بأن العمارة
المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر مخير بين أن يملكها الجهة الوقف
بقيامها مقلوعة أو يكاف المستأجر قلعها وتسوية الوقف فيفعل الا تنفع
لوقف والله أعلم (استأجر) حماماً في قرية فوق الجلاء ونقر الناس
سقط الاجر وان نقر بعض الناس لا يسقط (آجر) داره اجارة طويلة

النزيب بالكسر النصيب من الماء اه (وقوله الحمام) تأنيده أكثر من ذكره (وقوله الجلاء) بالغنى والمذاخر ونج اه

وهو مديون وطلب الدائن من القاضي أن يبيعه على بيع الدار بقيمة الدار
مستغرقا لمال الاجارة ليس للقاضي أن يبيعه على ذلك وبه أفتى القاضي ببيع
الدين وصاحب المحيط (والدرهم) دين فادح يفسخ له الاجارة وأقل منه لا
(وفي الولوالجي) رجل آجر داره من رجل ثم أراد أن يتقضى الاجارة
ويبيع الدار لنفقته ونفقة أهله وعياله لكونه معسرا له ذلك كما اذا كان
عليه دين فادح له أن يتقضى الاجارة (قال) البرازي وان ~~كذب~~
المستأجر في اقراره بالدين يجوز اقراره عند الامام خلافا لهما (وعن)
صاحب المحيط الطريق في فسخ الاجارة لاجل الدين أن يبيع الدار
المستأجرة أو لأرب الدين ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول المؤجر
التسليم غير واجب علي لانها في اجارة فلان بن فلان فيحكم القاضي بفسخ
البيع وتفسخ الاجارة ضمنا (وفي القنية) ماطل المستأجر في أداء الغلة فأخذ
المؤجر منه المفتاح فبقيت الدار مغلقة شهرا لا يسقط الاجر لانه كان متمكنا
من الانتفاع بواسطة أداء الغلة (استأجر) حانوتا ليمتجر فيه في السوق
ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر وقيل لا
(وفي المنبيع) رجل استأجر حانوتا ليمتجر فيه فاقتقر فهوذا عذر وله أن
يتقضى به الاجارة (وكذا) لو استأجر دابة ليسافر عليها ثم بدا للمستأجر
أن لا يسافر فانه عذر واما اذا بدا للمسافر فليس بعذر لانه ~~يملك~~ يمكنه أن
يبعث دوابه على يد غيره أو أجيره (وان) مرض المؤجر فقه فليس بعذر
أيضا على رواية الاصل لانه يمكنه أن يبعث رسولا يتبع الدابة (وروى)
الكرخي انه عذر (وفي البرازي) قال المستأجر أراد السفر وكذبه
المؤجر حلف المستأجر على أنه عزم على السفر ذكره الكرخي والقنوري
(والانتقال) من البلدة عذر الا ان الخروج بحتمل أن يكون حيلة
للتوصل الى النفع فيحلف (وان) وجد منزلا أرخص منه أجرا
أو اشترى منزلا فأراد التحول اليه لا يكون عذرا بخلاف ما اذا تكارر ابلأ
الى مكة ثم اشترى ابلأه النسخ والفرق ان اكراه الدار يمكن لا اكراه
الدابة لانها تختلف باختلاف الساكن والموكب يختلف باختلاف

الراكب بخلاف ما اذا انكارى ابلا الى مكة ثم بدله أن يسافر على البغل
لا يكون عذرا (وفي الذخيرة) لو اظهر المستأجر في الدار اثرا للغتة كشرط
الحجر وأكل الربا والزنا واللواطه وايداء الجحيران يؤمر بالمعروف وليس
للموajer ولا يجبرانه أن يخرجوه من الدار بذلك ولا يصبر عذرا في فسخ الاجارة
ولا خلاف فيه للائمة الاربعة (وفي المجواهر) ان رأى السلطان أن
يخرجه فعلى (وقال) ابن حبيب المالكي لو اظهر الفسق في دلقه
ولم يعتنع بالامر بالمعروف ويقول داري انا آتى فيها ما شئت تباع عليه
داره (وفي الوالحي) رجل استأجر حانوت وقف من المتولى بأجرة
معلومة ثم مات المتولى قبل انقضاء السنة لا تنفخ الاجارة لان المتولى نائب
عن المستحقين وموت المتولى لا يفسد العقد كاقضى لا يعتزل
موت السلطان لانه نائب عن العامة وقدم في فصل القضاء وموت
الموكل تنفخ الاجارة لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة (قال) البرزنجي
وموت الوكيل لا تنفخ الاجارة (وقال) العمادى ينبغي أن تنفخ
لان من عقد له الاجارة باق وهو الموكل (متولى) الاوقاف اذا آجر
الوقف بدون اجر المثل يلزمه تمام ذلك عند بعض علمائنا (وكذا)
الاب اذا آجر منزل ابنه الصغير بدون اجر المثل يلزم المستأجر تمام اجر المثل
(وفي) شرح منظومة ابن وهبان لو آجر دار الطفل أو أرضه أو حنوته أبوه
أو وصيه أو جده ثم بلغ الطفل فانه لا يملك فسخ الاجارة ولو كان أبو الطفل
أو وصيه أو جده آجر الطفل نفسه لرجل فبلغ الطفل فانه يتخير ان شاء
فسخ الاجارة وان شاء استقر بها (متولى) الوقف اذا آجر أرض الوقف بأجرة
منه يجوز ان زاد أجره مثلهما بغير سعرها فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى
تجديد العقد ثانيا وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره وبعد ذلك
يجدد العقد على أجرة معلومة كما زادت كذا في الوالحي (قلت) وفي
أدب القاضي للسروجي ما يخالف ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة لان اجرة
المثل انما تعتبر حالة العقد (وفي النوادر) ليس له فسخ الاجارة اذا
كانت الاجرة أجرة المثل حال العقد وان ازدادت بدرة انه (وفي)

الولوالجى) رجل استأجر بعيرا الى مكة فهذا على الذهاب دون المجيء
ولو استعار بعيرا فهو على الذهاب والمجيء جميعا لان في الاجارة مؤنة الردء الى
الاجير دون المستأجر وفي العارية على المستعير (قال) وحمل البعير اثنتان
وأربعون مئلا لان العلماء تركوا في معرفة الصاع قالوا ثمانية اربطال
والدليل عليه ان الوسق حمل بعير في كلام العرب وحمل البعير اثنتان
وأربعون مئلا والوسق ستون صاعا (قلت) والصاع ثمانية اربطال
برطل العراق وهو بالحلي نحو رطل وأربع اواق فينثني يكون حمل
البعير ثمرين مئلا ثمانية وستين رطلا بالحلي والله أعلم
(الفصل التاسع عشر في المهبة)

وتعقد المهبة بالايجاب والقبول لانها عقد مفتقر الى الايجاب والقبول
كما اثر العقوده (وفي البسائط) ركن المهبة الايجاب من الواهب
فاما القبول من الموهوب له فليس بركن استسناا والقياس ان
يكون ركنا وبه قال زفر رحمه الله تعالى ويتم بالقبض الكامل فالقبض
الكامل في المنقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار
قبض لما والقبض الكامل فيما يحتمل القدمة يكون بالقدمة حتى يقع القبض
على الموهوب بطريق الاصاله من غير ان يكون القبض بتبعية قبض
الكل وفيما لا يحتمل القدمة بتبعية الكل (وفي المنبع) اذا قبض
الموهوب له في مجلس عقد المهبة بغیر اذن الواهب جازا استسناا وان قبض
بعد الافتراق لم يجوز الا ان يأذن له الواهب في القبض وهو القياس في الاول
لان القبض تصرف في ملك الواهب والتصرف في ملك الغير لا يجوز الا
باذنه (ومن) شرائط المهبة الافراز فلم تصح في مشاع يحتمل القدمة وصحت
فيما لا يحتملها (وهب) دارا من رجلين لم يجوز عندهما خلافا لمحمد (ولو)
قال وهبت الدار ثلثيها لهذا وثلثيها لهذا لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز (والصدق) على
فقيرين على هذا القياس (رجل) قال لا آخرو هبت حصتي من
هذا العبد لك والموهوب له لا يعلم كم حصته تصح المهبة ٣ (وهب) البناء

قوله تصح المهبة عبارة بالمرحوم في عدم الجواز انظر ابن جابدين اه

لا الارض يجوز (والشيوخ) الطارئ فيمنعنا لا يبطلها بخلاف الرهن
 الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (وهب) نصيبه مما يقسم
 كالأرض والمكيل والموزون غير شريكه لا يجوز عند
 الكلون كان من شريكه لا يجوز عندنا خلافا لابن أبي ليلى (وهب)
 نصيبه من رجل أو ثلثه وسماه اليه يجوز لانه يجوز فيما لا يمتثل القسمة
 (وكذا) لو هب عبده من رجلين أو رجلان عبدهما (ومن)
 أراد أن يهب نصف داره مشاعا يبيع منه نصف الدار بثمن معلوم
 ثم يبرئه عن الثمن (وهب) أرضا فبازرع أو تخیل أو تخیلا عليه ثمر
 أو هب الزرع بدون الأرض أو التخل بلا أرض أو تخیلا بدون الثمر
 لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقته مع امكان القلع فقبض
 أحدهما غير ممكن فيعطل الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يمتثل القسمة
 (والهبة) الفاسدة مضمونة بالقبض كذا في البرازي اهـ (ثم) اعلم ان
 جميع مسائل الشيوخ سبعة أقسام يبيع الشائع واجارة الشائع
 واعارة الشائع ورهن الشائع وهبة الشائع وصدقة الشائع
 ووقف الشائع فقد جمعت لك ايها الطالب هذه الاقسام
 ههنا عانة لك على الاستقصاء لتعرف أحكامها في أبوابها بالتأمل
 ان شاء الله تعالى (وقد) تقدم الكلام على غالب هذه
 الاقسام في فصل الاجارات من مجموعنا هذا فانظره ثمة (وفي
 الملتقطات) رجل له دار فيها أمتعة فوهب الدار لرجل لا يجوز لان الموهوب
 مشغول بما ليس بموهوب فلا يصح التسليم (ولو) وهبت المرأة دارها
 من زوجها وهي ساكنة فيها بأمتعتها لان المرأة وما في يدها
 في الدار في يد زوجها فكانت الدار مشغولة بالزوج وعياله فلا يمنع من
 صحة قبضه (وجل) قال لامرأته قولي وهبت المهر منك فقالت وهبت
 وهي لا تعلم العربية لا يصح بخلاف الطلاق والعتاق لان الرضى شرط
 جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعتاق ولهذا لو أكرم على الهبة
 فوهب لا يصح (وقال) الفقيه أبو الليث لا يقع ان أيضا اذا عرف بالجهل

(رجل)

(رجل) قال لا تجزى هبة لى هذا للاثنى على وجه المزاج فقال وهبت
 قبيله وسلمه جاز (وفى الولوالجى) رجل قال جميع ما املكه لفسلان
 فهذا هبة حتى لا يجوز بدون القبض فرق بين هذا وبين ما اذا قال
 جميع ما يعرف بى او ينسب الى لفسلان حيث يكون اقرارا والفرق ان
 فى المسئلة الاولى ما قال جميع ما املكه فهذا الملك القائم حقيقة والملك
 القائم له لا يصير لغيره الا بالملك فيكون هبة وفى المسئلة الثانية قال
 جميع ما يعرف بى او ينسب الى وما يعرف به او ينسب اليه يجوز ان
 يكون ملك غيره فيكون اقرارا (وفى البرزى) رجل قال لا تجزى
 وهبت منك هذا العين فقبضه الموهوب له بمحضرة الوهاب ولم يقل قبلت
 صح (ولو) لم يقبض ذلك لكنه قال قبضت فان الموهوب له يصير قابضا
 عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى (وفى العمادى)
 هبة الدين من غير من عاينه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له فى القبض
 فقبضه جاز (وذكر) فى العدة وان لم يأمره بالقبض لا يجوز
 (والبنات) لو وهبت مهرها من ايها أو المرأة وهبت مهرها الذى على
 زوجها الابن الصغير من هذا الزوج ان أمرته بالقبض صحت والا لانه هبة
 الدين من غير من عليه الدين ويبيع الدين من غير من عليه لا يجوز (ولو)
 باعه من المديون أو وهبه جاز اه (وهب) دارا فيها متاع الوهاب ثم
 وهب المتاع بعد ذلك ان وهب الدار ولم يسلمها حتى وهب المتاع وسلمها
 اليه جملة جاز وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم يجز (وهب) لرجل
 ميايا فى صندوق وسلمها مع الصندوق فليس يقبض (تصدق) على ابن
 صغير له بدار وله فيها متاع وهو ساكنها بعباله أو فيها ساكن بلاجر
 ولم يفرغها جازت الصدقة وان كان فيها ساكن باجر لم تجز الصدقة
 (وهب) لابنه الصغير دارا وفيها متاع الوهاب أو تصدق لابنه الصغير
 بدار وفيها متاع الأب أو الأبسا كنها يجوز وعليه الفتوى (غرس)
 لابنه الصغير كرما ان قال جعلته ليكون هبة وان قال جعلته باسمه لا
 (ولو) قال غرس باسم ابني أمره متردد الى الصفة أقرب (وهبته) من

قوله فى صندوق أى متعلق اما اذا كان متعلقا فانه قد قبض لتمكنه اه من ابن جابر بن

ابنه الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الابن قابضا بكونه في يده أو في يد
مجموعة أو مستعير لا بكونه في يد غاصبه أو مرتبته أو المشتري منه شراء
فاسدا وهذا إذا علمه وأشهد عليه والاشهاد للفرز عن الجود بعدموته
والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض (وان) كان بالغاي بشرط قبضه ولو كان
في عياله (والوصي) كالأب والام كذلك لو كان الصبي غير في عياله ان
وهب له تلك الام القبض وهذا اذا لم يكن للصبي أب ولا جد
ولا وصيهما ولا وصي من قبل القاضي (وذكر) الصدر ان عدم
الأب فقبض الام ليس بشرط (وذكر) في الاصل الرجل اذا زوج ابنته
الصغيرة من رجل فزوجها بمالك قبض المبة لها ولا يجوز قبض الزوج
قبل الزفاف وبعد البلوغ (وفي التجريد) قبض الزوج يجوز اذا لم يكن
الأب حيا فلوان الأب أو وصيه والمجد أو وصيه غاب فبينة منقطعة جاز
قبض الذي يتولاه (ولا) يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد
منهم سواء كان الصغير في عياله أولا وسواء كان ذارحم محرم أو أجنبي وان
لم يكن واحد من هؤلاء الاربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره
ولم يجوز قبض من لم يكن في عياله فانه ذكر في الاصل من عال يتيم وهو
ليس بوصي ولا يندم ما قرابة وليس لهذا الصبي أحد سواء جاز قبض ما وهب
له استحسانا (ولو) أراد أجنبي النزع منه فليس له ذلك ويسله في تعليم
الاعمال ولا فرق بين أن يعقل الصبي أولا وكذا لو كان في عيال الأخ
والعم وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان أبوه حيا

(نوع)

الافضل في هبة الابن والابنت التثليث كالإيراث وعند أبي يوسف رحمه الله
فعلى التنصيف وهو المختار (ولو) وهب جميع ماله من ابنه جاز وهو آثم
نص عليه محمد رحمه الله تعالى (ولو) خص بعض أولاده لمزادة رشده فلا بأس
به وان كانا سواء في الرشدا يفعل (وان) أراد أن يصرف ماله الى الخبز وابنته
فاسق فالصرف الى الخبز افضل من تركه له لانه اعانة على المعصية وكذلك
كان ابنه فاسقا لا يعطيه أكثر من قوته (وفي الولو المحي) رجل اتخذ وليمة

للمعتان فأهدى الناس هدايا ووضعوها بين يدي الولد فهذا على وجهين إن
قال هذا الولد ولم يقل للأب أن كانت الهدية تصلح للصبي مثل ثياب الصبيان
أو شيء يستعمله الصبيان فهو هدية للصبي لأن هذا التملك من الصبي
وإن كان شيئاً لا يصلح للصبي كالدراهم والدنانير ومتاع البيت والحيوان
ينظر إلى الهدية أن كان من أقرباء الأب أو معارفه فهو للأب لأن
التملك منه عرفاً وإن كان من أقرباء الأم أو معارفها فهو للأم لأن التملك
منها عرفاً فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أوجهة يستدل به
على غير ما قلنا يعقد على ذلك (وكذا) لو اتخذ الولاة زفافاً بنته إلى بيت
زوجها فأهدى أقرباء الزوج أو أقرباء المرأة (هذا) كله إذا لم يقل المهدى
أهديت للأب أو للأم في المسئلة الأولى وللزوج أو للأزواج في المسئلة
بأن تعذر الرجوع إلى قول المهدى أمّا إذا عينه المهدى فالقول قوله لأنه
هو المالك (قدم) من البغرو جاء بالتحف إلى من نزل عنده وقال أقسم
هذان بين أولادك وأمرأتك ونفسك أن أمكن الرجوع إلى بيان المهدى
فالقول قوله وإن تعذر فما يصلح للرجال فله وما لمن فله وما له كالمبايع
إلى معارف الأب والأم (وفي الملتقطات) إذا وهب للصغير شيء من
المأكلات هل يباح لوالديه أن يأكل منه روى عن محمد رحمه الله
تعالى أنه يباح وشبهه بدعوة العبد المأذون له وأكثر مشايخ بخار على
أنه لا يباح (وفي البرازي) إذا عمل الصبي حسنات قبل البلوغ فتواهب له
لأبويه ولهما ثواب التعليم إن علماه وقيل ثواب الطاعة له مع أبويه
(رجل) تصدق عن ميت ودعاه يصل الثواب إلى الميت لأنه روى
في بعض الأخبار أن الحي إذا تصدق على الميت ودعاه بعث ذلك إلى الميت
على طبق من نور والله سبحانه وتعالى أعلم

(نوع في هبة المريض وغيره)

(وهب) في مرضه ولم يسله حتى مات بطاات الهبة لأنه وإن كان وصية
حتى اعتبر فيه المثلث فهو هبة حقيقة فيحتاج إلى القبض (وهب) المريض
عبداً لا مال له غير ثم مات وقديماً هو هوب له لا ينتقض البيع ويضمن

فثبته (وان) اعتقه الموهوب له والواهب مدينون ولا مال له غير مجاز قبل
 موته وبعد موت الواهب لا يجوز لان الاعتناق في المرض وصية وهي
 لا تعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسعاية
 على العبد تجاوز الاعتناق ولعلم الملك يوم الموت (وهب) المريض شيئا
 لا يخرج من الثلث برذا الموهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع
 بخير المشتري (امراة) قالت لزوجه المريض ان مات من مرضك هذا
 فانت في حل من مهرى اوقالت فمهرى عليك صدقة بطل لانه مخاطرة
 وتعليق (وفي الولوالجي) امرأة جلى ارادت ان تهب مهرها من زوجها
 على وجه ان مات يبرأ الزوج وان لم تمت يمسكن المهر لها قية فالحيلة
 ان تشتري بمهرها من الزوج ثوبا في منديل وتقبضه فان مات لم يبق لها
 عليه ثمن وان مات ترد عليه بخيار الرقبة فيبقى المهر كما كان (وفي) خزانة
 الاكمل قال ابو العباس النافطى رايت بخط بعض مشايخنا رحمه الله
 تعالى رجل جعل لاحد بنيته دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت
 الاب ميراث جاز وافق به الفقهاء ابو جعفر محمد بن ابيمانى أحد اصحاب
 محمد بن تميم الجعفي وحكى ذلك عن اصحاب احمد بن ابي الحارث وابي
 حمز والطبري انتهى (اذا) قال الطالب المديونة اذ مات فانت بري من الدين
 الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للمطلوب (ولو) قال ان
 مت فانا بري من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة (كقوله) اذا دخلت
 الدار فانا بري مما على عليك لا يبرأ (قال) تحتته هذه الارض لك
 فاذهب وازرعها فقبل الخشن وزرع فالارض للخشن وان لم يقل
 قبلت لا يكون له (قال) لا تخو وهبت عبيد منك وهو حاضر حيث
 لو مديده لنا له فقال قبضته خازت من غير قوله قبلت ويصير قابضا عند محمد
 رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يصير قابضا ما لم يقبض
 (وان) كان العبد غائبا فقال وهبت منك عبيد فلانا فاذهب واقبضه
 فذهب وقبضه جاز وان لم يقل قبلت وبه نأخذ (ولو) قال هو لك ان شئت
 ودفعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز (دفع) اليه

يقوله اذا قال الطالب المديونة اذ مات فانت بري من الدين الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للمطلوب (ولو) قال ان مت فانا بري من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة (كقوله) اذا دخلت الدار فانا بري مما على عليك لا يبرأ (قال) تحتته هذه الارض لك فاذهب وازرعها فقبل الخشن وزرع فالارض للخشن وان لم يقل قبلت لا يكون له (قال) لا تخو وهبت عبيد منك وهو حاضر حيث لو مديده لنا له فقال قبضته خازت من غير قوله قبلت ويصير قابضا عند محمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يصير قابضا ما لم يقبض (وان) كان العبد غائبا فقال وهبت منك عبيد فلانا فاذهب واقبضه فذهب وقبضه جاز وان لم يقل قبلت وبه نأخذ (ولو) قال هو لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز (دفع) اليه

دراهم فقال أنفقها ففعل فهو قرض كما لو قال احرفها الى حوائجك (ولو)
 دفع اليه ثوبا وقال البسه ففعل يكون هبة لا قرضا لان قرض الذوب
 باطل (وفي المتقطعات) رجل قال لا تجرحاني من كل حق لك على ففعل
 ان كان صاحب الحق عالما عليه برئ حكما وديانة وان لم يكن عالما
 برئ حكما وملا يبرا ديانة عند محمد لا يبرا وعند أبي يوسف يبرا وعليه
 ألفتوى (وفي القنية) غصب عينا فغلبه مالكم من كل حق هو له قبله
 قال أئمة بلغ التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لاعلى عين قائم والله أعلم
 * (نوع في الرجوع عن الهبة) *

(ويكره) الرجوع في الهبة وان كان جائزا في المحكم اذا لم يكن عليه حق
 واجب (لقوله) صلى الله عليه وسلم العائدي هبته كالعائدي في قبته (ولأنه)
 من باب الخساسة والدنائة وسوء الخلق ولهذا شبهه بأقبح أحوال الكاب
 وهذا لان التشبيه في معنى الاستقباح والاستقذار لا في حرمة الرجوع كما
 قال الشافعي رحمه الله تعالى الا ترى انه صلى الله عليه وسلم قال في رواية
 أنرى كالسكاب يقي ثم يعود في قبته وفعل الكاب يوصف بالقبح لا بالحرمة
 وبه نقول انه يستقيم (ويجوز) الرجوع فيها عندنا وان كان مكرها اذا
 كان ذلك بتراضيهما أو بحكم الحاكم (لقوله) صلى الله عليه وسلم
 الواهب أحق بهبته ما لم يشب عنها أي ما لم يعوض (وقال) الشافعي رحمه الله
 تعالى لا يجوز الرجوع الا في الاب يهب لولده ثم يرجع فيه (قال) صدر
 الشريعة ونحن نقول به أي لا يهب في أن يرجع بها الا الوالد فانه يتملكه
 للحاجة (ومنعه) أي الرجوع الزيادة المتصلة كبناء وفرن
 ومن لا منفصلة وهي مثل الولد (وموت) أحد المتعاقدين (وعوض)
 أخيف اليها ولو من أجنبي فهو خذ عوض هبتك فقبض فلوهوب ولم يصف
 يرجع كل بهبته (وخرجهما) عن ذلك الموهوب له (والزوجية) وقت
 الهبة فلوهوب لها فلكمها رجوع ولو وهب فأبان لا (وقرابة) الهرمية
 (وهلاك) الموهوب (وضابطها) جروف دمع خرقه فالبدال
 الزيادة والميم الموت والعين العوض والخاء المخروج

قوله ييب) ايها الله وكسر يائنه من اثاب الله

والزاي الزوجية والقاف القرابية والماء الملاك كذا في الوقاية
 وشرحها (وفي البزاي) ولو زعم الموهوب له هلا كها صدق
 بلايمين (ولو) قال الواهب العين هذه وأبكر الموهوب له
 حلف المنكر الموهوب له (وهب) الموهوب له لا تخرم رجوع الواهب
 الاول له أن يرجع أيضا (داوى) المريض حتى برأ أو كان أعى
 فأبصر بطل الرجوع (وفي الولوالجي) رجل وهب من رجل تمرا
 بمئة درهم له الموهوب له إلى بلخ ليس للواهب أن يرجع فيه (رجل)
 وهب لرجل جارية فعلمها القرآن أو الكتابة أو المشط ليس له أن يرجع
 فيها واختار لأن هذه زيادة متصلة (رجل) وهب لرجل سويقا
 فلتها بالماء يرجع الواهب لأنه بقي الاسم وهذا نقصان لمن وهب لرجل
 حنطة فلتها بالماء بخلاف ما إذا وهب لرجل ترابا فلتها بالماء حيث
 لا يرجع (والفرق) أن ههنا اسم القرب لم يبق فلم يبق الموهوب (ولو)
 وهب دارا أو أرضا فبنى في طائفة منها بناء أو غرس شجرة أو كانت جارية
 صغيرة فكبرت وازدادت خيرا أو كان غلاما فصار رجلا فلا رجوع له
 في شيء من ذلك انتهى

§ (الفصل العشرون في الرهن) §

وينعقد بالايجاب والقبول ويتم بالقبض ويكتفى فيه بالتخيصة في الأصح
 فإذا قبضه المرتهن محوزا مفرغا عن الشواغل مميزا تم العقد فيه ومالم
 يقبضه يثخن الرهن فيه بين التمسيم والرجوع (ولا) يصح الرهن
 إلا بأحد أمرين إما بالديون أو بالأعيان المضمونة بانضمامها (إما) الدين
 فلان حكم الرهن ثبوت بدلا لا استيفاء والاستيفاء ينسب إلى الوجوب في الذمة
 (وفي اليدائع) يجوز الرهن بالديون بأي سبب وجبت من الاتلاف
 والغصب والبيع ونحوها لأن الديون كلها واجبة على اختلاف أسباب
 وجوبها فكان الرهن بهارها بمضمون فيصح (وهل) يجوز الرهن
 ببذل الكتابة والدية فعلى إطلاق هذا الكلام يجوز وسواء كان مما
 يحتتمل الاستبدال قبل القبض أو لا يحتتمله كراس مال السلم وبذل

الصرف

الصرف والمسلم فيه وفيه خلاف زفر (وأما) الاعيان فعلى أنواع
 (منها) ما لم يكن مضمونا كالوديعة والعارية وما لا المضاربة والبضاعة
 والشركة والمستأجر ونحوها فلا يجوز الرهن بها لانها ليست بمضمونة أصلا
 (ومنها) ما هو مضمون وهو على نوعين مضمونة بغيرها كالبيع فانه لا يصح
 الرهن به ومضمونة بنفسها وهو ما يوجب المثل او القيمة بلاكها كالمنصوب
 في يد الغاصب والمهر في يد الزوج وبديل الخلع في يد المرأة وبديل الصلح عن
 دم العبد في يد العاقلة فان الرهن بها جائز بالاجماع (وللرهن) أن يحبس
 الرهن حتى يسترد العين (وان) هلك الرهن في يده قبل استرداد العين
 والعين قائمة يقال حينئذ للراهن سلم العين الى المرتهن وخسده منه الاقل
 من قيمة الرهن ومن العين لان المرهون عندنا مضمون بذلك واذا وصل اليه
 للعين يجب عليه رد قدر المضمون الى الراهن (وان) هلكت العين
 والرهن قائم صار الرهن بهارهننا بقيمتها حتى لو هلك الرهن بعد ذلك هلك
 مضمونا بالاقل من قيمته ومن قيمة العين لان قيمة العين بدلها وبديل الشيء
 قائم مقامه كانه هو (وبجوز) الرهن بالمقبوض على سوم الشراء والمقبوض
 في البيع الفاسد لانهم امان الاعيان المضمونة بانفسها ككافي المنبيع (وفي
 البرازي) القبض شرط جوازه وقال بكير لمومه والاول اصح (وشرطه)
 أن يكون مقبوضا فلم يصح رهن المشاع فيما يحتمل القيمة لامن شريكه
 ولا من اجنبى طارئا او مقارنا في الصحيح (وذكر) الصدر أن فيه روايتين
 بخلاف ما اذا رهن اثنان من واحد او بعكسه حيث يجوز ما لم ينص على
 الابعاض بان يقول رهن من هذا النصف ومن هذا النصف انصه على
 الابعاض (وفي المنبيع) لا يجوز رهن ثمرة بدون ثقلها وبالعكس ولا
 ثقل بدون الارض وبالعكس لان المرهون اذا كان متصلا باليس
 بمرهون لم يجز الرهن كرهن المشاع اذا لا يمكن قبض المرهون وحده (وروى)
 الحسن عن أبي حنيفة رجه الله ان رهن الارض بدون الاشجار يصح لان
 اسم الشجر يقع على النابت على الارض ولهذا يسمى بعد القطع جذعا
 لاشجار او كانه اسم ثغنى الاشجار بمواضعهما من الارض فكان عقد الرهن

متبناه ولا ما سوى ذلك الموضع من الارض وهو معين معلوم غير متاع بخلاف
 ما لو وهب للدار دون البناء حيث لا يصح لان البناء اسم للشيء دون مكانه
 من الارض فصار رهنًا لجميع الارض وهي مشغولة بذلك الرهن (العدل)
 اذا سلب على بيع الرهن كيف شاء فباع نصفه بئال الرهن في النصف
 الباقي للشيوع (وذكر) القاضي ان استحق بعض الرهن شأنه يبطل
 وان كان مفروزا يبقى الرهن في الباقي للشيوع (وقرض) المشاع
 جائز بان اعطاه الفاعل نصفها عندك مضاربة بالنصف ونصفها قرض
 والمضارب يبيع الشيوع جائز (واختلفوا) في ان رهن المشاع هل يجب
 سقوط الدين عند هلاكه أم لا قال الكرخي رحمه الله تعالى لا يسقط
 (وفي الجماع) رهن ام الولد أو ما لا يجوز بيعه ان يسترد قبل قضاء
 الدين لبطلان الرهن لانه عقد ابراء وفيه معنى البيع فكان محله
 ما يقبل البيع بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع
 فيكون الرهن منعقد ابراء الفاسد فيلحق بالجائز وهذا على خلاف ما قاله
 الكرخي رحمه الله تعالى (زوائد) الرهن رهن عندنا كالولد والثر
 اذا بقيت الى وقت الفكك (وهلاك) الزوائد قبل الفكك لا يسقط
 شيئاً (وعلقة) الارض والدار والعبد لا يصير رهنا (ولا) يبطل
 الرهن بموت الراهن أو المرتهن أو بموتهما أو ببقاء رهنا عند الورثة (وفي
 الولد المحمي) الرهن اذا كان حيوانا فنفقته على الراهن وكذلك كسوته لان
 معظم المنفعة في امساك الرهن للراهن فكانت المنفعة اياه وكذلك شربه
 وكذلك كسوة الرقيق وأجرة ظئر وله الرهن وسقى البستان وتلقح نخله
 وجراده والقيام بمصالحه وأجرة الراعي وسواء كان بالرهن فضل أو لم يكن
 لان يده على الصورة امانة فيكون بمنزلة المودع وجعل الاثر بقى على المرتهن
 اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء لان المحل مضمون فيحتاج الى الامانة
 ليرده على المالك وان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين كان على الراهن
 مقدار الزيادة لان يده على الزيادة كعقد المودع فلا يلحقه الضمان بخلاف
 أجرة المسكن لان حق الحبس في الكل ثابت حقا للرتن (وكذلك)

مداواة الجراحات والقروح والأمراض فتقسم على قدر الأمانة والضمان
 كيجعل الآبق (وفي السبازي) ثمن الدواء وأجرة الطبيب على
 المرتهن (وذكر) القدوري أن كل ما كان من حصة الأمانة فعلى
 الراهن (ومن) المشايخ من قال ثم من الدواء على المرتهن لا يلزم أن
 لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الراهن فعليه (وقال) بعضهم على المرتهن
 بكل حال (وقال) الفقيه الحارث ما كان عند المرتهن يجب عليه ثمن
 دوائه وأجرة طبيبه وما كان عند الراهن أن لم يزد عند المرتهن حتى احتاج
 إلى زيادة المداواة فالدواوة على المرتهن ولكن لا يجبر عليه لأن الراهن
 لا يجبر على المداواة وإن أجبر على النفقة فالمرتهن أولى ولكن يقال له هذا
 قد حدث عندك فإن كنت تريد إصلاح مالك فدأوه (وما) اتفق المرتهن
 على الرهن حال غيبة الراهن فتطوع فيه وإن كان بامر الحاكم وجعله
 ديناً على الراهن فهو دين عليه كذا قال محمد رحمه الله تعالى وهذا الكلام
 إشارة إلى أنه بمجرد أركم لا يصير ديناً عليه ما لم يجعله ديناً عليه كما صرح
 به وأكثر المشايخ على هذا لأن هذا الأمر ليس للإلزام حقاً بل للنظر وهو
 متردد بين الأمرين بين الأمر حسبته وبين الأمر ليكون ديناً والادنى أولى ما لم
 ينص على الأعلى (وعن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا اتفق عليه
 حال غيبة الراهن بامر الحاكم يرجع وإن كان بحضوره بالأمر لا يرجع
 (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع فيهما (وذكر) الناطقي
 وما يجب على الراهن إذا فعله المرتهن أو ما على المرتهن إذا فعله الراهن فهو
 متطوع (إذا) أخذ السلطان الخراج والعشر من المرتهن لا يرجع على
 الراهن لأنه إن تطوع فهو متبرع وإن كان مكرهاً فقد ظلمه السلطان
 والمظلوم لا يرجع الأعلى الظالم انتهى (ويبيع) ما يخاف الفساد عليه
 باذن الحاكم ويكون رهناً في يده والخراج على الراهن خاصة لأنه مؤنة
 الملك فيكون على المالك (وفي الملقطات) الأب إذا رهن من مال الصغير
 شيئاً بدين على نفسه ذكر أنه يجوز أن كان الرهن أكثر قيمة من الدين
 فهلك الرهن ضمن الأب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي فإنه يضمن
 أقيمته والفرق أن للأب أن ينتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك

الوصى (وفي البرازي) رهن الاب متاع الصغير وأدرك الابن ومات الاب
ليس للابن أخذه قبل قضاء الدين لان تصرف الاب لازم كتصرف الابن
نفسه ويرجع الابن في مال الاب ان كان رهنه لنفسه لانه مضطرب فيه كغير
الرهن (رهن) الوصي مال اليتيم والورثة كبار ولا يجوز اذا كان الدين على
الورثة الكبار لتصرفه فيما هو ممنوع من التصرف فيه ولو كان الدين على
الميت جاز قبل لا يجوز ولو كان على الميت أيضا لان فيه اتلاف مال التركة
وانه غير جائز واذا هلك الرهن سقط الدين اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء
وان كانت قيمة الرهن أكثر فالزيادة تلك امانة وان كانت قيمته أقل من
الدين فهلك سقط من الدين بقدره ويرجع المرتهن بالفاضل من الدين
(وعند) الشافعي رحمه الله تعالى الرهن امانة فاذا هلك لا يسقط من الدين
شيء (وفي القنية) رجل آجر داره وسلمها الى المستأجر ثم رهنها امنه انفسه
الاجارة وصارت رهنا (ويجوز) أن يسافر بالرهن وان كان له حمل وموتة
اذا كان الطريق أمنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالوديعة (وعند) محمد
رحمه الله تعالى ليس له أن يسافر بالرهن وبالوديعة أيضا اذا كان له حمل
وموتة (قال) محمد رحمه الله تعالى ولو أراد ذلك برفعه الى القاضي حتى يكون
هو الذي يأمره بذلك (استعار) شيئا لرهنه فله أن يأمره بقضاء
الدين واسترداده وكذا اذا رهن شيئا ثم أقر بالرهن لغيره لا يصدق في حق
المرتهن ويؤثر بقضاء الدين ورده الى المقر له (ولو) رهن دار غيره فجاز
صاحبها جاز كالوأغارها ابتداء (رده) معيبا قيمته خمسة وقال كذلك قبضته
وقال الراهن بل قبضته سليم قيمته عشرة وأقاما البيعة في بيعة الراهن أولى
(وقال) برهان الدين صاحب الدين أولى ولو قال شاهد الرهن لأدري
بكم رهنه لا تقبل شهادته (وقال) ظهير الدين المرغيناني تقبل
(اختلفا) في الرهن فقال الراهن الرهن غيره تداء وقال المرتهن بل هذا
هو الذي رهنه عنده فاقول للمرتحن انتمى كلام القنية (وفي
البرازي) ألقي المرتحن الخاتم المرهون في كيسه المفقود وضاع بالسقوط
يفض من كل الفاضل من الدين أيضا (قال) للمرتحن اعطه للدلال ليدفع
وخذه لك فدفعه الى الدلال وهلك في يده لا يضمن المرتحن (ولو) باع

المرتحن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كالابن والثمرة وكذا نفس الرهن اذا كان مما يخاف عليه الفساد بباعه باذن القاضى ويكون ثمنه رهنا وان باعه بلا اذن القاضى ضمن وليس للمساكين بيع الرهن اذا كان الراهن مفسدا عند الامام رحمه الله تعالى لانه لا يرى الحجج - رعى الحر المدينون (وفي القنية) للمرتحن بيع الرهن باجازة المساكين وأخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

§ (الفصل الحادى والعشرون فى الكراهية) §

(المكروه) عند محمد رحمه الله تعالى حرام ولم يتلفظ به لعدم القاطع فانسبة المكروه الى المحرام كنسبة الواجب الى الفرض (وعند) لى حنيفة وابى يوسف رحمه الله تعالى ليس بمحرام لكنه الى المحرام اقرب لانه اذا تغاير دليل المحل بدليل المحرمة يغلب جانب المحرمة على جانب المحل (لقوله) صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع المحلال والمحرام يغلب المحرام على المحلال (وهذا) هو المكروه كراهية تحريم (واما) المكروه كراهية تنزيه فالى المحلال اقرب كذا فى الوقاية وشرحها (وفي) الجامع الصغير قال ويكرهه كل محوم الاخن والبانها (لما) روى عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم محوم الحمر الالهية يوم خيبر واذا ثبت حكم اللحم ثبت حكم اللبن لانه متولد منه والمراد بالكراهية هنا التحريم وكذلك ابوالايل ومحوم الفرس (وقالا) لا بأس بابوالايل ومحوم الفرس (وتأويل) قول ابى يوسف رحمه الله تعالى فى ابوالايل انه لا بأس بها للتداوى (لما) فى حديث جابر انه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن محوم الحمر الالهية واذن فى محوم الخيل (ولابى) حنيفة رحمه الله تعالى قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها ولا تلهن لآلهن لآلهن العذوق فيكره اكله للاحترام (وفي الوقاية) الا كل فرض ان دفع به هلاكه (وما جاور عليه) اذا تمكن من صلته قائما ومن صومه (ومباح) الى الشبع لتزيد قوته (وحرام) فوقه الا قصده قوة صوم الغدا ولئلا يستحي ضيقه (والا كل) والشرب والادهان والتطيب من اناه ذهب وفضة حرام للرجال والنساء وحل من

انه زصاص وبلور وزجاج وعقيق ومن اناه مفضض وحلوسه على مفضض
 متقياموضع الفضة (ولا) يلبس رجل حرير اربعة اصابيح ويتوسده
 ويفترشه (قال) صدر الشريعة هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 (لما) روى ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقة حرير (وقالا)
 يكرة (قلت) المرفقة بكسر الميم وسادة الاتكاء والله تعالى اعلم (ويلبس)
 ماسداه ابريسم ولحمته غير وعكسه في حرب فقط (وفي القنية) عن برهان
 الدين صاحب المحيط قال لبس الحرير فوق الدثار انما لا يكره عند ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى لانه اعتبر حرمة استعمال الحرير اذا كان متصل
 بهدنه صورة وأبو يوسف رحمه الله تعالى اعتبر المعنى يعني اللبس قال رحمه
 الله تعالى فهو هذا تنصيص وبه قلت يعني به الشيخ برهان الدين صاحب
 المحيط على ان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل
 بمادة حتى لو لبسه فوق قميص من غزل أو نحوه لا يكره عندنا فكيف اذا
 لبسه فوق قباء أو شئ آخر محشو أو كانت جبة من حرير بطانتها
 ليست بحرير وقد لبسها فوق قميص غزل وفي هذا رخصة عظيمة في موضع
 عمت فيه البلوى ولكن تطلبت هذا القول عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا (وقال) شمس الائمة المالواني
 ومن الناس من يقول انما يكره اذا كان الحرير يمس الجلد وما لا فلا (وعن)
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهم انه كان عليه جبة من حرير فقيل له في ذلك
 فقال أما ترى الى ما يلي الجسد وكان تحته ثوب من قطن (ثم) قال بديع
 الدين الا ان الصحيح ما ذكرنا ان الكل حرام (وفي) شرح الجامع الصغير
 للزدوي رحمه الله تعالى ومن الناس من أباح لبس الحرير والديباج
 للرجال ومنهم من قال هو حرام على النساء ايضا وطامة الفقهاء على انه
 يحل للنساء دون الرجال اه والله سبحانه وتعالى أعلم
 وبهذا آخروما انتهى اليه تأليف مصنفه رحمه الله
 تعالى ويليهِ تكملته ان شاء
 الله تعالى

هذه تكملة لسان المحكم
للعامة برهان الدين ابراهيم
المخالف المجلي العدوي
المؤمن في رجه الله
تعالى آمين
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتصف بالكمال المنزه عن النقص في صفات الجلال وأفضل
 للصلاة وأتم السلام على نبيه النبيه البدر التمام وعلى آله وصحبه الأئمة
 الاعلام صلاة وسلاما أرجو بفضلهما حسن الختام (أقابعده) فيقول
 العبد العاجز الفقير الى مولاه الغني القدير برهان الدين ابراهيم الخالقي
 المحلى العدوى التحفي حامله لله بلطفه التحفي لمساربات الكتاب المحكم
 الأحكام السمي بلسان المحكام مشهورا في بلاد الاسلام ومقبولا عند
 العلماء الاعلام وقد توفي مؤلفه قبل الانعام عليه رحمة الملك العلام
 وكان الناقص من فصوله الثلاثين تسعة فصول فأجبت أن أجهنهم
 كتب الأئمة الفحول من غير أن أتصرف بنقص حرف ولا زيادة مما هو
 المكتوب في كتب السادة وصرت في كل فصل من الفصول بالأصل
 الذي هو عنده منقول طابا من الله تعالى الغفران وسأل الله طاه
 بخير من الاخوان وسرما يعثرون عليه من الزلزل واصلاح ما يجيدون
 في الخط من الخلال

(الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثة في الصيد والذبائح
 والاضحية)

(كتاب الصيد)

(رمي) مسلم سهم ما فاصاب سهمه سهم مسلم آخر وما فاصاب الصيد
 فقتله ان كان يعلم ان سهم الرامي الاول لا يبلغ الصيد ولولا اصابة السهم
 الثاني فالصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيبه كان لا قول (وكذا)
 اذا رمى الجوسى بعد رمي المسلم فان زادت قوة ولم يقطع عن سننه فالصيد للمسلم
 وهو مكروه (ولا يحل صيد البندق والمعارض والجحر والعصا في الاصل)

(نوع)

الصيد في الفصول

• (نوع آخر) •

(رجل) روى صيدا فوقع عند مجوسى فأخذه صاحبه ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه يؤكل هو المختار (وفي الاصل) هذا رواية عن أبي خنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأما في ظاهر الرواية فلا يحل لأنه بمنزلة وقوعه عندنا

• (نوع آخر) •

روى صيدا فغشي عليه ساعة من غير جراحة ثم ذهبت عنه تلك الآفة فأخذه آخر فهو لا يأخذ (بخلاف) ما إذا جرحه جراحة لا يستطيع معها النهوض فلبث كذلك ما شاء الله ثم برئ وروى آخر حيث كان الصيد للأول (والفرق) أن في المسئلة الأولى لم يأخذه الأول فصار بمنزلة من نصيب شبهة فوقع فيها الصيد والمالك غائب ثم تخلص من الشبكة فرماه رجل فأخذه فهو له وفي المسئلة الثانية أخذه الأول ببقاء أثر فعله فله (رجل) روى أسدا أود ثبا أو خنزيرا أو ما أشبه ذلك مما لا يقصده الاصطياد وسمى فأصاب صيدا ما كوى اللحم وقتله أكله (وقال) زفر لا يحل (وان) روى إذا أودى أو ترك التسمية فأصاب صيدا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان روى ابن رستم عنه أنه لا يحل ما أصابه بدون التسمية والمختار أنه يؤكل (ولو) روى إلى آدمى أو بقرا أو أبل أو شاة أو معز أو إلى وسمى فأصاب صيدا ما كوى اللحم لا رواية لهذا في الاصل (ولأبي) يوسف رحمه الله قولان في قول يحل وفي قول لا يحل واليه أشار في الاصل (ولو) أرسله إلى صيد وهو يظن أنه فاجر أو إنسان فإذا هو صيد يؤكل (وفي الاصل) سمع حسانا فظن أنه حس صيد فرماه أو أرسل كلبه فأصاب صيدا إن كان ذلك الحس حس صيد لا بأس به وإن كان حس إنسان أو غيره من الطيور لا يحل (وفي الفتاوى) دجاجة لرجل انفلتت وتعلقت بشجرة فلا يصل إليها صاحبها فرماها أن خاف عليها بالموت تؤكل وإن لم تكن بهذه المثابة لا تؤكل وأصل هذا في صيد الاصل (ما) توحش من الاهليات يحل بما يحل به الصيد حتى لو نذ البعير

أو البقرة فرماه بألثة جارحة وأصاب الجارحة ندياتها فمات منها حل
وفي الشاة خارج المصرتحل وفي المصرا لتحل (وفي الفتاوى) في بابية النون
رجل له حامة فرماها أورمى غيره فهذا على وجهين إن كانت لا تهتدي
إلى منزله أو كانت تهتدي ففي الوجه الأول يحل أكلها أصاب المذبح
أو أصاب موضعا آخر لأنه يجزئ عن الذكاة الاختيارية وفي الوجه الثاني
إن أصاب المذبح حل وفي موضع آخر قيل يحل مطلقا (والشاة)
لوسقطت في بئر فطغيت تحل (وقال) الحسن بن زياد لا تحل (وذكره)
في فتاوى القاضي الإمام مطلقا من غير ذكر الخلاف (وقال) المتردى
في البئر إذا رماه فأدامه حل أكله وإن أصاب السهم ظلفها أو قرنها فأدمى
حلت (ولو) أصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم إن كانت الجراحة
كبيرة حلت وإن كانت صغيرة قبل تحل وقيل لا تحل
(نوع في السمك)

(وفي الأصل) السمك الذي مات في الماء بغير آفة وهو الطافي لا يؤكل وإن
مات بأفة وهو أن يفصر عنه الماء أو طفا على وجه الأرض أو وجد
في بطن طير أو سمك أو ربطه آخر في الماء واضطر الصيادون جماعة منها
إلى مضيق فتراكم فيه الماء أولدغته حية أو أصابته حديدية أو ألقي في الماء
نميا فأكله ومات يؤكل ولا يحل أكل ما في الماء إلا السمك (وفي
الفتاوى) إذا قتله حر الماء أو برده لا يؤكل عند أبي حنيفة رحمه الله
كالطافي (وعند) محمد يؤكل وهذا أرفق بالناس (وفي التجريد)
لم يذكروا الخلاف ولكنه قال فيه روايتان (ممكة) بعضها في الماء وبعضها
في الأرض ميتة فإن كان الرأس خارج الماء أكلت وإن كان في الماء
إن كان ماعلى الأرض قدر النصف أو أقل لم تؤكل وإن كان ماعلى الأرض
أكثر من النصف أكلت (السبب) إذا رمى به الرجل في الماء فتعلقت به
ممكة إن رمى به خارج الماء في موضع يقدر على أخذه فاضطربت فوقه
في الماء ملكه وإن انقطع الحمل قبل أن يخرج من الماء لا يملكه وعلى
هذا إذا أرسل السمك أو رمى يعرف من هذا الفصل

قوله السبب (وفي تنقيح السبب وهو ممكنا أو ربه)

(نوع فيمانيو كل وفيلايؤ كل)

(وفي) شرح الطحاوي لا يؤكل ذناب من السباع (بيانه)
الاسد والذئب والفهر والفهد والثعلب والضبع والكلب
والسنور الاهلي والبري والفيل وسباع الهوام أيضا (بيانه)
الضب والبربع وابن عرس والسنجاب والفنك والسمور والدلق (والهوام)
التي سكناها في الارض (بيانه) الفأرة والوزغة والقنفذ والحيات وجميع
هوام الارض الا الارنب فانه يحمل كله (وذو) مخب من الطيور
(بيانه) الصقر والعقاب والبازي والشاهين وما اشبه ذلك (وفي)
الفتاوى الصغرى ما لادم له كالزنبور ونحوه لا يؤكل الا السمك والجراد
والعقن ونحوه يؤكل ويكره الغراب وهو الذي يأكل الجيف والنجاسات
(وفي) فتاوى الوهابي أكل الهدهد لا بأس به لانه ليس بذئ مخب
من الطيور (وفي) فتاوى القاضى الامام ولا يؤكل الخفاش لانه ذو
ناب (ولا) بأس بالمخفاف والقمرى والسودانية والزرزور والعصافير
والفاخته والجراد وكل ما ليس له مخب يخطف بمخبله (وجار) الوحش
يؤكل بخلاف الاهلي والبغل لا يؤكل ويكره لحم الخيل عند أبي حنيفة
رحمه الله وفي الكراهة روايتان والاصح كراهة التحريم ولينبه كل محمه
وما يتصل بهذا كالجلالة ويكرهه كل محوم الابل الجلالة (وفي النوازل)
لو أن جد يا غنذى بابن الخنزير فلا بأس بأكله (فعلى) هذا قالوا لا بأس
بأكل الدجاج الذي يخاط ولا يتغير لحمه والذي روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال تحبس الدجاجة ثلاثة أيام كان للتنزيه وانما يشترط ذلك
في الجلالة التي لاتأكل الا الجيف وأما ما يخاط كما اذا تناول النجاسة والجيف
ويتناول غيرها على وجه لا يظهر أثر ذلك في لحمها فلا بأس بأكله (وفي)
شرح الشافى في الابل تحبس شهر اوفى البقر عشرين يوما وفي الشاة عشرة
أيام وفي الدجاجة ثلاثة أيام (وقال) الامام السرخسى الاصح انها
تحبس الى أن تزول الرائحة الممتنة (وفي المنتقى) المكره الجلالة
التي تقرب ويوجد منها ریح مننتة فلا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها والعمل

(السنجاب) حيوان على قدر البربع والقنفذ يوزن جبل دويبة ويوزنه الدلق معزب دويبة جري والسودانية ويقال السودانية طائر اه

هابها وتلك حالتها ويكره بيعها وهبتها (وفي) فتاوى البقالى عرقها
نجس والله أعلم

(كتاب الذبايح)

(وهو مشتمل على فصول الاوّل فى مسائل الذبح والشاة فى مسائل التسمية)
(الفصل الاوّل) وفى مختصر القدورى ذبيحة المسلم والكاتبى حلال
ولا تؤكل ذبيحة المجوسى والمرتكب والمرتكبة والوثنى والمحرّم من الصيد (وفي
الاصول) فهو ذابح المجوسى او تنصحت ذبيحته (المولود) بين الكاتبى والمجوسى
ذبيحته حلال ولو كان حربيا (وفي) فتاوى القاضى الامام ذبيحة اليهودى
والنصرانى حلال وان كان حربيا الا ان يسمع منه انه يسمى عليه المسيح فاذا
سمع منه ذلك لا تحل لانه اهل به لغير الله (وقال) بعض اصحاب الشافعى
رحمه الله انها تحل (ولا) تحل ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل الكتاب
(والمرأة) ~~الرجل~~ فى الذبح والصبي الذى يعقل ويضبط كالسالم
(ويستحب) توجيهها فى الذبح الى القبلة ويكره ان تنفع الشاة اذا ذبحت
(ولا) بأس بأكل الذبيحة منها (اما) روى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه
نهى ان تنفع الشاة اذا ذبحت قبل ان تسكن وقبل ان تبرد وقبل هو ان
يبالغ فى الذبح حتى يبالغ الخضاع وهو عرق فى العنق فيكره لان فيه زيادة
مشقة من غير حاجة ويكره ان يجرها الى مذبحها وان يهدد الشفرة بعد
ما اخضعها (جنس آخر) وفى الجامع الصغير لا بأس بالذبح فى الحلق كله
أهله وأوطئه وأسفله (ولا) بأس بأكل الجوزور اذا ذبح ذبحا ولم ينحر
والشاة والبقرة اذا نحرنا ولم يذبحا يكره ذلك (وفي) بعض التمسح لا يستحب
(وفي) فتاوى القاضى الامام السنة فى الابل النحر وهو قطع العروق
من أسفل العنق عند الصدر والسنة فى الشاة والبقر الذبح (فان) ذبح
الابل ونحر الشاة والبقرة جاز ايضا (لقوله) صلى الله عليه وسلم ما نحر
الدم وأفرى الاوداج فمكّل (شاة) ذبحت من قفاها ان قطع الحلقوم
والاوداج والمرى مقبل ان غموت الشاة لا بأس بأكلها (وان) ذبح الشاة بسن
أو ظفر فغير منزوع لا يحل أكلها (واذا) ذبحت بظفر منزوع أو سن

منزوعة أو قرن أو عظم فأغمر الدم وأفرى الاوداج يحل عندنا (شاة)
ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المريء لا تؤكل وان قطع الاكثر
من الحلقوم والاوداج والمريء تؤكل (واختلفوا) في تفسير الاكثر فعن أبي
خليفة رحمه الله اذا قطع الثلاثة من العروق الاربعة أى ثلاثة كانت
تتحل وان ترك قطع واحد منها لا تحل (وقال) أبو يوسف رحمه الله ان
قطع الحلقوم والمريء واحد الودجين تحل والله تعالى أعلم
(خمس آخر) قال الامام المرحوم لوديع الشاة من المذبح فلم يسئل منها
الدم اختلف المتأخرون قال أبو القاسم الصغار لا تحل وقال أبو بكر الاسكاف
لابأس به (وفي النوازل) رجل ذبح شاة أو بقرة ان تحركت بعد الذبح
وخرج منها دم مسفوح تحل وكذا ان تحركت ولم يخرج الدم أو خرج
الدم ولم تحرك فان لم تحرك ولم يخرج الدم لا تحل (هذا) اذا لم يعلم
حياتها وقت الذبح فان علمت حلت وان لم تحرك (وفي) شرح
الطحاوى خرج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج كما يخرج من
الحى وهذا عند أبى خنيفة رحمه الله وهو ظاهر الرواية (رجل)
ذبح شاة مريضة ولم تحرك منها شئ الاغها قال محمد بن سامة ان فقت
فأها لا تؤكل وان ضمتها تؤكل وكذا في العين ان فتحت لا تؤكل
وان ضمتها تؤكل (وفي) الرجل ان قبضت رجلها تؤكل وان مدتها
لا تؤكل (وان) نام شعرها تؤكل وان قام لا تؤكل (هذا) اذا لم يعلم
حياتها وقت الذبح ولم يخرج الدم ولم تحرك أما اذا وجد خروج الدم
والتحريك فقد ذكرناه (الصييد) اذا بقي فيه من الحياة قدر ما يبقى
في المذبوح بعد الذبح فهو ما أربيع مسائل (احدها) ما ذكرناه
(والثانية) الذئب اذا قطع بطن شاة وبقي فيها من الحياة ما يبقى
في المذبوحة (والثالثة) الكاب المعلم اذا أخذ الصييد وجره وبقي فيه
ما يبقى في المذبوح بعد الذبح (والاربعة) اذا رمى صييداً فاصابه وبقي
فيه من الحياة قدر ما يبقى في المذبوح بعد الذبح الاولى والثانية
مندهما لا يقبلان للذكاة حتى لو ذكاهما لا يهل (واختلاف) المشايخ

على قول أبي حنيفة والاصح انهما قبلان الذكاة حتى لو ذكاهما يحمل ذكره
 الفقيه أبو الليث في مختلفاته والثالثة والرابعة لا يقبلان الذكاة يعني يحمل
 حتى لو وجدته المسالك فلم يذكه لا يحرم (وأبو) حنيفة رحمه الله فرق بين
 الثالثة والرابعة وبين الاولى والثانية (وذكر) الامام السرخسي اذا
 علم انها كانت حية حين ذبح حملها كلها سواء كانت الحية فيها يتوهم
 بقاؤها اولاً يتوهم بقاؤها (وقال) أبو يوسف رحمه الله ان كان يتوهم
 أنها تعيش يوماً أو أكثر فصل (رجل) شق بطن شاة فأخرج ولدها وذبح
 الولد ثم ذبح الشاة ان كانت الشاة لا تعيش من الشق لا تحمل وان كانت تعيش
 تحمل (بقرة) عسر عليها الولادة فادخل رجل يده في موضع الولادة فذبح
 الولد أو جرح في غير موضع الذبح ان ذبح يحمل ولا يشك ولا يجرحه
 ان كان لا يقدر على ذبحه يحمل (رجل) له شاة حامل أراد ذبحها ان
 تقاربت الولادة يكره ذبحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على أن
 الجنين لا يذكى بذكاة الام عنده (قصاب) ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع
 الاعلى من الحلقوم أو اسفل منه يحرم وفي حمل الذكاة قد ذكرناه

« (الفصل الثاني في التسمية) »

(وفي) الجامع الصغير يكره أن يذكر اسم الله تعالى مع اسم غيره عند الذبح
 (وهي) على ثلاثة أوجه منها ما يحرم ومنها ما لا يحرم ويكره ومنها ما لا يحرم
 ولا يكره (أما) الاول فهو أن يذكر اسم الله تعالى واسم غيره على وجه
 العطف والشركة فهو أن يقول بسم الله واسم فلان أو بسم الله ومحمد رسول
 الله (والمكره) أن يذكر اسم الله وغير الله مقروناً في الظاهر من غير حرف
 عطف ولا شركة فهو أن يقول بسم الله محمد رسول الله (وأما) الذي لا يكره
 ولا يحرم فهو أن يكون منفصلاً عنه صورة أو معنى قبله أو بعده بان يقول
 اللهم تقبل عن فلان (وفي الفتاوى) لو قال بسم الله ومحمد رسول الله
 بالخفض لا يحمل وبالرفع يحمل ولم يذكر النصب وفي روضة الزندوستي
 النصب كالخفض لا تحمل (ولو) قال بسم الله صلى الله على محمد يحمل والاو
 أن لا يفعل (ولو) قال بسم الله صلى الله على محمد مع الواو يحمل (ولو)

قال بسم الله واسم فلان أو باسم فلان لا يحل هو المختار (وفي الروضة)
لو قال بسم الله بنام فلان قال أبو بكر يجوز مطلقا (ذبح) ولم يظهر الهاء
في بسم الله أن قصده ذكر اسم الله يحل وإن لم يقصد وقصد ترك الهاء
لا يحل

• (نوع آخر) •

(و جمل) سمى عند الذبح أن أراد به التسمية على الذبح يحل
وإن أراد به التسمية على غير الذبح لا يحل ~~ص~~ كار جمل إذا
سمع الاذان فلما قال المؤذن الله أكبر قال هو الله أكبر وشرع
في الصلاة لا يصير شارعا في الصلاة وإن لم يكن له نية في التسمية فحل (وكذا)
إذا ترك التسمية ناسيا (وتشترط) التسمية في ذبح النحر للطهارة (وفي
الاصل) التسمية عند الذبح شرط وفي الاصطiad عند الارسل والرمي
(وإذا) نصب المحديدة لاخذ الطي تشترط التسمية عند الوضع (وقد) ذكر
صاحب المحيط نصب منجلا لصيد جوار الوحش ثم وحده بجر وحابه ميتا
لا يحل (قال) الشيخ رحمه الله وهذا الجواب انما يحل على ما إذا قصد
عن الطلب لما أنه في الرواية الاخرى اعتبر التسمية عند النصب (ولو)
أضجع شاة وأخذ السكين وسمى ثم تركها وذبح شاة أخرى وترك التسمية
عامدا لا يحل (ولو) رمى سهمها الى صيد وسمى فأصاب آخر أو أرسل كلبه
الى صيد وسمى وترك الكلب ذلك الصيد وأخذ غيره يحل (ولو) ذبح
تلك الشاة ثم ذبح بعدها أخرى فظن أن تلك التسمية تكفي لا تحل (والسهم)
إذا أصاب الصيد وغيره أو أخذ الكلب ذلك الصيد وغيره حل الكل
(ولو) نظر الى قطيع من الغنم فأخذ السكين وسمى ثم أخذ منها شاة وذبحها
بتلك التسمية لا تحل (ولو) أرسل كلبه الى جماعة من الصيد وسمى
فأخذ أحدها تحل (ولو) قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله يريد
التسمية أجزاء (ولو) قال الشكر لله لا يجوز كافي مسئلة الاذان وقد
ذكرناه (ولو) أضجع شاة ليدبحها ثم أكل أو شرب أو تكلم ثم ذبح أن
طال فقطع الغور جرحه والافلا كذا في الاصل (وذكر) في الاصل انه ان طال

الفصل وليند كرجد دورايت في موضع ثقة أو الطويل ما يستكثره الناظر
(وفي) اضاحى الزعفراني اذا حثد الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل وكذا
لو تقلبت الشاة وقامت من مضجعه اثم أعاده الى مضجعه انقطعت التسمية
(كتاب الاضحية)

(وفي) نذرة الامام السرخسي الاضحية واجبة (وذكر) الطحاوي
ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله اما عندهم ما فهم سنة (وفي) نظم
الزندوسني الاضحية أحب الى من التصديق بمثل قيمتها وفي الموسر
واجبة عليه في ظاهر الرواية (ومرابط) وجوبها الغنى وان يكون مقيما
في مصر أو قرية وأن لا يكون مسافرا وأن يكون في الوقت (وفي)
أجناس الناطق في قال أبو حنيفة رحمه الله الموسر الذي له ما تادهم أو عرض
يساوي مائتي درهم سوى المسكن والمخادم والثياب التي تلبس ومتاع البيت
الذي يحتاج اليه وهذا اذا بقي له الى أن يذبح الاضحية (وفي الهارونيات)
ان جاء يوم الاضحية وله مائتا درهم ولا مال له غيره فذلك يجب
الاضحية عليه وكذا لو نقص عن المائتين (ولو) جاء يوم الاضحية ولا
مال له ثم استفاد مائتي درهم ولادين عليه وجبت عليه الاضحية (الفقر)
والغنى والموت انما يعتبر في حق الاضحية آخر أيام التشريق وأيام النحر
(ولو) كان له عقار مستغل اختلف المتأخرون في اضاحى الزعفراني يعتبر
قيمه لا دخله حتى لو كانت قيمته مائتي درهم فعليه الاضحية (وقال) أبو
علي الدقاق يعتبر دخله لا قيمته (تفسيره) ان كان يدخل من ذلك قوت
سنة فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال غيره قوت شهر فان فضل عن ذلك
مائتا درهم فعليه الاضحية وصدقة الفطر (وفي) أول اضاحى الزعفراني
ان كانت غلة المستغل تكفيه وعياله فهو موسر والا فهو معسر عند محمد
وعند أبي يوسف وموسر (ولو) كانت الضياع وقفا ولم تغل ان وجب
له في أيام النحر قدر مائتي درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان خبازا
وعنده حنطة قيمتها قدر مائتي درهم أو ملح قيمته مائتا درهم أو قصارا
عنده أشنان أو صابون قيمته مائتا درهم فعليه الاضحية (ولو) كان له

مصنف أو كتب الفقه أو الحديث ان كان يحسن أن يقرأ منها وقيمتهما اثنا
 درهم فلا أضعفية عليه وان كان لا يحسن فعله الاضعفية الكل من الاجناس
 (وفي الفتاوى الصغرى الفقيه بالكتب لا يصير غنيا الا ان يكون له من
 كل كتاب اثنان وهم ابرواية واحدة عن محمد وان كان أحدهما برواية
 الامام أبي حفص والاخر برواية أبي سليمان لا يصير به غنيا (ولا) يصير
 الانسان غنيا بكتب الاحاديث والتفاسير وان كان له من كل اثنان
 (وصاحب) كتب الطب والنجوم والادب غنى بها اذا صارت قيمتهما اثني
 درهم (وفي الاجناس) رجل به زمانة اشترى حمارا بركبه ويصير
 في حوائجه وقيمته مائتا درهم فلا أضعفية عليه (ولو) كان في دار بكراه
 فاشترى قطعة ارض بمائتي درهم فبنى فيها دارا يسكنها فاعليه الاضعفية
 (ولو) كان له دار فيها بيتان شتوي وصيفي وفرش صيفي وشتوي لم يكن
 بهما غنيا وان كان له فيها ثلاثة أبيات وقيمة الثالث مائتا درهم فعليه
 الاضعفية (وكذا) الا فراس يعتبر الفرس الثالث (والغازي) لا يكون
 بفرسين غنيا وبالثالث يكون غنيا ولا يكون الغازي بالاسلحة غنيا الا ان
 يكون له من كل سلاح اثنان وأحدهما يساوي مائتي درهم (وفي الفتاوى)
 الدهقان ليس بغنى بفرس واحد وبعمار واحد فان كان له فرسان أو جاران
 وأحدهما يساوي مائتي درهم فهو نصاب الاضعفية والزراع بشورين وآلة
 الفسذان ليس بغنى وببقرة واحدة غنى وثلاثة بقران اذا ساوى أحدهما
 مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغنى بثلاثة أثواب
 أحدها للبذلة والاخر للهناء والثالث للاعداد وهو غنى بالاربع (وصاحب)
 السكرم غنى اذا ساوى مائتي درهم (والمرأة) تعتبر وسرة بالهر المجمل
 الذي لها على الزوج ان كان ما ياعندهما وعند أبي حنيفة لا يعتبر قال
 رحمه الله ورأيت في موضع ثقة رواية ابن سماعة عن محمد بن أبي حنيفة
 أنه لا تجب الاضعفية الا على من له مائتا درهم فصاعدا فعلى هذه الرواية
 سوى بين غنى الاضعفية وغنى الزكاة

(بيان وقت الاضعفية)

قوله للبذلة والهناء مما يغني واحد انظر المصباح له فليحذر

وفي الاصل أيام النحر أو لها أفضلها ويجوز التخصيم في اليلتين المختلفتين
ويكره اذا طلع الفجر الثاني من يوم النحر فلا هـل السواد أن يضوضوا أهل
المصر لا يضوضون الا بعد صلاة العيد (وفي الاجناس) لو ذبح أضحيته بعد
صلاة الامام قبل الخطبة جاز في املاء محمد رحمه الله ولو لم يشتر أضحيته
حتى مضت أيام النحر تصدق بقيمة ما يصلح للاضحية (وفي) أضاحي
الزحفراني اذا صلى الى الامام يوم العيد ثم تذكر انه صلى على غير وضوء أو كان
جنباً وقد ذبح الرجل أضحيته بعد صلاة الامام وقد تفرق الناس
لاتعاد الصلاة وتجوز الاضحية وان لم يتفرق الناس حتى علم بعيد الصلاة
واجزأت الاضحية لان من العلماء من قال لا يعيد الناس الصلاة ويعيد
الامام وحده ولو علم الامام بذلك نادى بالصلاة ليعيدها فن ذبح قبل ان
يعلم بذلك اجزاء ومن علم بذلك لم يجزه الذبح اذا ذبحه قبل زوال الشمس
وبعد الزوال يجزئه (وفي الاجناس) لو تبين أن هذا اليوم التاسع
من ذي الحجة يؤمر باعادة الصلاة والاضاحي فكذا ذكره في أضاحي
الزحفراني (وقال) في الفتاوى ان شهيداً شهد شهوداً على هلال ذي الحجة
جازت الصلاة والاضحية وان لم يشهد عنده الشهود ولا تجوز اه
(نوع فيما يجوز من الاضحية وما لا يجوز)»

(وفي الاصل) الاضحية من اربعة أصناف من الحيوان (الاول)
الابل والاني منها افضل ولا يجوز منها الا الثاني وهي التي أنى عليها خمسة
أحوال وطعنت في السادسة وفي الطلبة ماتم لها اربعة احوال (والثاني)
البقر والاني منها افضل ولا يجوز منها الا الثاني وهي التي أنى عليها سنتان
وطعنت في الثالثة (والثالث) الغنم والذ كرمها افضل اذا كان
خصياً والثني منها فصاعداً جائز ولا يجوز وما دون ذلك من كل شيء الا المذبح
العظيم من الضأن والثني من الغنم التي أنى عليها سنة وطعنت في الثانية
والمذبح الذي أنى عليه ستة اشهر وطعن في الشهر السابع (وفي) الاجناس
المذبح من الضأن ماتم له ثمانية اشهر وطعن في التاسع (وفي) اضاحي
الزحفراني ماتم له سبعة اشهر وطعن في الثامن (ثم) قال في الاجناس

قوله الخبز الخبز (بفتح الخاء الموحدة بين يديهما)

لأن معجمه تان نسبة الى خبز الخبز انما قصره بفتح الخاء

انما يجوز المجذع اذا كان عظيم الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز والا اذا
تم له سنة وطعن في الثانية (والرابع) المغز والذي كرمته أفضل ولا يجوز
منه الا الثاني وهو الذي اتى عليه سنة وطعن في الثانية كالغنم والعناق
من المعز كما لمجدع من الضأن وهو الذي اتى عليه أكثر المحول (الكل)
في الاصل (وفي) نظام الزندوستي المولود بين الوحشي والاهلي اذا كانت أمه
وحشية فلا يجوز (ولو) نزا كاب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز
وقال الامام الخيزنغري ان كان يشبه الامام يجوز (ولو) نزا طي على شاة
قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الخيزنغري العبرة للشاة (الجاموس)
يجوز في الضحايا والمدايا استعسانا (ثم) الابل أفضل من البقر
الغنم أفضل من المغز (وفي) أضماحي الزعفراني قال الامام المحوفي
والبقرة أفضل من الشاة اذا استويا في القيمة واللحم والاصل فيه انهما اذا
استويا في القيمة واللحم فليطيهما المحما أفضل وان اختلفا في القيمة
فالفاضل أولى حتى ان الفحل بعشرين أفضل من الخصى بخمسة عشر
(والبقرة) أفضل من ست شياه اذا استويا في القيمة وسبع شياه أفضل من
البقرة (وفي الفتاوى) شراء شاة واحدة للأضحية بثلاثين درهما أفضل من
شراء شاتين بعشرين (وفي) أصول التوحيد للامام الصفار التضحية
بالديك والدجاجة في أيام الأضحية ممن لا أضحية عليه لاعتباره تشيها
بالأضحية من كرهه لانه من شيم الجوس (وفي الفتاوى) لو ضحى بشاة واحدة
يكفيه ولو ضحى بأكثر من واحدة تقع الواحدة فريضة والزبادة تطوع
عند عامة العلماء (والجوز) والبقر يجزئ من سبعة اذا أراد الكل
القر به اختلفت جهة القر به أو اتحدت ولو نوى أحدهم اللحم بطل الكل
(والبعير) والبقر يجزئ عن سبعة اذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى
اتفقت جهة القر به أو اختلفت كالأضحية والقران والتمتع والتقدير
بالسبع لمنع الزيادة لمنع النقصان حتى لو كان الشركاء في البدنة أو البقرة
ثمانية لم يجزهم ولو كانوا أقل من ثمانية إلا أن نصيب واحد منهم أقل من
السبع لا يجوز أيضا (بيان) مات الرجل وترك امرأة وابنة وبقرة فضحى بها

وفي الاصل أيام النحر أو لها أفضلها ويجوز الرفع في اليلتين المختلطين
ويكره اذا طلع الفجر الثاني من يوم النحر فلا هل السواد أن يصفوا وأهل
المصر لا يصفون الا بعد صلاة العيد (وفي الاجناس) لو ذبح أضحيته بعد
صلاة الامام قبل الخطبة جاز في املاء محمد رجه الله ولو لم يشتر أضحيته
حتى مضت أيام النحر تصدق بقيمة ما يصلح للأضحية (وفي) أضاحي
الزهراني اذا صلى الامام يوم العيد ثم تذكرانه صلى على غير وضوء أو كان
جنباً وقد ذبح الرجل أضحيته بعد صلاة الامام وقد تفرق الناس
لاتعاد الصلاة وتجوز الأضحية وان لم يتفرق الناس حتى علم بعيد الصلاة
واجزأت الأضحية لان من العلماء من قال لا يعيد الناس الصلاة ويعيد
الامام وحده ولو علم الامام بذلك نادى بالصلاة ليعيدها فن ذبح قبل ان
يعلم بذلك اجزاء ومن علم بذلك لم يجزه الذبح اذا ذبحه قبل زوال الشمس
وبعد الزوال يجزئه (وفي الاجناس) لو تبين ان هذا اليوم التاسع
من ذى الحجة يؤمر بأعادة الصلاة والأضاحي كذا ذكره في أضاحي
الزهراني (وقال) في الفتاوى ان شهيداً شهد به على هلال ذى الحجة
جازت الصلاة والأضحية وان لم يشهد عنده الشهود ولا تجوز اه
(نوع فيما يجوز من الأضحية وما لا يجوز) *

(وفي الاصل) الأضحية من اربعة أصناف من الحيوان (الاول)
الابل والثاني منها أفضل ولا يجوز منها الا الثاني وهي التي أقي عليها خمسة
أحوال وطعنت في السادسة وفي الطلبة ماتم لها اربعة احوال (والثاني)
البقر والثاني منها أفضل ولا يجوز منها الا الثاني وهي التي أقي عليها سفتان
وطعنت في الثالثة (والثالث) الغنم والذكر منها أفضل اذا كان
خصياً والثاني منها فصاعداً جائز ولا يجوز ما دون ذلك من كل شيء الا المجذع
العظيم من الضأن والثني من الغنم التي أقي عليها سنة وطعنت في الثانية
والمجذع الذي أقي عليه ستة اشهر وطعن في الشهر السابع (وفي) الاجناس
المجذع من الضأن ماتم له ثمانية اشهر وطعن في التاسع (وفي) أضاحي
الزهراني ماتم له سبعة اشهر وطعن في الثامن (ثم) قال في الاجناس

انما يجوز المجذع اذا كان عظيم الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا
تم له سنة وطعن في الثانية (والرابع) المعز والذ كرمه افضل ولا يجوز
منه الا الثاني وهو الذي اتي عليه سنة وطعن في الثانية كالغنم والعناق
من المعز كالمجذع من الضأن وهو الذي اتي عليه أكثر المحول (الكل)
في الاصل (وفي) نظم الزندوسى المولودين الوحشي والاهلى اذا كانت أمه
وحشي فلا يجوز (ولو) نزا كاب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز
وقال الامام الخيزارى ان كان يشبه الامام يجوز (ولو) نزا على شاة
قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الخيزارى العبرة بالشابة (الجاموس)
يجوز في الضحيا والهدايا استحصانا (ثم) الابل افضل من البقر
الغنم افضل من المعز (وفي) أضماى الزعفرانى قال الامام المحوفى
والبقرة افضل من الشاة اذا استويا في القيمة واللحم والاصل فيه انهما اذا
استويا في القيمة واللحم فاطيهم. المجما افضل وان اختلفا في القيمة
فالفاضل أولى حتى ان الفحل بعشرين افضل من الحصى بخمسة عشر
(والبقرة) افضل من ست شياه اذا استويا في القيمة وسبع شياه افضل من
البقرة (وفي الفتاوى) شراء شاة واحدة للاثنية بثلاثين درهما افضل من
شراء شاتين بعشرين (وفي) اصول التوحيد للامام الصفار التضحية
بالديك والدجاجة في أيام الاضحية ممن لا اضحية عليه لاعداءه تشيها
بالمضحين مكروه لانه من شيم الجحوس (وفي الفتاوى) لو ضحى بشاة واحدة
يكفيه ولو ضحى بأكثر من واحدة تقع الواحدة فريضة والزيادة تطوع
عند عامة العلماء (والجزور) والبقرة يجزئ من سبعة اذا أراد الكل
القربة اختلفت جهوة القربة أو اتحدت ولو نوى أحدهم اللحم بطل الكل
(والابعير) والبقرة يجزئ عن سبعة اذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى
اتفقت جهوة القربة أو اختلفت كالاضحية والقران والتمتع والتقدير
بالسبع لمنع الزيادة لانع النقصان حتى لو كان الشركاء في البسنة أو البقرة
ثمانية لم يجزهم ولو كانوا أقل من ثمانية الا أن نصيب واحد منهم أقل من
السبع لا يجوز أيضا (بيان) مات الرجل وترك امرأة وابنا وبقرة فضحيا بها

(قوله المجذع) (وفي) (بفتح الخاء) (ثم) (الجاموس)

٣

زاد في نسخة إلى خيزارى بالقصر فريضة بخاراه

لا يجوز عنهما أى فى حقهما (وفى) أصاحى الزعفرانى اشترك ثلاثة نفر فى بقرة
على أن يدفع أحدهم أربعة دنانير والاخر ثلاثة دنانير والاخر دينار واشتروا
بها بقرة على أن تكون البقرة بينهم على قدر رهوس ما لم يفضوا بها لا يجوز
(ولو) كانت البدنة أو البقرة بين اثنين فضواها باختلاف المشايخ فيه والاختار
أنه يجوز ونصف السبع تبع فلا يصير لحما قال الصدر الشريد وهذا اختيار
الامام الوالد وهو اختيار الفقيه أبى الليث (وفى الاصل) سبعة اشتركوا
فى بدنة أو بقرة ثم مات بعضهم قبل أن يضرروا فقال ورثته فمروها عنكم
وعن فلان الميت يجوز لهم استئصالها (وكذا) لو كان أحد الشركاء ضعى
عن ولده الصغير أو عن أم ولده (سبعة) ضخوا ببقرة وأرادوا أن يقتسموها
الحكم بينهم أن اقتسموها وزنا جاز وان اقتسموها جزا فالان جعلوا مع اللحم
شيأ من السقط كالرأس والاكارع يجوز وان لم يجعلوا لا يجوز وان فعلوا مع
هذا وحلوا الفضل بينهم بعضهم لبعض لم يجوز (ولو) باع درهمه بدينار
وأحدهما أكثر من الآخر فخلل صاحبه الآخر يجوز لأن هبة المشاع فيما
لا يمتثل القسمة يجوز وفى الأولى يمتثل القسمة والفرق أن تحليل
الفضل هبة وفى مسألة اللحم وهب المشاع فيما يمتثل القسمة وهو اللحم فلم
يجز وفى مسألة الدرهم الواحد لا يمتثل القسمة فجاز (ولو) جعلوا اللحم
والشحم سبعة أسهم وقسموها بينهم جزا فجازت القسمة هكذا فى الفتاوى
(وفى المنتقى) لو غصب أخصية غيره وذبحها عن نفسه وضمن القيمة
لصاحبها أجزاء ما منع لأنه ملكها بسابق الغصب (وفى) نظم الزندوسنى
خمس أشياء إذا أخذها من ملك الغير تجوز بها الأخصية وضمن قيمتها
(أولها) غصب شاة وصحى بها (والثانى) لو سرق شاة وصحى بها
(والثالث) لو غصب من ولده الصغير أو الكبير (والرابع) لو غصب
من عبده المأذون المدين ديناً مستغرقاً (والخامس) الشراء الفاسد
(قال) وستة لا تجوز أولها المودع إذا ضعى بشاة الوديعة والمستعير
والمستبضع والمرتهن والوكيل بشراء الشاة والوكيل بحفظ ماله إذا
صحى بشاة موكله والسادسة الزوج والزوجة إذا ضعى كل بشاة صاحبه بغير

اذنه والاضحية تدخل في صماته بالذبح ولولم يتقدم له كره على وقت
المباشرة

(نوع في العيوب)

(وفي) نظم الزندوستي خمسة عشر من الآفات لا تمنع جواز الاضحية (منها)
ان التي لا اسنان لها ان كانت تعلف لا تجوز في ظاهر الاصول (وعن) أبي
يوسف رحمه الله تعالى ان بقي من الاسنان ما تعلف به يجوز (وفي) الاجناس
لا يجوز مطلقا والتي لا لسان لها في الغنم يجوز وفي البقر لا والمجرباء ان كانت
سمينة تجوز والتي لا قرن لها من الاصل تجوز فان انقطع أو انكسر
بعض قرنها تجوز الا اذا بلغ المخ وصغيرة الاذن والتي باذنها ثقب أو شق
من الاعلى الى الاسفل فان لم يكن لها اذن خلقة لا تجوز وكذا
اذا لم يكن لها احدي الاذنين (وروي) الحسن من أبي حنيفة
رحمه الله ان لم يخلق لها اذن تجوز وهو كذا روى عن محمد رحمه الله
والثولاء وهي الجنونة ان كانت سمينة والعرجاء ان كانت تمشي
بثلاث قوائم وتجا في الرابعة عن الارض لا تجوز وان كانت تضع الرابعة على
الارض وتستعين بها الا انها تتمايل مع ذلك وتضعها وضعا خفيفا تجوز
والجبوب العاجز عن الجماع والتي فيها السعال والعاجزة عن الولادة اكبر
سنتها والتي بها كي والتي لا ينزل لها لبن من غير علة والتي لها ولد تجوز
(وفي الاجناس) ان كان للشاة البية صغيرة خلقت شبه الذنب تجوز وان لم
يكن لها البية خلقت كذلك قال محمد لا تجوز (وفي المنبع) من العيوب
ما لا يجوز (منها) العياء والعوراء فان كان الذاهب بعض عينها
الواحدة أو بعض أذنها أو بعض أسنانها في رواية الاجناس ان كان
أكثر من النصف لا تجوز بالاجماع وان كان أقل من الثلثين تجوز بقدر
الثالث وما كان دون النصف فهو قليل عندهم ما وية بدر النصف ظاهر
منهم ما انه كثير (وفي) شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في النصف
عنهما روايتان والظاهر عنهما ان النصف كثير (وفي) مختلف الروايات

قوله والثولاء بالثقل من الثول محركة

ان كان أكثر من الثلث لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وبقدور الثلث
يجوز وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز
وهل تجمع الخروق في الاذن من الاضحية اختلف المشايخ فيه في كتاب
المسالك من الاجناس (ولو) كانت صحبة العينين فعوزت عنده بعد
ايجابها اياها على نفسه أو كانت سمينة فصارت عنده بحفاؤه او عرجاء
ان كان موسرا لا يجوز له ان يخصص بها وان كان فقيرا جاز له ذلك (وهذا)
في رواية أبي سليمان (وفي) رواية أبي حفص يجوز معيرا كان أو موسرا
(ولو) أصابها آفة فكسرت رجلها أو ذهبت يمينها في معاجة الذبح ان لم
يرسلها جاز وان أرسلها بعد أصابة الآفة ثم خصى بها في وقت آخر
في يومه أو في يوم آخر لا رواية لها في الاصول (وفي) العيون والمنتقى
واضاحي الزعفراني عن أبي يوسف رحمه الله انه يجوز (وقال) الزعفراني
في كتابه انه لا يجوز وبه قال بعض العلماء ولا ناخذ به (والجفاء) التي
لا تشحمها لا تجوز ومقطوعة رموس ضررها وان ذهب من واحد أقل
من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن (وفي) الشاة
والعزاذل لم يكن لها حسدى حلتها أخفصة أو ذهبت باقة فبقيت أخرى
لم تجز (وفي) الأبل والبقران ذهبت واحدة تجوز وان ذهب اثنتان
لا يجوز والله اعلم

• (نوع في الانتفاع بالاضحية) •

(وفي الاصل) يكره ان تحلب الاضحية ويحرم صوفها قبل الذبح ولا ينفع
به فان فعل ذلك تصدق به (ومن) اصحابنا من قال هذا في الشاة التي
اوجها على نفسه (ويجوز) الانتفاع بجوار الاضحية ومعدى المتعة
والتطوق بان يتخذ فروا أو بباطا أو جرابا أو غربالا وله ان يشتري به متاع
البيت كالجراب والغربال والخف ولا يشتري به الخمل والزيت والمحم ولا
بأس يبيعه بالدرهم لانه تصدق بها وليس له ان يبيعه بالدرهم لينفقها
على نفسه ولو فعل ذلك يتصدق بثمنه (واذا) اشترى بقره أو بعيرا
وأوجبه اضحية يكره له ركوبه واستعماله فان فعل ذلك أو بعضه تصدق

بما تقيمه وان آجره تصدق بأجره (وفي) اضاحى الزعفراني فان وارت
ولادتها وولدها معها

• (نوع في التضحية عن الغير) •

(وفي التجريد) يضحى الغنى عن نفسه وأما عن ولده الصغير فقيسه
روايتان وأما عن أولاده الكبار فلا يضحى عنهم وأما ابن الابن
فقيسه روايتان فان كان للصغير مال يضحى عنه أبوه أو وصيه عبد أبي
حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر يضحى من مال نفسه (وفي الاصل)
قال الامام السرخسي زعم بعض مشايخنا ان على الاب أن يضحى من مال
الصغير وكذلك الوصي على قياس صدقة الفطر عند أبي حنيفة والاصح
أنه ليس له ذلك ولهذا لا يملك عتق عبده وهبته له والفاضل في مال
الصغير على هذا والمجنون كالصبي وعلى الاب أن يؤدى خراج
الارض التي للصبي وعشره ويؤدى دينه (وفي الفتاوى) الوصي اذا
ضحى عن الصغير بماله يعني بمال الصغير ولم يتصدق جازا فان تصدق
ضمن (وفي النوازل) لو ضحى بشاة نفسه على غيره بأمره أو بغير أمره
لا يجوز بخلاف العتق عن غيره فانه لو عتق عبده عن كفارة رجل بأمره
يجوز (وذكر) بعده في النوازل سئل نصير عن رجل ضحى عن
الميت ماذا يصنع به قال يأكل منه ويصنع به ما يصنع بأضحيته فقبل له
أي صير عن الميت فقال الاجر له والمالك لهذا فقبل له فان ضحى
عن للصبي فقال الاجر له والمالك لهذا الرجل (وقال) محمد بن سلمة
مثل هذا (وقال) محمد بن مقاتل مثل ذلك وأبو طبيع مثله (وقال)
عصام بن يوسف يتصدق بالكل (وفي) الروضة ان أوصى أن يضحى
عنه من ثلث ماله كل عام جاز (وفي) اضاحى الزعفراني لو ضحى ببقرة
عن نفسه وعن ستة من أولاده ان كانوا أصغارا جاز وأجزأهم وفي الكبار
بأمرهم جاز وبغير أمرهم لا يجوز هذا ما يسر الله تعالى من الخلاصة
والله الموفق

• (الفصل الثالث والعشرون في المجنابات والديانات والحدود) •

(تعمد) القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب (فالعمد) ما تعمد ضرب به بسلاح أو ما جرى مجرى السلاح في تفریق الأجزاء كالعمد من الخشب والحجر والنار وموجب ذلك الأثم والقود إلا أن يعفو الأولياء ولا كفارة فيه (وشبه العمد) عند أبي حنيفة رحمه الله أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله إذا ضرب بمجرع عظيم أو بمخشبة عظيمة فهو عمد لأنه لا يقصد به إلا القتل وموجب ذلك على القولين الأثم والكفارة ولا ود فيه وفيه دية مغلظة على العاقلة (والخطأ) على وجهين خطأ في القصد وهو أن يرمى شخصاً يظنه صيداً فإذا هو آدمي وخطأ في الفعل وهو أن يرمى غرضاً فيصيب آدمياً وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا أثم فيه (وأما) ما جرى مجرى الخطأ فقتل النائم يتقلب على رجل فيقتله بغير حكمه (وأما) القتل بسبب فكيفما فر البثر ووضع الحجر في غير ملكه وموجبهما إذا تلف فيه آدمي الدية على العاقلة ولا كفارة فيه (والكفارة) في شبه الخطأ حتى رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزئ فيها إلا الطعام لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة (ويقتل) الذي بالذي (ويقتل) الواحد بالجماعة (وتقتل) الجماعة بالواحد فإذا قتل جماعة واحد أعتد أن يقتل الجماعة بالواحد لا جماع الأصحاب رضي الله عنهم (وروي) أن سبعة قتلوا واحداً بصنعا فقتلهم رضي الله عنهم جميعاً وقال لو تملاً أي لو اجتمع عليه أهل صنعا لقتلهم جميعاً ولأن القتل بطريق التعاقب خالب والقصاص شرع لمحكمة الزجر فيجعل كل واحد منهم كالنفر دية هذا الفعل فيجب القصاص تحقيقاً لمعنى الأحياء من الكل (وذكر) بعض شراح القندوري أنما يقتص من جميعهم إذا وجد من كل واحد منهم جرح لا زهاق الروح فأما إذا كانوا معينين بالأخذ والامساك فلا قصاص

عليهم (الكل من نمرج المسكن) (ولا) يجوز استيفاء القصاص
 الابن سيف أو السكين حتى ان من أحرق رجلا بالنار أو قطع طرف
 لسانه فمات أو شجبه وكان يضرب علاوته فمات يقتل بالسيف لا غير (ولا)
 يقتل الوالد بولده ولا المجد من قبل الرجال والذماء وان علا ولا بولد الولد وان
 سفل ولا والدة بولدها ولا جدة من قبل الاب والام وان عات أو سفلت
 (ويقتل) الولد بالوالد (ولا) يقتل المولى بعبد مملوك كله أو بعضه
 (ويقتل) العبد بولاه (ولو) جن القاتل بعد القتل لا يقتل
 وينقلب مالا (ويقتل) سليم المجرور بناقص الاطراف (والبالغ)
 والعاقل بالضعيف والمجنون (ولا) قصاص بين الاحرار والعبيد ولا بين
 الذمكور والاناث فمبادون النفس (الكل) من خيانة الفتاوى (ولو)
 غرق صبيا أو بالغ في البحر لا قصاص عليه عند أبي حنيفة رحمه الله
 وعندهما يجب (والبحر) العظيم على هذا (رجل) ققط صبيا وطرحه
 فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا دية ولكن يعزر ويحبس حتى يموت وعلى
 طاقته الدية (ولو) ققط رجلا فالقاء في البحر حتى رسب فغرق يجب
 الدية ولو سجد ثم غرق لاديه عليه (رجل) قتل اخر وهو في النزاع قتل
 وان كان يعلم أنه يعيش (ولو) قتل رجلا بالابرة فلا قود عليه الا اذا غرزها
 في المقتل (ولو) قال اقتلني فقتله لا يجب القصاص وتجب الدية (وفي
 النجريد) لا يجب الدية في أصح الروايتين عند أبي حنيفة رحمه الله (وفي)
 رواية يجب (ولو) قال له اقطع يدي فقطع لاشئ عليه خيانة الفتاوى
 (ولو) ان رجلا أخذ رجلا فقيده وجسه في بيت حتى مات جوعا قال محمد
 أوجعه عقوبة والدية على طاقته (والفتوى) على قول أبي حنيفة
 في انه لاشئ عليه (وان) دفنه في قبر حيا فمات يقتل به لانه قتله عمدا
 وهذا قول محمد والفتوى على ان لا على طاقته الدية (واذا) طين رجل
 على رجل ليتاح حتى مات جوعا أو عطشا لم يضمن في قول أبي حنيفة (وقالا)
 عليه الدية غنية الفتاوى (رجل) نائم رآه قوم صمغ البدن فذبحه
 انسان وقال ذبحته وهو ميت فانه يقتل قياسا وفي الاستحسان يجب الدية

العلاقة بين مملوك على العبد بعد سجنه والجمع العاوى اه

(أخذ) بيد رجل فغضب الرجل يده فانقلبت يده ان كان أخذ يده للصاحفة
 لاشئ عليه من ارض اليد وان كان غمزها فتأذى فغضبها فأصابه ذلك
 ضمن ارض اليد (ولو) ان صبي في يد ابيه جذبه انسان والاب بمسكه
 حتى مات فدية الصبي على من جذبه ويرثه أبوه (وان) جذبه الاب
 وجذبه الرجل حتى مات فعليه المالدية ولا يرثه أبوه (غنية الفتاوى)
 (رجل) ضرب رجلا بالسيف في عنقه ففرق السيف النعمد وقتله فلا
 قصاص عند أبي حنيفة رحمه الله وقال محمدان كان بالغمد وضربه به
 وحده قتل به وهو بناء على القتل بالمثل (ولو) غزه رجل بآخرة أو بما يشبهها
 متعمدا فقتله لا قود فيه ولو كان بمسلة ففيه القود بمسلة (رجل) ضرب
 رجلا بصخرة فمات لا يجب القصاص عليه (قيل) لا بي حنيفة رحمه
 الله ارايت لو كانت الصخرة عظيمة قال وان ضربه بجبل ابا قيس لا يجب
 عليه القصاص فهي مسألة القتل بالمثل (وهذا) اللفظ مما أخذنا
 بعض الجهال على أبي حنيفة في علم الاعراب فقال المواب يجب لابي
 قيس قال القدوري لم يثبت هذا عن ابي حنيفة ولم يوجد في كتابه
 وان ثبت ذلك عنه فهو لغة بعض العرب قال القائل

ان اباها و ابا اباها * قد بلغا في المجد غايتاها

(من الغنية) (ولو) اتى رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء فمات ساعة
 ثم القاه فمات فعليه الدية وكذا لو جرد من ثيابه فجعله في سطح في يوم شديد
 البرد فلم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو قطعته فجعله في الثلج (من
 الغنية) (ولو) ان رجلا طرح رجلا من سفينة في البحر او في دجلة وهو
 لا يحسن السباحة فرب لا يقتل به عند أبي حنيفة وعليه الدية وان
 ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فان ابا حنيفة قال ليس فيه قصاص ولا
 دية (من الغنية) (ولو) ان رجلا دخل رجلا في بيت وادخل معه سباعا
 واغلق عليهم الباب فأخذ السبع الرجل فقتله لم يقتل به ولا شئ عليه
 (وكذا) لو نهشته حية او لدغته عقرب لم يكن فيه شئ سواء ادخل
 الحية والعقرب معه او كانا في البيت وان فعل ذلك بصبي فعليه

الدية (قال) في المأورنيات وفيها قول آخر ان فيها الدية (من الغنية) (رجل) أقر انه قتل فلانا بجديدة او قال بسيف ثم قال انما اردت غيره فأصوبته دري عنه القتل (ولو) قال ضربت فلانا بجديدة فقتلته ثم قال اردت غيره فأصوبته لم يقبل ذلك منه ويقتل (غنية) (وفي المتن) اذا قطع عنق رجل وبقي شيء من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل لا قود عليه لانه ميت ولومات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو وابنه (من الغنية) (صغان) التقيا صف من المسلمين وصف من المشركين فاقتلوا فقتل رجل من المسلمين رجلا من اصحابه ظنه مشركا فعليه الكفارة والدية ولا قود عليه قيل هذا اذا كان المقتول في صف المسلمين وأما اذا كان المقتول في صف المشركين فلا يجب عليه شيء (غنية) (وعمد) الصبي وخطأ وهو سواء عندنا حتى يجب الدية في المحالين ويكون ذلك في حالة تعدد العمدة (وفي) الزيادة الدية في فعل العمدة على العاقلة أيضا ولا كفارة عليه في الخطأ ولا يحرم الميراث (والمعتوه) كالصبي (ولو) أمر غيره أن يقطع يده أو يفقأ عينه ففعل لاضمان عليه في الوجهين (من الغنية) (ولو) قال اقتل أخى فقتله والا ثم وارثه قال أبو حنيفة رحمه الله أستحسن أن آخذ الدية من القاتل (ولو) قتل العبد المهرهون في يد المهرته لم يكن لواحد منهما أن ينفر بالقصاص فاذا اجتمعا كان للراهن أن يستوفي القصاص (قال) الشيخ الامام أبو الفضل الكرماني وجعلت رواية انه لا يثبت لها حق القصاص وان اجفعا وهو اقرب الى الفقه (من الغنية) (ويستوفي) الكبير حق القصاص قبل كبر الصغير فوداهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس للكبير ولاية القصاص حتى يدرك الصغير لانه حق مشترك كما اذا كان بين الكبيرين وأحدهما غائب (صدر الشريعة) (رجلان) مداشجرة فوقعت عليهما فافلأ فاعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولومات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية (رجل) دفع الى صبي سكيناً فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير إذن الدافع لا يضمن الدافع شيئاً (من الغنية) (حر) بالغ أمر

صبييا يقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي
على عاقلة الآمر (ولو) أن بالغاً أمر صبييا بحرق مال انسان أو بقتل دابته
فضممان ذلك على الصبي ثم يرجع بذلك على الآمر (غنية) (ولو) وطئ جارية
انسان بشبهة وأزال بكارثتها على قول أبي يوسف ومحمد ينظر الى مهر مثلها
غير بكر وإلى نقصان البكارة فأيهما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل
في الأكثر (ولو) كان صبييا زني بصبيسة فأذهب عذرتها كان عليه المهر
بإزالة البكارة (من الغنية) (ولو) قتل الرجل عدوا له ولى واحد له أن يقتل
القاتل قصاصا سواء قضى القاضي أو لم يقض ويقته بالسيف (ولو) أراد أن
يقتل بغير السيف يمنع عن ذلك ولو فعل يعزر (خرانة الفتاوى)

• (نوع) •

في الجنين الغرة خمسمائة درهم وهي نصف عشر الدية أو عبد أو فرس قيمته
خمس مائة درهم ذكر كان الجنين أو أنثى (وفي جنين) المملوك نصف عشر
قيمته ان كان ذكرا أو عشر قيمته ان كان أنثى وهما في المقدار
سواء من حيث الثمن لقيام قيمة كل واحد منهما مقام الدية
(وعند) أبي حنيفة وجه الله لا يعتبر بالتفاوت (وانما) سمى غرة
لان غرة النثى أوله ومنه غرة الشهر أى أوله وأول مقادير الديات خمس مائة
درهم فذلك سمى غرة وهي تجب في سنة واحدة (منية) (الجنين) اذا وجد
قتلا في محلة فلا قسامة ولادية (رجل) ضرب بطن امرأة فآلقت جنينين
أحدهما ميت والاخر حي فمات الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب
كان على الضارب في الميت من غرة وفي الحي دية كاملة (من الغنية) (وان)
انفصل الجنين ميتا لم يرث لانه لا شك كافي حياته وقت موت الاب لمجوازه كان
ميتا لم ينفع فيه الروح ومجوازه كان حيا فلا يرث بالشك (وفي الذخيرة)
ثم الجنين اذا خرج ميتا لا يرث اذا خرج بنفسه وأما اذا خرج حيا فهو من
جلة الورثة (بيانه) اذا ضرب انسان بطن امرأة فآلقت جنينا ان انفصل
ميتا فانه لا يرث ولا يرث وان انفصل حيا فهو من جلة الورثة (تتارخانية)

* (نوع في الصبي والمجنون) *

صبيان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصاب سهم أحدهم عين امرأة
وذبحت وظهر الصبي ابن تسع سنين أو نحوه قال الفقيه أبو بكر أرش عين
المرأة يكون في مال الصبي ولا شيء على الأب وان لم يكن له مال فنظرة إلى
ميسرة (قال) الفقيه أبو الليث انما وجبت الدية في مال الصبي لانه لا يرى
للجسم عاقلة (ثم) انما تجب الدية اذا ثبت رميه بشهادة الشهود ولا يقرر الصبي
ولا بوجود سهمه فمما لان اقراره على نفسه باطل (غنية) (رجل) حمل
صبيًا على دابة فقال له امسكه الي ولم يكن يسره معه فسقط عن الدابة ومات
كان على عاقلة الذي حمله الدية سواء كان الصبي من يركب مثله أو لا يركب
فان سير الصبي الدابة فوطئت انسانا فقتلته والصبي مستمسك عليها فدية
القتيل فيكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لان الصبي
أخذ في السير بغير إذن الرجل له (وان) كان الصبي من لا يسيّر اصغره ولا
يستمسك عليها فدم القتل هدر لان الصبي اذا كان لا يستمسك عليها كانت
الدية بمنزلة المتغلبة (وان) سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير فمات
الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على حال سواء سقط
الصبي بعدما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة
أو لا يستمسك (ولو) كان الرجل راكبًا حمل صبيًا معه على الدابة
ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انسانا
وقتلته كانت الدية على عاقلة الرجل لان الصبي اذا كان لا يستمسك يكون
بمنزلة المتاع فيكون سير الدابة مضافا إلى الرجل فتجب الدية على عاقلة
الرجل وعليه كفارة بمنزلة المباشرة (وان) كان هذا الصبي يصرف الدابة
ويستمسك عليها فدية القتل على عاقلة ما جعلا لان سير الدابة يضاف
اليهما ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة جناية الصبي
بيده (غنية) (واذا) كان الرجل يمين ويفيق فقتل رجلا في حال اتفاقته
ذكر في الاصل انه والصحيح سواء فان جن بعد ذلك هل يسقط القصاص لم
يذكر محمد في الاصل (قال) شيخ الاسلام خواهر زاده ان بعض

مشايعة ففصلوا فيه تفصيلا فقالوا ان كان المجنون مطبقا يسقط القصاص
وان كان غير مطبق لا يسقط (غنية) (ولو) ان عبد اهل صيبا حر اعلى دابة
فوقع الصبي عنهما ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى بها
او يفدى (وان) كان العبد يبيع الصبي على الدابة فساقتها فوطئت الدابة
انسانا ومات فعلى ماقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها (غنية)
(رجل) قتل رجلا عمدا ثم صار معتوها وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه
فان استحسن ان لا يقتله واجعل الدية في ماله والمسئلة في المنتقى (وذكر)
في موضع آخر في المنتقى روى ابراهيم عن محمد بن رجل قتله رجل اثم جن
القاتل لا يقتل (ولو) قضى عليه بالقود ثم جن فالقياس ان لا يقتل (وقال)
ابو يوسف يقتل اذا كان قد قضى عليه (وفي) موضع آخر اذا قضى القصاص
بالقصاص على القاتل فقبل ان يدفع الى ولي القاتل جن القاتل لا قصاص
استحسننا وتجب الدية وان جن بعد الدفع اليه له ان يقتله (غنية) (مجهزون)
شهر على رجل سلاحي فقتله المشهور عليه لزمته الدية والسكفارة (اراد) ان
يكره غلاما او امرأة على الفاحشة فلم يستطع دفعه الا بالقتل فدمه هدر
«(نوع في القتل تسببا)»

(ولو) عثر رجل بحجر فوقع في بئر حفرها آخر فان كان الحجر وضعه انسان على
الطريق فالضمان على واضع الحجر لان التردى باثر فعله وان كان الحجر لم
يضعه أحد لكنه جيل السيل فالضمان على الحافر (ولو) حفر بئرا
في فلاة من الارض فلا ضمان على الحافر لان الفلاة موضع مباح فلا يكون
الحفر عذوانا (رجل) حفر بئرا في ملك غيره فوقع فيها انسان فقال
صاحب الارض انا امرته بذلك وانه كثر اولياء الواقع فالقياس ان لا يصدق
صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق لانه اخبر بماءك انشأه
(غنية) (رجل) استأجر رجلا ليحفر له بئرا في الطريق فتردى فيها
انسان فان كانت في فناء دارة فالضمان على المستأجر دون الاجير وان لم يكن
في فناءه فان علم الاجير بذلك فالضمان على الاجير دون المستأجر وان لم يعلم
فالضمان على المستأجر لانه غره (غنية) (سقاء) سماحتي مات فهو على

وجهين ان دفع اليه السم حتى أكل ولم يعلم به فمات لا يجب القصاص ولا
الدية ويجزى ويعزر ولو أخبره اخبارا تجب الدية على ماقبله (وان)
دفع اليه شربة فشرب ومات لا تجب الدية لانه شرب باختياره الا ان في الدفع
خدعة فلا يجب الا التعزير والاستغفار (غنية) (رجل) قال أنا ضربت
فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا (رجل)
قتل رجلا في النزاع فانه يقتل به (واذا) شهد الشهود على رجل بالزنا
والاحصان فزكيت فحبسه القاضي ليرجعه غدا أو بعد أيام فقتله رجل
عمدا الا قصاص عليه (غنية الفتاوى) (رجل) قتل رجلا فعفا بعض ورثته
عن القاتل ثم قتله باقي الورثة ان علموا ان عفو البعض يسقط القصاص لزمهم
القود وان لم يعلموا بهذا الحكم فلا قود عليهم وان علموا بالعفو (غنية) (المعلم)
اذا ضرب الصبي أو الحترف التلمذ فمات ان كان ضربه بامر ابيه او وصيه
لا يضمن ان كان في الموضع المعتاد (غنية) (صبي) على حائط صاح به رجل
فوقع فمات قال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر لا شيء عليه اطلق الجواب هنا
وفصله في فواد رستم فقال اذا صاح به فقال لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال قع
فوقع يضمن والفتوى على هذا (من الغنية) (صبي) بذات سنين جنت
وكانت جالسة جنب النار فخرحت الام الى بعض الجيران فاحترقت الصبية
فماتت لا قود على الام لكن اذا كانت ملية يعجبني أن تعتق رقبة مؤمنة والا
صامت شهرين متتابعين وتكون على ندامة واستغفار لعل الله أن يعفو عنها
وهذا المستحسن (غنية) (صبي) ملئت في الماء أو وقع من سطح فمات ان
كان من يحفظ نفسه كان هذا بمنزلة البالغ وان كان من لا يحفظ نفسه
فعلى أبويه الدية والكفارة لأن حفظه عليهما فوجب الكفارة
عليهما ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فالكفارة عليه
واختار الفقهاء أبو الليث أنه لا كفارة على أحدهما الا أن يسقط من
يده والفتوى على ما اختاره أبو الليث (من الغنية)

«(نوع في العفو والصلي)»

(الوارث) اذا عفا عن القاتل هل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى قال هو

بمنزلة الدين على رجل لرجل فقاتل الطالب وابرأته الورثة فله يبرأ فيما
 بقي اما عن ظلمه المتقدم فلا يبرأ وكذا القاتل عن ظلمه وعدوانه ويبرأ
 عن القصاص (وذ كر) السكرخى في مختصره ان العفو عن القاتل
 افضل لقوله تعالى من تصدق به فهو كفارة له (واختلاف) اهل العلم
 في تأويله قال قديم هو كفارة للقاتل وقال آخرون هو كفارة للعافي وهو
 اولى التأويلين عن عسدي (من الغنية) (رجل) قتل عمدا وله وليان فصالح
 أحدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين ألفا جاز الصلح في نصيبه بخمسة
 وعشرين ألفا والاخر نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة
 رحمه الله ان الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما
 نصف الدية وهو خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى (ولو) كان
 القصاص بين أخوين أحدهما غائب فادعى المقاتل ان الغائب قد عفا
 عنه وأقام البيعة على ذلك فانه تقبل بينته ويثبت العفو عن الغائب
 فلو جاء الغائب لا يكاف القاتل باعادة البيعة هذا اذا أقام القاتل البيعة
 على ما ادعى من عفو الغائب وان لم يكن له بيعة على ما ادعى وأراد ان
 يستعلاف المحاضر يؤخر حتى يقدم الغائب هكذا ذكر محمد وأطلق الجواب
 إطلاقا (قال) بعض مشايخنا يريد بمحمد بقوله يؤخر حتى يقدم الغائب تأخير
 استعلاف البتات لان المحاضر لا يستعلاف على البتات أما اذا أراد
 استعلاف المحاضر على العلم بالله ما يعلم ان الغائب قد عفا عنه فانه يستعلاف
 على ذلك (غنية) (وفي الذخيرة) رجل قتل عمدا وعلى المقتول ديون ثم ان
 ولي القاتل صالح القاتل على مال يقضى من ذلك ديون المقتول (وكذلك)
 لو كان المقتول أوصى بوصايا تنفذ من ذلك وصاياه (وكذلك) لو كان
 للمقتول أولياء عفا بعض الأولياء عن القاتل حتى انقلب نصيب الباقين
 ما لا يقضى من ذلك المال ديون المقتول وتنفذ وصاياه (وزعم) بعض مشايخنا
 ان العمد اذا انقلب مالا في الابتداء فهو بمنزلة القتل الخطأ من الابتداء
 ألا ترى أنه يقضى من ذلك ديون الميت وتنفذ وصاياه وليس الامر كما زعموا
 ألا ترى ان الحر اذا قتل رجلا عمدا وللمقتول أولياء عفا عنه بعض الأولياء

حتى انقلب نصيب الباقي ما لا يجب ذلك في مال القتال ولو كان
 خطأ في الابتداء يجب على عاقلة القتال (من التارخانية) (ولو) عفا
 عن المجزية أو عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس والخطأ من
 ثلث ماله والعمد من كله أي إذا كانت المجزية خطأ وقد عفا عنها فهو عفو
 عن الدية فيعتبر من الثلث لأن الدية مال في حق الورثة في حق الورثة
 يتعلق بها فالعفو وصية فتصح من الثلث وأما الهدف وجبه العفو وهو ليس
 بمال فلم يتعلق به حق الورثة فيصح العفو عنه على السكال (صدر المربعة)
 (وتقضى) ديون الميت من الدية وبذل الصلح كذا في البرازية
 (نوع في المتفرقات) *

(ولو) أن رجلين كانا في بيت ليس معهما ثالث وجد أحدهما مذبحا قال
 أبو يوسف رحمه الله يضمن الآخر الدية وقال محمد لا أضمنه (والعبد)
 المرمون إذا وجد قتيلًا في دار المرمون أو الرهن فالقيمة على رب الدار
 دون العاقلة هكذا روى عن أبي يوسف (ولو) وجد الرجل قتيلًا
 في دار بين رجلين لأحدهما ثلثها وللآخر ثلثاها فالدية على عاقلة ما
 نصفا (من الغنية) (رجل) فقاعين عبدا أو بعيرا أو شاة أو دجاجة
 ففي الشاة والدجاجة ونحوهما يجب ما نقص من القيمة وأما في العبد
 فعليه نصف القيمة (رجل) جرح فقال قتلتني فلان ثم مات فأقام وارثه
 البينة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بينته لأن هذا حق الورثة وقد كذب
 البينة بقوله قتلتني فلان (من الغنية) (رجل) أمر رجلا أن يضع حجرًا
 في الطريق فوضعه فعطب به الآخر فضمنه على الواضع (وكذا)
 إذا قال اشترع جناحًا من دارك أو ابن دكانا على بابك فتنتفع به ففعل
 فعطب به الآخر أو عبده أو دابته وكذا الآخر إذا بنى ذلك للأمر بأمر
 ثم عطب به الآخر وكان الأمر هو الذي بنى ذلك (من الغنية) (ولو)
 أزدحم الناس يوم الجمعة فقتلوا رجلاً ولا يدري من قتله فديته على بيت
 المال (من الغنية) (ولو) أن رجلاً أراد أن يضرب إنسانًا بالسيف
 فأخذ سيفه ذلك الإنسان يسده فخنق صاحب السيف سيفه من يده

فقطع بعض أصابعه فان كان القطع من المفاصل فعليه القودلانه محمد
وان لم يكن القطع من المفاصل فعليه الدية (من الغنية) هذا ما يسن الله
لنا نقله من مجموع المرحوم مؤيد زاده والله تعالى أعلم

* (نوع فيما يتعلق بالديات)

(وفي النجريد) حكم الخطأ الدية والـ ~~كفارة~~ وحرمان الميراث ولا
خلاف في أن تقدير الدية من الايل مائة ومن الذنانير ألف ومن الذرافهم
عشرة آلاف (وعندهما) من البقر مائة بقرة ومن الشياه ألف شاة
ومن الحمل مائة حلة (ودية) المرأة نصف ذلك (ودية) الذمي
والمستأن كدية المسلم عندنا (ودية) الخطأ انجاس عشرون بنت
مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون
جذعة (ودية) شبه العمد أربع وخمسة وعشرون بنت مخاض
وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى (وفي) فتاوى
القاضي الامام واختلافوا في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى
الجنح عليه انه لو كان مملوكا كم ينقص من قيمته بهذه الجناية ان كانت
تنقص من قيمته في الحر تحبب عشر دية قال والفتوى على هذا وهذا ما يسن
الله بقله من الخلاصة (وفي) النفس الدية وكذا الانف والذكر
والخشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان (وبعضه)
اذا منع الكلام (والصلب) اذا منع الجماع وكذا اذا افضاها فلم
تستعمل البول (ومن) قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البر خطا فغيبه
دية واحدة (وما) في البدن اثنان ففيهما الدية وفي أحدهما
نصف الدية (وما) فيه أربعة ففي أحدهما ربع الدية (وفي) كل
أصبع عشر الدية وتقسّم على مفاصلها والكف تتبع المفاصل (وفي) كل
سن نصف عشر الدية فان قلعهما فبنت أخرى مكانها سقط أرشها (وفي)
شعر الرأس اذا حلق فلم يندب الدية وكذا اللحية والحاجبان والاهداب
واليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها (وفي) الشارب ونحية الكروم

ونودي

وثدى الرجل وذكرا الخصى والعنسين ولسان الخرس واليد
 الشلاء والعين الغوراء والرجل العرجاء والسن السوداء والاصابع
 الزائدة وعين الصبي ولسانه وذكره اذا لم تعلم محنته حكومة (واذا)
 قطع أصبعاً فسلت أخرى ففيها الارش (وعمد) الصبي والمجنون
 خطأ وقد تدم (والشجاج) عشرة المجارحة وهي التي تشق الجلد
 ثم الدامعة وهي التي تخرج ما يشبه الدمع ثم الداميسة وهي التي تخرج الدم
 ثم الباضعة وهي التي تبضع اللحم ثم المتلاحمة وهي التي تأخذ في اللحم
 أكثر ثم السمحاق وهي جلدة فوق العظم اتصلت اليها الشجة ثم الموضحة
 وهي التي توضح العظم ثم المسلعة وهي التي تهشم العظم ثم المنقلة وهي التي
 تنقله ثم الآتمة وهي التي تصل الى أم الدماغ (وفي) الموضحة
 القصاص ان كان عمداً وفي الباقي حكومة عدل ولا قصاص في شيء منها
 وان كانت عمداً (وروي) في الموضحة وفيما قبلها القصاص دون
 ما بعدها (وفي) الموضحة الخطأ نصف عشر الدية (وفي) المسلعة
 العشر وفي المنقلة عشر ونصف (وفي) الآتمة الثلث وكذلك الجائفة فاذا
 نفذت فثلثان (والشجاج) تقتص بالوجه والراس والجائفة بالمجوف
 والمجنب والظهور وما سوى ذلك جراحات فيها حكومة عدل وقد تقدم
 بيان حكومة العدل (ومن) شجر جلا فذهب عقله أو شعر رأسه
 دخل فيه ارش الموضحة (وان) ذهب سمعه أو بصره أو كلامه
 لم يدخل ولم يقتص من الموضحة والطرف حتى يبرأ (ولو) شجبه فالقمت
 ونبت الشعر سقط الارش والله تعالى أعلم وهذا ما يسهل الله تعالى نقله من
 المختار على وجه الاختصار

• (باب القسامة) •

القتيل كل ميت به أثر اذا وجد في محله لا يهلم قاتله وادعى عليه القتل على
 أهلها أو على بعضهم عمداً أو خطأ ولا يثبت له يختار منهم خمسة رجال يخلصون
 بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلنا ثم يقضى بالدية على أهل المحلة وكذلك اذا
 وجد بدنه أو أكثره أو بعضه مع الرأس فان لم يكن فيه خمسة رجال

كررت الايمان عليه -م- لتتم خمسين ومن ابي منه -م- يحبس حتى يخلف
ويقتضي بالدية للولي (ولا) يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا عبد
ولا امرأة (وان) ادعى الولي القتل على غيره -م- سقطت عنهم القسامة
ولا تقبل شهادتهم على ذلك (وان) وجد على دابة يسوقها انسان
فالقسامة عليه وعلى عاقلة السائق وكذا القائد والراكب (وان)
وجد في دار انسان فالقسامة عليه وعلى عاقلة ان كانوا حاضرا والا كررت
الايمان عليه والدية على عاقلة (وان) وجد بين قريتين فعلى
أقربهما اذا كانوا يسمعون الصوت (ولو) وجد في السفينة فالقسامة
على اللاحين والراكب (وفي) مسجد محلة فعلى أهلها (وفي) الجامع
والشارع الاعظم الدية في بيت المال ولا قسامة (وان) وجد في بركة أو في
وسط الفرات فهدر وان كان محتبسا بالشاطئ فعلى أقرب القرى منه ان
كانوا يسمعون الصوت والله تعالى أعلم هذا ما يسر الله نقله (من المختار) (ولو)
وجد في دار نفسه تدعى عاقلة ورثته عند أبي حنيفة رحمه الله وعند زفر
لا شيء فيه وبه يقتضي (القسامة) على أهل المحلة لا على السكان ولا على المشترين
فلو باع كلهم فعلى المشترين (وجد) قتيل في دار بين قوم لبعضهم -م-
أكثر فهي على الرؤوس وفي سوق مملوك فعلى المالك وفي غير المملوك
والسجن لا قسامة والدية على بيت المال (ولو) وجد في معسكر في فلاة
غير مملوكة ففي الخيمة والغمام على ساكنيه -ما- هذا ما يضر تعالى
نقله من الدرر والغور والله الموفق لسبيل الرشاد

• (باب المعاقلة) •

وهي جمع -م- قلة وهي الدية والعاقلة الذين يؤدونها وتجب عليهم كل دية
وجبت بنفس القتل فان كلن القاتل من أهل الديوان فهم عاقلة تؤخذ
من -م- طاياهم في ثلاث سنين -و- آخر جث في أقل أو أكثر وان لم يكن
من أهل الديوان فقيماته يقطع عليهم في ثلاث سنين لا يراد الواحد على
أربعة دراهم ويتقص منها فان لم تسع القبيلة ذلك ضم اليهم أقرب القبائل
نسبا (وان) كان من يتناصرون بالحرف فأهل حرفته (وان) تناصر وا

بالخلف فأهله ويؤذي القاتل كاحدهم (ولا) عقل على الصبيان
والنساء ولا يعقل الكافر عن المسلم ولا بالعكس (وان) كان لا يذمي
عاقلة فالدية عليهم والافى ماله في ثلاث سنين (وعاقلة) المعتق قبيلة
مولاه وعاقلة مولى الموالاة مولاه وقبيلاته (وولد) الملاعة تعقل عنه
عاقلة أمه فان ادعاء الاب يعد ذلك رجعت عاقلة الام على عاقلة الاب
(وتحمل) العاقلة خمسين دينارا فصاعدا وما دونه في مال الجحاني ولا تعقل
العاقلة ما اعترف به الجحاني الا ان يصدقوه واذا جنى الحر على العبد خطأ
فعل على عاقلته وهما ما يبر الله تعالى نقله (من المختار) والله الموفق
لسديل الرشاد

• (فصل في المسائل المتعلقة بالمحدود) •

(رجل) زنى بامرأة ممية تلاحد عليه وعليه التعزير (لما) روى ان بهلول
النباش فعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقيم عليه الحد
ونزل فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة لا آية وقيلت توبته من غير
حد (ولو) أنى امرأة أو غلاما في الموضع المكروه والعياذ بالله تعالى فليس
عليه حد الزنا ولا كنه يستتاب بالتعزير والحبس (وعندهما) عليه
الحمد (وفي) روضة الزندوسق ان الخلاف في الغلام أما لو أنى امرأة
في الموضع المكروه منها يحد بالخلاف (ولو) فعل هـذا بعبد أو
أمة أو منكروه حتم لا يحد بالخلاف (قال) محمد رحمه الله في الاصل
اذا زنى بامرأة خرسا لا حد على واحد منهما ما وجعل الجواب في الخرساء
كالجواب فيما اذا كانت المرأة ناطقة وادعت المرأة النكاح بخلاف ما اذا
كانت مجنونة أو صبيحة يجامع مثلها كان على الرجل الحد بخلاف ما اذا
كانت المرأة غائبة وأقر الرجل انه زنى بها أو شهد عليه الشهود فإنه يقام
عليه الحد (من الغنية) (عن) ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل
والمفعول به (وقال) من أنى بهيمة فاقتلوه واقتلوهما معه (وعن)
جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان أخوف ما أخاف على أمتي عـ ل قوم لوط (مصايج) (ولو) لا ط ب امراته
أوعده لا يجب الحد (وفي) جامع ظهير الدين اللواط في عبده وفي الاجنبي
والاجنبية فيهما أشد التعزير والراى فيهما الى الامام ان شاء قتله ان
اعتاد ذلك وان شاء ضرب به وجبه (وقالا) فيهما الحد (وقال) أبو
بكر يحرق بالنار (وعن) الشعبي يرحم في الاحوال كلها (وعن)
البعث يهزم عليه جدار (ولو) جرد امرأة وطانها وقبلها أو جامعها
فيما دون الفرج حتى أنزل فعليه التعزير (رجل) وجب عليه الحد
وهو ضعيف الخلق يخاف عليه التآلف اذا ضرب بيحدا قدر ما يحتمل (خيانة
الفتاوى) (رجل) زنى بصغيرة لا تحمل الجماع فافضاه لاحد عليه
في قولهم جميعا ثم يتطرق في الافضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه المهر
بالوطء وثالث الدية بالافضاء وان كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع
الدية ولا مهر عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه الدية
والمهر أيضا ولا تحرم عليه أمها ولا بنتها بهذا الوطء في قول أبي حنيفة
وقال أبو يوسف تحرم (من الغنية) (رجل) زنى بجارة مملوكة وقتلها بفعل
الجماع ذكر في الاصل ان عليه قيمته اولم يذكر فيه خلافا وذكر أبو يوسف
في الامالى عن أبي حنيفة ان عليه الحد والقيمة وقال أبو يوسف عليه القيمة
واحده عليه وهو الصحيح (ولو) زنى بامرأة فقتلها بفعل الجماع كان عليه الحد
والدية (ولو) أقرت المرأة فقاتل زنيته بهذا الرجل وأنكر الرجل لاحد
على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد المرأة (وكذا) لو
قال الرجل زنيته بهذه المرأة وأنكرت المرأة الزنا لاحد عليه في قول أبي
حنيفة رحمه الله وقال مصابيح (ولو) قال الرجل زنيته بهذه المرأة
وقالت لا بل تزوجني فانه يحسد وعليه المهر لها (وكذا) لو أقرت هي
بالزنا أربع مرات في مجالس مختلفة وقال الرجل لا بل تزوجت لاحد عليه
وعليه المهر لها (من الغنية) (أربعة) شهدوا على رجل بالزنا بامرأة فنظر وا
اليها فاذا هي بكر فانه لاحد عليه ولا على الشهود حد القذف (ولو) أقر الرجل
أربع مرات في مجالس مختلفة انه زنى بامرأة ولم يعين المرأة حد الرجل

(من الغنية) (إذا) أقر المحبوب بالزنا أو شهد عليه الشهود لا يحد (ولو) أقر المحصى بالزنا أو شهد عليه الشهود حد ~~وكذلك~~ العنين (ولو) أقر الآخر بالزنا أربع مرات في كتاب كتبه أو إشارة لا يحد ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا تقبل (غنية) (زنى) بجارية الغير ثم اشتراها أو بجمرة ثم تزوجها فانها يحدان في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن أبي يوسف رحمه الله في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان (والجمرة) إذا زنت بعبد ثم اشتريته فانها يحدان جميعا (غنية) (ولو) وطئ جارية ابنه أو جارية امرأته وادعى الشبهة يجب لكل وطء مهر (المأقلة) البالغة طاعت من صبي أو مجنون لا حد عليه (وزاد) في النظم وعليها العدة ولا مهر لها (المرأة) إذا كرهت على الزنا فكنت لم تحمد بالأجماع ولا تأثم بالتمكين إن شاء الله تعالى (ومعنى) الكره على الوطء أن تكون مكروهة إلى وقت الإلاج اما لو أكرهت حتى أضجعت ثم مكنت قبل الإلاج كانت مطاوعة فيجب عليها الكفارة في رمضان (خزانه) (ولو) قال لا آخر يازنى فقال لا بل أنت يحدان (الصبي) إذا زنى بصبيسة لا حد عليه وعليه المهر في ماله لانه مؤاخذا بفعاله واذن الله لم يصح (رجل) أقر بالزنا أربع مرات ثم قال والله ما أقررت دري عنه الحد (خزانه) (ولا) يجب الحد على وطئ جارية ولده وإن سفل مع العلم بجمرة له لشبهة وجدت في المحل والشبهة إذا ثبتت في الموطوءة ثبت فيها الملك من وجهه ولم يبق معه اسم الزنا فلم يجب مع علمه بجمرة الوطء لقيام دليل يدل على حله وإن تخاف هنا المانع فأورث بذلك شبهة ويسمى هذا النوع شبهة المحل ويثبت النسب مع هذه الشبهة عند الدعوى لعدم كونه زنا خالصا وهي تثبت في مواضع (منها) وطء الرجل جارية ابنه (ودليل) حله قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك ثم إن حبلى وولدت يثبت النسب من الأب ولا يجب العقر لثبوت كنهها بالقيمة سابقا على الوطء وإن لم تحبل فعليه العقر لأن التملك ثمة لصيانة مائه عن الضياع ولا حاجة هنا فلا يثبت الملك (ومنها) وطء مطلقته البائن (والدليل) فيه أن بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم جعل

لا كناية رجعية ومنهم من رضى الله عنه (ومنها) وطء المولى للجارية
 المبيعة أو المهورية قبل التسليم (والدليل) فيه أنها في يده فضمائه يعود
 إلى ملكه بالملك (وكذا) وطء المبيعة بالبيع الفاسد قبل التسليم
 أو بعده أو بشرط الخيار لأن له فيها حق الملك (ومنها) وطء جارية
 كانه وعبد المأذون المستغرق بالدين لأن له حق في كسبه (ومنها)
 وطء الجارية المشتركة لأن ملكه في البعض ثابت حقيقة (ومنها) وطء
 الجارية المهرهنة في رواية لأن سبب الملك للعقد له ولهذا عنده ألا كما يكون
 مستوفيا لدينه فصارت كالشترأة بشرط الخيار للمباح (شرح الجمع)
 (فصل فيما يظهر في الزنا)

(أربعة) شهد وأعلى امرأة بالزنا وأحد من زوجها فإن لم يكن الزوج قد فها
 قبلت شهادتهم وحدثت المرأة وإن كان الزوج قد فها أولا والمسئلة بمحلفها
 فهم قد فة يهودون وعلى الزوج اللعان لأن شهادته لم تقبل لمكان التهمة
 لأنه بشهادته سعى في دفع اللعان عن نفسه (من الغنية) (والزاني) إذا
 ضرب المحمّد لا يجبس (والسارق) إذا قطع يجبس إلى أن يتوب لأن
 الزنا جنابة على نفسه فلو جبس جبس لأجل نفسه وأما السرقة فهي جنابة
 على غيره من وجه فلو جبس جبس لغيره وهو جائز (رجل) أتى بفاحشة
 ثم تاب وأتاب إلى الله تعالى فإن القاضي لا يعلم الناس بالفاحشة لأقامة المحمّد
 عليه لأن الستر مندوب إليه (غنية الفتاوى) (التقادم) يمنع التمهادة
 على الزنا والسرقة وحدهم التقادم بعضهم قدروه بشهر وهو قولهما وبعضهم
 قدروه بستة أشهر وبعضهم فوضوه إلى رأى القاضي (وفي) الأصل
 لم يوقت أبو حنيفة (وعنه) ثلاثة أيام (وعنه) لا يقبل بعد ستة
 أشهر وقبل لا يقبل بعد ثلاثة أيام إليه أشار محمد (خزاعة)
 (فصل فيما يصبر شهرة بالاحصان)

(رجل) زنى بامرأة ثم تزوجها أو بأمة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية
 محمد (وروى) من أبي حنيفة رحمه الله أنه يسقط المحمّد (وذكر)
 أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله أن من زنى بامرأة ثم تزوجها أو

بحجارة ثم اشتراها لاحتد عليه عند أبي خنيفة رحمه الله وعليه الحد
 في قول أبي يوسف (وذكر) ابن سماعة في نوادره على عكس هذا وقال
 على قول أبي خنيفة عليه الحد في الوجهين وفي قول أبي يوسف لا حد عليه
 في الوجهين (وروي) الحسن عن أبي خنيفة رحمه الله إذا زنى بامة ثم اشتراها
 فلا حد عليه وإن زنى بجمرة ثم تزوجها فعليه الحد والفرق بين النكاح
 والشراء أنه يملك عينها وملك العين في محل الحمل بسبب الملك للعمل فيجعل
 الطارئ قبل الاستيفاء كالمقتد وبالسبب كما في باب السرقة فإن السارق
 إذا ملك المسروق يمتنع القطع فأما في النكاح فلا يملك عين المرأة وإنما
 يثبت له ملك الاستيفاء وله بذل وطئت منه كوحدة بالشبهة كان العقرب لها
 فلا يورث ذلك شبهة فيما تقدم استيفاء منها فلا يقطع المختصنه (من الغيبة)
 (وينبغي) للقاضي أن يسأل شهود الإحصان عن الإحصان ما هو فإن قالوا
 فيما وصفت تزوج امرأة ودخل بها فعلى قول أبي يوسف رحمه الله يكتب في
 بقولهم ودخل بها (وعند) محمد لا يكتب في به ما لم يقولوا جامعها (واجمعوا)
 على أنه لا يكتب في بقولهم معها أولسها (واجمعوا) على أنه يكتب في بقوله -م
 جامعها باضعها (وفي) الباقي أنه يكتب في بقولهم اغتسل منها (غنية) (ولو)
 خدلا امرأة ثم طلقها فقال الزوج وطئت أوقالت المرأة ليطأني فإن الزوج
 يكون عصنا باقراره والمرأة لا تكون عصمة لأنه كارهها (رجل) أقر عند
 القاضي بالزنا أربع مرات فأمر القاضي برجمه ثم قال والله ما أقررت بشئ يدروا
 عنه الحد هذا ما يصر الله تعالى نقله من مجموع مؤيد زاده شارح الطحاوي
 (لا يحل) شرب الخمر الا عند الضرورة للعطش يشرب قدر ما يدفع العطش
 فلو أنه شرب الخمر مقدار ما يرويه فسكر لا حد عليه لأنه ضرورة فيباح هذا
 المقدار لدفع العطش فقط (ومن) شرب منها قدر ما يصل إلى جوفه يحسد
 ثمانين جلدة إن كان حراً أو أربعين إن كان عبداً (ومن) وجد في فيه
 راحة الخمر أو قام خرا لا يحسد شرب الخمر للتداوي لا بأس به فإن ذهب به فقهه
 لم يحسد فإن سكر منه لا يحسد عنده ما خلا للمحذر رحمه الله تعالى ومن زنى
 في رمضان فادعى شبهة تسقط الحد عز ورجس هذا ما يصر الله تعالى
 نقله (من الخلاصة) والله تعالى الموفق لسبيل الرشاد

• (نوع في حد القذف) •

وفي جنائيات النوازل رجل قال لا سمحاً خبيث لا يقول له بل أنت والاحسن
 ان يكف عنه ولا يجيب ولو رفع الامر الى القاضي ليؤذبه يجوز ولو اجاب مع
 هذا الالباس به (ولو) قال لا سمحاً يادوث أو يافاسق أو يايهودي
 أو يامجنث لا يجب المحذور ~~لا~~ يمكن يعزريه في اذا قال لصالح أما اذا قال
 للفاسق يافاسق أو قال لاص يالصل لا يجب شيء واختيار التعزير الى القاضي
 من واحدة الى تسع وثلاثين وهذا عندهما وهذا في الفتاوى (وفي) شرح
 الطحاوي في كتاب الحدود والتعزير على اربع مرات تعزير اشراف الاشراف
 كالعلماء والعلموية وتعزير الاشراف كالدهاقنة وتعزير اوساط الناس
 وتعزير الخسائس فتعزير اشراف الاشراف الاعلام لا غير وهو ان يقول
 القاضي بلغني انك تقول كذا أو تفعل كذا وتعزير الاشراف الاعلام
 والمجر الى باب القاضي وتعزير الاوساط وهم السوقة الاعلام
 والمجر الى باب القاضي والمجس وتعزير الخسائس الاعلام والمجر
 الى باب القاضي والضرب والمجس بعد ذلك قال المصنف رحمه الله
 سمعت من ثقة ان التعزير باخذ المال ان رأى القاضي أو الوالي جاز ومن
 جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال ومما يصل بهذا
 العبد اذا اساء الادب فلم يولى أن يعزره ويؤذبه ولا يجاوز الحد به وكذا
 امر أنه قال الله تعالى واضربوهن أباح تعزير النساء عند الحاجة اليه
 (الصاحي) اذا ادعى انه خالق ما يفعل ان لم يقب يقتل والساحرة تقتل برديتها
 ان كانت تعتقد ذلك وان كانت المرتدة تقتل ولكن الساحرة تقتل بالاثار
 وهو ما يروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى عماله ان اقتلوا الساحر
 والساحرة (رجل) يتخذ لعبة للناس ويفرق بين الموهوب وجهه بذلك للعبة
 فهذا ساحر ويحكم بارتداده ويقتل هكذا ذكره مطلقاً وهو محمول على ما اذا
 كان يعتقد ان له أثراً (رجل) علم ان فلان يتعاطى من المنكر هل له
 أن يكتب الى أبيه بذلك ان وقع في قلبه ان أباه يقدر على ان يغير على ابنه
 يحل له ان يكتب به الى أبيه وان لم يقع في قلبه انه لا يقدر لا يكتب (وكذا)

بين المرأة وزوجها وكذا بين السلطان والرية اه هذا ما يسر
الله تعالى من الخلاصة والله الموفق لسبيل الرشاد
(باب السرقة) *

(ركننا) أخذ الشيء خفية (وعملها) مال محرز وعملوك وهو شرط (ونصابها)
قد عشرة دراهم مضروبة (وحكمها) القطع (فان) سرق مكاف حرا وعبد
قد النصاب محرز بلا شبهة يمكن كبيت أو صندوق أو بحافظ كجدالس
في الطريق أو مسجد عنده مال واقتر به امرأة أو شهدر جلان بان سألها ما
الامام كيف هي أو ما هي ومتى هي واين هي وكه هي ومن سرق
وبيناهما قطع (وان) تشارك جمع فيها فاصاب كل قدر نصاب قطعوا وان
أخذ بعضهم (وقطع) بالساج وبالأبنوس والصندل والفصوص
المخضر والياقوت والزبرجد والالاء والباب (ولا) يقطع فيما
وجد مباحا في دارنا كخشب وحشيش وقصب وسهمك وطير
وزرنج ومنقرة ونورة (ولا) بما يفسد سريعا كالبن ولحم وفاكهة
رطبة وغر على شجر ويطبخ وزرع لم يحصل لعدم المحرز (ولا) في
اشربة مطربة وآلات لهو وصيد ذهب أو فضة وشطرنج وزرد
ومعصف وصبي حر ولوحاين وعبد ودقتر الحساب ولا في كلب وفهد
وزيت وتبن ومال عامة في بيت المال وماله فيه شركة ومثل حقه حالا
أو مؤجلا ولو يزد وما قطع فيه وهو بحاله لان تغير وسرق ثانيا قطع كغزل
قطع فيه ثم نسج فسرق ولا من سرق من ذي محرم محرم منه بخلاف مال
في بيت غيره ومال مرضعته ولا من الزوج ودرس ولا من مال خاص له من
سيده وعرسه وزوج سيده ولا من مكاتبه ومبعضه ومغتم وجمام وبيت اذن
في دخوله أو سرق شيئا ولم يخرج منه من الدار أو دخل بيتا وناول من هو خارج
أو نقب بيتا وأدخل يده فيه وأخذ شيئا أو طر صرة خارجة من كم غيره (اما)
الاطرار وحل الرباط فان طر الرباط من خارج فلا قطع وان حل الرباط أو
سرق أو حل جلان من طارار وحل لا قطع ان حفظه ربه أو نام عليه أو شق
الحمل فأخذ منه شيئا أو أدخل يده في صندوق غيره أو كره أو حبيبه أو أخرج

من مقصورة دار فيها مقاصير الى خارج أو سرق ربح مقصورة من مقصورة
أخرى فيها أو ألقى شيئا من حوز في الطريق ثم أخذه وحمله على حمار فساقه
وأخرجه من الحوز هذا ما يسراقة تعالى نقله من صدق الشريعة

« (فصل في جنابة البهيمة والجنابة عليها) »

(ضمن) الزك في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يديها أو
رجلها أو رأسها أو كدمت أي عضت بمقدم أسنانها أو خبطت أي ضربت
بيدها أو صدمت أي ضربت ببقعها شيئا (فلو) حدثت هذه الاشياء وهي
تبر في ملكه لم يحرم الميراث ويلزمه الكفارة (ولو) حدثت في ذلك غيره
فلو كان سيرها باذنه كان ملكه والضمن ما تلف مطلقا لا ما تفتت برجلها
أو ذنبها سائرة ألا يمكنه الاحتراز عنها مع سيرها أو عطب بمارئة أو بالث
في الطريق سائرة (فلو) أوقفها غيره ضمن الا في موضع اذن الامام
بإيقافها فيه (وان) أصابت يديها أو رجلها حصاة أو نواة أو
أثارت غبارا أو حجرا صغيرا فقطع عينا أو أوفد ثوبا لا يضمن السائق
للدابة والقائد كالراكب في الضمحل وعليه أي الزك الكفارة لانه
مباشر وحكم المباشر أن لا يبرئ ان كان المقتول مورثه بخلافهما أي السائق
والقائد حيث لا كفارة عليهما وبرئان لانعدام تسيبان والكفارة وحرمان
الارث ليس أمن أحكام التسيب (ضمن) عاقلة كل حر فارس أو راجل
دية الاخران اصطداما وما تاول به كونهما من الجهم وكان الاصطدام خطأ ولو
عمدا فنصفها أي الدية ولو عبد دين فبغير دمه ما ولو واحد منهما
والآخر عبيدا فعلى عاقلة الحر المقتول قيمة العبد في الخطأ ونصفها في العمد
ويضمنها عاقلته (سائق) دابة سقط بعض أمتها على رجل فمات
وقائد قطار وطى بعير منه رجلا فمات فومعه سائق في جانب الابل ضمنا
وأما اذا لم يكن في جانب الابل بوسطها واخذت زمام واحد منها ضمن
وحده (قتل) بعير بطله على قطار يسير بلا علم قائد رجلا ضمن عاقلة
القائد الدية ويرجعوا بها على عاقلة الرابط فلور يطها والقطار واقف ضمنا
أي الدية عاقلة القائد بالرجوع كذا اذا علم القائد انتهى هذا ما يسراقة الله

قوله ما يفتت بالهبة أي ضربت له

تعالى نقله من الدرر والغرر وقد تقدم في فصل الصناعات ما يتعلق
بالمجانيات فلا يرجع والله الموفق لسبيل الرشاد

• (الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارعة والمساقاة) •

(كتاب الشرب) وفي فتاوى القاضى الامام الاصل فيه قوله عليه الصلاة
والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والكلا والنار ولم يرد به شركة الملك
وانما اراد به الاباحة في الماء الذى لم يحرز في الحياض والعيون والآبار
والانهار فلا يملك أحد أن يشرب منها ويقتطع فيه وان فيه انقطاع
ذلك الماء ولا يبق بها أرضه ولا زرعها (وفي الاصل) المياه ثلاثة (الاول)
في نهاية العموم كالانهار العظام كدجلة والفرات وجيحون وسبحون وهي
أبست بمملوك لا أحد ولا يملك أحد أن يستقي منها ويسقى دابته وأرضه
ويشرب به ويتوضأ به ولا كل أحد يصب الطاحون والساقية والدالية
واتخاذ المشرقة واتخاذ النهر الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعمامة فان أضر
بمنع من ذلك فان لم يضر فعل ذلك ولم يمنع وان أضر وفعل فلا يملك واحد من
أهل الدار مسلم أو ذمي أو امرأة أو مكاتب منه (الثاني) في نهاية
المخصوص كماء الحب والكوز وليس لأحد أن ينتفع به الا باذن صاحبه
(وفي) الفتاوى في كتاب الصلاة لوصب ماء حب انسان يقال له لعله
فان اضطر اليه فحينئذ ينتفع به بغير اذن صاحبه (الثالث) المتوسط
وهو ماء الانهار والآبار المملوكة والحياض ولا يملك أحد أن يسقى دابته
الا اذا كان له جمال وأبقار كثيرة يخاف صاحب النهر فساد المسناة
وتقريب النهر فينتدبه منعه هكذا في الفتاوى (وان) كان المحوض
في دار رجل أو في بستانه فاستقى آخر منه ليس لصاحب الدار أو البستان
أن يأخذ ذلك منه الا أن لصاحب الملك أن يمنع من الدخول في ملكه
ولا يملك واحد أن يقول لى حق في دارك فاما أن توصلى اليه أو تمسكتى من
الدخول وهذا اذا كان له مستقى غير ذلك فان لم يكن فله أن يدخل داره بغير
إذنه (الكل) في خمسة الامام المرخسى (وفي) فتاوى القاضى
نهر لقوم ولرجل أرض يجنبه ليس له شرب منه من هذا النهر كان لصاحب

الحجب بالنظم الخبائية وقوله وأبقار بالضم من جموع البقرة والسناة القتر حائط يبنى في وجه المساهو يسمى السداة

الارض الذي ليس له شرب منه ان يشرب ويتوضأ ويسقى دوابه من هذا
النهر وليس له ان يسقى ارضه منه او شجرة او زرعاً ولا ان ينصب دولا باعلى
هذا النهر لارضه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب والاواني ويسقى زرع
او شجرة اختلف المشايخ فيه والاصح انه ليس له ذلك ولا هل النهر ان
يمنعوه (وفي) شرح الشافى لا يجوز بيعه وليس لاحد نصب الطاخونة
ولا غيره على الانهار المشتركة لا قوام مخصوصين وليس لاسطان ان ياذن
لم بذلك وان اذن لم يعتبر اذنه (نهر) بين قوم عليه ارضون لم يعرف كيف
كان اصله اختلفوا فيه بقسمينهم على قدر اراضيهم فان كان الاعلى
لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك الا برضى الآخرين والمختار
انه اذا لم يمكنه سقى ارضه من غير سكر رفع الامر الى القاضي حتى يامرهم
بالماء اية فان اصطلمه واعلى ان يسكر كل شارب يوماً جاز وليس لاحد ان
يكرى منه نهر الا برضى الآخرين وكذا نصب الرمي الا ان يكون موضع
الرمي في ارضه ولا يضر بالنهر ولا بالماء (ومن) كان له شرب في ارضه
في اسفل النهر ففتح ذلك في اعلاه فليس له ذلك (ومن) جعل باب داره
في اعلى حائطه له ذلك كذا في مختصر عصام وقسمه شرح الطحاوي (وفي)
كتاب الشرب للامام خواهر زاده لو اراد ان يجعل شربه اسفل واعلى له ذلك
وهكذا في نهضة الامام الميرزا (وذكر) الصدر الشهيد في كتاب الحيطان
ولو اراد ان يسوق شربه الى ارض اخرى لم يكن له ان يشرب فيماء حتى لم يميز
(وهذا) كطريق بين قوم اراد احدهم ان يفتح فيه طريقاً للمرتدا اخرى
لم يميز (الكل) في الاصل (وفي العيون) نهر مشترك بين قوم اذنوا الرجل
في السقي منه الارجل فانه لم ياذن له ليس له ان يسقى حتى ياذنوا كاهم كذا
روى هشام عن ابي يوسف رحمه الله (وفي) مزارعة النوازل عن محمد بن
مقاتل في رجل سرق ماء فساقه الى ارضه او كرمه فانه يطيب له ما خرج
وهو بمنزلة رجل غصب شعيراً وتبنا وسمن دابته فعليه قيمة العلف وما زاد
في الدابة فهو طيب له (قال) رحمه الله فعلى قياس هذا لو سرق اوراق
التوت واعطى دود الصلق فالابر يسهم يطيب له وعليه قيمة الاوراق

فوله يسكر اي يساقط والصدر السكر كالنخل والاسم هو زينة الفعل اه

* (فصل في مسايل الماء) *

في فتاوى القاضى الامام رجل اراد سقى ارضه او زرعه من مجرى له بطاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعه قالوا لاشئ عليه كل لومع الراعى حتى ضاعت المواشى (وجل) له نوبة ماء في يوم معين من الاسبوع فجاء رجل وسقى ارضه في نوبته ذكر الشيخ الامام على البردوى ان غاصب الماء يكون ضامنا (وفي) متفرقات الفقيه ابى جعفر رجل سقى ارضه فتعدى الماء الى ارض جاره ان اجرى الماء اجراء لا يستقر في ارضه بل يستقر في ارض جاره يضمن وقد تقدم مثل هذا في الضمانات والله اعلم

* (نوع في الارض الموات) *

(وفي الاصل) من احياء الرضا مية باذن السلطان ملكها وبدون الاذن لا وعندهما ملكها وبدون اذن السلطان (والارض) الميعة كل ارض من اراضي السواد والجبال لا يبلغها ماء الانهار وليس لاحد فيها ملك وارضى بخيارا ليست بموات لانها دخلت في القسمة وتصرف الى اقصى مالك او بائع في الاسلام او الى ورثته وان لم تعلم ورثته فينشد التصرف للقاضى (وقال) رحمه الله هكذا قال الامام طهير الدين المرغيناني (وتفسير) الاحياء ان يبنى عليها او يغرس او يكرى او يسقى وهكذا في مزارعة النوازل هذا ما يسهل الله نقله من الخلاصة

* (فصل في المزارعة) *

(قال) في الاصل اذا دفع المزارع الارض الى آخر مزارعة فللمزارعة فاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا المعاملة والتخارج لصاحب الارض ان كان البذر منه والاعمال ان كان البذر منه وان كان من رب الارض فعليه اجر مثل عمل العامل وكما يجب اجر المثل في عمل العامل يجب اجر مثل الارض في المزارعة الفاسدة ويجب اجر مثل البقر (والمراد) من قوله يجب اجر مثل الارض والبقر يعنى يجب اجر مثل الارض مكروبة اما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد المزارعة واجر المثل يجب بالغاما بلغ عند محمد وعند ابي يوسف لا يزداد على المشروط (والمزارعة) جائزة على قولهما

قوله كما ذكره في كتابه في المزارعة

والفتوى على قولهما (ثم) ان ابا حنيفة انما فرغ المسائل على قول
من جوز المزارعة لعله ان الناس لا يأخذون بقوله (ثم) للمزارعة
شرايط وركن وحكم وصفة (أما) ركنها فالإيجاب والقبول (وأما)
شرايطها فمن جملة ذلك كون الارض صالحة للمزارعة وسكون رب
الارض والعامل من اهل العقد وبيان المدة سنة أو سنتين بشرط في المزارعة
وفي المعاملة يجوز من غير بيان المدة استحسانا وتقع على أول ثمرة تخرج
في تلك السنة (وفي النوازل) عن محمد بن سلة المزارعة من غير بيان
المدة جائزة أيضا وتقع على سنة واحدة يعني على زرع واحد وبه أخذ الفقيه
أبو الليث وقال انما شرط اهل الكوفة بيان الوقت لان وقت المزارعة
عندهم متفاوت وابتدأوها ولوانتهاؤها مجهول ووقت المعاملة معلوم
فأجازوا المعاملة وتقع على أول سنة ولم يجزوا المزارعة أتم في بلادنا
فوقت المزارعة معلوم فيجوز وان لم يوقت كالمعاملة (ولو) دفع أرضه
لمزارعة خمس سنوات سنة فهي فاسدة (ومن) شرايطها التخلية حتى
لوشريط في العقد ما يثبته التخلية مثل عمل رب الارض تفسد المزارعة
(ومن) شرايطها بيان ما يزرع في الارض قياسا وفي الاستحسان ليس
بشرط (ومن) شرايطها بيان من عليه البذر (وعن) بعض أئمة بلغ
ان كان بينهما عرف ظاهر ان البذر يكون على أحدهما بعينه لا يشترط بيان
من عليه البذر (ومن) شرايطها ابيان النصيب على وجه لا يقطع
الشركة بينهما في الخارج بأن يقول بالنصف أو الثلث أو الربع
أو ما أشبه ذلك فان بيننا نصيب أحدهما يتظير فان بيننا نصيب من
لا بذر من جهته جازت المزارعة قياسا واستحسانا وان بيننا نصيب من كان
البذر من جهته جازت المزارعة استحسانا (ومن) الشرايط في المعاملة
أن يكون العقد واقعا على ما هو في ذلك من حيث يرضى بنفسه بسبب
عمل العامل حتى لو عقدا عقدا المعاملة على ما يتناهي عظمه وصار به حال
لا يرضى بنفسه بسبب عمل العامل لا تصح المعاملة (وأما) بيان
حكمهما فنقول حكمهما اثبوت الملك في منفعة الارض اذا كان البذر من

جهة المزارع والشركة في الخارج (وأما) بيان صفة المعاملة
 والمزارعة فنقول المعاملة لازمة من الجاهلين ولو أراد أحدهما السفر
 ليس له الفسخ إلا بعدر والمزارعة لازمة من قبل من لا بذرمه حتى لا يملك
 الفسخ إلا بعدر. لكن غير لازمة من قبل من له البذر وقبل القاء البذر
 في الأرض حتى يملك الفسخ من غير عذر لأن فيه اتلاف ماله وهو البذر
 والإنسان لا يجبر على اتلاف ماله بخلاف المعاملة فإنه ليس له الوفاء بما يؤدي
 إلى تلف المال على أحدهما فيلزمه المضي فيها إلا بعدر (والعذر) أن
 يمرض العامل أو يلحق صاحب النخل دين فيضطر إلى بيعه لأن فيه ضررا
 ظاهرا أما ترك السفر فليس فيه ضرر ظاهر فافتقر إلى بعد ما يطبق البذر
 في الأرض تصير لازمة من الجاهلين قال في شرح الشافعي بعد هذا المزارعة
 على سبعة) أوجه (أحدها) أن تكون الأرض من أحدهما
 والبقر والعمل والبذر من الآخر وهذا العمل جائز وصاحب البذر مستأجر
 للأرض (الثاني) أن يكون العمل من أحدهما والباقى من الآخر وهذا جائز
 أيضا وصاحب البذر مستأجر للعامل ليعمله به (الثالث) أن
 تكون الأرض والبذر من أحدهما والبقر وآلات العمل والعمل من
 الآخر وهذا جائز أيضا (الرابع) أن يكون البذر من العامل
 والبقر من قبل رب الأرض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف
 أنه يجوز (الخامس) أن يكون البقر من أحدهما والباقى من الآخر
 (السادس) أن يكون البذر والبقر من واحد والباقى من الآخر
 (السابع) أن يكون البذر من واحد والباقى من الآخر فالمزارعة
 فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة (رجل) دفع أرضا أو نخلا زرعها المزارع على
 أن يقوم على النخل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر إن
 كان البذر من المزارع ففسدت المزارعة والمعاملة لأنه صفة في صفتين
 فإن كان من رب الأرض جاز كلاهما لأنه أجرة وإن كانت المعاملة
 معطوفة على المزارعة بأن يقول أدفع إليك هذه الأرض فترعها ببذورك
 وأدفع إليك ما قيم من النخل معاملة جاز مطلقا (وفي النوازل) رجل

له أرض أو اطلق يا خن بذر امان رجل حتى يزرعها ويكون ذلك بينهما
 فالحملة أو يشتري نصف البذر ويقبضه ويبرئه البائع من الثمن ثم يقول
 له ازرعها على ان الخارج بينهما نصفان فما خرج فهو بينهما لان البذر
 منهما (وفي النوازل) يضار رجل دفع الى رجل أرضا مزارعة سنة فزرعها
 ورفع ثمرتها ثم زرع السنة الثانية بغير اذن رب الأرض فنبت الزرع أول
 ينبت فبلغ ذلك رب الأرض فلم يجز ان كانت العلة بين أهل تلك القرية
 انهم يزرعون المرة بعد الاخرى بغير مزارعة جديدة فذلك جائز (وفي)
 فتاوى النسفي رجل زرع أرض الغير بغير أمره ينظر الى العرف ان كانت
 مناصفة يكون بينهما نصفين قال رحمه الله وهذا اذا كانت معدة لذلك
 بان كان صاحب الأرض ممن لا يزرع بنفسه ويدفع مزارعة وفي أول
 مزارعة النوازل رجل زرع أرض غيره بغير أمره فعليه نقصان الأرض
 هذا أقول نصير وقال محمد بن سلمة ينظر بكم تستوجب قبل استعما لهما وبكم
 تستوجب بعد استعما لهما فيجب عليه نقصان ذلك (رجل) زرع أرض
 غيره بغير اذنه ثم قال رب الأرض ادفع الى بذرى فأكون اكارا لك ان كان
 البذر مستهلكا لا يجوز وان كان قائما يجوز والله أعلم

«(فصل في أعمال المزارعة ما يكون على المزارع وما لا يكون)»

(الاصل) ان كل عمل لا بد للمزارعة منه لتحصيل الزرع المرغوب فيه
 من الأرض المدفوعة اليه فان المزارع يجبر عليه سواء كان ذلك مشروطا
 في العقد أو لم يكن كالسقي والتبذير وكل عمل للمزارع منه بد في تحصيل
 الزرع الا انه من عمل يزيد في جودة الخارج ان كان ذلك مشروطا في عقد
 المزارعة يجبر عليه (وحفر) البئر واصلاح المسناة على صاحب الأرض
 ايضا وفتح فوجة النهر الصغير من النهر الكبير على العامل الا ان يبعد
 أو يكون في موضع وثم ظلمة يمنعون الماء فينشدون على رب الأرض
 قال هكذا أفق الشيخ الامام طه بر الدين (وحفظ) الزرع على المزارع
 الى وقت الادراك وبعد ذلك عليهما (وان) شرط الحفاظ على المزارع
 بعد الادراك أو شرط مؤنة الماء على المزارع ينسفي أن لا تفسد المزارعة

(واذا)

(واذا) أدرك الباذنجان والبطيخ فالجمل والالتقاط عليهما (واذا)
صار الزرع قصيرا فإرادا أن يفصله ويبيعه كذلك فالقصل عليهما والله
سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل فيما يكون عذرا في فتح المزارعة) •

(وفي الأصل) السفر والمرض عذر من قبل المزارع (ولو) كان المزارع
سارقا يخاف على الزرع والتمر منه فهذا عذر (ولو) أراد صاحب الأرض
البيع بعذر الدين والبذر من المزارع أن عمل المزارع في الأرض من
الكرب وتسوية السنة واسماء ذلك إلا أنه لم يزرعها فلصاحب الأرض أن
يبيعها ولا تثنى للعامل على رب الأرض وإن كان المزارع قد زرع الأرض
ونبت الزرع فليس لرب الأرض أن يبيعها حتى يستحصد الزرع فسلو
حبه القاضي بالدين خلى سبيله (ولو) زرع المزارع ولم ينبت الزرع
حتى محق رب الأرض دين فادح اختلاف المشايخ في جواز البيع (وفي مزارعة
النوازل رجل دفع لرجل أرضه مزارعة فزرع الأرض ثم إن رب الأرض
باع الأرض مزرعة فلا يخلو أما أن يكون باعها برضى المزارع أو بغير رضاه
وأما أن يكون البذر من جهة رب الأرض أو من جهة العامل (فإن)
باعها برضاه ولم يكن نبت الزرع والبذر من قبل رب الأرض فلا تثنى للمزارع
من الثمر لانه إنما ثبت له المحق بعد النبت أما قبله فلا حق له فيه (وإن)
كان البذر من قبل المزارع نابتا فإن أجاز المزارع جاز ونصيب المزارع
فيه قائم (وإن) كان ذلك بغير رضاه فلم يزرع أن يبطل البيع
(وكذلك) لو دفع الكرم معاملة ثم باعه إن لم يكن خرج منه شيء فلا تثنى
للعامل لانه ليس له فيه حق فإن خرج وأجاز به جاز ونصيبه فيه قائم وإن كان
بغير رضاه فله أن يبطل البيع (واذا) مات رب الأرض بعد ما نبت الزرع
قبل أن يستحصد البذر من المزارع يبقى العقد إلى أن يستحصد الزرع
استحسانا ولا يجب شيء من الاجر على المزارع (هذا) إذا قل المزارع
أنا لأقلع الزرع فإن قال أنا أقلع الزرع فإنه لا يبقى عقد المزارعة وإن
اختار المزارع القطع فلورثة رب الأرض خيار ثلاث إن شاءوا فقلعوا الزرع

والمقاييس بينهم وان شاءوا أنفقوا على الزرع بأمر القاضي حتى يرجعوا
على المزارع بجهه النفقة وان شاءوا غرموا واحدة المزارع من الزرع
والمزروع لهم (وان) مات قبل الزراعة بعد ما عمل في الارض بان كرب
الارض وحفر الانهار انتقضت المزارعة ولا يقرم ورثة رب الارض للمزارع
شيأ (ولو) مات بعد الزراعة قبل النبات اختاف المشايخ فيه (ولو) لم يمت
لكن المزارع آخر الزراعة حتى انتقضت السنة والزرع بقل فأرد رب الارض
أن يقطع الزرع وأبي المزارع فليس لرب الارض أن يقطع الزرع وتثبت
بينهم الجارة في نصف السنة حكما حتى يستقصد والعمل عليهم ما نصفا حتى
يستقصد وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان أراد القلع فلب رب الارض خيارات
ثلاث على ما ذكرنا (واذا) أنفق بعد انتهاء الزرع بأمر القاضي ورجع على
المزارع بنصف النفقة (ولو) انتقضت مدة المعاملة والتمرم لم يدرك وأبي
العامل الغرم يترك بغير جارة في يده (اذا) هرب المزارع في وسط السنة
والزرع بقل فأنفق عليه وب الارض حتى استقصد ورجع على العامل بما
أنفق بالغام بالغ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع يمينه على عمله وان
مات المزارع والزرع بقل فقالت ورثة المزارع نحن نعملها على حالها حتى
نستقصدها فذلك لهم ولو قالوا قطع الزرع ولا نعمل لا يجبرون على العمل
» (فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارعة) »

(وفي الاصل) اذا كان البسند من المزارع له أن يدفع الى آخر مزارعة
وان لم يأذن له رب الارض أصلا فلو دفع المزارع مزارعة بالنصف الى آخر
على أن يعمل به بشرط في المزارعة الاولى أيضا النصف فالخارج بين
رب الارض والمزارع الثاني نصفاً ولا شيء للمزارع الاول (الكل)
في الاصل هذا ما يبر الله تعالى من الخلاصة والله الموفق

» (كتاب المساقاة) »

المساقاة هي في الاصل دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالتمارة
حكما وخلافا وشروطا فان حكم المساقاة حكم المزارعة وان الفتوى على
معناها في انها باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وفي ان شروطها

كثرت وطها وفي كل شرط يمكن وجوده في المساقاة كاهلية العاقلين
 وبين ان نصيب العامل والخلية بين الاثني عشر والعامل والشركة في الخارج
 فاما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة وعند الشافعي المساقاة جائزة
 والمزارعة انما تجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو المضاربة والمساقاة اشبه
 بها لان الشركة في المربح فقط وفي المزارعة لا تجوز الشركة في مجرد الربح
 وهو ما زاد على البذر الا المدة فانها تصح بلا ذكرها استقسانا فان لا ادراك
 الثمر وقتا معلوما ويقع على اول ثمرة تخرج وادراك بذر الرطبة كادراك
 الثمر الرطبة بالغارسية سقطت فانه اذن دفع الرطبة مساقاة ولا يشترط
 بيان المدة فقط بل الى ادراك بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الشجر
 (اقول) الغالب ان البذر في غير مقصود بل يتحصن في كل سنة ست
 مرات أو أكثر وان اريد البذر فتعسر قوت تركه ثانية الى أن يدرك
 البذر ففيها لا يوجد البذر ينبغي أن تقع على السنة الاولى وذو كرمه لا يخرج
 الثمر فيها يفسدها وذو كرمه قد تبلغ فيها وقد لا تبلغ تصح
 فلنخرج في وقت مسمى فعلى الشرط والافلحامل اجر المثل أى
 يعمل الى ادراك الثمرة (وتصح) في الكرم والشجر والرباط
 وامول الباذنجان والنخل وان كان فيه ثمر الامدركا كالمزارعة هذا عندنا
 وعند الشافعي رحمه الله لا تصح الا في الكرم والنخل وانما تصح فيهما
 بحديث خبير وفي غيرهما بقي على القياس وعندنا تصح في جميع ما ذكر
 فحاجة الناس (ثم) اذا همت تصح وان كان الثمر على الشجر الا أن يكون
 الثمر مدركا لانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعده كالمزارعة تصح
 اذا كان الزرع بطلا ولا تصح اذا استقصى لكن اجارة الارض لا تصح الا أن
 تكون خالية عن زرع المسالك (فان) مات أحدهما أو مضت مدتها
 والثمر في يقوم العامل عليه أو وارثه وان كره الدافع أو ورثته أى ان مات
 العامل والثمر في يقوم ورثة العامل عليه وان كره الدافع وان مات الدافع
 يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع استقسانا دفعا للضرر ولا تنسخ الا
 بعذر وكون العامل مريضا لا يقدر على العمل أو سارقا يخاف على نفسه أو

نمره منه عذر ولو دفع قضاء مدة معلومة ليغرس ويكون الشجر والارض
 بينهما لا يصح لاشتراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة والثمر والغرس
 لرب الارض والاخر قيمة غرسه وأجر عمله لانه في معنى قفيز الطحسان لانه
 استئجار به بعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان وانما لا يكون الغراس
 لصاحبه لانه غرس برضاه ورضى صاحب الارض فصار تبعاً للارض
 (وحيلة) الجواز أن يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستأجر
 صاحب الارض العامل ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل في نصيبه هذا
 ما يسر الله نقله من صدر الشريعة والله سبحانه وتعالى أعلم
 * (الفصل الخامس والعشرون في المحيطان وما يتعلق به) *

(جدار) بين شر يكتن أن أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك
 الا باذن الشريك أضرب بالشريةك ذلك أو لم يضرب (جدار) بين دارين
 انهدم ولا أحدهما نبات ونسوة فاراد صاحب العيال أن يبنيه وأبى الآخر
 قال بعضه - لا يجبر الا بى وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن
 يكون بينهما ستر (قال) الامام تفر الدين قاضى خان ينبى أن يكون
 الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن لكل
 واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستر فلا يجبر الا بى على البناء وان كان أصل
 المحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يجبر الا بى على البناء غنية
 الفتاوى (جدار) بين رجلين لكل واحد منهما على جملات فوهى
 الجدار فرقع أحدهما وبناه بمال نفسه ومنع الآخر عن وضع الجملات
 على ما كان عليه في الزمن القديم قال الفقيه أبو بكر الاسكاف بتقارن
 كان عرض الجدار بحال لوقعه بينهما أصاب كل واحد منهما موضع فيمكنه
 ان يبنى عليه حائطاً يحتمل جملاته على ما كان في الأصل كان الباني متبرعاً
 بالبناء وليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الجملات عليه وان كان بحال
 لوقعه لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعاً وله أن يمنع شريكه عن وضع الجملات
 على هذا الوجه حتى يضمن له نصف ما انفق في البناء غنية (جدار) بين
 رجلين لأحدهما جملته وليس للآخر جملته فاراد الذى لا جملته ان يضع

عليه جمولة مثل جمولة شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه أبو بكر البلخي ان كانت جمولة الشريك محبسة فلا تخران يضع (وقال) لافقيه أبو اليت فلا تخران يضع عليه مثل جمولته ان كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه مقرباً الحائط بينهما (غنية) (وذكر) في كتاب الصلح اذا كان لكل واحد منهما عليه جذوع أو جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان الحائط يحتمله (وعن) الفقيه أبي بكر البلخي جدار بين رجلين لأحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جذوعه إلى موضع آخر قال ان كان يحول من اليمين إلى اليسر أو من اليسر إلى اليمين ليس له ذلك وان أراد أن يسفل الجذوع فلا بأس لان هذا يكون أقل ضرراً بالحائط وان أراد أن يجمع له أرفع عما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون أكثر عما كان فان رأس الحائط لا يحتمل ما يحتمله أساس الحائط فانه يمنع وعن محمد رحمه الله ان كان الحائط المشترك قد رقاة الرجل فأراد أحد الشريكين ان يزيد في طوله ليس له ذلك الا باذن شريكه (غنية) (وفي) فتاوى أبي اليت رجل أذن له جار في وضع الجذوع على حائطه أو حفر سرداب تحت داره ثم باع داره فلم يشتري ورفع الجذوع والسرداب الا اذا اشترط في البيع ترك ذلك فيه ثم لا يكون له ذلك (وذكر) قاضي خان مسائل من جنس ذلك الى ان قال ان كان أحد بناء أو غرفة في سكة غير نافذة برضى أهلها فاشتري رجل من غير أهل تلك السكة داراً منها فله أن يأمره برفع الغرفة (حاوي) جدار بينهما أراد أحدهما ان يبني عليه سقفاً آخر أو غرفة يمنع (وكذا) اذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك (برازية) (جدار) مشترك بين اثنين انهم قدم فظهر انه ذو طاقين متلاصقين فأراد أحدهما ان يرفع الحائط الذي هو في جانبه ويكتفي بالطابق الذي هو من جانب شريكه ستره وأبى الشريك ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي اذا كانا أقرأ قبل ظهور ما ظهر ان هذا الحائط بينهما فليس لأحدهما ان يحدث فيه شيئاً بغير أمر الشريك وان كانا أقرأ أن كل حائط من يليه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما أحب (غنية)

(حائط) بين رجلين لأحدهما عليه جذوع فأراد ألا يخر أن يضع عليه جذوعا مثل جذوع صاحبه فنفعه ألا يخر أن الجدار لا يحتمل ذلك قال الشيخ الإمام أبو القاسم يقال لصاحب الجذوع أن شئت فخط عنه ما يمكن لشريكك من الحمل وإن شئت فارفع حائط حتى تستويا لأن صاحب الحمل أن كان وضع بغير إذن الشريك فهو ظالم وإن وضع بأذنه فهو عارية والعارية غير لازمة (قال) الفقيه أبو الليث وعن أبي بكر خلاف هذا ويقول أبي القاسم نأخذ (غنية) (جدار) بين رجلين لأحدهما عليه حجارة وليس لأخر عليه شيء قال الجدار إلى الذي لا حجارة له فأشهد على صاحب الحجارة فلم يرفعه حتى سقط فأضر بالشريك قال أبو القاسم إذا ثبت الاثماد وكان عفوفا وتضمن من رفعه بعد الاثماد يضمن المتهود عليه نصف قيمة ما قدم من سقوطه (غنية) (حائط) بين رجلين انتهى فبناه أحدهما في غيبة الشريك قال أبو القاسم إن بناء بنقض الحائط الأول يكون متبرعا ولا يكون له أن يمنع شريكه من الحمل عليه وإن بناء بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك أن يعمل على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط (غنية) (حائط) بين رجلين لأحدهما عليه جذوع واحد ولا آخر عليه عشرة قال في الكتاب لصاحب الجذوع موضع جذعه وكل الحائط لأخر استعسانا وفي القياس يكون جميع الحائط بينهما أو به كان أبو يوسف رحمه الله يقول أولا ثم رجع إلى الاستعسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله (غنية الفتاوى) (حائط) مشترك بين رجلين وهو ويضاف ضرر بسقوطه فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يجبر على نقضه (وعنه) إذا أراد أحدهما نقض جدار مشترك وأبي الأخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما ينهدم من بيتك وضمن ثم نقض الجدار بأذن الشريك فانهدم من منزل الضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك (غنية) (هدم) بيته ولم يكن والمجير أن يتضرر وبذلك كان له جبره على البناء إذا كان قادرا والمختار ليس لهم ذلك (طاحونة) أو حطم مشترك انتهى بعبه وأبي

الشريك من العمارية يجبر أما إذا انهدم الكل وصار ضررا لا يجبر وإن كان
الشريك معسرا يقال له أنفق حتى يكون ديننا على الشريك ولو أنفق
أحدهما في مرتتها يغير إذن الشريك لا يكون مقبولا (خزانة الفتاوى)
هذا ما يسر الله نقله من مجموع مؤيد زاده والله أعلم (وفي) صلح النوازل
رجل أراد أن يتخذ داره يستأنا ليس بحلله أن يمنع من ذلك إذا كانت
الأرض صلبة لا يتعدى ضرر الماء إلى جداره وإن كانت رخوة يتعدى إلى
جداره له أن يمنع (وعلى) هذا إذا جعل دكانه طاحونة أو جعله للقنطرة
(وعلى) هذا لو أراد أن يبنى حماما أو أصطبلًا (وفي) صلح الفتاوى إذا كان
رجل نخلة في ملكه فخرج سعفه إلى ملك غيره فأراد ألا يخرق قطعها له
ذلك (وفي) يبيع النوازل رجل له دار قد نزلت أغصان شجرة رجل
وأخذت هواه داره فقطع صاحب الدار الأغصان إن أمكن صاحب
الشجرة أن يفرغ هواه داره من غير أن يقطع بان يجمع الأغصان ويشدها
بجبل ضمن وإن كانت غلاظا لا يمكن وقطعها من الموضع الذي يقطعها
الحاكم منه لورفع إليه لا يضمن وإن قطع أكثر مما يقطع الحاكم يضمن
كذا في غصب الفتاوى (وفي) فتاوى الفضلى في كتاب الدعوى رجل
بنى سقف الأعلى في منزل امرأته ثم أراد رفعه أن يبناء بأمره ليس له الرفع
والبناء لما وكذا كل من بنى دار غيره بغير أمره يكون له وإن بنى بغير أمرها
له أن يرفع إلا أن يضربها غيبقة يمنع (وفي الوصايا) أن يبنى لها يكون
لها (وفي فوائد) الفضلى رجل هدم منزل امرأته برضاهم بناءه بتقصه
ونقصه وبخشب آخر اشتراه بماله أن يبنى لأمراته لم يكن له في البناء حق
(وذكر) فقيها أبو إسحاق أنه إن أشهد وقت البناء أنه يبنى لرجل
عليها كان البناء له وإن لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها بشئ
(وعلى) هذا العمارية في كرمها انتهى هذا ما يسر الله نقله من
المخلاصة والله الموفق

«الفصل السادس والعشرون في السير»

(أمان) الذي والمرأة لا يصح إلا إذا حكم بان لهم ذمة غيبقة يجوز وكذا حكم

العبد والمحدود والاعمى لا يجوز (ولو) سالوا أن ينزلوا على حكم أسير في أيديهم
فللإمام أن يجيبهم (الامام) إذا أمنه على قرابته يدخل الوالدان
في حق الامان استخسانا بخلاف الوصية لقربته (الساطان) إذا أمن
الكفار بشرط عدم النهب لا يصح أمانه حتى لو ظهر عليهم فهم فيء وان
أمنهم مطلقا فاستغلو في النهب انتقض أمانهم وهذا إذا كانوا كثيرين
بحيث يكون لهم قوة وشوكة اما الواحد من المستأمنين إذا قطع الطريق
لا ينتقض أمانه وكذا الاثنان والثلاثة (الكافر) إذا أسلم قبل الاسر
بعده ما وقعت الدائرة على الكفار لا يكون فيأ وهو حر وماله له
* (فصل في مسائل البيع والمالك) *

(وفي الفتاوى) طائفتان من الكفار يذنهم ما مودعة دخلوا دار الاسلام
وبينهم وبين المسلمين موادعة ايضاً تنازعوا فيها أيديهم واقتتلوا ووقعت
الدائرة على إحدى الطائفتين واستولوا على المقهورين وباعوهم من المسلمين
قبل الاحراز بدار الحرب لا يجوز الشراء منهم (ولو) ان اهل الهند
وأهل الترك استولوا على طارق من الروم وأحرزوها بدار الهند ثبت
المالك لاهل الهند وكذا ثبت للملك لاهل الترك والاحراز بدار الحرب شرط
اما بدارهم فلا (ولو) باع واحد منهم شيئاً من هذه المجملية يجوز (أهل
بالدة) يدعون الاسلام فيصلون ويصومون ويقرون ومع ذلك يعبدون
الاوثان فأغار عليهم المسلمون وسبوا منهم فأراد انسان ان يشتري من تلك
السبايا ان كانوا يقرّون بالعبودية للمكهم لم يجز الشراء وان لم يكونوا
مقرّين بالعبودية للمكهم جاز شراء الصديان والنساء دون الكبار
(مسلم) دخل دار الحرب بأمان فباع انسان من اهل الحرب بأمة أو بأمر
ولده أو بعمة أو بخالته قد قهرها وأراد بيعها من المسلم المستأمن فانه
لا يشرها منه هذا قول أكثر المشايخ (وقال) السرخسي ان كانوا يبرون
جواز البيع لا يجوز وان كانوا يبرون جواز البيع يجوز وإذا بطل البيع على
القول الاول أو على القول الثاني ان كانوا يبرون البيع فاذا خرجوا الى دار
الاسلام تكاه وفيه قال بعضهم يملكه بالفهرو ان كان البيع باطلا والعصم

ان البائع ان رأى جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى جواز البيع ان
انتهى وذهب به كرهامه (قال) المصنف وفي سيرا الاصل في باب صلح
الملوك والموادعة مسألة تدل على انه يجوز البيع اذا رأى البائع جواز وان
قهر حربى بعض احرارهم ثم باعه من المسلم المستأمن اذا كان المحكم عندهم
ان من قهر منهم صاحب مملكة جاز الشراء وان كان المحكم عندهم على
خلاف هذا لا يجوز (مسلم) تزوج امرأة في دار الحرب وكانت كافرة
تركية واعطى الاب صداقها واضمرفى قلبه انه يبيعها فخرج بها الى دار
الاسلام واراد بيعها فالبيع باطل وهى حرة يريده اذا خرجت معه طوعا
لعدم القهر (الحربى) اذا دخل دارنا بامان مع الولد فباع الولد لا يجوز
بيعه لان الولد داخل تحت الامان وفي اجازة البيع نقض الامان (ملك)
من الملوك الذين في دار الحرب اهدى الى رجل من المسلمين هدية من
احرارهم او من بعض اهله فان كان الذى اهدى اليه ليس بينهم وبينه
قرابة كان مملوكا لمن اهداه اليهم وان كان ذارحم محرم او امرأة قد ولدت
منه لم يكن مملوكا للذى اهدى اليه هذا ما يسرائيل الله نقله من الخلاصة
والله سبحانه هو الموفق

(فصل في المحظور والاباحة)

(رجل) سيب دابة ضعيفة فاصلمها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها
فاقر وقال قلت حين خليت سبيلها من اخذها ففى له وانكر فاقمعت عليه
البيضة واستخلف فتسكل ففى للواجدين منها وان كان حاضرا يسمع هذه
المقالة او غائبا فبلغه الخبر قال الصدر الشهيد وهو اختيارنا فحين ارسل
صيده وان لم يكن من هذا الكتاب (وان) اختلفا فالقول قول صاحبها
مع يمينه انه لم يقل هى لمن اخذها (رجل) قال لا نخرادخل كرمى وخذ
من العنب فله ان ياخذ قدر ما يشبع به انسان واحد (رجل) قال
اذنت للناس فى ثمر نخلى ومن اخذ شيئا فهو له فبلغ الناس واخذوا من ذلك
شيئا كان لهم ذلك (وفى) الاجناس رجل قال لا نخرأنت فى حل
من مالى فهذا على الدراهم والدنانير ولو اخذنا كمة او ابلا وغنمنا منه

نمره منه عذر ولو دفع قضاء مدة معلومة ليغرس ويكون الشجر والارض
بينهما لا يصح لاشتراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة والنمر والغرس
لرب الارض والاخر قيمة غرسه وأجر عمله لانه في معنى قفيز الخمان لانه
استتجار به من ما يخرج من عمله وهو نصف البستان وانما لا يكون الغراس
لصاحبه لانه غرس برضاه ورضى صاحب الارض فصارت تبعاً للارض
(وحيلة) المجواز أن يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستأجر
صاحب الارض العامل ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل في نصيبه هذا
ما يسر الله نقله من صدر الشريعة وآله سبحانه وتعالى أعلم

(الفصل الخامس والعشرون في المحيطان وما يتعلق به)

(جدار) بين شر يكتن أن أراد أحدهما أن يزد في البناء عليه لا يكون له ذلك
الا باذن الشريك أضرب بالشريك ذلك أو لم يضرب (جدار) بين دارين
انهدم ولا حدهما بنات ونسوة فاراد صاحب العيال أن يبنيه وأبى الآخر
قال بعضهم لا يجبر الآتي وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن
يكون بينهما ماسترة (قال) الامام فخر الدين قاضى خان ينبغى أن يكون
المجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن لكل
واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستر ولا يجبر الآتي على البناء وان كان أصل
المحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يجبر الآتي على البناء غنية
الفتاوى (جدار) بين رجلين لكل واحد منهما عليه جولات فوهى
الجدار فرفعه أحدهما وبناء بماله نفسه ومنع الآخر عن وضع الجولات
على ما كان عليه في الزمن القديم قال الفقيه أبو بكر الاسكاف يتقارن
كان عرض الجدار بحال لوقع بينهما أصاب كل واحد منهما موضع فيمكنه
ان يبنى عليه حائطاً يحتمل جولاته على ما كان في الأصل كان الباني متبرعاً
بالبناء وليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الجولات عليه وان كان بحال
لوقع لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعاً وله أن يمنع شريكه عن وضع الجولات
على هذا الوجه حتى يضمن له نصف ما انفق في البناء غنية (جدار) بين
رجلين لا حدهما جولة وليس للآخر جولة فاراد الذى لا جولة له ان يضع

عليه جمولة مثل جمولة شريكه اختلغو فيه قال الفقيه أبو بكر البلخي ان كانت جمولة الشريك محدثة فلا تخران يضع (وقال) للفقيه أبو الليث لا تخران يضع عليه مثل جمولته ان كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه مقرباً ان الحائط بينهما (غنية) (وذكر) في كتاب الصلح اذا كان لكل واحد منهما عليه جذوع أو جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان الحائط يحتمله (وعن) الفقيه أبي بكر البلخي جدار بين رجلين لأحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جذوعه إلى موضع آخر قال ان كان يحول من الأيمن إلى الأيسر أو من الأيسر إلى الأيمن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل الجذوع فلا بأس لان هذا يكون أقل ضرراً بالحائط وان أراد أن يجعله أرفع عما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون أكثر عما كان فان رأس الحائط لا يحتمل ما يحتمله أساس الحائط فانه يمنع وعن محمد رحمه الله ان كان الحائط المشترك قد رقامة الرجل فأراد أحد الشريكين أن يزيد في طوله ليس له ذلك الا باذن شريكه (غنية) (وفي) فتاوى أبي الليث رجل أذن له جاره في وضع الجذوع على حائطه أو حفر سرداب تحت داره ثم باع داره فلم يشتري رفع الجذوع والسرداب الا اذا اشترط في البيع ترك ذلك فيه ثم لا يكون له ذلك (وذكر) قاضي خان مسائل من جنس ذلك الى ان قال ان كان أحدث بناء أو غرفة في سكة غير نافذة برضى أهلها فاشتري رجل من غير أهل تلك السكة داراً منها فله أن يأمره برفع الغرفة (حاوي) جدار بينهما أراد أحدهما ان يبني عليه سقفاً آخر أو غرفة يمنع (وكذا) اذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك (برازية) (جدار) مشترك بين اثنين انهم فظهر انه ذوطا قين متلاصقين فأراد أحدهما ان يرفع الحائط الذي هو في جانبه ويكتفي بالطابق الذي هو من جانب شريكه سترقوا أي الشريك ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي اذا كانا أقرّا قبل ظهور ما ظهر ان هذا الحائط بينهما فليس لأحدهما ان يحدث فيه شيئاً بغير أمر الشريك وان كانا أقرّا أن كل حائط من يليه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما أحب (غنية)

(حائط) بين رجلين لأحدهما عليه جذوع فأراد ألا يخرأ أن يضع عليه
جذوعا مثل جذوع صاحبه فنهى الآخر أن يحدار لا يعمد ذلك قال
الشيخ الإمام أبو القاسم يقال لصاحب الجذوع إن شئت فخط عنه ما يمكن
لشريكك من الحمل وإن شئت فارفع حائط حتى تستويا لأن صاحب الحمل
إن كان وضع بغير إذن الشريك فهو ظالم وإن وضع بأذنه فهو عارية
والعارية غير لازمة (قال) الغيبة أبو الويث وعن أبي بكر خلاف هذا
ويقول أبي القاسم نأخذ (غنية) (جدار) بين رجلين لأحدهما عليه
حمولة وليس للآخر عليه شيء قال الحمد لولي الذي لا حمولة له فأشهد على
صاحب الحمولة فلم يرفعه حتى سقط فأضرب بالشريك قال أبو القاسم إذا ثبت
الاشهاد وكان عفو فوافقه يمكن من رفعه بعد الاشهاد يضمن المنهود
عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه (غنية) (حائط) بين رجلين
انهدم فبناه أحدهما في غيبة الشريك قال أبو القاسم إن بناء بقض
الحائط الأول يكون متبرعا ولا يكون له أن يمنع شريكه من الحمل عليه
وإن بناء بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك أن يعمل على الحائط
حتى يؤدي نصف قيمة الحائط (غنية) (حائط) بين رجلين لأحدهما عليه
جذوع واحد وللآخر عليه عشرة قال في الكتاب لصاحب الجذوع موضع
جذعه وكل الحائط للآخر استعسانا وفي القياس يكون جميع الحائط
بينهما أو به كان أبو يوسف رحمه الله يقول أولا ثم رجع إلى الاستعسان وهو
قول أبي حنيفة رحمه الله (غنية الفتاوى) (حائط) مشترك بين رجلين
وهو ويضاف ضرر بسقوطه فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يجبر على نقضه (وعنه) إذا أراد
أحدهما نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا ضمن لك
كل ما ينهدم من بيتك وضمن ثم نقض الجدار بأذن الشريك فانهدم
من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك (غنية) (هدم) بيته
ولم يكن والمجير إن يتضرر من بذلك كان له جبره على البناء إذا كان قادرا
والمتنار ليس له ذلك (طاحونة) أو حمام مشترك انهدم بعضه وأبى

الشريك غن العمارية يجبر أما إذا انهدم الكل وصار مضرًا لا يجبر وإن كان
الشريك مضرًا يقال له أنفق حتى يكون دينًا على الشريك ولو أنفق
أحدهما في مرتما يغير إذن الشريك لا يكون مقبرًا (خزانة الفتاوى)
هذا ما يسهل الله نقله من مجموع مؤيد زاده والله أعلم (وفي) صلح النوازل
رجل أراد أن يتخذ داره بيتان ليس يحلله أن يمنع من ذلك إذا كانت
الأرض صلبة لا يتعدى ضرر الماء إلى جداره وإن كانت رخوة يتعدى إلى
جداره إن يمنعه (وعلى) هذا إذا جعل دكانه طاحونة أو جعله للقصارة
(وعلى) هذا لو أراد أن يبنى حمامًا أو صاعبلًا (وفي) صلح الفتاوى إذا كان
لرجل نخلة في ملكه فخرج سعة إلى ملك غيره فأراد ألا يخرق قطعها له
ذلك (وفي) يبيع النوازل رجل له دار قد نزلت أغصان شجرة لرجل
وأخذت هو إدارة فقطع صاحب الدار الأغصان إن أمكن صاحب
الشجرة أن يفرغ هو إدارة من غير أن يقطع بان يجمع الأغصان ويشدها
بجبل ضمن وإن كانت غلاظًا لا يمكن وقطعها من الموضع الذي يقطعها
الحاكم منه لورفع إليه لا يضمن وإن قطع أكثر مما يقطع الحاكم يضمن
كذا في غصب الفتاوى (وفي) فتاوى الفضلى في كتاب الدعوى رجل
بنى السقف الأعلى في منزل امرأته ثم أراد رفعه إن بناه بأمره ليس له الرفع
والبناء لما وكذا كل من بنى دار غيره بغير أمره يكون له وإن بنى بغير أمرها
له أن يرفع إلا أن يضربها غيبته يمنع (وفي الوصايا) إن بنى لها يكون
لها (وفي فوائد) الفضلى رجل مدم منزل امرأته مرضاهم بناء بتقصه
ونقصه وبخشب آخراش تراه بحاله إن بنى لامرأته لم يكن له في البناء حق
(وذكر) فقهنا أبو إسحاق أنه إن أشهد وقت البناء أنه يبنى ليرجع
عليها كان البناء له وإن لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها بشئ
(وعلى) هذا العمارية في كرمها انتهى هذا ما يسهل الله نقله من
المخلاصة والله الموفق

(الفصل السادس والعشرون في السير)

(أمان) الذي والمرأة لا يصح إلا إذا حكم بان لهم ذمة غيبته يجوز وكذا حكم

العبد والمعدود والاعشى لا يجوز (ولو) سألوا أن ينزلوا على حكم أسير في أيديهم
 فلا إمام أن يجبرهم (الإمام) إذا أمنه على قرابته يدخل الوالدان
 في حق الأمان استخسانا بخلاف الوصية لقرابته (السلطان) إذا أمن
 الكفلة بشرط عدم النيب لا يصح أمانه حتى لو ظهر عليهم فهم في وءان
 أمهم مطلقا فاستغلو في النيب انتقض أمانهم وهذا إذا كانوا كثيرين
 بحيث يكون لهم قوة وشوكة أما الواحد من المستأمنين إذا قطع الطريق
 لا ينتقض أمانه وكذا الاثنان والثلاثة (الكافر) إذا أسلم قبل الأسر
 بعد ما وقعت الدائرة على الكفار لا يكون فيما هو محر وماله له

(فصل في مسائل البيع والمالك)

(وفي الفتاوى) طائفتان من الكفار يذنهم ما موادة دخلا دار الاسلام
 وبينهم وبين المسلمين موادعة ايضا ثم تنازعوا فيما يدينهم واقتتلوا ووقعت
 الدائرة على إحدى الطائفتين واستولوا على المقهورين وباعوهم من المسلمين
 قبل الاحراز بدار الحرب لا يجوز الشراء منهم (ولو) ان اهل الهند
 وأهل الترك استولوا على طارق من الروم وأحرزوها بدار الهند ثبت
 الملك لاهل الهند وكذا ثبت الملك لاهل الترك والاحراز بدار الحرب شرط
 اما بداهتهم فلا (ولو) باع واحد منهم شيئا من هذه الجملة يجوز (أهل
 بالدة) يدعون الاسلام فيصلون ويصومون ويقرءون ومع ذلك يعبدون
 الاوثان فأغار عليهم المسلمون وسبوههم فأراد انسان ان يشتري من تلك
 السبايا ان كانوا يقرءون بالعبودية للمالكهم لم يجز الشراء وان لم يكونوا
 مقرئين بالعبودية للمالكهم جاز شراء الصبيان والنساء دون الكبار
 (مسلم) دخل دار الحرب بأمان فجاء انسان من أهل الحرب بأمة أو بأم
 ولده أو بعمة أو بخالته قد قهرها وأراد بيعها من المسلم المستأمن فانه
 لا يشتريها منه هذا قول أكثر المشايخ (وقال) السرخي ان كانوا لا يرون
 جواز البيع لا يجوز وان كانوا يرون جواز البيع يجوز واذا بطل البيع على
 القول الاول أو على القول الثاني ان كانوا يرون البيع فاذا خرجوا الى دار
 الاسلام تكاه وفيه قال بعضهم يملكه بالقهر وان كان البيع باطلا ولا يصح

ان البائع ان رأى جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى جواز البيع ان
 اتمه وذهب به كرهام ملكه (قال) المصنف وفي سيرة الاصل في باب صلح
 الملوك والمواعدة مسئلة تدل على انه يجوز البيع اذا رأى البائع جوازه وان
 قهر حربي بعض احوارهم ثم باعه من المسلم المستامن اذا كان المحكم عندهم
 ان من قهر منهم صاحب مملكة جاز الشراء وان كان المحكم عندهم على
 خلاف هذا لا يجوز (مسلم) تزوج امرأة في دار الحرب وكانت كافرة
 تركية وأعطى الاب صداقها وأضمر في قلبه أنه يبيعها فخرج بها الى دار
 الاسلام وأراد بيعها فالبيع باطل وهي حرة يرد به اذا خرجت معه طوعا
 لعدم القهر (الحربي) اذا دخل دارنا بأمان مع الولد فباع الولد لا يجوز
 بيعه لان الولد داخل تحت الامان وفي اجازة البيع نقض الامان (ملك)
 من الملوك الذين في دار الحرب أهدى الى رجل من المسلمين هدية من
 احوارهم أو من بعض أهله فان كان الذي أهدى اليه ليس بينهم وبينه
 قرابة كان مملوكا لمن أهداه اليهم وان كان ذارحم محرم أو امرأة قد ولدت
 منه لم يكن مملوكا للذي أهدى اليه هذا ما يسر الله نقله من الخلاصة
 والله سبحانه هو الموفق

(فصل في المخطروالاباحة)

(رجل) سيب دابة ضعيفة فاصلمها انسان ثم جاء صاحبها وأراد أخذها
 فاقتر وقال قلت حين خليت سبيلها من أخذها فهي له وأنكر فاقامت عليه
 المينة أو استخلف فتسكل فهي للواجب منهما وان كان حاضرا يبيع هذه
 المقالة أو غائبا فبلغه الخبر قال الصدر الشهيد وهو واختيارنا فيمن أرسل
 صيده وان لم يكن من هذا الكتاب (وان) اختلفا فالقول قول صاحبها
 مع يمينه انه لم يقل هي لمن أخذها (رجل) قال لا نخرأ دخل كرمي وخذ
 من الغنبل فله أن يأخذ قدر ما يشبع به انسان واحد (رجل) قال
 أذنت للناس في غمر نخلي ومن أخذ شيئا فهو له فبلغ الناس وأخذوا من ذلك
 شيئا كان لهم ذاك (وفي) الاجناس رجل قال لا نخرأنت في حل
 من مالي فهذا لي الدراهم والدنانير ولو أخذنا كته أو ابلا وغنمنا منه

لايجل (وفي الفتاوى) لو قال لا^٢ خرأنت في حل مما كاتمه من مالى أو
أخذت أو أعطيت حل له الا كل ولايجل له الاخذ والعطاء (رجل) قال
لا^٢ خرأنتى من كل حق هو لك على ففعل وابرأه ان كان صاحب الحق
عالم به برئ حكماً وديانة وان لم يكن عالم به برئ حكماً بالاجماع وأما ديانة
فعند محمد لا يبرأ ديانة وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى (وفي) صلح
الاصـل في باب الصلح في العقار للامام السرخسى ان الابرأ عن المحقوق
المجهول جائر مطلقا سواء كان الابرأ بعوض أو بغير عوض (رجل) قال
لا^٢ خرجت في حل للساعة وفي الدارين مع ذلك الاحلال (رجل) قال
لديونه ان لم تقض مالى عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق
والبراءة لا تحتتمل التعاليق (وكذا) لو قال رب الدين اذمت فانت
في حل لان هذه وصية (وكذا) لو قالت زوجة المريض اذمت
في مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت مهرى عليك صدقة فهو
باطل لان هذه مخاطرة وتعليق (ولو) قال لديونه ان مت فانت برئ
من الدين الذى عليك جازو يكون وصية من الطالب والمطلوب (وفي)
واقعة الفتاوى ولو قال لا^٢ خرأنا صحت ولا اطالب منك شيئا مالى قبلك
فهذا ليس بشئ (هذا) ما يسهل الله تعالى نقله من فصول العمادى
والله الموفق

• (الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلاما من الكافر وما

لا يكون وما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون) •

(وفي) شرح القدورى اذا قال الكافر الذى يجحد البارى سبحانه
وتعالى كعبدة الاوثان او يقر بالبارى ويشرك غيره كالتنوية فانهم اذا
قالوا لا اله الا الله كان منهم اسلاما وكذا اذا قالوا شهد ان محمدا رسول الله
لانهم يمتنعون عن كل واحدة من الكامتين فاذا شهدوا بها فقد انتقلوا
عما كانوا عليه فيحكم باسلامهم (وفي السير) اذا حمل على مشرك
ليقتله فقال لا اله الا الله وهو من لا يقول ذلك فهو مسلم ينبغي ان يكف عنه
(وكذا) اذا شهدوا برسالة محمد صلى الله عليه وسلم او قالوا انا على دين

قوله خذاي الخ معنى هذه الجملة الله واحد وجعله الانبياء من آله

الاسلام اوقالوا على الخنيفة ولور جمع يقتل (وفي التجريد) منهم من يقر
 بالتوحيد ويحسد الرسالة فاذا قال لاله الا الله لا يصير مسلما واذا قال محمد
 رسول الله يصير مسلما والمجوس اذا قال خذايك است وهممة بيغمبران
 حق يحكم باسلامه (وفي) مجموع النوازل مجوسي قال صل على محمد
 لا يكون اسلاما (وقال) محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذي
 اذا قال اسلمت فهو واسلام وهكذا قال غيره من العلماء لان المترك اذا قال انا
 مسلم وهو ممن لا يقول ذلك كعبدة الاوثان فهو وعندنا مسلم ولو قال اردت
 منه التعوذ حتى لا يقتلني لا يقبل منه هكذا في الاجناس (وفي الروضة) لو قال
 الكافر آمنت بالله او بما آمن به الرسل صار مسلما (وفي) مجموع
 النوازل اذا قال الكافر الله واحد يصير به مسلما (ولو) قال للمسلم
 دينك حق لا يصير مسلما وقيل يصير مسلما الا اذا قال حق لـ كن لا اومن به
 (وفي) نوادر ابن رستم قال محمد بن يهودي مريض قال اسلمت وقطع هميانه
 لا يصلي عليه ان مات (ولو) قال برئت من ديني ودخلت في دين الاسلام
 يكون مسلما (وفي التجريد) لو قال اليهودي والنصراني لاله الا الله وتبرا
 عن اليهودية وعن النصرانية او كل واحد منهما ما فان ذلك ليس باسلام
 (ولو) قال مع ذلك وادخل في دين الاسلام او دين محمد عليه السلام كان
 مسلما (وفي) الاجناس كافر اذن قال يكون مسلما (وفي) مجموع
 النوازل واذا في وقت الصلاة يجبر على الاسلام (اما) لو قرأ القرآن
 وعلمه لا يكون اسلاما (وفي) الاجناس لو شهدوا انهم رأوه يصلي الصلوات
 الخمس مع المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلاما (وفي الروضة) الكافر
 اذا صلى وحده فهو ومنه اسلام ايضا وهكذا في الاجناس (ومما) يتصل
 بهذا ايمان البائس غير مقبول وتوبة البائس المختار انها مقبولة (اذا)
 اكره على الاسلام فاجرى كلمة الاسلام على لسانه يكون مسلما فان فادالي
 الكفر لا يقتل ويجبر على الاسلام (وفي) نوادر ابن رستم السكران اذا
 اسلم يكون اسلاما فان رجع عن الاسلام يجبر على العود ولا يقتل وقال محمد
 لا يجبر على الاسلام (وفي) السير الكبير يصلي المسلمون على الميت بقول

واحد بعد ان يكون عدلا (وفي) مجموع النوازل فتدخل دار المحرب
وسرق صيبا وأدخله دار الاسلام يحكم باسلامه ولو اشترى الصبي لا يحكم
باسلامه لانه ملكه بالشراء (الرافضي) اذا كان يسب الشيخين رضي الله
تعالى عنهما ويلعنهما ما يكون كافرا (وان) كان يفضل عليا على أبي بكر
وعمر رضي الله عنهم أجمعين لا يكون كافرا لكنه يكون مبتدعا (والمعتزلي)
مبتدع الا اذا قال باستغالة الرؤية فيمنع ذلك هو كافر (وفي المنتقى)
سئل ابو حنيفة عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال ان تغض الشيخين
وتحب المختلين وترى المنع على المختفين وتصلى خلف كل بر وفاجر والله اعلم
(فصل فيما يكون كفر من المسلم وما لا يكون) *

(ويذهبني) للمسلم ان يتعوذ من ذلك ويذكر هذا الدعاء صباحا
ومساء فانه سبب للعصمة من هذه الورطة بوعد النبي صلى الله عليه وسلم
وهو هذا اللهم اني اعوذ بك ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر لك عما لا اعلم
(ومنها) اذا كان في المسئلة وحده توجب التكفير ووجه واحد يمنع
فعلى المفتي ان يعيّل الى ذلك الوجه (الجاهل) اذا تكلم بكلمة الكفر
ولم يدر انها كفر قال بعضهم لا يكون كافرا او يعذر بالجهل وقال بعضهم
يصير كافرا (ومنها) ان من اتى بلفظة الكفر ولم يعلم انها كفر الا
انه اتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا لبعض ولا يعذر
بالجهل (اما) اذا اراد ان يتكلم بقرى على لسانه كلمة الكفر والعبادة
بالله تعالى من غير قصد لا يكفر (ومنها) ان من خطر بباله ما يوجب
الكفر لو تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان (ومنها) اذا
عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال بخلاف الاسلام حيث
لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام (ومنها) ان من اعتقد المحرم
حلالا او على القلب يكفر اما لو قال محرام هذا حلال لترويج السلعة او بحكم
الجهل لا يكون كافرا (رجل) قال هذا بتقدير الله فقال ظالم انا فاعل
بغير تقة - دير الله يكفر (وفي) فتاوى القاضى الامام رجل حلف وقال
الله يعلم اني ما فعلت هذا وهو يعلم انه قد فعل اخلف المشايخ فيه حتى

قوله المختلين يختل الرجل بفتنة تزوج بنته والاراد بهم اعثمان وعلي رضي الله عنهما

عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد انه قال وجدت رواية في هذا انه يكفر
(وكذا) لو صلى مع الامام الى غير القبلة عمدا (وقال) بعضهم
اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كفرا والاول
اصح (وفي الفتاوى) رجل قال ان قلت كذا فانا كافرا ويهودى او
نصرانى على الاستقبال يكفر وليس هذا بيمين وذمب بعض
علمائنا الى انه يمين عندنا وقد تقدم ذلك في الايمان (رجل) كفر
باللسان طائعا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا عندنا ويكون عند
الله مؤمنا (رجل) قال انقله امر اردت ان ا كفر بصير كافرا (ولو)
ادعى رجل النبوة فطلب رجل منه المجهرة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم
ان كان غرضه اظهار عجزه وافتضاحه لا يكفر (وفي الفتاوى) رجل
قال انا مؤمن ان شاء الله تعالى يكفر ان قال ذلك من غير تأويل (ولو)
قال لا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا او لا لا يكفر (كافر) جاء الى رجل
وقال اعرض على الاسلام وقال الرجل اذهب الى فلان العالم يكفر (وقال)
الفقيه ابو الليث لا يكفر (رجل) قال لا تخبر يهودى فقال لبيك
او قال جهود كبير يكفر (ولو) قال لا تخربض الله روحك على الكفر
عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكفر واليه مال الصدوق القاضي برهان الدين
(رجل) علم امرأة الردة لتبين من زوجها تكفروا يكفر المعلى يعنى من
علمها او امرها بذلك (وفي النوازل) رجل قال انا لمجد يكفر (ولو) قال
النصرانية خير من اليهودية يكفر وينبى أن يقول اليهودية شر من
النصرانية (رجل) وضع قلنسوة المجوس على رأسه قال بعضهم
يكفر وقال بعضهم لا يكفر وقال بعض المتأخرين انه ان كان ضرورة البرد
اولان البقرة لا تعطيه اللبن لا يكفر (رجل) تصدق بالحرام ويرجو
الثواب يكفر ولو علم الفقير ودعاه وأمن المعطى كفرا (ولو) قال لا تخبر
كل من الحلال فقال المحرام أحب الى كفو وكذا فاسق يشرب الخمر
يغناه اقرباؤه ونثر الدراهم عليه كفروا (ولو) قال حرمة الخمر ثبتت
بالقرآن يكفر (وفي النصاب) من أبغض طالبا بغير سبب ظاهر خيف

قوله جهود كبير معناه امسك اليهودى

عليه الكفر (وفي) نسخة الخمسرواني رجل يجلس على مكان مرتفع
و يسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء وهم يضربونه بالوسائد
ويضربونه ويكفرون جميعا (وفي النصاب) رجل قرأ على ضرب
الدف أو القصب يكفر لاستخفافه بالقرآن (رجل) يدخل آية القرآن
في الوعاء أو يملأ قدحا ويقول وكأنا هذا أو قال خانه بالكره أستجون
والسماء والطارق قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل اسحق يكفر العالم
دون الجاهل (ولو) قال لماس في القدر والباقيات الصالحات خير يكفر
(وفي) نسخة الخمسرواني رجل شرب الخمر وقال بسم الله أو قال ما عند
الزنا يكفر (وكذا) لو أكل المحرام وقال بعد أكل المحرام الحمد لله
اختلفوا فيه (وفي) نسخة الخمسرواني قيل لا تخصل وهو في وقت
الصلاة فقال لأصلي يكفر ولو قال لأصلي بأمر لا يكفر (وفي)
مجموع النوازل ولو قال لا آثم دع الدنيا لتتال الآخرة فقال أترك
التقدي بالنسيئة يكفر (وفي) الفتاوى سلطان عطس فقال له رجل
برحمتك الله فقال له رجل لا يقال للسلطان هكذا يكفر (ومن) قال
أن السلطان في زماننا عادل يكفر لانه جائر ومن سعى الجور عدل يكفر كذا
قال الامام علم الهدى أبو منصور الساتريدي وقال بعضهم لا يكفر (إذا) قيل
للمسلم اسجد لملك والاقبلناك فالأفضل أن لا يسجد لانه كفر والأفضل
أن لا يأتي بمباهم وكفر صورية (وفي الاجناس) قال أبو حنيفة رحمه الله
لا يصلي على غير الانبياء والملائكة (اللعن) على يزيد بن معاوية لا ينبغي
أن يفعل وكذا على الحجاج (قال) رحمه الله تعالى سمعت عن الشيخ
الامام الزاهد قوام الدين الصفار انه كان يحكي عن أبيه أنه يجوز ذلك
ويقول لا تلعنوا معاوية وأما اللعن على يزيد فلا بأس هذا ما يسر الله نقله
من الخلاصة والله الموفق للصواب

• (الفصل الثامن والعشرون في الوصايا) •

(وفي) شرح الطحاوي الأفضل لمن كان له مال قليل أن لا يوصي بشئ
إذا كان له ورثة والأفضل لمن كان له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث

فيمالامعصية فيه ويوصى فيمالامعصية فيه (وعن) الامام الفضلي
اذا كانت الورثة صغارا فترك الوصية افضل قال هكذا روى عن أبي يوسف
رحمه الله وان كانوا بالغين ان كانوا فقراء ولا يستغنون بثلاثي التركة فترك
الوصية افضل وان كانوا أغنياء ويستغنون بالثلثين فالوصية افضل (وقدر)
الاستغناء عن أبي حنيفة اذا ترك لكل واحد من الورثة أربعة آلاف
دون الوصية (وعن) الفضلي عشرة آلاف (وفي) الموضع الذي أراد أن
يوصى اليه ينبغي أن يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ
بالقرابة فان ~~كانوا~~ كانوا أغنياء فالحجيران

(نوع منه)

(وفي) شرح الطحاوي ثم الوصية يشترط فيها القبول وذلك بالصريح أو
بالدلالة وذلك بأن يموت الموصى له بعد موت الموصي (وفي) التجريد والدلالة
أن يموت الموصى له قبل القبول والرد بعد موت الموصى فيكون موته قبولا
للوصية ويكون ذلك ميراثا للورثة وقبول الموصى له ورده قبل موت الموصى
لا يعتبر (ثم) الوصايا على أربعة أوجه (منها) ما يجوز أجازت الورثة أو لم
يجزوا بأن أوصى لأجنبي بثلاث ماله أو بكل ماله ولا واث له (ومنها) ما لا يجوز
وان أجازت الورثة وهي الوصية للعربي بخلاف المستأمن والذمي فانه يجوز
لهما الوصية استحضانا (ومنها) ما يجوز ان أجازت الورثة بأن أوصى
بأكثر من ثلث ماله لأجنبي أو أوصى لواحد من الورثة لا يجوز الا بالاجازة من
الورثة اذا كانوا بالغين (ومنها) ما يكون مختلفا فيه وهي الوصية للقاتل
وأجازة الورثة عندهما لا يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز (ثم) في كل موضع تشترط
الاجازة فيه انما يجوز اذا كان المجيز من أهل الاجازة بان كان عاقلا بالغيا
فاذا أجاز الموصى له يملكه من الموصى لامن المجيزهكذا في التجريد (وفي)
فتاوى القاضى الامام رجل أوصى بجميع ماله للفقراء أو لرجل بعينه
لا يجوز ذلك الا من الثلث فان أجازت الورثة في حياة الموصى لا تعتبر أجازتهم
وكان لهم الرجوع فان أجازوا بعد موته صححت الاجازة (ثم) الوصية
على ثلاثة أنواع (في وجهه) يكون الموصى له كالأودع والوصية في يد

لا يحل (وفي الفتاوى) لو قال لا^٢ خرأنت في حل مما أكلته من مالي أو
أخذت أو أعطيت حل له إلا كل ولا يحل له الأخذ والعطاء (رجل) قال
لا^٢ خرأنتي من كل حق هو لك على ففعل وأبرأه أن كان صاحب الحق
عالم به برئ حكماً وديانة وإن لم يكن عالم به برئ حكماً بالاجماع وأما ديانة
فمعدنهم لا يبرأ ديانة وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى (وفي) صلح
الاصـل في باب الصلح في العقار للامام السرخسي أن الأبرام عن المحقوق
المجهول جائر مطلقاً سواء كان الأبرام بعوض أو بغير عوض (رجل) قال
لا^٢ خرأنتك في حل للساعة وفي الدارين صح ذلك الإحلال (رجل) قال
لمدونه أن لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لأنه تعليق
والبراءة لا تقتضي التعليق (وكذا) لو قال رب الدين اذامت فانت
في حل لأن هذه وصية (وكذا) لو قالت زوجها المريض اذامت
في مرضك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت مهرى عليك صدقة فهو
باطل لأن هذه مخاطرة وتعليق (ولو) قال لمدونه أن مت فانت برئ
من الدين الذي عليك جازو يكون وصية من الطالب والمطلوب (وفي)
واقعة الفتاوى ولو قال لا^٢ خرأنا صحت ولا اطلب منك شيئاً مالي قبلك
فهذا ليس بشئ (هذا) ما يسهل الله تعالى نقله من فصول العمادى
والله الموفق

• (الفصل السابع والعشرون فيما يكون إسلاماً من الكافر وما

لا يكون وما يكون كفر من المسلم وما لا يكون) •

(وفي) شرح القدوري إذا قال الكافر الذي يمجس الباري سبحانه
وتعالى كعبدة الأوثان أو يقر بالبارى ويشرك غيره كالثنوية فانهم إذا
قالوا لا إله إلا الله كان منهم إسلاماً وكذا إذا قالوا الشهدان محمد رسول الله
لأنهم يمتنعون عن كل واحدة من الحكمتين فإذا شهدوا بها فقد انتقلوا
عما كانوا عليه فيحكم بإسلامهم (وفي السير) إذا جعل على مشرك
ليقتله فقال لا إله إلا الله وهو من لا يقول ذلك فهو مسلم ينبغي أن يكف عنه
(وكذا) إذا شهدوا برسالة محمد صلى الله عليه وسلم أو قالوا أنا على دين

الاسلام أو قالوا على الخفيفة ولور جمع يقتل (وفي التجريد) منهم من يقر
 بالتوحيد ويحيد الرسالة فإذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلماً وإذا قال محمد
 رسول الله يصير مسلماً والمجوس إذا قال خدائي بك است وهممة بيغمبران
 حق يحكم باسلامه (وفي) مجموع النوازل مجوسي قال صل على محمد
 لا يكون اسلاماً (وقال) محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذي
 إذا قال اسلمت فهو اسلام ومكذأ قال غيره من العلماء لان المشرک إذا قال انا
 مسلم وهو ممن لا يقول ذلك كعبدة الاوثان فهو وعندنا مسلم ولو قال اردت
 منه التعوذ حتى لا يقتلني لا يقبل منه هكذا في الاجناس (وفي الروضة) لو قال
 الكافر آمنت بالله أو بما آمن به الرسل صار مسلماً (وفي) مجموع
 النوازل إذا قال الكافر الله واحد يصير به مسلماً (ولو) قال للمسلم
 دينك حق لا يصير مسلماً وقيل يصير مسلماً الا إذا قال حق لكن لا أومن به
 (وفي) نوادر ابن رستم قال محمد بن يهودى مريض قال اسلمت وقطع هميانه
 لا يصلي عليه ان مات (ولو) قال برئت من ديني ودخلت في دين الاسلام
 يكون مسلماً (وفي التجريد) لو قال اليهودي والنصراني لا اله الا الله وتبرأ
 عن اليهودية أو عن النصرانية أو كل واحد منهما ما فان ذلك ليس باسلام
 (ولو) قال مع ذلك وأدخل في دين الاسلام أو دين محمد عليه السلام كان
 مسلماً (وفي) الاجناس كافر أذن قال يكون مسلماً (وفي) مجموع
 النوازل لو أذن في وقت الصلاة يجبر على الاسلام (اما) لو قرأ القرآن
 وعمله لا يكون اسلاماً (وفي) الاجناس لو شهدوا انهم رأوه يصلي الصلوات
 الخمس مع المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلاماً (وفي الروضة) الكافر
 إذا صلى وحده فهو ومنه اسلام أيضاً وهكذا في الاجناس (ومما) يتصل
 بهذا ايمان البائس غير مقبول وقوبة البائس المختار انها مقبولة (إذا)
 أكره على الاسلام فاجرى كلمة الاسلام على لسانه يكون مسلماً فان غادالى
 الكفر لا يقتل ويجبر على الاسلام (وفي) نوادر ابن رستم السكران إذا
 اسلم يكون اسلاماً فان رجع عن الاسلام يجبر على العود ولا يقتل وقال محمد
 لا يجبر على الاسلام (وفي) السير الكبير يصلي المسلمون على الميت بقول

قوله خدائي الخ معنى هذه الجملة الله واحد وجده الانبياء من آله

واحد بعد ان يكون عدلا (وفي) مجموع النوازل فحق دخل دار الحرب
وسرق صديقا وأدخله دار الاسلام يحكم باسلامه ولو اشترى الصبي لايحكم
باسلامه لانه ملكه بالشراء (الرافضي) اذا كان يسب الشيخين رضي الله
تعالى عنهما ويلعنهما ما يكون كافرا (وان) كان يفضل عليا على أبي بكر
وعمر رضي الله عنهم أجمعين لا يكون كافرا لكنه يكون مبتدعا (والمعتزلي)
مبتدع الا اذا قل باستغالة الرؤية فيمنئذ هو ~~كافر~~ (وفي المنتقى)
سئل ابو حنيفة عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال ان تفضل الشيخين
وتحب المحسنين وترى المنع على المحسنين وتصلى خلف كل بر وفاجر والله اعلم
(فصل فيما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون) *

(وينبغي) للمسلم ان يتعوذ من ذلك ويذكر هذا الدعاء صباحا
ومساء فانه سبب للعصمة من هذه الورطة بوعد النبي صلى الله عليه وسلم
وهو هذا اللهم اني اعوذ بك ان اشرك بك شيئا وانا اعلم وأستغفرك عما لا اعلم
(ومنها) اذا كان في المسئلة وحوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع
فعلى المفتي ان يعيّل الى ذلك الوجه (الجاهل) اذا تكلم بكلمة الكفر
ولم يدر انها كفر قال بعضهم لا يكون كافرا او يعذر بالجهل وقال بعضهم
يصير كافرا (ومنها) ان من اتى بلفظة الكفر ولم يعلم انها كفر الا
انه اتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا لبعض ولا يعذر
بالجهل (اما) اذا اراد ان يتكلم بغيرى على لسانه كلمة الكفر والعبادة
بالله تعالى من غير قصد لا يكفر (ومنها) ان من خطر بباله ما يوجب
الكفر لو تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان (ومنها) اذا
عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال بخلاف الاسلام حيث
لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام (ومنها) ان من اعتقد المحرمات
حلالا او على القلب يكفر اما لو قال محرام هذا حلال لترويج السلعة او بمحكم
الجهل لا يكون كافرا (رجل) قال هذا بتقدير الله فقال ظالم انا فاعل
بغير تة - دير الله يكفر (وفي) فتاوى القاضى الامام رجل حلف وقال
الله يعلم اني ما فعلت هذا وهو يعلم انه قد فعل اختلف المشايخ فيه حتى

قوله المحسنين وحن الرجل يقتضين زوج بنته والمراد ما عساه ان وعلى رضي الله عنهما

عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد انه قال وجدت رواية في هذا انه يكفر
(وكذا) لو صلى مع الامام الى غير القبلة عمدا (وقال) بعضهم
اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كفرا والاول
اصح (وفي الفتاوى) رجل قال ان قلت كذا فانا كافر او يهودى او
نصراني على الاستقبال يكفر وليس هذا بمين وذنب بعض
علمائنا الى انه يمين عندنا وقد تقدم ذلك في الايمان (رجل) كفر
باللسان طائعا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا عندنا ويكون عند
الله مؤمنا (رجل) قال أثقله أمر أردت ان أ كفر بصير كافرا (ولو)
ادعى رجل النبوة فطلب رجل منه المجرة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم
ان كان غرضه اظهار عجزه وافتضاحه لا يكفر (وفي الفتاوى) رجل
قال أنا مؤمن ان شاء الله تعالى يكفر ان قال ذلك من غير تأويل (ولو)
قال لا أدري أخرج من الدنيا مؤمنا أولا لا يكفر (كافر) جاء الى رجل
وقال أعرض على الاسلام وقال الرجل اذهب الى فلان العالم يكفر (وقال)
الفقيه أبو الليث لا يكفر (رجل) قال لا تخرب يهودى فقال لبيك
أوقال جهود كبير يكفر (ولو) قال لا تخربض الله روحك على الكفر
عن أبي يوسف رحمه الله انه لا يكفر واليه مال الصدر القاضى برهان الدين
(رجل) علم امرأة الردة لتبين من زوجها تكفروا يكفر المعلم يعنى من
علمها أو أمرها بذلك (وفي النوازل) رجل قال أنا لمجد يكفر (ولو) قال
النصرانية خير من اليهودية يكفر وينبئني أن يقول اليهودية شر من
النصرانية (رجل) وضع قلنسوة المجوس على رأسه قال بعضهم
يكفر وقال بعضهم لا يكفر وقال بعض المتأخرين انه ان كان اضرة البرد
أولان البقرة لا تعطيه الا لبن لا يكفر (رجل) تصدق بالحرام وبرجو
الشواب يكفر ولو علم الفقير ودعاه وأمن المعطى كفرا (ولو) قال لا تخرب
كل من الحلال فقال الحرام أحب الى كفو وكذا فاسق يشرب الخمر
بجاء أقر باؤه ونشرو الدراهم عليه كفروا (ولو) قال حمة الخمر تمت
بالقرآن يكفر (وفي النصاب) من أبغض طالبا بغير سبب ظاهر خيف

قوله جهود كبير معناه امسك اليهودى

عليه الكفر (وفي) نسخة الخمسرواني رجل يجلس على مكان مرتفع
ويسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء وهم يضربونه بالوسائد
ويضربونه يكون يكفرون جميعا (وفي النصاب) رجل قرأ على ضرب
الدف أو القصب يكفر لاستخفافه بالقرآن (رجل) يدخل آية القرآن
في الوعاء أو يملأ قدحا ويقول وكأنا لها قافا أو قال خاله بالكردة أست جون
والسماء والطارق قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل اسحق يكفر العالم
دون الجاهل (ولو) قال لمافي القدر والباقيات الصالحات خير يكفر
(وفي) نسخة الخمسرواني رجل شرب الخمر وقال بسم الله أو قال ما عند
الزنا يكفر (وكذا) لو أكل المحرام وقال بعد أكل المحرام الحمد لله
اختلفوا فيه (وفي) نسخة الخمسرواني قيل لا تخصل وهو في وقت
الصلاة فقال لأصلي يكفر ولو قال لأصلي بأمر لا يكفر (وفي)
مجموع النوازل ولو قال لا آثم دع الدنيا لتتال الآخرة فقال أترك
النقد بالنسيئة يكفر (وفي) الفتاوى سلطان عطس فقال له رجل
يرحك ربك الله فقال له رجل لا يقال للسلطان هكذا يكفر (ومن) قال
أن السلطان في زماننا عادل يكفر لأنه جائر ومن سعى الجور عدل يكفر كذا
قال الامام علم الهدى أبو منصور الماتريدي وقال بعضهم لا يكفر (إذا) قيل
للمسلم اسجد للآل والأقرباء قال لا يفسد لأنه كافر والفضل
أن لا يأتي بمأهوك فرسورة (وفي الاجناس) قال أبو حنيفة رحمه الله
لا يصلي على غير الأنبياء والملائكة (اللعن) على يزيد بن معاوية لا ينبغي
أن يفعل وكذا على الحجاج (قال) رحمه الله تعالى سمعت عن الشيخ
الامام الزاهد قوام الدين الصفار أنه كان يحكي عن أبيه أنه يجوز ذلك
ويقول لا تلعنوا معاوية وأما اللعن على يزيد فلا بأس هذا ما يسر الله نقله
من الخلاصة والله الموفق للصواب

(الفصل الثامن والعشرون في الوصايا)

(وفي) شرح الطحاوي الأفضل لمن كان له مال قليل أن لا يوصي بشئ
إذا كان له ورثة والأفضل لمن كان له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث

فبما لامعة فيه ويوصي فيما لامعة فيه (وعن) الامام الفضل
 اذا كانت الورثة صغارا فترك الوصية افضل قال هكذا روى عن أبي يوسف
 رحمه الله وان كانوا بالغين ان كانوا فقراء ولا يستغنون بثمن التركة فترك
 الوصية افضل وان كانوا أغنياء ويستغنون بالثلثين فالوصية افضل (وقدر)
 الاستغناء عن أبي حنيفة اذا ترك لكل واحد من الورثة أربعة آلاف
 دون الوصية (وعن) الفضل عشرة آلاف (وفي) الموضع الذي أراد أن
 يوصي اليه ينبغي أن يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ
 بالقرابة فان كانوا أغنياء فالمجبران
 (نوع منه)

(وفي) شرح الطحاوي ثم الوصية يشترط فيها القبول وذلك بالصريح أو
 بالدلالة وذلك بان يموت الموصي له بعد موت الموصي (وفي) التجريد والدلالة
 أن يموت الموصي له قبل القبول والرد بعد موت الموصي فيكون موته قبولا
 للوصية ويكون ذلك ميراثا للورثة وقبول الموصي له ورده قبل موت الموصي
 لا يعتبر (ثم) الوصايا على أربعة أوجه (منها) ما يجوز أجازت الورثة أولم
 يجبروا بأن أوصى لاجنبي ثلث ماله أو بكل ماله ولا واث له (ومنها) ما لا يجوز
 وإن أجازت الورثة وهي الوصية للحر بي بخلاف المستأمن والذمي فانه يجوز
 له ما الوصية استقسانا (ومنها) ما يجوز ان أجازت الورثة بأن أوصى
 بأكثر من ثلث ماله لاجنبي أو أوصى لواحد من الورثة لا يجوز الا بالاجازة من
 الورثة اذا كانوا بالغين (ومنها) ما يكون مختلفا فيه وهي الوصية للقائل
 وأجازت الورثة عندهما تجوز وعند أبي يوسف لا تجوز (ثم) في كل موضع تشترط
 الاجازة فيه انما يجوز اذا كان المجبر من أهل الاجازة بان كان عاقلا بالغاهما
 فاذا أجازها الموصي له يملكه من الموصي لامن المجبر هكذا في التجريد (وفي)
 فتاوى القاضى الامام رجل أوصى بجميع ماله للفقراء أو لرجل بعينه
 لا يجوز ذلك الا من الثلث فان أجازت الورثة في حياة الموصي لا تعتبر اجازتهم
 وكان لهم الرجوع فان أجازوا بعده ماله من الاجازة (ثم) الوصية
 على ثلاثة أنواع (في وجهه) يكون الموصي له كالمودع والوصية في يد

الموصى أو في يد الورثة كالوديعة فهو لوهلك من غير تعدى ضمن (وفي وجهه)
 ان أوصى بعين مال قائم وذلك يخرج من الثلث حتى لو هلك من غير
 تعدل لا ضمن (وفي وجهه) يكون الموصى له كالشريك مع الورثة فهو ان
 أوصى بثلث ماله أو بربع ماله يكون مال الميت مشتركاً حتى ان ماله
 يهلك بالحساب وما بقي يبقى بالحساب (جنس آخر) وفي فتاوى الفضلي
 مريض لا يقدر على الكلام لضعفه فأوصى وأشار برأسه ويعلم انه يعقل ان
 مات قبل أن يقدر على النطق جازت وصيته (وقال) في النوازل هذا
 قول محمد بن مقاتل وانه لا يجوز عند أصحابنا (وفي) واقعات الناطق
 اذا أصابه فاجع فذهب لسانه فلم يقدر على الكلام فأشار بشئ أو كتب وقد
 تقادم وطال وازداد به مدة سنة فهو بمنزلة الآخرس (وفي النوازل) قيل
 للمريض أوص بشئ فقال ثلث مالي ولم يزد على ذلك ان قال على أثر سؤالهم
 يخرج ثلث ماله للفقراء (وقال) محمد بن سلمة ثلث ماله للفقراء ولم يذكر
 هذا التفصيل قال وهذا موافق لما يأتي بعده هذا فانه قال لو قال ثلثي لفلان
 أو سدسي أو ربعي لفلان في الاستحسان هذه وصية جائزة (وكذا) لو
 قال بعد مومي بخلاف ما لو قال في صحته ثلث مالي ولو ذكره في خلال الوصايا
 أو أضافه الى ما بعد الموت وكان ذلك في الصحة ~~يسكون~~ وصية وفي المرض
 على هذا (وكذا) لو قال في مرضه أخرجوا ألف درهم من مالي أو لم يقل
 من مالي ولم يزد على هذا ان كان في ذكر الوصية جاز ويصرف الى الفقراء
 (ولو) قال ثلث مالي وقف ولم يزد على هذا ان كان ماله دراهم أو دنانير فهذا
 القول باطل وان كان ضياء صار وقفاً على الفقراء (الكل) من النوازل
 (وفي) نوادره شام لو قال ثلث مالي لله تعالى فالوصية باطلة عند أبي حنيفة
 رحمه الله وعند محمد تصريف الى وجوه البر (ولو) قال انظروا الى
 ما يجوز اعطاه فاعطوه فهذا على الثلث (رجل) أوصى بأن يتخذ الطعام
 بعد موته ليطعم الناس ثلاثة أيام فالوصية باطلة والاصح (أوصى)
 بالثلث في وجوه الخير يصرف الى القنطرة أو بناء المساجد أو طلب العلم
 (رجل) أوصى لوارثه وللأجنبي فللأجنبي نصف الوصية وبطلت الوصية

للوارث (ولو) أوصى محي وميت بجميع الوصية للمحي (والمريض)
 إذا قرأ لوارثه ولا اجنبي يدين بطل ذلك كله (جنس نفسه) (وفي)
 مجموع الذوازل الوصية للعبد بعين من أعيان ماله لا تصح (أما) لو أوصى
 بثلاث ماله مطلقا يصح ويكون وصية بالعتق ان خرج من الثلث قيمة
 العبد عتق كله بغير سعاية وان خرج بعضه عتق وسعى في بقية قيمته (وفي)
 الجامع الصغير رجل أوصى بثلاث ماله لامهات أولاده وهن ثلاث والفقراء
 والمساكين يقيم الثلث بينهم على خمسة أسهم سهم للفقراء وسهم للمساكين
 وثلاثة لامهات أولاده (وعند) محمد يقيم الثلث بينهم على سبعة أسهم
 لامهات الأولاد ثلاثة واثنان للفقراء واثنان للمساكين (وتجوز)
 الوصية لما في البطن وبما في بطن الحاربية (ولا) تجوز الخمسة للجنين
 (والوصية) لاهل الحرب باطلة (حربي) دخل دار الاسلام بامان فأوصى
 بماله كله لمسلم أو ذمي صح (وصية) الذي فيمأزاد على الثلث لا تجوز
 (ووصايا) الذي على وجوه أربعة (أحدها) لو أوصى بماله وقربة
 عندنا وعندهم كالمسقات وعتق الرقاب والاسراج في بيت المقدس وان
 يغزى به الترك والديلم صحت سواء أوصى لقوم باعيانهم أو لم يسموا كالموقوف
 في هته (والثاني) لو أوصى بماله ومعصية عندنا وعندهم كالمسقة للفقيرة
 والناتحة ان أوصى لقوم باعيانهم صحت الوصية ويكون تملكه وان أوصى
 لقوم لا يحصون لا تصح (والثالث) اذا أوصى بماله وطاعة عندنا ومعصية
 عندهم كالوصية ببناء المسجد أو بإسراجه أو بالجمع فان سمى لقوم
 باعيانهم صحت فيكون تملكه منهم وتبطل الجهة التي عينها ان شاءوا فاعلوا
 ذلك وان شاءوا تركوا وان كانوا لا يحصون لا تصح (الرابع) اذا أوصى
 بماله ومعصية عندنا وطاعة عندهم كالوصية ببناء البيعة والسكنيسة ان
 كانت لقوم باعيانهم صحت بالاجماع وان كانت لقوم لا يحصون تصح
 عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تصح (والذي) لجعل دار بيعة أو
 كنيسة في حياته فهي ميراث عنده ما عنه اما عند أبي حنيفة فإنه
 كالوقف عنده في حق المسلم وأما عندهما فلا وصية الذي بماله يكون

قوله وان يغزى به الترك والديلم صحت سواء أوصى لقوم باعيانهم أو لم يسموا كالموقوف

قربة عندنا لا يجوز والله أعلم بالصواب

(جنس آخر في الرجوع عن الوصية)

(وفي شرح) الطحاوي إذا أوصى بالامة لرجل ثم باعها الموصى أو اعتقها أو دبرها أو كاتبا أو باعها من نفسه فهذا كله يكون باطلا للوصية بخلاف ما إذا أوصى ببيعهما من فلان فإنه لا يكون رجوعا (وفي مجموع النوازل وكذا الوارثه) عن ملكه بأي طريق كان بطات الوصية ولو عادت الى ملكه لا يصح الوصية (ثم الوصية) على أربعة أوجه (في وجه) يحتتمل الفسخ بالقول والفعل (وفي وجه) يحتتمل الفسخ بالقول (وفي وجه) لا يحتتمل بهما (وفي وجه) يحتتمل باحدهما دون الآخر (أما الوجه الذي يحتتمل الفسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالعين لرجل والفسخ بالقول بان يقول رجعت عن تلك الوصية وبالفعل بان يخرج عن ملكه (وأما الوجه الذي لا يحتتمل الفسخ بالقول والفعل فهو التديير (وأما الوجه الذي يجوز الرجوع فيه بالقول دون الفعل فهو الوصية بثلث ماله أو ربع ماله ان رجع عنها بالقول صحيح وان أخرجه عن ملكه بالبيع لا تبطل الوصية وتنفذ من الثلث الباقي (وأما الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون القول فهو التديير المقيد ان رجع عنه بالقول لا يصح ولو باع المدير المقيد صحيح (الكل) من شرح الطحاوي (وفي التجريد) لو أوصى بثوب ثم قطعه وخاطمه أو بقطن فغزله أو بغزل فغسجه أو بمديد فغسجه أو بقطن ثم خشي به أو ببطانة فبطن بها أو بشاة فذبجها أو بقميص فقصه وجعله قباء بطات الوصية في جميع ذلك (ولو) أوصى بدار فهدمها فهذا ليس برجوع (ولو) أوصى بعبده وهو يخرج من ثلثه ثم أوصى به لا يخرج فهو يثنى ما نصفان (ولو) قال العبد الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان يكون رجوعا (قال) أبو يوسف إذا أوصى بوصية ثم قال لا أعرف هذه الوصية أو قال لم أرى بها فهو رجوع (وقال) محمد لا يكون رجوعا (وفي) الجامع الكبير لو قال أشهد والي لم أوص بشيء لم يكن رجوعا (ولو) قال كل وصية أوصيت بها لفلان فهي باطلة فهو رجوع (ولو) قال حرام أو باليس برجوع

اه والله اعلم

هـ (نوع في الوصية بالكفارة) هـ

(وفي الخبر يد) اذا اجتمعت الوصايا والثلاث يصديق عن الجميع ان كانت متساوية يبدأ بما يبدأ به الميت (واختلفت) الروايات عن ابي يوسف رحمه الله في الحج والزكاة في رواية يبدأ بالحج وفي رواية يبدأ بالزكاة والحج والزكاة يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على النذور والنذور والكفارات مقدمة على الاضحية والواجب يقدم على النافلة (وفي النوازل) يقدم فيها ما يبدئ به الميت (واما) الوصايا بالعتق فان كانت في كفارة فحكمها حكم الكفارات وان كانت في غير واجب فحكمها حكم النفل فان كان مع شيء من هذه الوصايا الثانية حق لله تعالى ووصية لآدمي صرف ما اوصى به وجعلت كل جهة من جهات القرربة منفردة بالصرف نحو ان يقول ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولز يدسهم من أربعة أمهم (وفي النوازل) ولو اوصى بالاطعام عن فوائده يطلعه يطعم كل صدقة نصف صاع من الخنطة هو الاصح

(جنس آخر)

(وفي العيون) رجل اوصى بثلث ماله لساكنين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقراء وطنه كما في الزكاة (ولو) اوصى بأن يتصدق بثلث ماله على فقراء بلخ فالفضل ان يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جاز وهذا قول ابي يوسف وعلمه القدرى وقال محمد لا يجوز (وكذا) لو اوصى بأن يتصدق على فقراء الحاج فيتمصدق على غيرهم (وفي النوازل) لو اوصى بأن يتصدق في عشرة ايام فتمصدق في يوم جاز (رجل) اوصى لاهل النجف أو الزمى أو اليثام أو الأرملة أو الغاربي أو أبناء السبيسل فانه يعطى فقراؤهم دون أغنيائهم (ولو) اوصى بثلث ماله للرباط قال الفقيه أبو الليث ان كان هناك دلائل يعرف انه اراد به المقيمين في الرباط صرف اليهم

وان لم يكن هناك دلالة تصرف الى العمارة (واما) الوصية لمجهد كذا
 أو قنطرة كذا بخائنة وهو امر متناه واصلاحها كذا روى عن محمد وعن
 أبي يوسف انها باطلة الا أن يقول ينفق على المجهد (ولو) قال لبيت
 المقدس ينفق على المجهد في امره ونحو ذلك (ولو) قال لبيت المقدس
 ثلث مالي أو الى الكعبة فهو جائز ويعطى لمساكين مكة ~~هكذا~~
 في العيون (ولو) أو وصى بأن يخرج ثلث ماله لمجاهد روى مكة وهم
 لا يهتدون فالوصية جائزة ويصرف الى أهل الحاجة منهم وان كانوا
 يهتدون قسم على رءوسهم (ولو) قال أو وصيت لفلان ثلث مالي وهو
 ألف درهم والثلث أكثر فله الثلث بالغاما بلغ (وفي الفتاوى) الصغرى
 يعتبر في تنفيذ الوصية في الثلث القيمة وقت القسمة

• (نوع في الوصية للاقارب والمجبران) •

(وفي الزيادات) لو أو وصى بثلث ماله لاقربائه فعند أبي حنيفة رحمه الله
 يعتبر لاستحقاق هذه الوصية شرائط ثلاث (أحداها) لا يعطى كل
 الوصية لواحد (الثانية) المهرمية كفاي نفقة الاقارب (الثالثة)
 الاقرب فالاقرب ولائى لا بعد مع الاقرب كالمرث ولا يدخل في هذه
 الوصية من كان وارثا ولا يدخل والده وولد الصلب ويدخل فيه الجد
 والجدة وولد الولد (وروى) الحسن عن أبي حنيفة انه لا يدخل (وفي
 التجريد) لو أو وصى لذوى قرابته وله عسان وخالان فعند أبي حنيفة الثلث
 للعمين وعندهم ايقسم ارباعا ولو كان له عم وخالان فله نصف الثلث
 والنصف للخالين عند أبي حنيفة ولو كان له عم واحد كان له نصف الثلث
 (ولو) أو وصى لذى قرابته فجميع الثلث كله لهم (وفي الزيادات)
 المرأة اذا أو صت بنصف ماله أو كل ماله الزوج المال كله له النصف
 بحكم الارث والنصف بحكم الوصية

• (نوع في الوصية بالدفن والكفن وما يوصل بهما) •

(وفي النوازل) رجل أو وصى لقارئ القرآن بقرا عند قبره بشئ فالوصية
 باطلة (سئل) أبو بكر عن رجل امر بأن يجعل بعد موته الى وضع

قوله ولو أو وصى لذى قرابته باقرا دنى هذا الى وكان مع العمه لانا كفاي ابن عابد

كذا ويدفن هناك ويبقى هناك رباط من ثلث ماله فسات ولم يحسب الى
هناك قال الوصية بالرباط جائزة ويحمله الى هناك بعد موته
باطلة (وسئل) أبو القاسم عن رجل دفع الى ابنته خمسين درهما وقال
ان مت فعمرى قبرى وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي حنطة وتصدق بها
قال اما الخمسة لماسا فلا تجوز ويُنظر الى القبر الذي امرت بعمارتها ان كان
يحتاج في عمارته للتخصيص عمرت بقدر ذلك اما الزيادة على ذلك يعني
لاتزبن فالوصية باطلة وتصدق بالباقي على الفقراء والمساكين (وفي
النوازل) الوصية بتطيين القبور ان يضرب على قبره قبة باطلة (ولو)
أوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد تراعى شرائط الوصية
(ولو) أوصى بان يقبر مع فلان في قبر واحد لا تراعى شروطها (وفي النوازل)
لو أوصى بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين (ولو) أوصى
بان تدفن كتبه لا يجوز الا ان يكون فيها شيء لا يفهمه احد او فهم ساد
فيه يعني ان تدفن (ولو) أوصى بأن يصلى عليه فلان صلاة الجنائز فالوصية
باطلة هو الاصح

• (نوع في الايصاء والعزل) •

(عن) أبي مطيع البخسي انه قال افق منذ ثيف وعشرين سنة فمأرايت
عما عدل في مال ابن اخيه وهذا يدل على انه اذا لم يقبل الوصية فهو أسلم
(اذا) عرفناه هذا اجئنا الى المسائل فنقول في فتاوى الناس في رجل قال لا تخر
تيماردارى فرويدان مجرد ماريش برش او قال بالعريية تعهدهم او قم
بامرهم او ما يجرى مجراء يصير وصيا (وفي النوازل) لو قال المريض
لرجل اقض ديوني يصير وصيا عند ابي حنيفة وعند محمد اذا قال الرجل لغيره
ائت وصي فهذه وصية بعد الموت (رجل) قال لا تخر استأجرة ثلث بمائة درهم
لتنفذ وصاياي فالمائة صلة لان هذه اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت
باطلة وهي من الثلث وهو وصي (رجل) قال لا تخر لك أجر مائة درهم على أن
تكون وصيا فالشرط باطل والمائة وصية له وهو وصي (ولو) خاطب
المريض قوما اجتماعه عنده وقال لهم افعلوا كذا بعد موتى من الاجمال التي

يصير الرجل موصيا قال كل أوصياء ولو سكتوا حتى مات المريض ثم قبل بعضهم دون بعض ان كان القابل اثنين صار اوصيين وان كان واحدا يرفع الامر الى القاضي حتى يضم اليه آخر كأنه أوصى الى رجلين لا ينفرد أحدهما الا في أشباه متعددة (المسائل) في النوازل
(جنس آخر في العزل)

(وفي) شرح الطحاوي الاوصياء المبالغون الاحرار على ثلاثة مراتب (اما) الاول أن يكون الوصي قويا أميناً يمكنه القيام على مال الميت فليس للحاكم عزله (الثاني) ان كان أميناً لكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف وغيره فللقاضي أن يضم اليه ثقة آخر ولا يعزله (الثالث) أن يكون خائناً وتظهر خيانتة فللقاضي أن يعزله (وفي التجريد) لو لم يعلم القاضي ان له وصيا فنصب له وصيا فليس هذا للفعل اخراجه من الوصية ولا وصى ان يوصى الى آخر عند الموت (وفي) نسخة الامام خواهر زاده الوصي اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي أن يعزله لكن مع هذا لو عزله ينعزل وهكذا في الفتاوى الصغرى انه ينعزل (وفي الاقضية) ذكر فيه اختلاف المشايخ (وفي) قصة الفتاوى الوصي اذا عجز عن القيام بأمر الميت فأقام المحاكم فيما آخر لا ينعزل الاول (الوصي) اذا ادعى ديناً على الميت لا يخرج من الوصية من الوصية (ولو) ادعى شيأ من الاعيان يخرج منه (قال) الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضا أن يقول له القاضي اما أن تقيم البيعة على الدين أو تبرئه من الدين أو يخرجك عن الوصية فان أبراه والاخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر (الوصي) لا يقرض مال اليتيم على ما يذكر ولو أقرض مع هذا لا يكون هذا خيانة حتى لا يستحق العزل
(نوع في تصرفات الوصي) *

(وفي) وكالة الاصل للوصي ان يوكل بالخصوصة اما الوكيل هل يوكل أم لا قد ذكرنا في كتاب الوكالة يبيع الوصي مال الصبي وقد ذكرنا في كتاب البيوع الوصي لا يقرض مال اليتيم والقاضي يقرض مال اليتيم وتكاملوا في الاب والاصح انه كالوصي هكذا في المجامع الصغرى من كتاب القضاء (وفي)

أدب القاضى للخصاف القاضى انما يملك الاقراض اذا لم يجد من يدفع اليه
 مضاربة أو يشتري شيئا والوصى يملك بيع مال اليتيم نسيئة اذا كان لا يخاف
 الجحود والوصى لو استقرض لنفسه يضمن وعن محمد رحمه الله انه لا يضمن وفى
 رهن الاصل يضمن (والمثولى) اذا أقرض ما فضل من الوقف صح اذا كان
 آخر زمن الامساك وان استقرض ان شرط الواقف فله ذلك والا يرفع
 الامر الى القاضى ان احتاج (والعبد) المأذون والمكاتب لا يقرضان
 واذا أجر الوصى الصبي أو عبده أو ماله جاز واذا بلغ الصغير له ان يبيع
 الاجارة التى عقدها له وليس له ان يبيع الاجارة التى عقدها على ماله
 (والوصى) اذا أجر نفسه للصبي لم يجز له (وفى النصاب) الوصى اذا اراد
 أن يستأجر دار للصبي ولا يكون غاصبا بياجر الدار من امرائه ثم يكتنر فيها
 ويحب من ماله مقدار الاجرة فتؤدى المرأة الاجرة (الوصى) اذا رهن
 مال اليتيم يدين نفسه جازا استحسانا (وقال) ابو يوسف وجهه الله لا يجوز
 قياسا واستحسانا واجفوا على انه لو اراد أن يوفى دينه من مال الصغير ليس
 له ذلك (وفى) ادب القاضى الوصى يودع مال اليتيم ويعبر ويضع (الوصى)
 اذا اخذ ارض اليتيم مزارعة قال الفضل ان كان البذر على اليتيم لا يجوز ولو
 جعله الوصى على نفسه فلى قياس ما قال ابو حنيفة فى جواز بيع الوصى مال
 لليتيم من نفسه ينبغى أن يجوز (وفى) الجامع الصغير مقاسمة الوصى الموصى
 له على الورثة جائزة ومقاسمة الوصى الورثة على الموصى له باطله (وتفسير)
 المسئلة اذا كان الوارث فائضا فقام الوصى الموصى له بالثلث فصرف
 الثلث الى الموصى له وامسك الثلثين للوارث فهلك شئ من الثلثين هلك من
 مال الوارث ولو كان الموصى له فائضا فقام الموصى الوارث وصرف
 الثلثين للوارث وامسك الثلث للموصى له فضاع الثلث فى يده لايها لامن
 مال الموصى له وله أن يشارك الوارث فيما أخذت مابقى فى يده (رجل)
 وقف وقفوا لم يجعل له قىما فوضبه وصى قائما على اوقافه (الوصى)
 متى يدفع المال الى اليتيم قال اذا بلغ وظهر منه الرشده
 « (جنس آخر) »

أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف الا في ثمانية مواضع تجهيز الميت وشراء ما لا بد منه له غير كالأطعام والكسوة ويبيع ما يجتبي عليه التلف وتنفيذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت من جنسه والمخضومة ورد المغصوب والودائع وقبول الهبة وجمع الاموال المضائعة وفيما عدا هذه المواضع على الخلاف فعند ابي يوسف ينفرد وعندهما لا ينفرد وسواء أوصى اليهما معا وعلى التعاقب هو الأصح هكذا في الجامع الصغير (وفي) الايضاح اذا مات الرجل وفي يده ودائع لقوم شتى وعليه دين واوصى الى رجلين فقبض احدهما المال والودائع من منزل الميت بغير امر صاحبه او قبض ذلك بعض الورثة بغير امر الوصيين او بغير امر سائر الورثة وهلك في يده فلا ضمان عليه قال لان احدا الوصيين ينفرد بقضاء الدين ورد الودائع وكذا أحد الورثة (ولو لم) يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين التركة فضاقت في يده لا يضمن (ولو) اخذها أحد الورثة ضمن حصة اصحابه من الميراث (ولو) كان المال في موضع يخاف عليه الضيعة أسفهن ان لا يضمن واحده من الورثة (لو) قبض دين الميت على رجل او ودعة عند رجل فضاقت عنده يضمن والله تعالى اعلم

(فصل في الضمان)

(وفي) ادب القاضى للخصاف السلطان اذا طمع في مال اليتيم فصالح الوصى ببعض مال اليتيم لدفع ظلمه ان امكنه دفع ظلمه من غير ان يعطى شيئا فاعطى ضمن فان لم يمكنه من غير ان يعطى شيئا فاعطى لا يضمن (وفي النوازل) وان خاف الوصى على نفسه القتل او اتلاف عضو فدفع لا يضمن وان خاف على نفسه الحبس او القيد فاعطى ضمن وان خاف ان يأخذ من ماله لولم يدفع اليه مال اليتيم ان علم الوصى انه يأخذ بعض ماله ويبقى من ماله كفاية لايسته ان يدفع مال اليتيم فان دفع ضمن وان خشي اخذ ماله كله فاعطى لا يضمن وهذا اذا كان الوصى هو الذي دفع اليه فان كان السلطان هو الذي بسط يده واخذ لا ضمان على الوصى (رجل) مات وخلف بنتين وعصبة فطالب السلطان التركة ولم يقربا بالعصبة فغرم الوصى للسلطان دراهم من التركة بامر البنتين حتى ترك السلطان التعرض قال اذا لم يقدر

على تخصيص التركة الاجمال غرم للسلطان فذلك محسوب من جميع الميراث
وليس لهما ان يجعلا ذلك من نصيب العصبة خاصة هذا في قول أبي جعفر
(وفي) اجارات فتاوى الفضلى الوصى اذا أنفق على باب القاضي فما أعطى
على وجه الاجارة لا يضمن قدرا جارا مثل وما أعطى على وجه الرشوة ضمن
(ومما) يتصل بهذا مسألة المصادرة سئل الامام الثاني عن مورد فقال
لرجل ادفع اليه والى أعوانه شيئا عنى فدفع اليه هل يرجع عليه قال لا قال
رحمه الله وعامة المشايخ انه لا يرجع بدون شرط الرجوع (وفي النوازل)
قوم وقعت المصادرة بينهم فأمر وارجلان يستقرض لهم مالا وينفق في هذه
المؤنات ففعل فالقرض يرجع على المقرض والمستقرض هل يرجع على
الآخر ان شرط الرجوع يرجع وبدونه هل يرجع اختلاف المشايخ فيه
والله الموفق لسبيل الرشاد هذا ما يمسر الله تعالى نفعه من كتاب الخلاصة
والله تعالى أعلم

❦ الفصل التاسع والعشرون في الفرائض ❦

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على محمد رسوله وعبده قال الشيخ
الامام الاجل الكبير الزاهد الاستاذ برهان الملة والدين شيخ مشايخ الاسلام
والمسلمين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشيداني المرغيناني غفر
الله له ولوالديه وأحسن اليهما واليه هذا مجعوع يلقب بالعفاني قد
رغب فيه القاضي والداني وفي قرأته على المشايخ مرارا وحوارت فيه أولى
هذه الصنعة صغارا وكبارا ووقفت عليه صريحا واضمارا ولما عرض
المصنف عن ذكر الراد وذوى الارحام وما عداهما من تقر يعان الاحكام
ذكرت بعد انتهائهن زوائد وأدرجت في اثنائهن فوائده من عدة كتب
وجدتها لا تقدمين وعدة نسكت استغفرتهم من المتأخرين على وجه يليق
بهذا الكتاب وان لم يكن محبطا باقضى الباب راجيا الجزاء من الملك
القادر والدعاء من كل ناظر عاذل أو عاذر (أول) ما يدا به من تركة
الميت تجهيزه ودفعه ثم قضاء دينه ثم تنفيذ وصاياه ثم قسمة الباقي بين ورثته
وكتابتنا هذا لبيان الموارث فنقول وبالله التوفيق (بحرم) الارث يقتل

ورق واختلاف دين ويستحق برحم ونكاح وولاء والولاء على ضربين ولاية
عناقة وولاء موالاة (ثم) المهام في الفرائض ستة نصف وربع وثمان على
التضعيف والتضيق ثلثان وثلث وسدس كذلك (وأصحاب) هذه
المهام الستة اثنا عشر نفرا ستة لهم حال واحدة سهم لا غير زوج
وزوجة وأم وجدة وأخ واخت لام وستة لهم حالان سهم ونصف أب وجد
فت وبنت ابن اخت لاب وأم واخت لاب (فنصيب) الزوج النصف مع
كل الورثة الا مع الولد أو ولد الابن فله معهم الربع بكل حال (ونصيب)
الزوجة الربع مع كل الورثة الا مع الولد أو ولد الابن فلها معهم الثمن بكل
حال واحدة أو أكثر يشتركون في ذلك (ونصيب) الام الثلث مع كل
الورثة الا مع الولد أو ولد الابن أو الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا فلها
معهم السدس بكل حال الا في فریضتين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان
فللام في هاتين الفریضتين ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة وذلك
في الثلثات لافي السدسيات (ونصيب) المجددة السدس لام كانت أولاب
واحدة كانت أو أكثر يشتركون في ذلك بعد ان كن مستويات في الدرجة
غير فاسدات والفاسدة هي التي في نسبتها ذكر بين اثنين كأم أب الام
كأن يسقطن بالام وبالأب الا بوبات خاصة (وتصوير) أربع جدات
مستويات من الصنفين أن تبني القاعدة الاولى أمية على عدد المعائل
ثم ترتب الابويات عليها (مثاله) أم أم أم الأم وأم أم الأم أم أب الأم
وأم أب الأم (وتصوير) أربع جدات أبويات لا غير أن تزيد على عدد
المسائل أيا ثم ترتب الابويات عليها (مثاله) أم أم أم الأم وأم أم أم أب
الاب وأم أم أب الأم وأم أب أب الأم ثم الأمية وان بعدت تشارك
الابوية وان قربت عند الشافعي وعندنا الابوية القرية فيجب الأمية
البعدي ولو كانت القرية من جانبها محبوبة به فكذلك عند الاكثرين
وعند أبي حنيفة رحمه الله بخلافه ثم التي من جدات الاب لا ترث مع الاب قط
ومع الجدات واحدة منهن وهي الاولى في تصويرنا ومع اب الجدات ثلثان
وهما الاولى في تصويرنا والتي تليهما ومع جد الجدات ثلاث وهن الاولى

في تصويرنا والتي تليها والتي تلي من يلحقها فقس على هذا وكما زدت
 بعد في درجة الاجداد زدت توريتها في عدد المجندات (ثم) المجدة ان كانت
 ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله السدس
 بينهم نصفان وقال محمد رحمه الله اثلاثا (وصورته) امرأة تزوجت بنت
 بنتها من ابن ابنها فولد لهما ولد فله من الميراث حصة ام ام الولد وام اب ابيه فهي
 ذات جهتين وام ام ابيه ذات جهة واحدة (ونصيب) ولد الام السدس ان
 كان واحدا وللاثنتين فصاعدا الثلث والذكر والاُنثى فيه سواء (وبسقطون)
 باربعة بالولد وولد الابن وان سفل وبالاب والمجد وان علا (واما) الاب فهو
 عصبة الامع الولد او ولد الابن فيصير ذاسهم وسهمه السدس بكل حال (وقد)
 يجتمع المالان فيه مثل أب وبنت فالنصف لهما والباقي له فرضا وعصوبة
 (واما) المجد فهو وكالاب اذا لم يكن الاب الا في ثلاث مسائل وفي الرابعة
 اختلاف (زوج) وابوان أو زوجة وابوان فللام في هاتين القريصتين
 ثلث ما يبق بعد نصيب الزوج او الزوجة ومع المجد لهما الثلث كاملا الا
 في رواية أبي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله فان لم يترك ما يبق مع المجد
 ايضا (والثالثة) وهي ان المجدة ام الاب لا ترث مع الاب ومع المجد ترث
 (والرابعة) الخلافية وهي ان الاخوة والاخوات لاب وام اولاب لا يرثون
 مع الاب ومع المجد كذلك في قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه وبه اخذ
 ابو حنيفة وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يقاسمون المجد وبه اخذ ابو
 يوسف ومحمد ومالك والشافعي (وكيفية) المقاسمة على مذهب زيد
 رضي الله عنه هي ان المجد مع الاخوة والاخوات لاب وام اولاب اذا انفردوا
 عن ذوى السهام فله خير المحالين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال
 ولا ينقص حقه من الثلث واذا اختلطوا بذوى السهام فله خير احوال ثلاث
 من المقاسمة ومن ثلث ما يبق ومن سدس جميع المال ولا ينقص حقه من
 السدس الا في المسئلة الا كدرية وهي زوج وام وجد واخت لاب وام
 او اخت لاب سميت اكدرية لانها تكثر على اصحاب القرائن وقيل
 بل كدوت على زيد مذهبها قال فيها زيد رضي الله عنه فيمار وامته ابنته

خارجة للزوج النصف وللام الثلث وللجد السدس وللأخت النصف
ثم يضم المجد نصيبه الى نصيب الأخت فيقسمانها أثلاثا ثلثاء المجد وثلثه
للأخت أصلها من ستة وتقول الى تسعة ونصع من سبعة وعشرين وقال
قيصة بن ذؤيب والله ما قال زيد في الأخت كدرية ولا ميراث للأخت لان الأخ عصبة والأخت
صاحبة سهم ولو كان أخ وأخت فلا أكسرية أيضا (وكذلك) اذا كانتا
أختين لان حق الام يرد من الثلث الى السدس فلا ضرورة الى اعتبارهما
صاحبتى سهم فيكون للزوج النصف وللام السدس وللجد سهم من ستة
والباقي بين الأختين نصفين أو بين الأخ والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين
(ثم) ولد الأب بعة ولد الأب والام في مقاسمة المجد ومزاجته حتى اذا
خرج المجد من الوسط طاد كل الى أصله كأن لم يكن المجد (صوريته)
جد وأخ لأب وأم وأخ لأب فالمسال بينهم أثلاثا للجد سهم ولكل أخ
سهم ثم تسترد الأخ لأب وأم ما في يد الأخ لأب ويخرج بغير شئ (جد)
وأخ لأب وأم وأخوان لأب فللجد ههنا الثلث خسر والباقي للأخ لأب وأم
فقد اتفق الجواب في المسئلتين مع اختلاف التفرع (جد) وأخت لأب وأم
وأخت لأب فالمسال بينهم ارباعا للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تسترد
الأخت لأب وأم ما في يد الأخت لأب فتخرج من غير شئ (جد) وأخت
لأب وأم وأختان لأب فالمسال بينهم انجاسا للجد سهمان ولكل أخت سهم
ثم تسترد الأخت لأب وأم ما في يد الأختين لأب الى تمام النصف والباقي
لها نصف سهم أصلها من خمسة ونصع من عشرين (جد) وأخت لأب وأم
وأخ لأب فهذه والرابعة سواء الا انها نصع من عشرة ولها سبع وعشرون
زيدا للأخ عنده عشر المال (جد) وجدتان أم الام وأم الأب وأخت لأب
وأم وتسع أخوات لأب فللمعتدين السدس وللجد ثلث ما يبقى لانه خير أحواله
الثلث ثم للأخت لأب وأم نصف جميع المسال يبقى للأخوات ثلث السدس
أصلها من ستة وتنتقل الى ثمانية عشر ونصع من ثلاثمائة وأربعة
وعشرين (وأما) البنات فذوات السهام الآن يقع في درجتهن ذكر

فيصيرن عصبته به (فاذا) كن ذوات السهام فلا واحدة من الصلب النصف
 ولا اثنتين فصاعدا الثلثان ولا يزدن على الثلثين وان كثرن (وان)
 كانت واحدة من الصلب ومعها واحدة من الابن أو أكثر فالثاني من الصلب
 النصف ولثاني من الابن السدس تسكمله الثلثين (وان) كانتا اثنتين من
 الصلب فلا سهم لثاني من الابن (وان) كان واحد من الصلب فالثاني لثاني
 من الابن (وان لم) يكن واحد ولا واحدة من الصلب فالثاني من الابن كالثاني
 من الصلب (ثلاث) بنات ابن بعضهن أسفل من بعض (صورته) بنت
 ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن جلتن العليا وتفصيلها العليا العليا
 ووسطى العليا وسفلى العليا (وثلاث) بنات ابن ابن آخر بعضهن أسفل
 من بعض (صورته) بنت ابن ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن ابن
 جلتن الوسطى وتفصيلها العليا الوسطى ووسطى الوسطى وسفلى الوسطى
 (وثلاث) بنات ابن ابن آخر بعضهن أسفل من بعض (صورته) بنت
 ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن ابن جلتن السفلى
 وتفصيلها العليا السفلى ووسطى السفلى وسفلى السفلى (فالعليا) من الفريق
 الاول النصف ولثاني تلمن من العليا من الفريق الثاني السدس تسكمله
 الثلثين ولا شيء للباقيات (وان) كان مع احدي الباقيات غلام يورث
 من بهذاته ومن فوقه بمن لم يستوف فرضه من الثلثين ولا يورث من دونه
 (واما) الاخوات فذوات السهام الا أن يقع في درجتهم ذكر فيصيرن
 عصبته واذا كن ذوات السهام فلا واحدة من الاب والام النصف وللبنات
 فصاعدا الثلثان ولا يزدن على الثلثين وان كثرن (ولو) كانت واحدة
 من الاب والام ومعها واحدة من الاب فالثاني من الاب والام النصف ولثاني
 من الاب السدس تسكمله الثلثين (وان) كانتا اثنتين من الاب والام
 فلا سهم لثاني من الاب (وان) كان واحد من الاب والام فلا شيء لثاني من
 الاب (وان لم) يكن واحد ولا واحدة من الاب والام فالثاني من الاب كالثاني
 من الاب والام (وهن) يسهطن باربعة بالابن وابن الابن وان سفلى
 وبالأب والجد وان علا على اختلاف قدمي (وهن) مع البنات عصبته

قوله لقوله عليه الصلاة والسلام واجعلوا الاخوات مع البنات عصبية (ثم)

المشتركة وتسمى المحارية وهي زوج وأم وأخ وأخت لام وأخ وأخت
 لاب وأم (وجوابها) عندنا وهو قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعن
 سائر اصحابه أجعين ان للزوج النصف وللأم الميسر وللأخت وللأخت
 لام الثلث ثم المسار ولا شيء للأخت وللأخت لا بأم لانهما عصبية ولا باقي وبه
 كان يقول عمر رضي الله عنه حتى قال له أولادنا لاب والام هب ان ابانا كان
 حجارا اما كانت أمنا واحدة فتوقف عمر رضي الله عنه ومترسكهم في الثلث
 بينهم بالسوية لافضل للذكر على الأنثى وهو قول عثمان رضي الله عنه وبه
 أخذ مالك والشافعي والاوزاعي رحمه الله (وأما) العصبية فاقربهم
 الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم المجد وان علا على اختلاف قدمي
 ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب
 وان سفلوا ثم العم لاب وأم ثم العم لاب ثم ابن العم لاب
 وكذا بنوهما وان سفلوا ثم عم الاب لاب وأم ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب
 لاب وأم ثم ابن عم الاب لاب ثم كذا عمومة الاجداد وان علوا واولادهم
 الذكور وان سفلوا ثم المعتق ومعتق المعتق ذكر كان أو أنثى ثم عصبتهما
 وفيه اختلاف (تمت) الفرائض بعون الله وحسن توفيقه على محض ذوى
 السهام وهم الستة الاول وعلى محض ذوى المحالين وهم الستة الاخر وعلى
 محض العصبية وهم هؤلاء (ثم) الاصول التي منها يصح خروج هذه السهام
 الستة المتفرقة سبعة وثلاثون تصحيح من اثنين من ثلاثة من اربعة من ستة
 من ثمانية من اثني عشر من اربعة وعشرين من ثلاثة منها تعول من ستة الى
 عشرة وتراوشفعا ومن اثني عشر تعول الى سبعة عشر وتراوشفعا ومن اربعة
 وعشرين تعول الى سبعة وعشرين دفعة واحدة (وطريقة) تخرج بها انه
 متى جاءك من هذه السهام الستة المتفرقة احاداً فخرج كل جزء منه الى
 النصف فهو من اثنين ومتى جاءك مثنى وثلاث فخران كانا من جنس واحد
 فالأكثر يغنيك ويجزئك وان كانا من جنسين مختلفين فخران اختلما
 النصف من هذا بكل الآخر أو ببعضه فهو من ستة وان اختلما الربع من

هذا بكل الا^٢ خروا ببعضه فهو من اثني عشر وان اختلط الثمن من هذا
بكل الا^٢ خروا ببعضه فهو من أربعة وعشرين يبقى الاصل الثامن وهو
التصحيح فلا بد له من تقدمه وهي معرفة الوفاق بين الجانبين المختلفين وهو
أن تقسم الاكثر على الاقل أى طرح من الاكثر بقدر الاقل من الجانبين
حتى يتفق في درجة واحدة فان اتفقا في واحد فلا وفق وان اتفقا في أكثر
هو افقة ففي الاثنى عشر بالنصف وفي الثلاثة بالثلث وهكذا الى العشرة وفي
العشرة بالعشر وفي احد عشر بجزء من أحد عشر وفي اثني عشر بجزء من اثني
عشر وهكذا الى حيث ينتهي الحساب فنسبتهما الى آخر اجزاء ما اتفقا فيه (ثم)
التصحيح اذا انكسرت السهام والرهوس طلبنا الوفاق بين السهام والرهوس
فان لم نجد اخذنا كل الرهوس وان وجدنا اخذنا وفق الرهوس وهكذا
يفعل بالثاني والثالث اخذنا بلا ضرب (ثم) عمل آخر بين رهوس ورهوس
طلبنا الوفاق بين رهوس ورهوس ان لم نجد ضربنا كل أحدهما في كل
الا^٢ خروا وجدنا ضربنا وفق أحدهما في كل الا^٢ وهكذا يفعل
بالثالث والرابع (وان) تماثلت الاعداد كتفينا باحدها وان تداخلت
الاعداد كتفينا باكثرها ثم ما اجتمع فيه فهو مبلغ الرهوس ومجموعها
حفظناها لافراز الانصباء وضربناها في أصل الفريضة مع عولها ان كانت
عائلة فما بلغ منها تصح المسئلة (ثم) نصيب كل فريق ما هو نصيبهم في الابتداء
مضر وبافيا مضربنا في أصل الفريضة (ونصيب) كل واحد من لم ينكسر
عليهم ما هو نصيبه في الابتداء مضر وبافيا مضربنا في أصل المسئلة (وأما) من
انكسر عليهم فاذا اردنا افراز نصيب كل واحد منهم فحتاج فيه الى أربع
مقدمات (الاولى) ان نوفق رهوس طائفته أو وقفها وان اخذ سهامهم أو وقفها
(والثانية) ان نطلب الوفاق بين حاصل رهوس طائفته وبين حاصل رهوس
كل طائفة وراءها من انكسر عليهم فناخذ الوفاق من كل موافق والكل
من كل مباين (والثالثة) أن نطلب الوفاق بين ما أخذنا من حاصل
رهوس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فنضرب بعضها في بعض بعد
طلب الموافقة (والرابعة) أن ننظر الى ما اجتمع من حاصل رهوس الطوائف

به ضرب بعضها في بعض فنضربه فيما اخذنا من سهام الطائفة الموقوفة
 فما بلغ فهو نصيب كل واحد من الفريقين الموقوف (هذا) اذا كان
 الكسر من جوانب فان كان من جانبين لانتحتاج الى المقدمة الثالثة وان
 كان من جانب واحد نحتاج الى المقدمة الاولى فنصيب (وان) شئت
 اخرجت الانصبا بطريق النسبة وهو ان تنسب سهام كل طائفة الى
 ردوسها وتأخذ بتلك النسبة من مبلغ الردوس فما بلغ فهو نصيب كل واحد
 من تلك الطائفة وان شئت نسبته الى ردوس كل طائفة واحدا منها
 وأخذت مبلغ الردوس بتلك النسبة وضربته في سهامهم فخرج فهو
 نصيب كل واحد منهم (ثم) اذا أردت قسمة التركة فاضرب سهام
 كل وارث في التركة ثم اقسّم ما اجتمع على ما صحت منه الفريضة فما
 يخرج بسهم فهو نصيبه هذا اذا كان بين التصحيح والتركة مباينة فان كان
 بينهم موافقة فاضرب سهام كل وارث في وفق التركة ثم اقسّم ما اجتمع على
 وفق التصحيح ومن صولح على شيء يأخذه بميراثه فأقطعه سهامه من الفريضة
 ثم اقسّم باقي التركة على سهام الباقيين (ثم الرد) وهو ان اذا اعطينا ذوى
 السهام سهامهم وبقي سهم لاستحقاقه برد عليهم بقدر سهامهم الا الزوج
 والزوجة وهذا قول عمر وعلى رضي الله عنهما وبه اخذ علماءنا (وقال)
 زبدر رضي الله عنه بوضع الفاضل في بيت المال وبه اخذ مالك والشافعي
 (والاصل) في تصحيح مسائله انه اذا لم يكن في المسئلة من لا يرده عليه فالتقسمة
 على سهام من يرده عليهم فان كان فيهم من لا يرده عليه أعطيتا نصيبه من اقل
 مخارجه ثم نظرنا الى الباقي ان استقام على سهام من يرده عليهم فيها
 والا ضربنا من يرده عليهم في مخارج نصيب من لا يرده عليه فما بلغ فما
 تصحح السهام فان وقع الكسر بعد ذلك فاليسيل ما قد ساء وان كان
 من يرده عليهم ضغفا واحدا فهم بمنزلة العصبات يعطى كل من لا يرده عليه
 فرضه من اقل مخارجه والباقي لهم فرضا وردا فان وقع الكسر صححنا
 المسئلة كما تصحها اذا كان فيها ذوسهم وعصبات (طريق آخر) في تصحيح
 المسائل الردية وهو ان تصحح فريضة من يرده عليهم كالأفراد وتعطى من

لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارجه وتصحبه عليه ثم تنظر الى الباقي بعد
نصيب من لا يرد عليه من تصحبه فان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والا
طلبه الوفاق بين تصحج من يرد عليهم وبين الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه
من تصحبه (٣) ان لم يجد ضربا لكل تصحج من يرد عليهم في مبلغ تصحج من
لا يرد عليه فابلق فمنها تصح المسئلة فنصيب من لا يرد عليه مضروب في تصحج
من يرد عليهم اوفى وفقه ونصيب كل واحد من يرد عليهم مضروب في الباقي
بعد نصيب من لا يرد عليه من تصحبه اوفى وفق ذلك (ثم المناسفة) ومبناها
على التصحج وهو ان تصح فريضة الميت الاول على ورثته وتغف من ذلك
ما اصاب الميت الثاني لطاب الوفاق ثم تصح فريضة الميت الثاني على ورثته
ثم تطاب الوفاق بين ما في يده وتصحبه ان لم يجد ضربا لكل هذا التصحج في كل
التصحج الاول وان وجدنا ضربا وفق هذا التصحج في كل التصحج الاول
ثم يتسدى بالقسمة فمن كان له نصيب من الفريضة الاولى فمضروب
في الفريضة الثانية ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية فمضروب في
نصيب الميت الثاني ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية فمضروب في
الفريضة الثانية وماله من الفريضة الثانية فمضروب
في نصيب الميت الثاني (هذا) اذا عدم الوفاق اما اذا وجد الوفاق فيضرب
في مواضع الضرب في وفقها ويحفظ من ذلك ما اصاب الميت الثالث لطاب
الوفاق ثم تصح فريضة الميت الثالث على ورثته ثم تطاب الوفاق بين ما في يده
وتصحبه ان لم يجد ضربا لكل هذا التصحج في كل التصحجين الاولين وان
وجدنا ضربا وفقه ثم يتسدى بالقسمة وتثنى وثلاث وربع ونخمس وعلى
هذا جميع هذا الوجه وقياسه وبالله التوفيق (ثم) يجب أن تعلم ان الموافقة
ايضا اتفقت فلها نتائج وثمرات واذا خرجنا من المناسفة او غيرها
واعطينا كل ذي حق حقه واوفينا حظه ثم الفينا الانصبا كما هو توافق
بعضها ببعض في جزء من الاجزاء الصحيحة فمن ثمرة هذه الموافقة أن تقتصر
من كل نصيب على جزء الوفاق وتخرج المسئلة من وفقها وعلى هذا يدور
كثير من المسائل فاحفظه

لعله هكذا فان وجدنا الوفاق ضربا وفق تصحج من لا يرد عليهم في تصحج من لا يرد عليهم وان لم نجد الخ وحرر

(فصل في ذوى الارحام)

وهم خمسة اصناف (أولهم) أولاد البنات وأولاد بنات الابن (والثاني)
 الجدود الفاسدة والمجدات الفاسدات (والثالث) أولاد الاخوات لاب وأم
 أولاب وأولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة (والرابع) الاخوال
 والمخالات والعمامات كاهن والاعمام لام وبنات الاعمام وأولاد هؤلاء
 (والخامس) عمات الاكباء والامهات وأخوالهم وخالاتهم وأعمام
 الاكباء لام وأعمام الامهات كاهن وأولاد هؤلاء (والسادس) بالميراث أولهم ثم
 ثانیهم ثم ثالثهم ثم رابعهم ثم خامسهم في رواية عن أبي حنيفة وعليه
 الفتوى (وروى) عن أبي حنيفة ان الجد الفاسد اولى بالمسال من اولاد
 البنات (وقال) ابو يوسف وعبد اولاد الاخوات وبنات الاخوة اولى
 من الجد الفاسد اب الام وكل واحد اولى من ولده وولده اولى من ابويه
 عندهما وهم لا يرثون مع ذى سهم ولا عصبة سوى احد الزوجين

❦ (فصل في المصنف الاول) ❦

فأولاهم بالميراث اقربهم (فان) استووا في القرب فولد الوارث اولى
 (واختلفوا) في ولد ولد الوارث والصحيح انه ليس بأولى (مثاله) بنت
 البنت أولى من بنت بنت البنت لانها اقرب وبنت بنت الابن أولى من بنت
 بنت البنت لانها ولد الوارث (بنت) بنت بنت البنت وبنت بنت
 بنت الابن فالمسال بينهم ما في الصحيح والقسمة على ابدانهم ان اتفقت
 أصولهم وان اختلفت فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله وهو رواية عن
 أبي حنيفة وعند محمد وهو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة القسمة على أول
 خلاف مع اعتبار صفة الأصول في الفروع واعتبار عدد الفروع في الأصول
 (ثم) كل شيء جعلته لاصل ينقل ذلك الى فرع (مثاله) بنت ابن بنت
 وبنت بنت بنت فعند أبي يوسف المال بينهم انصفان باعتبار الابدان
 وعند محمد أثلاثا هما ان لبنت ابن البنت وسهم لبنت بنت البنت كانه مات
 عن ابن وبنت فينقسم المال بينهم اثلاثا ما اصاب ابن البنت فلولده
 وما اصاب بنت البنت فلولدها (بيتا) ابن بنت وبنت بنت فعند

ابي يوسف المال يدين ان ثلاثا باعتبار الابدان (وعند) محمد خمس المال
 لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لبنتي ابن البنت كأنه مات عن ابني بنت
 وبنت بنت فيقسم المال بينهم أخماسا فمصاب بنت البنت فلولدها وما
 أصاب بنتي البنت فلولديهما هذا هو اعتبار عند الفروع في الأصول
 والاول اعتبار صفة الأصول في الفروع (بنت) ابن بنت وابن بنت بنت
 فعند أبي يوسف ثلث المال لبنت ابن البنت وثلاثة لابنت البنت اعتبارا
 للابدان دون الأصول (وعند) محمد ينعكس المحاب فابنت البنت
 له ثلث المال وبنت ابن البنت لها الثلثان اذ هو يعتبر الأصول دون الابدان
 (وان) اختلاف بطن ثم اختلاف بطن فعلى قول أبي يوسف يعتبر الابدان
 (وعند) محمد يقسم دلي أول بطن اختلاف ويجعل من يدلي بالذكركر فبقا
 على حدة ومن يدلي بالانثى فبقا على حدة ثم يقسم على الثاني ثم على
 الثالث الى أن ينتهي (مثاله) بنت بنت بنت ابن بنت وابن ابن بنت
 فعند أبي يوسف يعتبر الابدان (وعند) محمد خمس المال لبنت بنت البنت
 وثلاثة اربعة الاخماس لابن ابن البنت وثلث اربعة الاخماس لبنت ابن
 البنت (ولو) كان معهم ابن بنت بنت أيضا فعند محمد ثلث الثلثين لبنت ابن
 البنت وثلاثة الثلثين لابن ابن لبنت وثالث الثلث لبنت بنت البنت وثلاثة الثلث
 لابن بنت البنت وكذا البنات فاذا كانت قرابة من جهتين قال أبو حنيفة
 ومحمد من كان له قرابتان من ذوى الارحام يرث من القرابتين جميعا وهي
 رواية عن أبي يوسف رحمه الله (وعنه) انه لا يرث الا من جهة واحدة كما في
 الجدة ذات الجهتين عنده (مثاله) ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت وبنت بنت
 بنت (صورته) رجل له بنتان ماتتا وخلفتا احدهما ابنا والاخرى بنتا
 فترجع الابن البنت فولدت له ابنا ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتا
 (فالمولود) أولا ابن ابن بنت وهو ابن بنت بنت والمولودة ثانيا بنت بنت بنت
 فلومات الزوجان ثم ماتا فعند أبي يوسف رحمه الله في رواية للمال بينهم
 اخماسا خمس المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لذى الغير اثنين وعنه
 في رواية يسم المال بينهما اثلاثا سهمان لذى القرابتين ما كان الذكور

وسمى بنت بنت بنت (وعند) محمد سدس المال لبنت بنت بنت
وخمسة أسداسه لذى القرابتين

﴿فصل في الصنف الثاني﴾

وهم الجدود الفاسدة والمجدات الفاسدات أولاهم بالميراث أقربهم إلى
الميت فإن استتوا في القرب فمن يدلي بوارث فهو أولى عند البعض ولا
تفضيل له عند الآخرين (فإن) استتوا في القرب وليس فيهم من يدلي
بوارث نظر فإن كانوا من جانب واحد من جانب الأب أو من جانب الأم
واتفقت صفة من يدلون بهم فالقصة على أبدأهم إن كانوا ذكورا وإناثا
فبالسوية وإن كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الأنثيين وإن اختلفت
صفة من يدلون بهم يقسم على أدنى بطن إلى الميت اختلف كما في الصنف
الأول (وإن) كانوا من جانبين يجعل الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة
الأم ثم ما أصاب كل فريق يقسم فيما بينهم كلوا نفرودوا (مثاله) أب أم
أب الأب وأب أب أم الأب فهو ما جدان من قبل الأب وأب أم أب الأم وأب
أب أم الأم فهو ما جدان من قبل الأم فيقسم المال أولا أنثا ثلثاه لقرابة
الأب والثلث لقرابة الأم ثم ما أصاب قرابة الأب يقسم أنثا ثلثاه لمجده
من قبل أبيه وهو أب أم الأب وثلثه لمجده من قبل أمه وهو أب أم
الأب وما أصاب قرابة الأم فكذلك ثلثاه لمجدها من قبل أبيها وهو أب أم
أب الأم وثلثه لمجدها من قبل أمها وهو أب أم الأم وهذا الجواب
على قول من لا يعتبر المدلى بالوارث وأما من يعتبر الأدلاء بالوارث فعنده
المال كله للمجد المذكور أولا وهو أب أم أب الأب

﴿فصل في الصنف الثالث﴾

فالإسلام في أولاد الأخوات وبنات الأخوة لأب وأم (إن) أولاهم
أقربهم وعند الاستواء في القرب من كان ولد الوارث أولى بالقصة على
أبدأهم إذا اتفقت أصولهم وإن اختلفت فهو على اختلاف قدس
في الصنف الأول (مثاله) بنت الاخت أولى من بنت بنت الاخت لأنها
أقرب وبنت ابن الأخ أولى من بنت بنت الأخ لأنها ولد الوارث (بنت)

اخت وابن اخت فالمال بينهما - اللذ كر مثل حفظ الاثنين (بنت) ابن
 اخت وابن بنت اخ و بنت بنت اخ فعند ابي يوسف يعتبر الابدان (وعند)
 محمد خمس المال لبنت ابن الاخت وثلاث اربعة الاخماس لابن بنت الاخ
 وثلاث اربعة الاخماس لبنت بنت الاخ (ابن) اخت لاب وام وبنت اخ
 لاب وام فابو يوسف رحمه الله يعتبر الابدان دون الاصول فعنده ثلث المال
 لبنت الاخ لاب وام وثلاث لابن الاخت لاب وام ومحمد رحمه الله يعتبر
 الاصول دون الابدان فعنده ثلث المال لابن الاخت لاب وام وثلاث لبنت
 الاخ لاب وام (والكلام) في اولاد الاخوات وبنات الاخوة لاب كالكلام
 في الفرع الاول عند عدمهم واما الكلام في اولاد الاخوة والاخوات
 لام فهو ان اولاهم اقر بهم ولا يفضل الذ كر على الانثى الا في رواية
 شاذة عن ابي يوسف رحمه الله (مثاله) بنت اخ لام وابن اخت لام
 فعندهما المال بينهما كالاصول نصفان وعند ابي يوسف على تلك
 الرواية اثنتا بخلاف الاصول (واذا) اجتمع ثلاثة اولاد اخوات
 متفرقات او ثلاث بنات اخوة متفرقين واستووا في القرب والدرجة فعند
 ابي يوسف رحمه الله هو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله يعتبر الاصول
 (مثاله) بنت اخت لاب وام وبنت اخت لاب وبنت اخت لام فعند ابي
 يوسف رحمه الله المال كله لبنت الاخت لاب وام وعند محمد خمس المال
 لبنت الاخت لام وخمس لبنت الاخت لاب وثلاثة اخماس لبنت الاخت
 لاب وام (بنت) اخ لاب وام وبنت اخ لام فعند ابي يوسف رحمه الله
 المال كله لبنت الاخ لاب وام (وعند) محمد سدس المال لبنت الاخ لام
 والباقي لبنت الاخ لاب وام (واذا) اجتمعت ثلاث بنات اخوات متفرقات
 وثلاث بنات اخوة متفرقين فعند ابي يوسف رحمه الله المال كله بين بنت
 الاخ لاب وام وبين بنت الاخت لاب وام نصفان (وعند) محمد ثلث
 المال بين بنت الاخ لام وبين بنت الاخت لام نصفان وثالث المال بين بنت الاخ
 لاب وام وبين بنت الاخت لاب وام اثنتا كما في الاصول وكذا اولاد الاخوة
 والاخوات اذا كانت قرابته ذات جهتين فهو على اختلاف قدم في الصنف

الاول (مثاله) ابن اخ لام هو ابن أخت لاب وبنت أخت لاب وأم
(فعند) أبي يوسف رحمه الله المال كله لبنت الأخت لاب وأم (وعند)
محمد بن الحسن كله على خمسة ثلاثة أخماسه لبنت الأخت لاب وأم وخمس
لابن الاخ لام الذي هو ابن الأخت لاب

• (فصل في المصنف الرابع) •

وهم الأعمام لام ومن في معناتهم من كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن
كان لاب كان أولى من كان لام (مثاله) عم لاب وأم فهو أولى من
العمة لاب والتي من الاب أولى من التي لام (خاله) لاب وأم وخالة لاب
فالأولى أولى (خال) لاب وخال لام فالحال للاب أولى (والغا) يعتبر
هذا الترتيب في جنس واحد ولا يعتبر في جنسين إلا في رواية شاذة من
أبي يوسف رحمه الله (مثاله) عم لاب وأم وخالة لاب فالمال بينهم
اثنان ثلثاه للعمه وثلثه للخالة (وعند) أبي يوسف على تلك الرواية المال
كله للعمه وإذا اجتمع العمات والأخوال والمخالات فالثلاث للعمات بينهما
بالسوية والثالث للأخوال والمخالات بينهم لئلا كرمش حظ الاثنين
(والكلام) في أولاد هؤلاء وبنات الأعمام الأولاهم أقرب بهم
فإن استووا في القرب فمن كان لاب وأم أولى من كان لاب ومن كان لاب
أولى من كان لام (ثم) ولد الوارث أولى فإن كان أحدهما ولدا الوارث
غير أنه ذو قرابة واحد والآخر ولد ذى الرحم لئلا يكون ذو قرابة واحد
فيه والصحيح أن ذا القرابة بين أولى (مثاله) بنت ابن عم لاب وابن ابن عمه
لاب وأم وابن ابني أولى

• (فصل في المصنف الخامس) •

وهم أقرباء الأبوين أولاهم أقرب بهم (مثاله) عمه الاب أولى من عمه الأم
لأنها أقرب وإذا جمعت قرابة الاب وقرابة الأم فالثلاث لقرابتي الاب
والثلاث لقرابتي الأم ثم ما - اب قرابتي الاب يقسم بينهم اثنان ثلثاه لقرابته
من قبل أبيه والثلاث لقرابته من قبل أمه وما أصاب قرابتي الأم فكل ذلك
ثلثاه لقرابته من قبل أبيه والثلاث لقرابته من قبل أمه (مثاله) عمه

الاب ومآلته وجمعة الام ومآلته والكلام في اولاده ولاه كالكلام في اولاد البنات واولاد الاخوات في مآلتهن وجمعة الفون
 (فصل في لواحق المكاتب)

قد ذكرنا ان الرأى على ضربين ولا عتاقة ولا مولاة (فمولى) العتاقة كل من اعتق عبدا او مات عن مديروته من الثالث او مات عن ام ولد او استوفى كفاية عبدا او مالا ذارحم محرم منه فعتق عليه فانه يكون مولى له يرثه اذا مات ولا يرث المعتق منه (وان) اعتقها على ان لا ولا له فالشرط باطل والولاء ثابت (والولاء) لا يورث ويكون لا قرب مصيبة المعتق (مثاله) مات المعتق عن ابن وبنت فالولاء كله لابن (وان) مات من ابن واب فالولاء كله لابن عند أبي حنيفة وعمر بن عبد الله بن يوسف سدس الولاء الاب والباقي لابن (فان) مات عن جد واخ فالولاء كله للجد ضد أبي حنيفة وعندهما الولاء بينهما حانفيا وعند الشافعي الولاء كله للاخ في أصح قوليه (كل) مملوك عتق على ملك ماله لا يمتنع ولا يؤمنه أبدا (مثاله) رجل تزوج أمته من عبده غيره ثم اعتق أمته بفساد بولدها قبل من سنة أشهر ثم اعتق العبد لا يجر ولا الولد الى نفسه بل انه عتق على ملك معتق الام (ولو) جاءت بولدها تمام ستة أشهر فباعتها ثم اعتق العبد جرد ولا الولد الى نفسه (وليس) للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب او كاتب من كاتبين او دبرين او دبرين او دبرين أو جرد ولا معتقهن (واما) مولى المولاة فمجهول النسب اذا قال لا آخر انت مولاي ترثني اذا مات وتعتقل عني اذا جئيت وقال لا آخر قبلت مع عندنا ويكون القابل مولى له يرثه اذا مات ويعتقل عنه اذا جئني (وان) شرط من المجانين فعلى ما شرطنا (ويدخل) في هذا العقد اولاده الاصغار ومن يولده بعد ذلك (وكذلك) المرأة اذا عقدت عقد المولاة مع عند أبي حنيفة رحمه الله وللعاقدة فمخيمه ما لم يعتقل عنه هذا القابل والقابل فخصه الا ان يرث بولائه (ومولى) المولاة مؤخر عن ذوى الارحام مقدم على بيت المال ويرث مع اسد الزوجين (والرق) من اسباب الحرمان

وافرا كافي القن واناقصا كافي المدبر وام الولد (والسكاتب) اذا مات
 عاجزاً فهو عبد وان مات عن وفاء وعن مولود في الكتابة يؤدى كتابته ويحكم
 بحريته في آخر جزئه من اخرا حياته فيقبض منه مات حراً (والمتسبي) بمنزلة
 حر مديون عندهما وعند ابي حنيفة رجه الله هو عبد ما بقي عليه درهم
 وهذا اذا كان يسي لفسا كالك رقبته كعتق البعض اما اذا كان يسي بحق
 في رقبته كالعبد المرهون اذا اعتقه الراهن فهو بمنزلة الاحرار يرث ويورث
 عنه (والقتل) من اسباب الحرمان (وكل) قتل يتعلق به وجوب القصاص
 او الكفارة فانه يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق به وجوب القصاص ولا
 الكفارة فانه لا يمنع الارث (اما) القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص
 فهو ان يقتل مورثه عبداً بالحديد او بما يعمل عمل الحديد (واما) الذي
 يوجب الكفارة فهو ان يقتله بالباشرة خطأ او اوطأ دابته مورثه وهو
 راكبها وانقلب في النوم على مورثه فقتله او سقط عليه من السطح فقتله
 او سقط حجر من يده عليه فقتله فهذا كله قتل بطريق المباشرة فتجب فيه
 الكفارة ويوجب حرمان الميراث ان كان مورثاً والوصية ان كان اجنبياً
 (واما) القتل الذي لا يتعلق به وجوب القصاص ولا الكفارة فهو ان
 الصبي او المجنون اذا قتل مورثهما او غير الصبي والمجنون اذا قتل مورثه
 بالنسيب كما اذا انزع جناحاً على قارعة الطريق فسقط على مورثه فمات
 او حفر بئر على قارعة الطريق فوقع مورثه فيها فمات او ألقي حجر على
 قارعة الطريق فتعلق به مورثه فمات او صب ماء او بال او توضع فزلق به
 المورث فمات او ساق دابة او قاده او طأ مورثه فمات او قتله قصاصاً
 او رجلاً او دفعا لقتاله او كان مكرهاً على قتله او سقط حائطه المسائل على
 مورثه بعد ان شهد عليه فمات او وجد مورثه قتيلاً في داره فانه يجب
 القسامة والدية على العاقلة ولا يمنع الارث (وكذا) العادل اذا قتل
 الباغي وهو مورثه لم يمنع الارث في هذه المواضع كلها وان بان امره لانه
 لا يوجب القصاص ولا الكفارة (اما) اذا قتل الباغي العادل وهو مورثه
 فهذا على وجهين ان قال قتلته وانا على الباطل والا نأيض على الباطل

قوله او اوطأ دابته مورثه اي جعلها رطبة له وقرمه او قاده دابة فوطأت له فوطئت

فانه لا يرثه بالاجماع (وان) قال قتاته وانا على الحق والابن ايضا على الحق
ايضا يرثه في قول أبي حنيفة ومحمد لانه قتل لا يوجب القصاص ولا الكفارة
وعند أبي يوسف لا يرثه لانه قتل بغير حق (الابن) اذا قتل أباه عمدا أو خطأ
لا يرثه لانه يجب القصاص في العمد والكفارة في الخطأ (وكذا) الاب
اذا قتل ابنه خطأ يمنع الارث وهذا لا يشك كل لان الكفارة يجب بقتله
أباه خطأ أما اذا قتله عمدا فانه يوجب حرمان الميراث ايضا وان كان لا يجب
به القصاص ولا الكفارة وهذا يشك كل على الاصل الذي ذكرناه الا اننا
نقول وجب القصاص هو نال كنهه سقط بحرمة الابوة (الاب) اذا أدب
ابنه بان اجترم جريمة سرقة أو غيرها وعنف في الضرب فمات يوجب حرمان
الميراث وعند أبي يوسف لا يوجب (المعلم) اذا أدب ولد انسان وهو وارثه
فمات لا يوجب حرمان الميراث وكذلك الاب اذا بطق روح ابنه أوخته أو
جسمه من غير ان يعنف في ذلك فمات والزواج اذا عزر زوجته بان لم
تطعه في الفرائض فمات فانه يوجب حرمان الميراث (الكفر) كاهلة
واحدة عندنا يرث بعضهم بعضا فالنصراني يرث اليهودي واليهودي يرث
المجوسي الا اذا كانت دورهم مختلفة متباينة مثل نصراني مات وله ابن
في الروم وابن في الهند لا يرث واحدهما ولو مات مسلم وله ابن مسلم في الهند
فانه يرثه لانه لم تتباين الدار حكما (والمرتد) لا يرث من واحد وكذا
المرتدة وهل يرث المسلم منه قال ابو حنيفة ان كان كسبا اكتسبه في حال
الردة يكون فيما وان كان كسبا اكتسبه في حال الاسلام يكون لو رثته
المسلمين وقال أبو يوسف ومحمد رجما الله الكسبان لو رثته المسلمين وقل
الشافعي الكسبان جميعا في حق بدار الحرب مرتدا يقسم القاضى ماله
بين ورثته كانه ميت (المجوسي) يرث بالنسب والولاء وينكح يقر
عليه بعهد الاسلام والنسب فيما بينهم يثبت بالانكحة الفاسدة (ومن)
يدلى الى الميت بذممين ان كان أحدهما لا يجب الاخر ورث
بهما جميعا وان كان يجب ورث بالحاجب (مثاله) اذا ترك ابني عمه
وأحدهما أخوه لأمه فله السدس بالفرض والباقي بينهما بالعصوبة لان

احدى جهتي قرابته لا تحجب الجهة الاخرى فو رث بهما (فان) ترك بنتي
خالته واحداهما اخته لاييه فلها المال كله فرضا وورد الان احدى جهتي
قرابته لا تحجب الاخرى فو رثت بالحاجبة (ثم) المحجوب عن الميراث يحجب
غيره كمن مات وله ابوان واخوان فلاخوان يرذان الام من الثلث الى
السدس وان كانا ليرثان اذ هما بالاب محجوبان (والمحرور) من الميراث
لا يحجب كالمحرور بالقتل أو الرق أو اختلاف الدين لا يحجب الحرمان
ولا يحجب النقصان الا في قول عبد الله بن مسعود فانه أفتى فيما زعم القاضي
ان الحرور لا يحجب حبيب الحرمان ولا يحجب محجب محجب النقصان
وعنده تعول المسئلة الى احدى وثلاثين بناء على هذا الاصل (صورتها)
زوجة وأم واخوان لام وأختان لأب وأم وابن هو محروم باحد اسباب
الحرمان فعند هامة الصحابة تعول هذه المسئلة الى سبعة عشر وأصلها من
اثني عشر لان الزوجة فرضها الربع عندهم اذا لابن الحرور ولا يتقصها
حقها وعند ابن مسعود أصلها من أربعة وعشرين لان الزوجة فرضها
الثلث عنده اذا لابن الحرور يتقصها حقها فعالت الى احدى وثلاثين
(المفقود) لا يرث ولا يورث عنه ما لم يثبت موته بينة أو بحضي مدة يعلم يقينا
انه لا يعيش أكثر من ذلك ووقت في ذلك أبو حنيفة في رواية الحماد عنه
بمائة وعشرين سنة من وقت ولادته وعن أبي يوسف بمائة سنة وقدره
بعضهم بثمانين وبعضهم بسبعين وقال بعضهم انه موصول الى رأى
القاضي فاذا انقضت تلك المدة ورثه من كان حيا من ورثته ولا يرثه
من مات قبل مضي المدة ولومات مورثه في خلال فقده وله وارث سواء ان
كان لا يحجب به لكنه ينقص حقه يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي
وان كان يحجب به لا يعطى أصلا (ويوقف) للعمل نصيب أربعة بنين
عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد ميراث ابنين وهو راية عن أبي يوسف
وعنه انه يوقف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى ولو كان معه وارث آخر
لا يسقط بمال ولا يتغير به يعطى كل نصيبه وان كان ممن يسقط به لا يعطى
أصلا وان كان ممن يتغير به يعطى الأقل (ميراث) وله اللعان من جهة

الاثم لاغير وانها كسائر الامهات ولا يكون عصبة (لا توارث) بين الفرق
 والمحرق والهدمي ويجعل كأنهم ما توامعا (الخنثى) برث من حيث يدول
 فان بال منهما فالحنثي لا سبق وان كانا معافه ومشكل عند أبي خنيفة
 وعندهما يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكل ايضا عندهما (ثم)
 الخنثى المشكل برث أقل النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة المجابة
 الا ان يكون أسوأ حاله ان يكون ذكرا وبه قال أبو خنيفة رحمه الله (وقال)
 الشعبي يعتبر فيه المحال ان حالة الذكورة وحالة الانثوية (بيانه) اذا مات
 للرجل عن ابن وولد خنثى قال أبو خنيفة رحمه الله ثلثا المال للابن والثلث
 للخنثى واختلف أبو يوسف ومحمد على قول الشعبي قال محمد للخنثى خمسة
 من اثني عشر والابن المتيقن سبعة وقال أبو يوسف للخنثى ثلاثة من سبعة
 والابن المتيقن أربعة والله أعلم بالصواب ويجزى ~~كل~~ من قسم ويثاب
 (طريق) معرفة ما هو الأقل مما أعطاه أبو يوسف ومحمد أن يضرب
 الثلاثة التي يعطيه أبو يوسف في اثني عشر مخرج ما يعطيه منه محمد والخمسة
 التي يعطيه منها محمد في سبعة مخرج ما يعطيه منه أبو يوسف فيكون الاول
 ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين وستة وثلاثون ثلاث مرات اثنا عشر
 يعطيه محمد من كل اثني عشر خمسة فصارت جملة ما يعطيه محمد خمسة عشر من
 ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون خمس مرات سبعة يعطيه أبو يوسف من كل
 سبعة ثلاثة وخمس مرات ثلاثة خمسة عشر فيعطيه أبو يوسف خمسة عشر من
 خمسة وثلاثين ومحمد من ستة وثلاثين وخمسة عشر من خمسة وثلاثين اكثر
 منها من ستة وثلاثين هكذا ابرهنوا ذلك في كتبهم وفي هذا نوع تعبير
 وتكسير والواضح الاسلام ان تقول فاضرب مخرج ما يعطيه منه أبو يوسف
 وذلك سبعة في مخرج ما يعطيه منه محمد وذلك اثنا عشر تصير الجملة بعد
 الضرب أربعة وثمانين فاعطه من هذا المبلغ بعد الضرب بالطريق
 الذي ذكرنا في المناهج لافرا لا نصيبا اعني خذ ثلاثة واضربها
 فيما ضربت السبعة فيه وذلك اثنا عشر وثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثون
 هذا هو الذي يعطيه أبو يوسف من أربعة وثمانين ثم اضرب خمسة

في السبعة التي ضربت الاثني عشر فيها يصير نجسة وثلاثين هذا هو الذي يعطيه محمد من اربعة وثمانين فازداد ما يعطيه أبو يوسف على ما يعطيه محمد هكذا اتضح لي في بعض فكري بتسهيل الله تعالى وبتيسيره وهو الميسر لكل عسير نعم المولى ونعم النصير هذا ما يسر الله تعالى نقله من فصول العمادي والله الهادي الى طريق الرشاد

• (الفصل الثلاثون وهو تمام الفصول في مسائل شتى) •

(وفي النوازل) لابي الليث العمري قندي في باب مسائل شتى متفرقة قال محمد ابن الحسن اخبرني رجل من اصحابنا عن الحسن البصري انه سئل عن رجل أتى رجلا ليحل له أن يتزوج ابنته فقال سبحان الله أو يكون هذا قال نعم فوصفوا له رجلا مخنثا كان فعل ذلك به فقال لا يحرم ذلك شيئا قال محمد بن ناخذ (وسئل) أبو القاسم عن دارين متلاصقتين فجعل صاحب احدي الدارين في داره مطبلا وكان في القديم مسكا وفي ذلك ضرر على صاحب الدار الاخرى هل له أن يمنع عنه ذلك أم لا قال ان كانت وجوه الدواب الى جدار داره فليس له أن يمنع عنه وان كانت حوافرها الى الجدار فله منعه (وسئل) الفقيه أبو جعفر عن نوايس يجب أرض رجل فاراد أن يجرها الى أرضه قال ان لم يكن لها قيمة فلا بأس وان كان لها قيمة فان كانت من نوايس الجاهلية فهو بمنزلة أرض الموات وان كانت من نوايس كانت بعد الاسلام فهو بمنزلة اللقطة يساع ويصرف ثمنه الى بعض مصالح المسلمين وكذلك كل لقطة يعلم أنها كانت كذا ينبغي أن لا يتصدق به ولكن سبيلها أن تصرف الى بيت المال لنواب المسلمين (وسئل) عن رجل قال لامرأته وفي يدها قدح من ماء ان شربت الماء فانت طالق وان صبيبتيه فانت طالق وان دفعته الى انسان أو وضعته فانت طالق قال ترسل فيه ثوبا حتى ينشف الماء (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان لم أجامعك على هذا الرمح فانت طالق قال يذهب الرمح ويخرج رأس الرمح من السطح قليلا ثم يجامعها عليه (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان لم تكن أو لا فانت طالق ثم قالت له امرأته ان كلمةك أو لا فعبدى حر قال يتم حكم

قوله النوازل ويس جميع نوازل وهي مقابر النصارى اه

الرجل ولا يحنث لانه قد خرج عن يمينه بكلام المرأة (وسئل) عن رجل
 قال والله لا أشرب الخمر الا لاجد خير من ذلك ثم انه شرب الخمر من غير
 اضطرار قال يحنث في يمينه وأخاف عليه الكفر بهذه الكلمة (وسئل)
 أبو بكر عن رجل حلف ان لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ قال
 لا يحنث كرجل حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكله على حاله لم يحنث
 كذلك وهذا ما قال الفقيه وعندى أنه يحنث (وسئل) عن سكران
 قال لا مرأته ان لم تكن فلانة أوسع دبراً منك فأنت طالق قال هذا شيء غير
 مفهوم ولا مقدور على معرفته فلا يقع فيه الحنث (وسئل) عن رجل
 حلف أن لا ينام على الفراش مادام في القرية فتزوج امرأة في بلدة
 هل يجوز له أن ينام على الفراش قال اذا تزوج امرأة لا على نيسة أن
 يطلقها أو على نيسة أن يطلقها أو لانيسة ان يذهب بها فسد خرج عن
 ان يكون غريباً واذا تزوجها على أن يطلقها أو على نية النكاح بها فهو
 يعد غريباً (وسئل) سفيان الثوري عن رجل وهب لرجل ثوباً
 ثم اختلسه منه فاستهلكه قال على الواهب قيمته وليس الارتجاع الا عند
 القاضي قال الفقيه وهذا قول أصحابنا وبه نأخذ ولو وهب لرجل دراهم
 ثم استقرضها منه فأقرضها جاز وليس للواهب أن يرجع أبداً لان المبة
 صارت مستهلكة وصارت ديناً على الواهب (وسئل) نصير بن يحيى
 عن الكسب فريضة هوام لا قال الكسب والعمل فريضة بمقدار ما لا بد
 منه لان من الفرائض ما لا يستطيع الا بآدائه كالصلاة لا يجوز الا بالوضوء فعليه
 تكاف الماء وطلبه ليقم به الفريضة وعليه أن يلبس الثياب لا قامة
 الصلاة ولا يرتفع ذلك الا بالعمل لانه لم يشج النساك ويخيط الخياط
 ويحتاج ان يزرع قبل ذلك السنة شهر الا لاجل ذلك وقد جعل الله تعالى
 اهل الجنة بالامونة وتكاف واما في الدنيا فانه بالتكاف قال الله
 تعالى لا آدم فلا يخرج جنك من الجنة فتشقي يعني بالكسب في المعيشة
 لا تأكل كل الابرق جبينك وقال عز وجل لمريم وهزي اليك بيدك النحلة
 تصاقل عليك رطباً حنياً وقال تعالى انفسوا من طيبات ما كسبتم وقال

تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابغوا من فضل الله يعني
الكسب وقال تعالى وآخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله
(قال) وبلغنا عن بعض العلماء انه قال لا يقوم الدين والدنيا الا بربيع
بالعلماء والامراء والجهاد والكسب (وقال) نصير حديثنا صالح بن محمد
عن المعلى عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم طاب
المحلال جهاد (وقال) نصير حديثنا بعض اصحابنا عن علي بن يحيى
عن الشبلي عن عبادة بن كثير عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم طلب المحلال فريضة بعد أداء الفرائض (قال) وحديثنا أحمد بن
يونس الربيع عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم ان زكريا عليه السلام كان نجارا (وقال) النبي صلى الله
عليه وسلم عليكم بالبر فان اباكم كان برازا يعني ابراهيم الخليل عليه
السلام (وكان) عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول يامعشر العرارة
ارفعوا رءوسكم واتجبروا فقد وضع الطريق ولا تكونوا عيالا على الناس
(وقال) نصير حديثنا يحيى بن المبارك عن معمر عن الزهري عن
مالك بن أنس عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم اذ خرجت سنة (وقال) نصير سمعت شقيق بن ابراهيم يقول
في قوله تعالى ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض قال لو ان الله تعالى
رزق من غير كسب لبغوا في الارض وقال لو ان الله تعالى رزق عباده من غير
كسب لبغوا في الارض وتفسدوا ولكن شغلهم بالكسب حتى
لا يتفرغوا للفساد (وقال) نصير حديثنا أبو امامة عن هشام بن عروة
عن أبيه قال كان سليمان بن داود عليه السلام يخطب
الناس على المنبر وفي يده الخوص يعمل به فاذا فرغ ناوله انسانا وقال له
اذهب به فبعه (وقال) نصير حديثنا بعض اصحابنا ان داود النبي عليه
السلام كان يخرج متكررا يسأل عن سيرته في ما كتبه فعرض له جبريل عليه
السلام في صورة آدمي فقال له داود يا فتى ما تقول في داود قال نعم العبد هو
غير ان فيه خصلة قال وما هي قال باكل من بيت مال المسلمين وما في العباد

أحب إلى الله تعالى من عبد بيا كل من كثر يده فعاد داود إلى محرابه معتزراً
 إلى الله تعالى بقول يا رب علمني صنعة بيدي تغنيني بها عن مال المسلمين فعلمه
 تعالى صنعة الدروع والآن له الحمد يد حتى كان في يده بمنزلة الجعنين وكان
 إذا فرغ من عمل واحدة باعها وعاش هو وعياله من ثمنها (وقال) نصير
 حدثني مكي بن إبراهيم عن فتح عن ثابت البناني قال بلغني أن العبادة عشرة
 تسعة في طلب المعيشة وواحدة في العبادة (قال) وحدثنا شاذان بن حكيم
 عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قالوا كانوا يقولون الذي يعمل
 بيده أفضل من التاجر والتاجر أفضل من الجالس (قال) الفقيه
 وحدثنا الثقة عن أبي القاسم عن نصير بن يحيى بهذه الأحاديث التي
 ذكرناها (قال) الفقيه وسمعت أبي يذكري بأسناده عن معاوية بن قرة
 قال رأي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ناساً من أهل اليمن فقال
 ما أنتم يا أهل اليمن قالوا نحن متوكلون على الله تعالى فقال كذبتم بل أنتم
 متوكلون إلا أخبركم بالتوكل رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله
 تعالى انتهى (هذا) ما يسر الله تعالى قلبه من كتاب النوازل للشيخ قنديل
 والله الموفق إلى سبيل الرشاد وعامه التوكل والاعتماد (وكان) الفراغ
 من جمعها ثالث عشر من صفر الحزير سنة ١٠١٥ (قلنا) يسر الله تعالى
 بالتمام وسأنته بمنه حسن الختام (سميتها) غاية المرام في تنمية لسان المحكام
 والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

يقول رحمه الله الفقير رمضان حلاوة في عنه محمد ك يا من لا تتبع له
 احكام وكيف وانت احكم المحكام ونصلي ونسلم على سيدنا محمد لسان محبة
 وصدر شرمك وعلى آله ينابيع العلوم واصحابه عيون الفهم
 (وبعد) فهذا لسان المحكام لابن الشحنة المهام قد تطفأت على تهيجه
 وتهذيبه وشقيقه باحثاً عن مسائله بقدر الامكان سائلها اساندة
 اشياخ وجهابذة اخوان لانه على كثرة نسخه لم يخل عن تحرير غير
 نسخة منها بالنسبة للباقي خفيف فكم سهرت ليلاتي قطعت ظلماتها

بأنوار المراجعة واعتصمت أيا ما في أبواب المطالعة مع غيوم غوم
تراكت وهجوم - موم تراكت فالقلب في هذه الدنيا البعيدة بحبها
البعيد مشغول والعقل بحبال هواها المريم معقول فالرجاء الستر
من وقع على موه أو عثر على مفوه - هذا وتدارخ طبعه صاحبنا الأمامي
حضرة الشيخ إبراهيم حسن البشيشي فقال وقد احسن في المقال

ذي غصون بين الرياض موائد * أم عقارين - ل - فوق موائد
أم نسيم الصبا تنفس من فحج - د فاسرى للعب سر - المعاهد
أم طباء من الكاس بواد * قد اثرن الهوى وحن الفدا فد
أم غوان من الخدور تراءت * بعد سلب النهى لصديق المواعد
أم لسان الحكم قد ورق طبعها * وازدري وضعه نظم - الق - لائد
تحفة من يد الزمان ولا كن * جمع الجمل من جليل الفوائد
فروض فقه ينزه الطرف فيه * حينما شاء - كل دار وراشد
نافع دافع بسيط وخير * أهل كافل بنيل المقاصد
بعثنا إلى اقتناء وما بال - نفس يغلو فؤاد وشوارد
فابتدر أيها المجتهد وله * تبلغ السؤل اثر جنى المحامد
قبسات الافكار قد ادرخته * جا لسان الحكم عذب الموارد

٤ ١٤١ ١٠٢ ٧٧٢ ٢٨٢

١٢٩٩

وكذا الممام الثبيب الأديب حضرة الشيخ محمد عبد الرحمن
ينابيع علم بحر فضل سقى العلا * يفوق نسيم ارق باصاح في طبعه
تجلى له وجه البهاء مؤرخا * لسان الحكم اضاء صفاء طبعه

١٤١ ٩٩ ٨٠٢ ١٧١ ٨٦

١٢٩٩

وارخته على حسب الحال فقات
يا عيوننا من الظباء تحديق * ولديها العشاق في المحي طارق
فهي تفضي على النفوس وتمضي * ارمها والهوى عليه - م - تحقق

رهنهم في حبسها لا فكك * وبها حارس الولاية محقق
 اقصدتهم هم عدا بنيل لحاظ * لاديات تعطي وماثم مشفق
 ليتم اعتقت عبيد هواها * من نواها وفاز بالاجر معتق
 كاتبوها على اداء نفوس * وقرأها على المدات تغرق
 وتنادى فيه هم اهيل التصافي * دبروا امركم لتنجوا من الرق
 من يرم اعين المها فليغارق * مالدیه وروحهم فليطلق
 ماهوى الغيدمين عند روم * وقفوا انفسهم لكل مشوق
 ان اهل الغرام حشو حشاهم * سهم فتك من العيون يمزق
 ولحم اعين الدموع شهود * وعليهم حال الميام يصدق
 ولسان الهوى يترجم لك * ن لسان المحكام اوضح منطق
 كيف لا وهو للشهير بفعل السب * شحنة الشهم والامام المصدق
 منبع العلم والفضائل صدر * ورد تأليفه المنظم ريق
 فتزهر في حسنه وتأمل * في فنون الاقوال جيل الموفق
 تلقه تارة يقيد حكما * لاقتضاء وتارة فيه يماسق
 يا كبا برهان نور سناه * ساطع ماء مزن معاه مغسق
 عمدة عمدة لمن رام بحثا * فتنافس في حليلة الفضل واسبق
 لفقيه تراه اولغنى * غنية قنينة ليحظى وينفق
 منتقى جامع بدائع فقهه * وجهه اضواءها كالشمس مشرق
 وكذا من انى بتهكملة وهـ * وهـ مام نجهم منير محقق
 حبذا الاصل والكمال كبدر * ايسلة النور روض مغناه موزن
 جاء تاريخه لا لى طبع * عن لسان المحكام بالصدق تنطق

٧١ ٨١ ١٢٠ ١٤١ ١٥٠ ٢٢٧ ٥٥٩

١٢٩٩

تم طبعه بطبعة جديدة البرهان امام مسجد جامع الجور بجى بالميدان بشفر
 الاسكندرية تعلق المتوكل على مولاه المبدى المعيد حضرة معوض محمد فريد

٧ رجب سنة ١٢٩٩

• (تبدیل الخطأ بالصواب) •

ص	س	صواب
٦	٩	مت
١٤	٢١	نفقات
١٧	٣	الدنانير
٢٢	٢٢	الربيع
٥٢	١٠	وعندهما
٥٣	٢٤	انه
٦٤	٢	فيحبسه
٦٨	٢٣	وابرا
٧٢	٦	المصالح
٧٤	١٩	الابرء
٨١	٢٥	فيكذا
٨٢	٢	عشرة الا تمة
٨٣	٢١	اقراره
٨٤	١٦	للساقي
٨٧	٩	الوديعة
٨٨	٢٠	الامر
٩٣	٥	قائد
١٢٤	١٠	رجلا
١٣٢	٢٦	هلاكمها
١٣٥	٩	حدة من غير تشديد الدال
١٣٩	٢٦	عن
١٥٧	١٨	هي
١٧٨	١١	لا تدفع

تأنيبه وقع في صحيفة ١٨٥ عكس في الطبع في ادائل

السطور

السطور من ١٣ لغاية ١٦ والاصل هكذا تكفيه أسلفها وهذا

ص	س	
١٩٣	٢٢	قيمة
١٩٥	٢١	يصل
١٩٦	١٣	واما بالاكسر
٢٠٨	١٣	اذن بالاكسر
٢١٧	١٢	يقول
٢١٩	٢	المستثناة
٢١٩	٧	الاخر وفيه نكروا والصواب انكروا
٢١٩	١٤	يجمع
٢٢١	١٦	آكد
٢٥٠	١٠	مخفوا (اللهم آمن خرفنا)

• (فهرست كتاب لسان المحكام) •

صفحة

٣	الفصل الاول في آداب القضاء
٨	نوع فيما يكون حكما من القاضى وما لا يكون
١١	نوع في العزل
١٢	نوع في الحبس
١٦	الفصل الثانى في انواع الدعاوى والبيانات
٢٢	المساومة
٢٣	نوع في كيفية اليمين والاستحلاف
٣٢	نوع في الاختلاف
٣٦	الفصل الثالث في الشهادات
٤٠	نوع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل
٤١	تتبعه

٤٢	فرع
٤٦	نوع في الاختلاف في الشهادة
٤٨	الشهادة على الشهادة
٤٩	في الرجوع عن الشهادة وفيه دققة مهمة
٥٠	الفصل الرابع في الوكالة والكفالة والمحوالة
٥٧	نوع في العزل
٥٨	نوع في الكفالة
٦٤	نوع في التسليم
٦٥	نوع في بيان احكام المحوالة
٦٧	الفصل الخامس في الصلح
٧٣	الفصل السادس في الاقرار
٨١	نوع في الاستثناء وما في معناه
٨٣	نوع في الاقرار في المرض
٨٥	الفصل السابع في الوديعة
٨٧	الفصل الثامن في العارية
٨٨	الفصل التاسع في انواع الضمانات الواجبة اخ
١٠٠	نوع في ضمان احد الشريكين بسبب العين المشتركة
١٠١	ضمان المأمور والدلال وما يتصل بذلك
١٠٣	نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق
١٠٤	نوع في ضمان المستعير
١٠٦	ضمان المرتهن ضمان المستأجر
١٠٧	ضمان المحارس
١٠٨	ضمان الجمال ضمان المكارى
١٠٩	ضمان النساج
١١٠	ضمان الخياط
١١١	ضمان القصار

ضمان الصباغ ضمان الغلاف والوراق	١١٢
ضمان الفصاد ضمان الجماعى	١١٣
الفصل العاشر فى الوقف	١١٤
نوع فى اجارة لوقف والدعوى فيه الخ	١٢٧
نوع فى غصب الوقف وحكمه الخ	١٣١
الفصل الحادى عشر فى الغصب والشفعة والقسمة	١٣٢
نوع فى الشفعة	١٣٧
نوع فى القسمة	١٤٠
الفصل الثانى عشر فى الاكراه	١٤٢
نوع فى الحجر	١٤٧
نوع فى معرفة حد البلوغ	١٤٨
الفصل الثالث عشر فى النكاح	١٤٩
نوع فى الاولياء والاكفاء	١٥٣
نوع فى الكفاءة	١٥٤
نوع فى المهر	١٥٥
نوع فى القسم والرضاع	١٦١
فى الرضاع	١٦١
فروع ذكرت فى الآية	١٦٢
الفصل الرابع عشر فى الطلاق	١٦٣
نوع فى الصريح والكناية	١٦٤
نوع فى الاستثناء والشرط	١٦٨
نوع فى الرجعة	١٧٠
نوع فى الخلع	١٧١
نوع فى العنين	١٧٣
نوع فى العدة	١٧٤
نوع فى ثبوت النسب والحضانة	١٧٥

المضانة	١٧٧
نوع في النفقة	١٨٠
الفصل الخامس عشر في الاعتاق	١٩٠
الفصل السادس عشر في الايمان	١٩٥
الفصل السابع عشر في البيوع	٢٠٣
نوع في الاوراق والاثصار الخ	٢٠٧
نوع في العيب والرديء الخ	٢١٢
نوع في الاستبراء	٢١٥
الفصل الثامن عشر في الاجارة	٢١٧
الفصل التاسع عشر في الهبة	٢٣١
نوع منه	٢٣٤
نوع في هبة المريض وخبرة	٢٣٥
نوع في الرجوع عن الهبة	٢٣٧
الفصل العشرون في الرهن	٢٣٨
الفصل الحادي والعشرون في الكراهية	٢٤٣

(فهو ست التكملة)

صفحة	
٢	الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين في الصيد والذبائح والاضحية
٣	كتاب الصيد وفيه نوعان منه
٤	نوع في السمك
٥	نوع في ما يؤكل وما لا يؤكل
٦	كتاب الذبائح وفيه فصلان الاول في مسائل الذبح
٨	الفصل الثاني في التسمية
٩	نوع آخر

١٠	كتاب الاضحية
١١	بيان وقت الاضحية
١٢	نوع فيما يجوز من الاضحية وما لا يجوز
١٥	نوع في العيوب
١٦	نوع في الانتفاع بالاضحية
١٧	نوع في الاضحية عن الغير
١٨	الفصل الثالث والعشرون في الجنايات الخ
٢٢	نوع في دية المجننين
٢٣	نوع في الصبي والمجنون
٢٤	نوع في القتل تسديبا
٢٥	نوع في العفو والصلح
٢٧	نوع في المنفرتان
٢٨	نوع فيما يتعلق بالديات
٢٩	باب القسامة
٣٠	باب المعاقلة
٣١	فصل في المسائل المتعلقة بالمحدود
٣٤	فصل فيما يظهر في الزنا
	فصل فيما يصر شبهة بالاحسان
٣٦	نوع في حد القذف
٣٧	باب السرقة
٣٨	فصل في جنه اية اليمين والجناية عليها
٣٩	الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارة والمساقاة
٤١	فصل في مسائل المياه فصل في الارض الموات فصل في المزارة
٤٤	فصل في اعمال المزارة وما يكون على المزارع وما لا يكون
٤٥	فصل فيما يكون عذرا في فسخ المزارة
٤٦	فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارة كتاب المساقاة

٤٨	الفصل الخامس والعشرون في الحيطان وما يتعلق به
٥١	الفصل السادس والعشرون في السير
٥٢	فصل في مسائل البيع والمك
٥٣	فصل في المظرو والاباحة
٥٤	الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلام امن الكافر ومالا
	يكون وما يكون كفر امن المسلم ومالا يكون
٥٦	فصل فيما يكون كفر امن المسلم ومالا يكون
٥٨	الفصل الثامن والعشرون في الوصايا
٥٩	نوع منه
٦٢	جنس آخر في الرجوع عن الوصية
٦٣	نوع في الوصية بالكفارة جنس آخر
٦٤	نوع في الوصية للاقارب والمجيران
	نوع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما
٦٥	نوع في الايصاع والعزل
٦٦	جنس آخر في العزل نوع في تصرفات الوصي
٦٧	نوع آخر
٦٨	فصل في الضمان
٦٩	الفصل التاسع والعشرون في الفرائض
٧٨	فصل في ذوى الارحام فصل في الصنف الاول
٨٠	فصل في الصنف الثانى فصل في الصنف الثالث
٨٢	فصل في الصنف الرابع فصل في الصنف الخامس
٨٣	فصل في لواحق الكتاب
٨٨	الفصل الثلاثون تمام الفصول في مسائل شتى

(تمت)

Library of



Princeton University.

